

Rare.
353.36
W835I

نظارة الداخلية

مدرسة البوليس والادارة

الوائح

المقرر تدريسها لتلامذة مدرسة البوليس والادارة

جمعت

بمعرفة مدرسة البوليس



الطبعة الاميرية بمصر

١٩٠٧

القسم الاول

في المخالفات المنصوص عنها في قانون العقوبات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

٣٢٨ - يحازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :
 أولا - من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا اذن من جهة الاقتضاء
 سواء كان ذلك بحفره فيه حفرة أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور
 غير مأمون للمارين أو توجب مضايقته وكذا من يقتصبه بأي كيفية كانت
 ثانيا - من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعها أو تركها
 في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه
 ثالثا - من يعرض بضائعه أو يبيعها في المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من
 البوليس أو في غير الاوقات المعينة بمقرته لذلك
 رابعا - من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم
 معدة للجز أو للحمل أو للركوب
 خامسا - من قطع جسر ترعة أو مسقى للعموم حق المرور عليه ولم يحتفظ
 لمرور الناس بوضعه ممزا أو انخاذه أى وسيلة أخرى

٣٢٩ - قالعو الاسنان أو بائعو العقاقير أو الدجالون والمشعوذون الذين
 يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا اذن يعاقبون بدفع غرامة لا تتجاوز جنيها
 مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

المخالفات المتعلقة بالامن العام أو الراحة العمومية

٣٣٠ - يحازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :
 أولا - من أذنته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من
 ذلك أو أهمل فيه
 ثانيا - من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين اذا
 سقطت عليهم

ثالثا - من ركض في الجهات المسكونة خيلا أو دواب معلة للجزر أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض فيها

رابعا - من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو الغيطان شيئا من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الاشقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الاشياء تصدر أيضا لجانب الحكومة

٣٣١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا :

أولا - من أهمل في تنظيف أو اصلاح المساكن أو الافران أو المعامل التي تستعمل فيها النار

ثانيا - من كان موكلا بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأفلقه

ثالثا - من حرس كلبا واثبا على ماز أو مقتنيا أثره أو لم يرد عنه اذا كلف الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر

٣٣٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها واحدا مصريا :

أولا - من ألهب بنيران سواربخ أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ عن الهابها فيها اتلاف أو اخطار

ثانيا - من أطلق في داخل المدن أو القرى طبنجة أو بندقية أو علة نارية أو ألهب فيها مواد أخرى مفرقة

٣٣٣ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن خمسة أيام :

أولا - من حصل منه في الليل لفظ أو غاغة مما يكدر راحة السكان

ثانيا - من وقع منه في الجنائزات عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

- ٣٣٤ - يحازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :
 أولا - من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخا أو كلسات أو مياهها قدرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة
 ثانيا - من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية
 ثالثا - كل من مّر من القضاين أو غيرهم بلحم البهائم أو جثتها داخل المدن أو حملها بدون أن يجلبها عن نظر المارين
- ٣٣٥ - يحازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا كل من ألقى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرة بالصحة العمومية
- ٣٣٦ - كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الاسواق شئ من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوى وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يحازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها
- ٣٣٧ - يحازى بهذه العقوبة أيضا :
 أولا - كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكا له أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشى مشتبها في أنها مصابة بأمراض معتبرة قانونا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بأخبار الجهة المختصة بذلك
 ثانيا - كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشى السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك
 ثالثا - كل من خالف بأى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص

المخالفات المتعلقة بالآداب

٣٣٨ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع :

أولا - من اغتسل في المذن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد في طريق عموى وهو بهذه الحالة

ثانيا - من وجد بحالة سكرين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية

ثالثا - من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المازين على الفسق بأشارات أو أقوال فإن كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنتى عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة في هذه المادة

رابعا - من أغرى الاطفال على الشحاذة في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية

المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

٣٣٩ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا :

أولا - من امتنع أو أهمل في أداء أعمال أو مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريرة أو تضييق عام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائى

ثانيا - من نزع أو مزق عمدا الاعلانات الملصقة على الحيطان بأمر الحكومة أو صيرها لاقرأ

ثالثا - من امتنع من قبول عملة البلاد الاهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مفسوشة

المخالفات المتعلقة بالأملاك

٣٤٠ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا مصريا :

أولا - من دخل في أرض مهيئة للزرع أو مبدورة أو فيها زرع أو محصول أو مزم منها بمفرده أو بهائم أو دوابه المعدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب تمر منها وكان ذلك بغير حق

ثانيا - من رعى أحجارا أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عريات أو بيوت أو مبان أو محوطات ملك غيره أو على بسايتين أو حظائر

ثالثا - من رعى في النيل أو الترغ أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو ترحم مجارى تلك المياه

٣٤١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا :

أولا - من قطع الخضره النابتة في المحلات المخصصة للنفعة العمومية أو زرع الانزبة منها أو الأحجار أو مواد أخرى ولم يكن مآذونا بذلك

ثانيا - من أتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو النمر أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الابنية

ثالثا - من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو القوائيس المعدة لانارة الطرق العمومية وكذا من أتلف أو خلع أو نقل شيئا منها أو من أدواتها

٣٤٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع :

أولا - من تسبب عمدا في إتلاف شيء من متقولات الغير

ثانيا - من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو باهماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح

ثالثا - من رعى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترعى فى أرض بها محصول أو فى بستان

المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس

٣٤٣ - من وجدت عنده بلا سبب قانونى موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعدلة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لاتزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا فضلا عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها

المخالفات المتعلقة بالأشخاص

٣٤٤ - من ألقى بغير احتياط قاذورات على انسان يجازى ببلغ غرامة لاتزيد عن خمسين قرشا مصريا

٣٤٥ - من ألقى عمدا أجساما صلبة أو قاذورات على انسان ولم يصبه يجازى ببلغ غرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا

٣٤٦ - يجازى بعقوبة لا تتجاوز جنيتها مصريا من ترك أولاده الحديث السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للاخطار أو الإصابات

٣٤٧ - يجازى بغرامة لاتزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا

أولا - من ابتدر انسانا بسب غير علنى أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين

ثانيا - من وقعت منه مشاجرة أو تعدد وإيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية

٣٤٨ - من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط أن لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فإن كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود يجب حتما إزالتها إليها

فإذا كانت اللائحة لا تنص عن عقوبة ما يجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصريا

القسم الثاني

المخالفات المنصوص عنها في اللوائح والقرارات والاوامر العالية

لائحة

استعمال الطرق العمومية

القرار الصادر من نظارتى الاشغال العمومية والداخلية

فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥

الذى صار تعديله وتكميله بمقتضى القرارات الصادرة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٥

و ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥

و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦

١ - (صار تعديله بمقتضى القرار الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩٦ كما يأتى)

لايسوغ اجراء شئ من الاعمال الآتية فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وفى كافة مدن القطر المصرى التى تعين بقرار يصدر من ناظر الاشغال العمومية (١) الا بتصریح خصوصى من جهة الاختصاص المتوة عنها فى المادة الرابعة من هذه اللائحة وهذه الاعمال هى :

أولا - أى عمل من أعمال الحفر أو البناء على أرض الطريق العمومى بما فى ذلك الترتورات

ثانيا - وضع شئ من الاثاث (موليات) والصناديق أو أى متاع آخر خارج الدكاكين أو على الطريق العمومى إلا المدة التى يستغرقها الشحن أو التفريغ والحزم أو الفك

ثالثا - بسط بضائع أو وضع مهمات فى الطريق أو على الترتوار وبوجه عام مزاحمة المرور بأية صفة كانت

(١) راجع فيما يأتى القرارات المختصة بذلك

رابعا - إشغال الطريق العمومى بشئ يقام عليه مؤقتا للاحتفالات الخيرية والزينة والكرشال والافراح وما شاكل ذلك أما إشغال الطريق العمومى من أجل الماتم فيبقى كما هو الآن بدون دفع أجرة عنه ولا طلب رخصة من أجله بشرط أن لا يتجاوز المسطح المشغول فى أية حال من الاحوال ثلث عرض الطريق

٢ - (مثلت بمقتضى القرار الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩٦ كما يأتى)

الرخص الممنوه عنها فى المادة الاولى تعين فيها الشروط التى يجب على المرخص له اتباعها ويحدد فيها مقدار الرسوم التى يلزم تحصيلها اذا اقتضت الحال بالتطبيق لهذه اللائحة . أما الرخص المشار إليها فى الفقرة الرابعة من تلك المادة فتعطى بالشروط الخصوصية الآتى ذكرها وهى :

(١) اذا كان المراد اقامة احتفالات خيرية أو زينات أو كرشال فتعطى الرخص اللازمة بذلك لأصحاب الشأن بدون دفع شئ من المصاريف انما الجزء الذى يستعمل من الطريق العمومى فى أحوال كهذه يجب أن لا يتجاوز فى أية حال نصف عرض الطريق

(ب) يرخص للأفراد باستعمال نصف عرض الطريق العمومى لاقامة الافراح متى طلبوا ذلك ودفعوا الرسوم المقررة فى المادة الثالثة عشرة من اللائحة المذكورة

وتشترط المصلحة فى جميع الاحوال أن يترك فى الطريق المستعمل مسافة كافية للورور العام ولها أيضا أن ترفض الترخيص الذى يطلب منها فى استعمال الطرق المطروقة كثيرا كالموسكى وشوارع النحاسين والسكرية والغورية وغيرها ويتعين على المتفعين بالاستعمال الممنوه عنه فى العبارة الاخيرة من الفقرة الرابعة من المادة الاولى وعلى الذين يتالون الرخصة بسبب أحكام الفقرتين (١) و (ب) المتقدم ذكرهما اصلاح ما يكون قد تنحرب من الترتوار وأرضية الطريق أو تلف بسبب ما يكون قد أقيم عليهما مؤقتا واصلاح ذلك يجب أن يكون على الفور عقيب ازالة ما أقيم والا فيجبون على ذلك بحسب أحكام القانون

٣ - من خالف نصوص المادة الاولى أو شروط الرخص المتوّه عنها بالمادة الثانية من هذه اللائحة يجازى بالعقوبات المقررة للمخالفات فضلا عن الزامه بإزالة المخالفة في ظرف أربع وعشرين ساعة من صدور الحكم عليه بهذا الجزاء وإن لم يزها فتكون الحكومة مطلقة التصرف في ازلتها على نفقته وتحت مسؤوليته

٤ - (عدلت بمقتضى قرار من تطابق الداخلية والاشغال العمومية رقم ٢٩ ديسمبر سنة ٩٠٦ نمرة ١٠٣٣)

رخص أعمال الحفر أو البناء من أى نوع كانت يعطيها في مدن القاهرة وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والمنصورة ودمهور وطنطا والزقازيق ومدينة الفيوم ودمياط وميت غمر وزققي والحلة الكبرى وكفر الزيات ورشيد وسمند ودمشق وشبين الكوم ومنوف وبها والحيزة وبني سويف والمنيا وملوى ومنفلوط وأسيوط وطهطا وسوهاج وجرجا والاقصر وقنا واصوان مفتشو الاشغال العمومية لتلك المدن أو مندوبوهم وأما باقى رخص الطرق المتوّه عنها في المادة الاولى من تلك اللائحة فيعطيها المحافظ أو المدير أو من ينتدبانه لذلك . أما رخص الطرق فيما يخص بوضع مهمات البناء على الطريق العمومى أو على الترتوات بمدينة القاهرة فقط فيعطيها مدير أعمال مدينة القاهرة أو مندوبوه المعينون لذلك

٥ - لا يجوز تحرير طلب الرخصة إلا على ورق تمغة وإلا فيعتبر باطلا ويجب أن يبين فيه ما يأتى :

- (١) اسم مقتم الطلب ولقبه وصنفته وجنسيته ومحل اقامته
- (ب) ماهية الرخصة وموقع المحل المطلوبة الرخصة من أجله
- (ت) الجزء الذى يرغب الملتمس لإشغاله من الطريق العمومى
- (ث) عدد الأيام التى يرغب الترخيص له بها

٦ - متى صدرت الرخصة حسب المبين بالمادة الرابعة المتقدمة يتعين على صاحبها أن يقدمها الى مندوب بوليس المدينة للصادقة عليها وإلا فتكون الرخصة

غير معمول بها أما اذا كانت معطاة من القاهرة أو الاسكندرية فلا يحتاج الحال للمصادقة عليها من مندوب البوليس إلا ان كانت صادرة من مندوبى نظارة الاشغال العمومية

٧ - لا يجوز البناء أو الهدم فى الاماكن التى على جانب الطريق العمومى إلا اذا أحيط الجزء اللازم منه للعمل بحاجز من خشب ارتفاعه متران على الأقل ويحدد محل هذا الحاجز فى رخصة البناء ويكون على العموم موازياً لمحور الطريق ولا يكون بعيداً عن حائط الواجهة بأكثر من متر واحد فى الشوارع التى عرضها دون الخمسة أمتار ومتر ونصف فى الشوارع التى عرضها من خمسة الى تسعة أمتار ومترين فى الشوارع التى عرضها من تسعة الى ستة عشر متراً ومترين ونصف فى الشوارع التى عرضها أكثر من ستة عشر متراً

ولا يجوز فى أية حال أن تكون مسافة ما بين الحاجز وخط الأشجار أقل من نصف متر فى الشوارع المغروسة ويجب جعل باب الحاجز أن يفتح الى الداخل اذا أمكن ولا يفعل على الشكل المعروف بالكعنه أى أنه يفتح مبيتاً فى الحاجز ولا يجوز مطلقاً فتحه الى الخارج وينبغى قفله ليلاً

٨ - اذا كانت الاعمال التى يرغب إجرائها طفيفة قاصرة على ترميمات جزئية جاز اذا ذاك للصالحه أن تعفى الطالب من عمل الحاجز واستبداله بصقائل (طيارى) تملئ على الحائط بشرط أن لا ترتكز على الارض ومع ذلك فللبوليس فى أى حين أن يلزم المرخص له باتخاذ الاحتياطات اللازمة كي لا يسقط فى الطريق شئ من المواد أو الادوات

٩ - العربات التى تستعمل فى نقل المهمات ينبغى تعبئتها وتأمينها داخل الحاجز اذا أمكن وإلا وجب اقله صفها جانب الحاجز ولا تقف فى عرض الطريق فاذا وقعت وعطلت المرور بالشارع على غير اقتضاء فالمرخص له مسئول بالمعطله واذا دعت الحال الى تفرغ المهمات خارج الحاجز فيجب ادخالها حالاً بعد التفرغ ولا يسوغ فى أية حالة وقوف العربات خارجاً الا زمن تعبئتها أو تفرغها ليس الا

١٠ - لا يسوغ مطلقا جعل السقائف او المظلات المقامة أمام المنازل أن تتجاوز حافة الترتورات ويكون بين أحط نقطة منها والارض مسافة رأسية خالية قدرها متران على الأقل

١١ - يجب على صاحب الرخصة اصلاح كل تلف يحدث بسببه بالطريق وبالترتورات في مدة أربعة أيام من حين ازالة الحاجز أو اتمام العمل المصرح له به مهما كان ذلك العمل فانما تأخر فالمصلحة تصلحه على نفقته وأما ما يتلف من المفروشات وأدوات الغاز وغير ذلك فللمصلحة فقط أن تصلحه على نفقة صاحب الرخصة

١٢ - انا صرحت المصلحة لأحد من أصحاب القهواى ومجلات البيرا وغيرهم من هذا القبيل بوضع كراسى وموائد (تراييزات) على طريق المارة واتضح بعد اعطاء التصريح عطلة المرور بسبب ذلك فيكون للمصلحة مطلق التصرف بالرخصة المعطاة إما بتقيص مفعولها أو بالغائها اصالة ونزعها من يد صاحبها بدون أن يكون له الحق بطلب تعويض قط

١٣ - الرسوم التى يلزم أن يدفعها أرباب الرخص ومذكورة بالمادة الثانية قد تمحدث بالصورة الآتية :

(أ) يدفع عن كل طلب رخصة عند تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرون قرشا ميريا

(ب) فى كافة الشوارع او الميادين المرصوفة بالكادام أو المبلطة ولها ترتورات تدفع الرسوم كما يأتى :

أولا - قرش واحد فى اليوم عن كل متر مربع من أى جزء يشغل من الطريق العمومى مدة لا تزيد عن أسبوع واحد

ثانيا - عشرون فضة عن كل متر مربع فى اليوم الواحد من بعد الأسبوع الاول

ثالثا - عشرة فضة عن كل متر مربع في كل يوم من بعد الشهر الاول
 رابعا - أرباب انقهاوى ومحلات البيرا الذين يطلبون رخصة دائمة لاشغال
 جزء من الطريق العمومى بالموائد (ترايزات) والكراسى فيؤخذ منهم على الرخصة
 التى تعطى لهم بذلك رسم سنوى قدره أربعون قرشا عن كل متر مربع
 (ت) أما فى الشوارع أو الميادين الغير المبلطة أو الغير مرصوفة بالمكدام ولفس
 لها تروارات فيدفع نصف الرسوم المقررة بالفقرة (ب) وكلما عمل جزء من الشوارع
 بالمكدام أو البلاط ووضع لها تروارات يصير إبلاغ هذه الرسوم الى المقادير المبينة
 بالفقرة المذكورة

(ث) اذا استعملت أرضية الطريق العمومى استعمالا مستديما أو مؤقتا وذلك
 بأن وضعت فى باطنها مواسير صماء من رصاص أو ظهر أو حديد وما شاكلها
 بقصد تصريف السوائل أو أية مادة أخرى فيدفع عشرة مليات فى السنة عن كل
 متر طولى من تلك المواسير (أضيفت هذه الفقرة بمقتضى قرار صادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩٦)
 ودفع الرسوم من طرف أرباب الرخص يكون الى الخزينة التى يعينها المندوبون
 المكلفون باعطاء الرخص بموجب المادة الرابعة من هذه اللائحة

١٤ - اذا كانت الرخصة المطلوبة لا تتجاوز مئتها ثلاثة أشهر فلا تسلم الى
 طالبها الا بعد ما يدفع قيمة الرسم كله عاجلا وأما اذا تجاوزت مئتها الثلاثة أشهر
 فيدفع الرسم عنها كل ثلاثة أشهر سلفا واذا تأخر المرخص له عن أداء الدفعة الثانية
 أو الدفعات التى بعدها فى المواعيد المذكورة تبطل الرخصة بدون انذاره بذلك
 مقدما

١٥ - شركات المياه والغاز فى القاهرة والاسكندرية لا تجرى عليها أحكام
 هذه اللائحة من حيثية طلب الرخصة ودفع الرسوم فيما اذا رغبت وضع المواسير
 أو اصلاحها على شرط أن لا تستغرق هذه الاعمال أكثر من أربع وعشرين ساعة
 انما يجب عليها أن تسعر مفقش مدينة القاهرة أو مفقش الاسكندرية
 ومندوب البوليس بالقسم الذى يقتضى اجراء تلك الاعمال فيه وأما فى باقى الاحوال

فيجب على الشركات المذكورة الاستحصال على رخص قانونية ولا يؤخذ منها شيء من الرسوم المقررة متى كانت الاعمال التي ترغب اجراءها خاصة بها دون الأفراد وأما أحكام المادة الحادية عشرة من هذه اللائحة فيجرى مفعولها على الشركات المذكورة بدون استثناء

١٦ - الغرض المقصود من هذه اللائحة انما هو تسهيل تنفيذ بندي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للحاكم المختلطة وبندي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات المصري للحاكم الاهلية^(١) وعلى ذلك فكل المخالفات للنصوص عليها في البنود المذكورة ولم تذكر في هذه اللائحة مثل تنوير محلات العمل أو محلات وضع المهمات ليلا تعتبر كنصوص عليها في اللائحة المذكورة

١٧ - مندوبو نظارة الاشغال العمومية ونظارة الداخلية مكلفون بتنفيذ هذه اللائحة كل منهم فيما يخصه أى ان كلاهما منهم له أن يراقب تنفيذ الرخص الصادرة منه بمقتضى المادة الرابعة المتقدمة وأن يحرر عند الاقتضاء محاضر بما يمكن وقوعه من المخالفات بشأنها

المحاضر التي يحررها مهندسو التنظيم أو غيرهم من مندوبى نظارة الاشغال العمومية من المخالفات التي تقع بشأن لائحة استعمال الطرق يجب التوقيع عليها من ضباط البوليس قبل ارسالها للنيابة (منشور نظارة الداخلية الرقم ٢٧ مايو سنة ١٨٩٤ نمرة ٦٣)

قرار صادر من نظارتي الداخلية والاشغال العمومية

في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٥

سريان اللائحة
في خمس مدن
كبيرة

١ - ابتداء من أول يوليو سنة ١٨٨٥ يصير العمل باللائحة المؤرخة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ المتعلقة باستعمال الافراد الطرق العمومية وذلك في الخمس المدن الآتية وهي الاسكندرية والقاهرة والاسماعيلية وبورت سعيد والسويس

(١) بند ٣٢٨ من قانون العقوبات الاهلي الجديد (راجع الكتاب الاول)

٣ - يسرى مفعول اللائحة المذكورة في المستقبل في مدن أخر غير الخمس المدن المذكورة بمقتضى قرار آخر وارى يصدر بذلك

سريان اللائحة
على جهات المدن

قرارات صادرة من تطارقي الداخلية والاشغال العمومية

بناء على القرارات المبينة توارىخها بعد تسرى لائحة استعمال الافراد للطرق العمومية على المدن الآتية :

- قرار ٢٢ اكتوبر سنة ٨٧ - طنطا والمقصورة..... اعتبارا من أول نوفمبر سنة ٨٧
- قرار ١٢ يناير سنة ٨٨ - الزقازيق اعتبارا من أول فبراير سنة ٨٨
- قرار ١٢ نوفمبر سنة ٩٢ - المحلة الكبرى..... اعتبارا من أول يناير سنة ٩٣
- قرار ١٤ نوفمبر سنة ٩٤ - دمهور..... اعتبارا من أول يناير سنة ٩٥
- قرار ٢٩ فبراير سنة ٩٦ - دمياط اعتبارا من أول ابريل سنة ٩٦
- قرار ٢٩ فبراير سنة ٩٦ { بنى سويف وسوهاج }
وقتا وذلك فيما يتعلق اعتبارا من أول ابريل سنة ٩٦
{ بمهمات العارات فقط }
- قرار ٤ مارس سنة ٩٦ - زفتى اعتبارا من أول ابريل سنة ٩٦
- قرار ٢٢ ابريل سنة ٩٦ - نها اعتبارا من أول يونيه سنة ٩٦
- قرار ١٧ ابريل سنة ٩٧ - شبين الكوم اعتبارا من أول مايو سنة ٩٧
- قرار ١٦ يوليو سنة ٩٧ - ميت غمر اعتبارا من أول أغسطس سنة ٩٧
- قرار ٣١ مارس سنة ٩٨ { قنا وتسرى فيها جميع }
أحكام اللائحة اعتبارا من ١٥ ابريل سنة ٩٨
- قرار ١٨ مايو سنة ٩٨ - الأقصر فيما يختص فقط بمهمات العارات وتسرى جميع أحكام اللائحة اعتبارا من ٢٠ مايو سنة ١٨٩٨ على شارع البحر وشارع اللوكاندة (الموصل الى الكرنك) وشارع الاسبتالية وشارع المحلة الكائنة في مدينة الأقصر

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٩

سريان اللائحة
على مدينة
بنى سويف

لائحة استعمال الطرق العمومية الصادر قرار نظارة الاشغال في ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٦ نمرة ٤٦ سريان أحكامها على بندر بنى سويف فيما يختص بمهمات المهارات فقط تسرى جميع أحكامها بالبندر المذكور سواء كان فيما يختص بمهمات المهارات أو غيرها من جميع الانواع المشتملة عليها

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٩

(كنص القرار السابق ويسرى في مدينة سوهاج)

مدينة سوهاج

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

في ١١ يناير سنة ١٩٠٠

(كنص القرار السابق ويسرى على مدينة الفيوم)

مدينة الفيوم

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

في ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٠

لائحة استعمال الطرق الصادر قرار نظارة الاشغال في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٧ نمرة ١٠٥ بالغاء سريان أحكامها على بندر المنيا تسرى أحكامها على ذلك البندر

اعادة سريان
لائحة استعمال
الطرق على مدينة
المنيا

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

في ١٩ فبراير سنة ١٩٠١

بالعمل بأحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ (المختصة باستعمال الافراد الطرق العمومية) في مدينة أسيوط وذلك من أول مارس سنة ١٩٠١

سريان اللائحة
على مدينة
أسيوط

مران اللائحة
في مدينتي
كفر الزيات
ومنوف

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية
في ٢٤ فبراير سنة ١٩٠١
(كص القرار السابق ويسرى على مدينتي كفر الزيات ومنوف)

بندر الجيزة

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية
في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٠١
(كص القرار السابق ويسرى على بندر الجيزة)

مدينة اصفوان

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية
في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠١ .
(كص القرار السابق ويسرى على شارع السوق « القيسارية »
وشوارع البحر ومنطقة المحطة ببندر اصفوان)

مران اللائحة
على جسر النيل
بطلخا

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية
في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٤

يعمل بأحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ وملحقاتها (المختصة
باستعمال الافراد للطرق العمومية) في شارع جسر النيل بطلخا السابق ادخاله
تحت أحكام التنظيم بموجب القرار الصادر من النظارة في ٥ مارس سنة ١٩٠١
مرة ١٧٦ وذلك من ١٥ يونيو سنة ١٩٠٤

مران اللائحة
على مدينة المطرية
(دقهلية)

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية
في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٥

تسرى أحكام لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية الصادرة في ٣١ مايو
سنة ١٨٨٥ على مدينة المطرية المشتملة على قرى الفصنه والعقبين وعزبة المحطة
الجديدة في مديرية الدقهلية وذلك من أول ابريل سنة ١٩٠٥

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

سريان اللائحة
على بعض جهات

في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٦ نمرة ١٠٢٢

تسرى أحكام لائحة استعمال الافراد للطرق العمومية الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ هي والقرارات الوزارية الصادرة بتعديلها على مدن رشيد ودمشق وملوى ومنفلوط وطهطا وعلى جميع شوارع مدينة اصوان أيضا وذلك من أول يناير سنة ١٩٠٧

منشور من نظارة الاشغال العمومية

التصريح بعمل
الترتورات

بتاريخ ٩ مارس سنة ١٨٨٩

يجوز للمديرين والمحافظين التصريح بعمل ترتورات في المدن الداخلة في دائرة اختصاصاتهم كلما رأوا عدم المانع من ذلك بالشروط الآتية :

أولا - يصرح بإنشاء الترتورات لكن المصلحة تحفظ لها الحق المطلق في أن تلزم أصحابها بإزالتها أو تزيلها بنفسها في أى وقت شاعت ولا يكون لأصحاب المنازل القائمة على الشارع أدنى حق بمطالبة الحكومة في شئ من أجل ذلك

ثانيا - لا يصرح بإنشاء الترتورات الا اذا بقى للشارع بعد عملها عرض ستة أمتار ولا يجوز قط أن يكون عرض الترتوار أكثر من خمسة أمتار

ثالثا - تنشأ الترتورات بمباشرة أصحاب الاملاك ذوى الشأن وعلى نفقتهم خاصة بملاحظة مهندس المدن ولا تكلف المصلحة قط بمساعدتهم في النفقة

رابعا - تكون الترتورات عمومية تحت أحكام لائحة استعمال الطرق العمومية الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ وجميع لوائح البوليس والطرق المسنونة والتي تسن ويتعين على المديرين والمحافظين توضيح هذه الشروط في الافادات التي يبعثون بها الى أصحاب الاملاك مصرحة لهم بذلك

لائحة استعمال
الطريق العام
بمينا البصل
ومينا الشراقوه

قرار صادر من القومسيون البلدى بالاسكندرية

في ٢ اكتوبر سنة ١٨٩٧

بعد الاطلاع على قرار القومسيون البلدى الرقيم ٧ يوليوسنة ١٨٩٧ المصلى عليه في ٣١ يوليوسنة ١٨٩٧ من عطوفتو ناظر الداخلية طبقا للادة ١٩ من الامر العالى الرقيم ٥ يناير سنة ١٨٩٠

وعلى المادتين ١٥ و ٢٣ من الامر العالى المذكور

وعلى اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥

١ - عوائد إشغال الطريق العمومى بمينا البصل ومينا الشراقوه بالاقطاف والاختشاب وأصناف التجارة الأخرى المباعة بالجملة تقرر كما سيأتى ذكره وعلى حسب الشروط الموضحة أدناه وهى

١٥ مليا عن كل متر مسطح لمدة شهر واحد

٤٠ » » » » ٣ أشهر

٧٠ » » » » ٦ »

١٠٠ ملجم » » » » سنة واحدة

أما الشوارع الغير مبلطة والغير مرصوفة بالكادام فتتحصل فيها نصف العوائد المذكورة

٢ - العوائد المحددة على الوجه المذكور أعلاه يجب دفعها مقدما ويكون ابتداء كل مدة فى التحصيل على هذه الصفة أى من أول اكتوبر فى كل سنة اذا كانت المدة محددة الى سنة واحدة ومن أول اكتوبر وأول ابريل ان كانت ستة أشهر ومن أول اكتوبر وأول يناير وأول ابريل وأول يوليوسنة اذا كانت ثلاثة أشهر ومن أول كل شهر اذا كانت شهرا واحدا

وتتبع هذه الاحكام مهما كان تاريخ اليوم الحقيقى الذى يحصل فيه إشغال الطريق لان كل مدة تكون قد ابتدأت يجب دفع العوائد كلها عنها ويسرى التحصيل عن المدة الماضية

وقد تحدد ميعاد ٢٤ ساعة يسمح فيه بإشغال الطريق العمومى مجاناً فى الوقت الضرورى اللازم لشحن البضائع وتخزينها

٣ - التجار الذين يرغبون الانتفاع من التعريفه المحددة (بالمادة ١) يلزمهم تقديم طلب أولاً الى المجلس البلدى يبينون فيه مساحة الارض المرغوب إشغالها ولا فتسرى عليهم التعريفه المقررة (بالمادة ١٣) من اللائحه الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ وهذه التعريفه تسرى عليهم أيضاً كلما أشغلوا مساحة تزيد عن حدود الرخصة

٤ - لا تعطى رخصة إشغال الطريق فى الشوارع التى يكون عرضها أقل من ستة أمتار ولا فى الشوارع التى يكثر فيها المرور بصفة استثنائية كالشارع الابراهيمى وشارع ترعة المحمودية

أما فى الشوارع الأخرى فيجب أن يترك على كل امتدادها مسافة خالية على عرض ٥ أمتار فى الشوارع التى يكون عرضها أقل من ٨ أمتار و ٦ أمتار فى الشوارع التى يكون عرضها من ٨ أمتار الى ١٠ أمتار و ٨ أمتار فى الشوارع التى يكون عرضها من ١٠ أمتار الى ١٣ متراً و ١٠ أمتار فى الشوارع التى يكون عرضها من ١٤ متراً فأكثر

٥ - لا يجوز للرخص له إشغال الشارع الا أمام مستودعاته أو مخازنه فلا يتعدى على المسافة المحفوظة للوروكما هو مبين فى المادة السابقة

٦ - باللات الاقطان المكبوسة كبسا مائيا لا يمكن رصها الا اثنين فى الارتفاع أما باللات المكبوسة بالآلة البخارية فيمكن رصها على أربعة فى الارتفاع انا كانت موضوعة بالارض على ظهرها أى على اتجاه طولها ولا يمكن رصها الا اثنين

في الارتفاع اذا كانت موضوعة على سيفها أى اذا كان أصغر جنب من أجنبها هو الموضوع على الارض

أما الأخشاب فلا يجوز رصها على ارتفاع يزيد عن ٣ أمتار

٧ - الرخص لا يعمل بها الا لاجل الاصناف خاصة أربابها ولا يجوز انتفاعها من يد الى يد أخرى ولا التنازل عنها بدون رضى المجلس البلدى بذلك كتابة

٨ - تسرى الاحكام السابق ذكرها من أول اكتوبر سنة ١٨٩٧

٩ - يتبع في جميع الاحكام الغير المخالفة لهذه اللائحة القرار الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بخصوص إشغال الافراد الطريق العمومى وانتفاعهم منه

لائحة الارصفة
« ترتورات »
بإسكندرية

لائحة صادرة من المجلس البلدى بالإسكندرية

في ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ (١)

١ - يكلف أرباب الاملاك في جميع الشوارع والطرق الداخلة في دائرة المجلس البلدى بانشاء الارصفة (الترتورات) وتجديدها واصلاحها وصيانتها عن كل ماهو واقع في الطريق العمومى من عقاراتهم المبينة أو الغير المبينة وهذا الشرط لا ينحول أرباب الاملاك حقا خصوصا في استعمال الترتورات أما الافاريز (البردوره) فيضعها المجلس البلدى على مصاريفه وخلافها لما تقدم لا يكون أرباب الاملاك مكلفين بمصاريف حفظ وصيانة واصلاح أجزاء الترتورات التي يشغلها الآخرون بمقتضى رخصة من المجلس في مدة الرخصة

(١) صادق مجلس النظار في جلسته للتحقق في ١٠ يونيو سنة ١٩٠١ على لائحة الارصفة بمدينة الاسكندرية الواردة في الجرنال الرسمى الصادر في ٢ يوليو سنة ١٩٠٠ عمرة ٧٣

أما فيما يتعلق بالترتورات المقتضى عملها على امتداد العقارات الغير المبينة فيجوز تأجيل تنفيذ نص هذه اللائحة بخصوصها مدة سنتين على الأكثر اعتبارا من اليوم الذي يجب فيه العمل بمقتضى أحكامها وهو محدد في البند ٨ منها

٢ - يحدد المجلس البلدى شكل الترتورات أو أطوالها أو عرضها وميزانيتها والميل اللازم لها لتصريف مياه المطر وكذا نوع المهمات اللازم استعمالها فى انشائها وتجديدها وحفظها وصيانتها وإصلاحها

٣ - يجرى المجلس البلدى هذه الاشغال بنفسه

ويجوز بصفة استثنائية التصريح لارباب الاملاك باجرائها بنفسهم بناء على طلبهم إذا يكون ذلك تحت ملاحظة المجلس البلدى وبالشروط التى يقبلها منهم

٤ - لا يجوز أن يحدث على الترتوار مدخل يتزل منه الى كهوف أرضية وعند حدوث مخالفة يشرع المجلس البلدى فى اقفاله حالا على مصارف صاحب الشأن بدون الاخلال بأحكام المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلى (١)

٥ - كل تلف يحصل للترتورات يجب الابلاغ عنه حسب الاصول من أصحاب الارض أو العقار الذى يجانبها

٦ - جميع المباني الواقعة على الطريق العمومى السابق بناؤها أو التى ستبنى يجب أن تعمل لها مواسير أو مزاريب لتصريف مياه المطر من الاسطحة والاسقف أما المواسير المجمولة لتصريف مياه المطر فلا يجوز أن تصب على الترتورات بل يجب توصيلها بفتاة تحت الترتوار بالطول الكافى عموديا على واجهة المنزل بحيث ان المياه المنحدرة من الاسقف والاسطحة تصب منها رأسا فى ثنية الترتوار

(١) المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات الاهلى الجديد

وينبغي وضع الاقنية بمعرفة أرباب الاملاك بميزانية الترتوار بحيث تكون مطابقة للشكل الذى يعتمد المجلس البلدى ويجب على أرباب الاملاك أن يجابوا أولا فى هذا الخصوص وهو يجوز له أن يحكم بحسب الحالة اذا كان يقتضى جعل هذه الاقنية من ظهر بدلا من القطار المطفى.

فانما تأخر أرباب الاملاك عن اجراء الاعمال المتوّه عنها فى هذه المادة فى خلال شهرين من تاريخ الاعلان الذى يرسل اليهم اداريا من المجلس البلدى فالمجلس البلدى يمكنه عملها على حسابهم بدون احتياج الى ائذازهم مرة أخرى مع تفريمهم الغرامة المتوّه عنها فى بند ٤

٧ - تحصيل المبالغ التى تصرف من المجلس البلدى على الاعمال التى يجب عليه اجراؤها بمقتضى الاحكام المذونة قبل من ذوى الشأن يكون بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على حسب البيان الذى يكون واجب التنفيذ بأمر الرئيس ولا يقبل اعتراض عليه قبل دفع المبلغ المطلوب مقدما لخزينة المجلس البلدى وتكاليف هذه الاعمال لا يمكن أن تتجاوز ٢٥ مليا على المتر المسطح من الترتوار

لائحة التنظيم

أمر عال صادر في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩
(٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٦)

لائحة عمومية
لمصلحة التنظيم

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٨٩ عملاً بالمادة الثانية من أمرنا الصادر في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٠٦ (٣١ يناير سنة ١٨٨٩)^(١)

١ - لا يجوز مطلقاً لأحد أن يبنى في المدن والقرى الموجود بها الآن مصلحة تنظيم^(٢) أو التي ستشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نظارة الأشغال العمومية^(٣) منازل أو عمارات أو أسوار أو بلكونات أو سلاسل خارجية مكشوفة

(١) بناء على الأمر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ تسرى اللوائح الدائمة والعامة المختصة بالضبط والربط والأمن العمومي على الأجانب والوطنيين على السواء بعد المصادقة عليها بالصفة القانونية من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة

أما فيما يتعلق بالتنظيم على الخصوص فحيث إن هذه المادة هي مما يختص بالقرارات فبإمكان سريان لوائح الضبط المتعلقة بها على الأجانب كان قد سبق تقريره قبل صدور الأمر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ طبقاً للقانون المماثل الصادر في ٧ يفر سنة ١٢٨٤ وحكمت به المحاكم المختطة (راجع من ضمن الأحكام الصادرة بهذا الشأن الحكم الرقم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٧ - ق م - ص ٦٣)

(٢) مصر والاسكندرية والسويس ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية

(٣) راجع فيما يأتي القرارات المختصة بذلك

أو ممشاشي أو غير ذلك من الابنية التي تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له أيضا توسيع تلك الابنية أو تعليتها أو تهويتها أو ترميمها أو هدمها بأي صفة كانت أو في أي حد كان من الحدود الا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم . أما عملية البياض بالفرشة سواء كانت من الداخل أو من الخارج فلا يؤخذ عنها رخصة

يجب على البوليس مساعدة مهندسي التنظيم كلما طلبوا ذلك ككلية لمنع كل بناء غير مصرح به (منشور نظارة الداخلية نمرة ٣٣ الرقم ١١ مارس سنة ١٨٩٦)
في الجهات التي لا تنظيم فيها بناط بالمديريات والمحافظات أو بمن ينوب عنها منح الافراد من التعمد على الاملاك العمومية وملاحظة حالة الابنية القائمة على الطرق العمومية تحفظا على الامن العام (المادة الثانية من قرار نظارة الاشغال الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨)
عند حصول تعد على المنافع العمومية في الجهات المذكورة يجب على المديرية أن تعلن به مصلحة المساحة لتنتدب من يلزم من طرفها لاعادة مساحة القطعة الواقع عليها التعدد ويمل رسما منها ويحصيه أحد معاوني المركز ليجري التحقيقات اللازمة ويسدى ملاحظاته ويطلع على المستندات ليتمكن استفتاء المحاكم بهذا العمل عند رفع الدعوى اليها والعدول من انتداب خبراء لذلك (منشور الداخلية نمرة ١١٥ الرقم ١١ يوليو سنة ٩٠٥ ونمرة ٣ الرقم ١٠ يناير سنة ١٩٠٦)

(ج) الاعمال التي لا يكون الغرض منها الاسد الفراغ والتقوي السطحية بالحيطان الخارجية لاجل تبييضها يجوز اجراؤها بدون رخصة (محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٢ يناير سنة ١٨٩٦ - م ق ح - ج - ٨ - ص ٨٩)
(د) خط التنظيم المنصوص عليه في الامر (الامالي الرقم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٩ يجب اطلاله على الخط المعين والمقرر عن المستقبل بمعرفة مجلس التنظيم طبقا لاحكام القرار الصادر من نظارة الاشغال العمومية في ٨ سبتمبر سنة ٨٩ وليس على الخط الموجودة عليه المباني الحالية الكائنة على جانبي الطرق وينب امداد الامر بهدم أعمال الترميم أو التقوية التي تجرى في جزء

أحكام :

(١) بناء على المادة الاولى من الامر العالي المختص بمصلحة التنظيم يلزم الاستحصال على رخصة قبل اجراء أي عمل من أعمال البناء سواء كان المقصد منها تقوية أو ترميم أو تعمين العقار ولا يستثنى من ذلك الاعمال البياض بالفرشة من المداخل أو من الخارج (محكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٢ - م ق ح - ج - ٥ - ص ٨٠)
(ب) لا يلزم الاستحصال على رخصة لما لاجراء مجرد عملية البياض بالفرشة في حيطان العقار (محكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٠ - م ق ح - ج - ٣ - ص ١٣)

من المقارن خارج عن خط التنظيم إذا حصل
اجراء الاعمال المذكورة بدون رخصة
ويجوز الترخيص بالتبطين ولو نيمًا يخص
بالباقى الخارجة عن خط التنظيم ملءات في حالة
جيدة (محكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ نوفمبر
سنة ١٨٩٣ - م ق ح - ج ٦ - ص ٢٣)
(د) إذا وجد أحد الابنية خارجا عن خط
التنظيم المقرر في التصميم المسمى وجب تحويله
وبملا وعلى أصحاب الاملاك الكائنة على الطريق
العام أن لا يعمروا ترميها في الجزء المقضى ازالته
والمصلحة أن ترفض اعطاء الرخص التي تطلب
لهذه الغاية (محكمة الاستئناف المختلطة في ٤
ديسمبر سنة ١٨٩٠ - م ق ح - ج - ص ٤٥)
(و) الباقي القائمة على أرض مقرر دخولها

في الطريق العام كما يقتضيه خط التنظيم لا يجوز
طبقا لوائح التنظيم اجراء أى ترميم فيها مما
يترتب عليه تحيينها أو اطلالة بقائها (محكمة
الاستئناف المختلطة في ١١ يناير سنة ١٨٩١ -
م ق ح - ج ٦ - ص ١٠٨)
(ز) إذا وجد جزء من مقار يارجا عن خط
التنظيم القانونى سرى عليه الارتفاق القانونى
الذى يترتب عليه منع جميع أعمال الترميم
والصيانة (محكمة الاستئناف المختلطة في ١٥
نوفمبر سنة ١٨٩٣ - م ق ح - ج - ص ٢٣)
(ح) راجع فيما يخص يسقوط الحق في اقامة
الدعوى العمومية الاحكام الواردة تحت المادة
٢٧٤ من قانون العقوبات المختلط مهيضة ٢٧٢
من السكك الاول)

٢ - أحكام مصلحة تنظيم مدينة أو قرية تسرى بمقتضى قرار يصدره ناظر
الاشغال العمومية على مدن وقرى أخرى (١)

٣ - تطلب الرخصة وخط التنظيم ويعطيان بالكيفية المقررة باللائحة المنوّه
عنها في المادة التاسعة عشرة من أمرنا هذا

٤ - كل من تعهد باجراء عمل من الاعمال المذكورة أنها بصفة كونه مهندسا
مماريا أو مقاولا أو غير ذلك عليه أن يخطر مصلحة التنظيم كتابة عن الاعمال
المطلوب اجراؤها وذلك اذا كان المالك لم يستحصل على الرخصة قبل الشروع
في العمل

٥ - كل رخصة لا يعمل صاحبها بها في ظرف سنة من تاريخ الحصول عليها
تكون لاغية لقوات أجلها

٦ - الانقطاع عن العمل مدة سنة بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان
مفعول الرخصة

٧ - تجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم فيما يختص بالرخص وخطوط
التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر الاشغال العمومية انما لايجوز الشروع في أى
عمل من الاعمال المبينة في المادة الأولى قبل أن يحكم الناظر المسمى اليه في هذه
المعارضة

٨ - لاتعطى الرخصة إلا بعد دفع الرسوم المقررة باللائحة

٩ - لايجوز لأحد فتح طريق عموى إلا بعد استحصاله على رخصة بذلك
وتنازله للحكومة تنازلا قانونيا وبدون مقابل عن الاراضى التى تدخل في الطريق
المذكور ويجب عليه الاجراء على حسب الرسم الذى تعطيه له مصلحة التنظيم
ولا يحتاج الامر للاستحصال على رخصة اذا كان المراد فتح طريق خصوصى
يسد في طرفيه بدرابزين أو باب أو جدير لمنع المرور فيه

أحكام :-	أو الرخص فلا يمكن اعتبارها من الادلة المثبتة للكية ولا ترجيحها على سندات الملكية المقفلة في دعوى الطعن في حق الملكية فضل الرخص والاوامر المذكورة لا يمكن استعمالها الا في تعيين التاريخ الذى ابتدأ منه التملك بحض المنة الطويلة (محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٤ - م ق ح - ج ٦ - ص ٢٢٨)
الاورام والرخص الصادرة من مصالح الحكومة وعلى الاختص من مصلحة التنظيم لاتعامل مطلقا سندات الملكية اذ أن صدرها هو من موظفين ليس لهم الا البحث في معرفة المالك بحسب الظاهر للعقارات الصادرة بشأنها الاوامر	

١٠ - كل بناء قرا أى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصا على الأمن العام
أو نظرا لكونه آيلا للسقوط ينفي ترميمه أو هدمه في الميعاد الذى تحدده لذلك
المصلحة المذكورة

١١ - من يخالف حكما من أحكام المادة الأولى من أمرنا هذا يعاقب
بالمقوبات الآتية :

أولا - اجراء أعمال بدون رخصة وخارجة عن خط التنظيم أو الحد المعين للتعليق يستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي^(١) وتوقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم الاعمال المذكورة على مصاريف مرتكب المخالفة

ثانيا - اجراء أعمال بدون رخصة انما داخلية في خط التنظيم يستوجب توقيع العقوبة المقررة في المادتين المذكورتين انما وذلك فضلا عن الزام مرتكب المخالفة بدفع رسوم الرخصة

(ج) الابنية التي تقام على القنرات الخارجية من خط التنظيم يجب هدمها طبقا للفقرة الاولى من المادة ١١ من لائحة التنظيم الرقمية ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ (بحكمة الاستئناف المختلطة في ١٢ يناير سنة ١٨٩٣ - م ق ح - ٥ ح - ١٠٢)

(د) حيث أن القنرات هي خارجة بنفسها من خط التنظيم فكافة الابنية التي تقام عليها هي أيضا خارجة من خط التنظيم ويجب أن يؤمر بهدمها طالما كان اجرائها بدون رخصة (بحكمة الاستئناف المختلطة في ١٨ يناير سنة ١٨٩٣ - م ق ح - ٥ ح - ١٠٢)

أحكام :-

(١) الرخصة المغطاة من تطارة الاشغال العمومية بتقييم أعمال بناء بحسب رسم الاساسات الموجودة لا ينافي وقوع المخالفة ولا يمنع رفع الدعوى بشأنها (بحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٧ يناير سنة ١٨٩٢ - م ق ح - ج - ٤ - ص ١٣٣)

(ب) اذا كان البناء المحدث بدون رخصة كائن على خط التنظيم فلا يجوز للقاضي أن يأمر بهدمه بل يكون الحكم قاصرا على الترامه (بحكمة الاستئناف المختلطة في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٣ - م ق ح - ج - ٥ - ص ١٨٨)

١٢ - كل مخالفة للمادة الرابعة تستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي وتوقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط

١٣ - من يخالف الفقرة الأولى من المادة التاسعة يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي وبالعقوبة المدونة في المادة ٣٣١

(١) الآن المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات الاهلي الجديد

من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة اذا كان الطريق فتح على حسب رسم التنظيم والزامه إما بالتنازل للحكومة مجانا عن الارض أو بسد ذلك الطريق ومن يخالف الفقرة الثانية من المادة المتني عنها يعاقب بنفس العقوبات المذكورة آنفا وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة والزامه باتباع نص تلك الفقرة فيما يختص بسد الطريق

١٤ - من يخالف المادة العاشرة من أمرنا هذا يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي والمادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم البناء

١٥ - وفي كافة الاحوال المنوّه عنها في مواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ يحكم القاضي الحالة عليه المخالفة ليس فقط بالغرامة التي يستوجبها المخالف بل أيضا بالزامه بالهدم أو بدفع رسوم الرخصة أو بسد الطريق أو بإرجاع المكان الى حالته الاصلية

١٦ - يجوز للاخصام أو لقم النيابة أن يستأنفوا الاحكام الصادرة في الاحوال المذكورة آنفا

١٧ - يرفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة أيام من يوم انقضاء ميعاد المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة ١٥١ من قانون تحقيق الجنايات بالحكم الاهلية^(١) والمادة ١٣٥ من القانون المذكور بالحكم المختلطة اذا كان الحكم صادرا بالغيبة أما اذا كان الحكم صادرا بمواجهة الاخصام أو بغيبة بعضهم بعد حصول المعارضة فيبتدأ الميعاد من يوم صدوره

<p>أحكام :-</p> <p>لم يوث في المادة ١٧ من لأئمة التنظيم</p> <p>الرقية ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بنص تلغى</p> <p>المادة ١٥٠ من قانون تحقيق الجنايات فلا</p> <p>يقبل اذا استئناف أحكام المخالفات الصادرة</p>	<p>برامة ساحة المهتم بمخالفة لأئمة التنظيم اذا</p> <p>لم يكن منبأ على خطأ في تطبيق نصوص تلك</p> <p>الأئمة أو في تأويلها (بحكمة طنطا الاهلية</p> <p>في ٥ مارس سنة ١٨٩٥ - م ق - ح ٢ -</p> <p>(ص ٢٥٢)</p>
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

(١) المادة ١٥٤ من قانون تحقيق الجنايات الاهلي الجديد

١٨ - يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف بناء على طلب قلم النيابة وهي تحكم فيه بوجه الاستعجال

يصير طلب حضور الاخصام في ميعاد ثلاثة أيام كاملة
الاحكام التي تصدر من محكمة الاستئناف بالغية ليست قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة

أحكام : -
ان المادة ١٨ من الامر العالي الصادر
في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ قضت بأن الاحكام
الصادرة من محكمة الاستئناف بالغية في مواد
المخالفات لللائحة التنظيم ليست قابلة للطعن
فيها بطريق المعارضة (محكمة الاستئناف
الاهلية في ٩ مارس سنة ١٨٩٧ - م ق -
ج ٤ - ص ٢١٤)

١٩ - يضع ناظر الاشغال العمومية بقرار يصدر منه لائحة لتنفيذ أحكام أمرنا هذا

اللائحة المذكورة والقرارات التي تصدرها النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم تنشر في الجريدة الرسمية

٣٠ - أمرنا الصادر في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ (١٢ مارس سنة ١٨٨١)
واللائحة الصادرة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكافة الاحكام المخالفة لأمرنا هذا
هي لاغية ولا عمل لها

٢١ - على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما
فيما يخصه

لائحة
تنفيذية للتنظيم
وتشكيل مجالس
التنظيم

قرار من نظارة الاشغال العمومية

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ (١٣ محرم سنة ١٣٠٧)

وصار تعديله بمقتضى القرار الصادر في ٥ فبراير سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من الامر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس

سنة ١٨٨٩

١ - ادارة عموم مدن ومباني القطر المصرى المشكلة بنظارة الاشغال العمومية
تستمر على القيام بأداء أعمالها على حسب القواعد المقررة

٢ - تؤلف مجالس التنظيم من الموظفين الآتى ذكرهم :

(مدينة القاهرة)

- أولا - أحد كبار موظفى نظارة الاشغال العمومية يعينه الناظر رئيس
ثانيا - مدير أشغال المدينة المذكورة... .. نائب رئيس
ثالثا - مندوب من طرف المحافظة
رابعا - أحد مهندسى التنظيم
خامسا - مندوب من طرف مصلحة الصحة

(مدينة اسكندرية)^(١)

... ..

(مدن السويس ودمياط ويورسعيد والاسماعيلية)

أولا - محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه رئيس

(١) نظرا لايحاد البلدية بالاسكندرية قد عدل تشكيل مجلس التنظيم بالمدينة المذكورة
بمقتضى قرار صادر في ٧ يناير سنة ١٨٩١ فاستبدل بموجبه مندوب المحافظة بمندوب من البلدية
(راجع صحيفة ٥٠)

ثانيا - مندوب من طرف مصلحة الصحة

ثالثا - مهندس التنظيم

رابعا - مندوب من طرف البوليس

ويحضر الجلسات أحد كتاب التنظيم لأداء وظيفة كاتب سر المجلس

وأما باقى المدن والقرى الموجود فيها الآن مصالح تنظيم أو التي ستشكل فيها تلك المصالح فيما بعد فيؤلف مجلس التنظيم فى كل منها من الموظفين الآتى ذكرهم

أولا - المدير أو وكيله بالنيابة عنه رئيس

ثانيا - مهندس التنظيم

ثالثا - مندوب من طرف مصلحة الصحة

رابعا - مندوب من طرف البوليس

يؤدى وظيفة كاتب سر المجلس أحد كتاب التنظيم وفى غيابه مهندس التنظيم

٣ - يلتزم المجلس اعتياديا فى كل خمسة عشر يوما مرة واحدة على الأقل ويلتزم أيضا على خلاف المعتاد كلما رأى الرئيس لزوم لذلك ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة إلا اذا كان حاضرا به أغلب أعضائه وفى حالة تساوى الآراء فالطرف الذى ينضم إليه الرئيس هو الأرجح وإذا غاب الرئيس فيعين المجلس أحد أعضائه ليقوم مقامه

٤ - على المجلس أن يقوم بالأعمال الآتية :

أولا - تقرير خط التنظيم سواء كان على الرسومات أو على الخطوط العمومية

ثانيا - ترتيب الشوارع وتعيين أسمائها اذا رأى لزوما لذلك

ثالثا - تعيين عرض كل شارع

رابعا - تغيير ترتيب تلك الشوارع عند الاقتضاء

خامسا - أن يطلب من ناظر الاشغال العمومية مشترى الاراضى اللازمة لانشاء الشوارع أو لتوسيعها أو بيع أراضى الشوارع التى تسقط من ترتيب الشوارع

سادسا - تعيين المسافة بين المفروسات التي على جانبي الشوارع العمومية وبعضها
 سابعا - أن يعرض على ناظر الاشغال العمومية مقدار المصاريف التي يستلزمها
 تنظيم الشوارع

ثامنا - أن يعرض التصميمات التي تعمل عن الشوارع المرغوب احداثها
 ثامنا - أن يقرر ما يلزم اجراؤه نحو المباني المقتضى ترميمها حرصا على الأمن
 العام ونحو المباني الخلفة

أحكام :-
 البيوت وغيرها من المباني السكائنة على جانبي
 الطريق العام هي التي يسرى عليها التنظيم دون
 غيرها وعليه فالحكومة لا تكون مسؤولة الا
 من حالة مثل هذه البيوت والمباني (بحكمة
 الاستئناف المختلطة في ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٥ -
 م ق ح - ح ٧ - ص ٢٣٠)

٥ - تعمل الخطوط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ احدهما في ادارة
 عموم المدن والمباني وتبقى الثانية بقلم تنظيم الجهة المختصة هي به وتعديل تلك الخطوط
 كلما حدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء ما يستدل به
 على الحالة الاصلية التي كانت عليها تلك الاماكن ويتخذ المجلس الشروط العمومية
 الآتية أساسا في رسم خطوط التنظيم

(١) الازقة الغير النافذة التي لا يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها أربعة أمتار
 وأما التي يكون نصف طولها تقريبا أو جميع الابنية المقامة فيها على خط التنظيم
 مبنيا على عرض ثلاثة أمتار بموجب رخص قانونية صادرة من قبل فتبقى على هذا
 العرض في كامل طولها

(ب) كل سكة موصلة الى سكة أخرى عرضها من ٤ أمتار الى ٦ يجعل
 عرضها ٤ أمتار

(ج) كل سكة موصلة الى سكة أخرى يتجاوز عرضها ٦ أمتار يجعل عرضها
 ٦ أمتار على الأقل

(د) يكون عرض الشوارع الرئيسية في القاهرة والاسكندرية ١٠ أمتار
 وفي باقي المدن ٦ أمتار فقط

(هـ) يكون عرض الشوارع الكبرى في القاهرة والاسكندرية ١٢ مترا على الأقل وفي باقي المدن ثمانية أمتار فقط

(و) الشوارع ذات الاشجار يكون خط التنظيم فيها موازيا لصف الاشجار وعلى مسافة ٤ أمتار على الأقل من ذلك الصف

(ز) يعتبر الخليج المصرى المار في مدينة القاهرة شارعا عرضه ١٠ أمتار وعلى ذلك فالابنية القائمة على جانبيه يراعى فيها جميع حقوق الارتفاق المقررة للطرق والشوارع

(ح) خطوط تنظيم وجهات الابنية القائمة على جانبي الشارع تكون مستقيمة بقدر الامكان ومتوازية ويكون محور الشارع خطوطا مستقيمة طويلة على قدر الامكان وتمتد هذه الخطوط بقدر الامكان أيضا في وسط الابنية القديمة حتى يكون مقدار دخول هذه الابنية واحدا بقدر الاستطاعة على جانبي المحور

(ط) المباني المتقنة الصنعة والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على الخط الذى هي عليه ولا يتناولها حكم الدخول في خط التنظيم إلا عند تجديد بنائها مالم يصدر ناظر الاشغال العمومية قرارا نظرا لاسباب خصوصية بقاء تلك المباني على خطها الأصلي

(ى) اذا تكون من خطوط التنظيم عند ملتي شارعين زاويتان حادتان فيجب قطع كل واحدة منهما بقدر متر واحد على الأقل عموديا على خط بقسم الزاوية الى نصفين

(ك) الزوايا التى تتكون في بداية الشوارع البالغ عرضها ثلاثة أو أربعة أمتار تقطع على طول متر واحد عند ما تتلاقى خطوط التنظيم بزوايا قائمة أو حادة

ومتى تقررت خطوط التنظيم على رسم أحد الشوارع فيوقع على ذلك الرسم جميع الاعضاء الحاضرين بالجلس وتدون به العبارة الآتية

(قد تقررت خطوط تنظيم شارع يجلس مجلس التنظيم المنعقد في.....)

ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه منه

أحكام : -
لا يجوز لأصحاب الاملاك الكاتبة على شارعها
الادعاء بحق امتلاك عليه اذ هو من الاملاك
العومية فلذا وسعت المصلحة الشارع أو ضيقته
من ابتداء حذ ملك أحدهم أو أحدث أحد
أصحاب الاملاك الكاتبة في إحدى جهتي
الشارع بناء على خط التنظيم الفني قرره

المصلحة فليس للمالك الجهة الاخرى طلب الحكم
باعتبار ذلك بمثابة تعدل على ملكيتهم وترفض دعواهم
المؤسدة على هذا التعلل الموهوم على ملكيتهم
الموهومة والمحكمة الجزئية هي المختصة
بالنظر فيها (بحكمة الاستئناف المختلطة في
١٤ مارس سنة ١٨٩٥ - م ح ر - ح ٢٠ -
ص ١٨٨)

٦ - يقدم طلب الرخصة على ورق تمغة موقعا عليه من الطالب او من وكيله
المفوض قانونا مبينا فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل سكنه واقامته
ونوع الاعمال التي يريد اجراءها واسم المدينة والقسم واسم الشارع ويعين فيه أيضا
بالضبط والدقة المنزل أو العقار المرغوب اجراء العمل فيه على أن الرخص التي
تعطى بمقتضى هذه اللائحة لا تسفى أصحابها من القيام بأداء الاجرات والشروط
النزوة عنها بالقوانين والاورامر العالية أو اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية بالنظر
لأمر أخرى خارجة عن موضوع هذه اللائحة أما المصالح الاميرية فتعاقب من دفع
أى رسم من رسوم التنظيم مهما كان نوعها ويجب على صاحب الرخصة أن
يأخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى عنها الايصال اللازم

أحكام : -
(١) اذا أعطت الحكومة رخصة لاجنبى
بالبناء ثم حبستها منه وأوقفت سير البناء بدون
سبب شرعى فتكون قسما بمقتضى ما مكتسبا وتلتزم
بتعويض الضرر الذى لحق الاجنبى المذكور
بمبلغها هذا (بحكمة الاستئناف المختلطة في مايو
سنة ١٨٨٦ - م ح ر - ج ١١ - ص ١٤٠)

(ب) اذا ثبت حصول البناء طبقا للحدود
المبينة في الرخصة المطبوعة من التنظيم فإيقاف
العمل بناء على أمر الحكومة بدعوى أنه ليس
على خط التنظيم هو استبدادى ويترتب عليه
الزامها بتعويض الضرر (بحكمة الاستئناف
المختلطة في ١٣ يونيو سنة ١٨٩٥ - م ح ر -
ح - ص ٣٣٣)

٧ - تعطى الرخص من مهندس التنظيم وهو المكلف بتنفيذ القرارات التي
تصدر من مجلس التنظيم

٨ - لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في أية جهة من الجهات التي يكون
لمصلحة الاستحكامات شأن فيها الا اذا وافقت تلك المصلحة على اعطائها واذا وقع

خلاف بينهما تحال المسألة على ناظر الاشغال العمومية وهو ينظر في ذلك ووافق مباشرة اذا اقتضى الحال على اعطاء الرخصة التي طلب مهندس التنظيم اصداها وكيف ما كانت الحال فحقوق الارتفاق العسكرية التي تبديها مصلحة الاستحكامات لمهندس التنظيم يجب ذكرها في رخصة التنظيم

٩ ... الرخص التي تعطى عن خط التنظيم يعين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من الدقة والضبط ويموز لصاحب الرخصة أن يطلب رسماً عن خط التنظيم مطابقاً للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط أن يدفع الرسوم المقررة ويجب أن يبين في الرخصة النقط الثابتة اللازمة لإقامة حائط الوجهة ويموز أن يشترط فيها على صاحبها أن يدعو مهندس التنظيم الى تخطيط اتجاه هذا الحائط في النقطة التي سيقام فيها ولا يكلف بدفع أى رسم على ذلك ومتى أدرج هذا الشرط الاخير في الرخصة يعتبر شرطاً من الشروط الأساسية فيها فالذا خالف صاحب الرخصة هذا الشرط تبطل رخصته وجوبا ولا يعمل بها وعليه أيضا أن يطلب تعيين من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه متراً واحداً فوق الارض ويجب أن يصير اجراء هذا الكشف بمعرفة مهندس التنظيم فالذا خالف المالك هذا الشرط تبطل الرخصة أيضا ولا يعمل بها ويحكم عليه قاضى المخالفات بتوقيف البناء

أما المهندس الذي يكون أجرى الكشف فيحضر عنه المحضر اللازم ويسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون أن يدفع شيئاً عن ذلك

وأما الاسوار التي تكون من سياجات نامية فيجب أن تكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم

وكل من أراد البناء على شارع مغروس أشجاراً فلا يجوز له قتل أية شجرة منها لتسهيل الوصول الى الابواب المتسعة التي تمر منها العربات

واذا شرع أحد في إقامة بناء يجب عليه أن يراعى ليس فقط خط التنظيم بل والأحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع بناء المنازل ومقدار بروز الخارجات وأما الأراضي التي حول الميادين وعلى جانبي الشوارع فتعطى بأسوار تنبئ على خط التنظيم

أحكام : -
إذا حصل هدم أو إزالة بناء ما كان على الطريق العام فلا يجوز للمالك أو من حل محله إعادة البناء إلا بموافقة خط التنظيم (بحكمة الاستئناف المختلطة في ١١ مارس سنة ١٨٩٦ - م ق ح - ج ٨ - ص ١٦٢)

١٠ - مجرد الافرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدور أمر عال باعتاده يسوغان للحكومة أن تترع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الاراضى المبين بالرسم لزومها لانشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الأمر العالى المشار اليه لا يجوز إقامة أى بناء على الاراضى اللازمة نزع ملكيتها

أحكام : -
(١) خط التنظيم المتخصص عليه فى الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ٨٩ لا يطلق الا على الخط المبين فى الرسومات الادارية فىيقرر هذا الخط ويصدر به أمر عال فلا يترتب عليه فقط تخويل الحق للمصلحة فى أن تترع بالطرق القانونية ملكية الاراضى اللازمة لانشاء أو لتنظيم الشوارع بل ينشأ عنه كذلك حتى ارتفاق قانونى على أرباب الاملاك الكائنة على الشوارع السابق انشاؤها ومقتضى توسيعها بحيث لا يجوز لهم ما يأتى
أولاً - احدثات بناء أو اجراء ترميم بدون رخصة
ثانياً - احدثات بناء أو اجراء ترميم مما يترتب عليه تأخير التنظيم ولو لم يحصل نزع الملكية فوراً
فلاجل معرفة ما اذا كان يتبين هدم الاعمال التى أجريت بدون رخصة يجب مراجعة خط التنظيم الادارى السابق المذكور لالخط التاميل فعلا بين الطريق العام والبيوت الكائنة عليه وأحكام الامر العالى الرقم ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩

المقصود بها فقط المباني الكائنة على جانبي الطريق العام أى الطريق السابق انشاؤه والجارى استعماله لا تسرى على الاعمال التى يحددها أصحاب الاملاك الكائنة فى موقع شارع مصمم على انشاؤه ولا يجوز بمقتضى المادة العاشرة من القرار الصادر من نظارة الاشغال العمومية فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ اقامة بناء على الاراضى التى يقرر نزع ملكيتها بمقتضى أمر عال الا أنه لم يرد فيها ما يمنع من صيانة البناء الموجودين نزع الملكية ولم تحتم الاستحصاء على رخصة بذلك ومع ذلك فاقامة البناء على ارض صدر أمر عال بنزع ملكيتها ليس عليها عقاب جنائى فى الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ٨٩ ولا يجوز المعاقبة عليها الا بصفة مدنية محضه سند نسوية التوقيضات (بحكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٤ - م ق ح - ج ٦ - ص ٢٢١)

(ب) الامر العالى المنى يصدر بتقرير خط تنظيم يترتب عليه نزع ملكية الاراضى اللازمة لذلك وحتى ارتفاق قانونى لا يجوز معه لاحصاء الاملاك الكائنة على جانبي الشارع تعديل حالة

أبنيتهم أو تحسينها اضراراً بالتنظيم والمصلحة
الخيار في الشروع فوراً في نزع ملكية الأراضي
اللازمة مع دفع التعويضات طبقاً للأحكام نزع
ملكية الأراضي اللازمة للتنمية العمومية أو
الانتظار إلى أن يضطر صاحب الملك إلى ادخاله
لداى قديمه أو ضرورة هدمه أو المقتضيات
مصلحته وإذا انتظرت فليس له أثناء ذلك أن
يجريها على نزع الملكية فوراً مع ما يترتب عليها
من الحقوق المحولة له فنحن ولا أن يدعى بأن

مراعاة حدود خط التنظيم تخوله حقاً
في التعويض كما في حالة نزع الملكية إلا أنه
في غير حالة نزع الملكية فوراً يجب كذلك دفع
تعويض لأرباب الاملاك بحسب القواعد
السابقة للذكر إذا وجب دخول ملكه بمقتضى
حق الارتفاق القانوني (بحكمة الاستئناف
المختلطة في ٣١ يناير سنة ١٨٩٥ - م - ح -
ج - ٧ - ص ١٣١)

١١ - لا يجوز أحداث بروزات في وجهات المنازل خلاف البروزات الآتي
بيانها :

أولاً - في السفلى أى القاعدة

سنتيمتر

٥ - في الشوارع الرقى عرضها عشرة أمتار فما دون

١٥ - في الشوارع التي يتجاوز عرضها عشرة أمتار

ثانياً - في الاكثاف أو الأعمدة وجلسات الشبابيك

سنتيمتر

٥ - في الشوارع التي عرضها عشرة أمتار فما دون

١٠ - في الشوارع التي يتجاوز عرضها عشرة أمتار

ثالثاً - (مدلت بمقتضى القرار الصادر في ٥ فبراير سنة ١٨٩٩) (١)

في البلوكونات التي تقام على ارتفاع أربعة أمتار ونصف في الأقل عن أعتاب
مداخل المنازل يكون مقدار البروز كما يأتي :

إذا كان عرض الشارع ستة أمتار فما فوق إلى اثني عشر متراً يكون البروز متراً
واحداً مع الكرنيش وإذا كان عرضه أقل من ستة أمتار فما دون فالبروز نحسون

(١) بناء على قرار جمعية مجلس الاستئناف المختلط العمومية في ٧ يناير سنة ١٨٩٩

سنتيمترا مع الكزنش أيضا وإذا كان عرضه اثني عشر مترا فما فوق فالبروز مترا واحدا وخمسة وعشرون سنتيمترا مع الكزنش ويجب أن تكون هذه البلكونات على الاطلاق بعيدة عن حدود الأملاك المجاورة لها بقدر متر واحد في الأقل ويجوز إقامتها في جزء واحد من طول الواجهة أو في طولها كله بشرط مراعاة البعد المذكور ولا يجوز أن يحل للبلكون أعمدة يقام عليها بلكون آخر إلا في الدور الأول فقط ولا يرخص ببلكونات من هذا القبيل إلا في الشوارع التي عرضها اثنا عشر مترا فما فوق وتجري عليها نفس الشروط المقررة للبلكونات الاعتيادية من حيث الارتفاع والبروز.

يجوز إقامة خرجات (شركات) خفيفة مسقفة محلاة بمشربيات أو غيرها على ارتفاع أربعة أمتار ونصف متر في الأقل عن مستوى الأعتاب المتقدم ذكرها يبروز قدره بقدر البروز المقرر للبلكونات . أما معظم ارتفاع هذه الخرجات فيكون مطلقا أقل من ارتفاع الدور بنصف متر في الأقل ولا يجوز إقامتها إلا في جزء من الواجهة لا يتجاوز طوله نصف طولها ولا يجوز قط وصول الخرجات الى حدود الأملاك المجاورة أو المحيطان المشتركة بل تكون بعيدة عنها بقدر متر واحد في الأقل

يجوز إقامة ماوردات على شكل برج اسطوانى صغير أو برج مقطوع الزوايا على وجهات المنازل القائمة على الشوارع التي ليس عرضها بأقل من اثني عشر مترا وتقام هذه الموارد على ارتفاع أربعة أمتار ونصف متر في الأقل عن عتب مدخل المنزل بخلاف الكواويل ويجوز تصاعدها الى مستوى الدوة ولا يجوز قط أن يتجاوز بروز الابراج الصغيرة المتقدم ذكرها مترا واحدا وخمسة وثلاثين سنتيمترا مقاسا هذا البروز من ساقط الحائط البناوى الخارجى للبرج ما خلا الكورنيس ولا يكون في الواجهة الواحدة إلا برج واحد لا يزيد طوله مطلقا عن خمسة أمتار مقاسة من الخارج مع البياض ولا يعم البرج إلا ثلث طول الواجهة فقط وإذا كان للترل واجهتان يتكوّن منهما زاوية عند ملتقى شارعين يجوز استبدال القطع المتوه عنه في الفقرة (ى) من المادة الخامسة من لائحة التنظيم ببرج صغير وعلى صاحب المنزل في أية حال من الأحوال المتقدم ذكرها أن يعرض عند طلبه الرخصة رسم

الواجهات وقطاعاتها ولا يشرع قط في عمل من الأعمال قبل نوال الرخصة من نظارة الأشغال العمومية وتباشر الأعمال على مسؤولية الطالب خاصة فلا يعود على النظارة شيء من المسؤولية فيما يختص بمئاتها

رابعاً - مايرزى وجهات الدكاكين لا يتجاوز قط مقدار بروزه ٢٠ سنتيمترا ويدخل فيه بروز الزخرفة على اختلاف أنواعها

خامساً - تحسب البوارز من سطح حائط الواجهة من فوق السفلى

١٢ - يصير إزالة مايرز عن المبانى من مساطب وسلالم خارجية ودرج ولا تستثنى من ذلك الا المبانى التاريخية والدينية والمبانى المتقنة الصنعة الى أن يجتد بناء وجهاتها على خط التنظيم

١٣ - تهدم العقود أو الاسبطة المقامة فوق الطرق العمومية شيئاً فشيئاً كلما اعتراها خلل وكذلك متى هدمت إحدى المبانى المستندة هي عليها ويصير أيضاً هدمها متى ظهر خلل باحدى الحيطان التي تحملها ولا يجوز قط من الآن فصاعدا إقامة شيء منها فوق الطرق العمومية

١٤ - قرارات الهدم التي يصدرها مجلس التنظيم يبلغها مهندس التنظيم الى المحافظ أو المدير ليغتها ويذكر في هذه القرارات الاسباب الداعية لاصدارها ويسين فيها التاريخ الذي يصير مباشرة الهدم فيه ويجتد لذلك ثمانية أيام على الأقل اذا كان صاحب المنزل ساكناً فيه وخمسة عشر يوماً اذا كان المكان مؤجراً

اصلاح قرارات الهدم يكون بمعرفة مندوب من المحافظة أو المديرية وعليه عمل محضر باتباع تسليم القرار الى صاحب الشأن (منشور نظارة الداخلية الرقم ١١ أغسطس سنة ١٨٩٠)

فاذا مضى الأجل المحدد بالقرار ولم يباشر في اجراء الهدم يتعين على المحافظة أو المديرية اخطار مصلحة التنظيم بذلك وهي تحرر محضراً عن تلك المخالفة وتقام الدعوى على المخالف بمقتضى هذا المحضر ثم يحكم قاضى المخالفات بالفرامة المقررة قانوناً ويأمر أيضاً بعد التحقيق اذا كان هناك لزوم له باجراء الهدم على مصاريف

مرتكب المخالفة أما تنفيذ الحكم فبعد استيفاء الاجراءات اللازم اتخاذها نحو الأجنب يقع على صاحب الملك نفسه الذى عليه أن يقوم بتسوية ما يحصل بسبب هذا التنفيذ من الخلاف بينه وبين المستأجرين أو غيرهم من المقيمين فى المنزل

أحكام :-

(١) صاحب الملك الصادر بشأنه قرار بهدم بنائه ولم يعمل بمقتضاه فى المدة المقررة لا يجوز عا كته بمقتضى المادة ١٤ من لائحة التنظيم الا اذا أثبتت المخالفة فى محضر يصادق أساساً لاهمة المحوى (بحكمة الاستئناف المختلطة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٠ - م ق ح - ج ٣ - ص ١٢)

(ب) ليست المصلحة ملازمة فى حالة هدم بناء آل المسقوط الا يرفع عن الارض الداخلة فى الطريق العام بمقتضى التنظيم (بحكمة الاستئناف المختلطة فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٠ - م ق ح - ج ٣ - ص ٤٥)

(ج) اذا امتنع المستأجر من اخلاء عقار قررت مصلحة التنظيم هدمه فلا يجوز رفع المحوى عليه لمخالفة نص المادة ١٠ من الامر

العالى المختص بالتنظيم المنصوص فيها على المباني المقضى هدمها لتداعيا المسقوط لأن المقصود من هذه المادة هم أصحاب الاملاك ليس الا (بحكمة الاستئناف المختلطة فى ١١ يونيو سنة ١٨٩٢ - م ق ح - ج ٤ - ص ٢٥٦)

(د) اذا أمرت الحكومة بهدم مباني آيلة للسقوط وأجرته من تلقاء نفسها بعد امتناع صاحب الملك عنها لم تخلط مطلقاً وليست اذن ملازمة بأن تدفع له قيمة هذه المباني وإيجاراتها وإنما تدفع له تعويضاً عن الارض التى تدخل فى الطريق العام

وحسب أنه لا يوجد نص بخصوص فى القانون المصرى يقضى بأن يكون هذا التعويض مقصوراً على قيمة الارض الملحقه بالطريق العام فيصن من باب الاتصاف أن يضاف على هذه القيمة فوق النقص الذى يلحق بمقتضى الملك

ولا وجه لتسوية مجموع هذا التعويض بالنسبة لجميع المستحقين والحكم بإيداعه فى قلم الكسب لتوزيعه فيما بعد بينهم بناء على طلبهم كل على حسب استحقاقه وذلك فيما اذا كان حصة منهم خارجين عن المحوى وليس لدى محكمة الاستئناف المستندات اللازمة لتقديم قيمة مئخص كلا منهم فى التعويض وكانت حقوقهم متميزة ومنفصلة عن بعضها وليس بينها ارتباط (بحكمة الاستئناف المختلطة فى ١١ يناير سنة ١٨٩٤ - م ق ح - ج ٦ - ص ١٠٨)

(هـ) اذا انقضت من مستندات القضية ومن تقرر أهل الخبرة أن البيت الذى هدمته المصلحة كان فى بائى الامر فى حالة متامة وصيانة تامة وأنه لم يتداعى المسقوط الا بسبب هدمه بسلامة ولم يجرى بمعرفة الحكومة بدون احتياط مما ولا اذار سابق لغيره وانما لولا ذلك لما حصل فى حائط وجهته شقوق كان يتسبب عنها سقوطه لولم يهدم وجب الحكم على المصلحة بمقتضى المادتين ٢١١ و ٢١٢ من القانون المدنى بتعويض كامل الضرر الناشئ عن خطتها وإصلاحها

ثالثا - قيمة الإثنية التي صار ههنا
(محكمة الاستئناف المختلطة في ١٢ يونيو
سنة ١٨٩٤ - م ق ح - ج ٦ - ص ٢٣٠)
(و) من زالت ملكيته في بيت آيسل
للسقوط قبل تحرير محضر المخالفة ضده لا يجوز
الحكم عليه بمصاريف الهدم التي صرح الى
جهة الاختصاص بإجرائه (محكمة الاستئناف
المختلطة في ٣٠ أبريل سنة ١٨٩٦ - م ق ح -
ج ٨ - ص ٢٥٦)

ولاجل تسوية هذا التعويض يجب على
الحاكم قطرا لعدم وجود نص يخص بذلك
في القانون المصري المختلط أن ترجع الى قواعد
العدل المتوة ضها في المادة ١١ من القانون المدني
وعلى ذلك فيجب مراعاة ما يأتي
أولا - مالكا من حق الحكر التمسك
منه بسبب اضافة جزء من الارض الى الطريق
العام
ثانيا - ملحق الجزء الباقي من الارض
ومن البناء من نقص القيمة

١٥ - المأمورون المنوط بهم اثبات وقوع المخالفات هم المهندسون ومديرو
مصالح التنظيم ومندوبو البوليس ويجب اثبات حصول المخالفات بمعرفة مأمورين
اثنين يكون أحدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المحضر لصاحب الملك
وإذا كان غائبا تلتصق النسخة المذكورة على حائط المنزل

ملحوظة سنة ١٨٩٢ - م ق ح - ج ٤ - ص ١٧٠
(ب) لا يجوز المنع لأول مرة أمام محكمة
الاستئناف بطلان محضر المخالفة ارتكبا على
أنه أعلن لهم بمجرد صدور منه مرسلة بصفة
الخط من مصلحة التنظيم (محكمة الاستئناف
المختلطة في ٢٣ مارس سنة ١٨٩٢ - م ق ح -
ج ٤ - ص ١٧١)

أحكام : -
(١) إذا كان مهندس التنظيم هو الذي
بشردون غيره تحرير محضر المعاينة المتم لمحضر
اثبات المخالفة فلا يترتب على ذلك بطلان هذا
المحضر الاخير المحرر بمعرفة مأمور التنظيم مع
أحد رجال البوليس طبقا لاحكام المادته من
لائحة التنظيم (محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٣

في تعريف رسوم التنظيم

١٦ - أولا - كل عرض يقسم الى قلم التنظيم يرفع عليه حال تقديمه
وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ
ثانيا - تدفع الرسوم الآتى بيانها قبل تسليم الرخص الى أربابها وذلك علاوة
على الرسم المقرر المذكور آنفا

- (١) رسم نسبي قدره قرشان صاغ عن رخصة البناء على خط التنظيم باعتبار كل متر من طول الوجهة الكائنة على الطريق العمومي
- (ب) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن رخصة تعلية حائط أو تعلية بناء مقام على خط التنظيم
- (ج) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن رخصة اجراء ترميمات أو تعديلات في فتحات وجهة أو سور كائن على الطريق العمومي
- (د) رسم قدره قرش واحد صاغ عن صورة رسم تنظيم خصوصي باعتبار كل متر طولى من الوجهة
- (هـ) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن طلب تجليد رخصة بطل عملها لقوات ميعة السنة الواحدة المنتهية عنه بالمادة الخامسة من الامر العالى
- بناء على قرار مجلس النظار الصادر في جلسته المنعقدة في ٢ فبراير سنة ١٨٩١ الرسم الذى قدره ١٠ قروش المقرر أخذه على كل مرض يقدم الى قلم التنظيم حسب الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة من لائحة التنظيم الصادرة بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ يؤخذ أيضا على كل مرض يقدم الى ادارة اشغال مدينة حلوان يطلب الاتمام بقطع أراضى فى المدينة المذكورة (قرار قطارة الاشغال العمومية الرقم ٢٨ فبراير سنة ١٨٩١ غرة ١٨)

تعليمات

صورة منشور الداخلية نمرة ٣٣

الرقم ١١ مارس سنة ١٨٩٦

نظارة الاشغال العمومية أرسلت لنا مكتبة رقيمة ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٦ نمرة ٩٥٧ تتضمن أنها أصدرت تعليمات جديدة للمهندس التنظيم بمصر وباقي الجهات بأن يمنحوا بالقوة أى شخص يحرر على إقامة بناء على الطريق العمومى مخالف لللائحة التنظيم حال الشروع فيه حتى لا يتمكن المخالف من إتمام عمل المخالفة وأوردت أن المهندسين لا يمكنهم تنفيذ هذه التعليمات الا بمساعدة قوة البوليس ولذا رامت اعطاء المساعدة اللازمة من البوليس فى ذلك لمهندس التنظيم كلما دعت الحال وحيث أنه من اللازم اجابة هذا الطلب فاقضى تحريره لسعادتكم للعلمية بما ذكر وكما طلب مهندسو التنظيم من ذاك الطرف بالكتابة مساعدة البوليس لتنفيذ تلك التعليمات تعطى لهم هذه المساعدة حتى يتمكنوا من توقيف العمل وفى تاريخه شر بذلك لسائر الجهات

صورة منشور الداخلية نمرة ٦٥

الرقم ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٠

لا يخفى أن المادة الخامسة عشر من لائحة التنظيم الصادر فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ قضت وجوب تحرير محضر المخالفة بواسطة المهندس ومندوب البوليس معا ونظرا للتوقيع على محضر المخالفة من مهندس تنظيم وواحد مأمور والقول من هذا المأمور أمام محكمة المخالفات عند طلبها اياه بأنه لم يرافق المهندس لمعاينة المخالفة التى حصلت وأن توقيعه على المحضر كان بناء على أمانته حتى انبنى على هذا القول الحكم على المخالف بالبراءة ورفض طلبات الحكومة بالحق المدنى قد تطلبت نظارة

الاشغال من هنا التأكيد على مأمورى الاقسام والمراكر باتباع مقتضى المادة المذكورة فالأمل التأكيد بالاجراء كما ذكر حتى تسير الاعمال فى طريق الاعتدال ولا يقع مثل ما حصل

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(فى ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

مرمان أحكام
التنظيم على جهة
القبة والمطرية

١ - تسرى أحكام التنظيم على جهة القبة والمطرية بالتطبيق للاوامر العالية والوائىح المتبعة

٢ - مراعاة لازدياد العمار فى تلك الجهة ومخالفة للادة السادسة عشرة من اللائحة الصادرة فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ تعطى مصلحة تنظيم القاهرة رخص البناء فيها بجنا الى أن تصدر أوامر خلاف ذلك

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

امادة أحكام
التنظيم بمدينة
بنى سويف

١ - تعاد أحكام التنظيم الى مدينة بنى سويف

٢ - يكلف بأعمال التنظيم فى المدينة المذكورة أحد مهندسى تنظيم القاهرة فيرسل اليها كلما استلعت مصلحة التنظيم ارساله

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٨٩٠)

اعادة أحكام
التنظيم بمدينة
الاسماعيلية

١ - تعاد أحكام التنظيم الى مدينة الاسماعيلية

٢ - يكلف بأعمال التنظيم فى تلك المدينة مهندس تنظيم بورسعيد فيتوجه اليها كلما اقتضت المصلحة ذلك

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٠)

اعادة أحكام
التنظيم في بندر
سوهاج

١ - تعاد أحكام التنظيم الى بندر سوهاج

٢ - يكلف بأعمال التنظيم في البندر المذكور مدير الاشغال والرى باقليم جرجا

قرار من نظارة الداخلية

(بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩١)

اعادة مجلس
التنظيم في مدينة
الاسكندرية

١ - يبقى مجلس التنظيم مشكلا كما هو بحسب المادة الثانية من اللائحة الصادرة

في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وذلك مؤقتا ولكن يستبدل مندوب المحافظة بمندوب من القومسيون البلدى

٢ - يؤلف مجلس التنظيم اذن كما يأتى :

أولا - محافظ الاسكندرية أو وكيله رئيس

ثانيا - مندوب من القومسيون البلدى

ثالثا - مندوب من مصلحة الصحة

رابعا - باشمهندس أشغال المدينة

خامسا - أحد مهندسى التنظيم

٣ - طلبات مجلس التنظيم المتوه عنها في الفقرتين الخامسة والسابعة من المادة

الرابعة من لائحة ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ تقلم الى رئيس القومسيون البلدى

٤ - تعمل الخرط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ احدهما في ادارة

عموم المدن والمباني بنظارة الاشغال العمومية وتبقى الثانية فى أقلام القومسيون

البلدى أما رسومات التنظيم فيعرضها هذا المجلس على ناظر الاشغال العمومية

للتصديق عليها قبل العمل بها

- ٥ - تنق جميع أحكام اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ مرعية الاجراء الا ما كان منها مخالفا للاحكام المتقدم ذكرها
- ٦ - يتبع العمل بهذا القرار الى أن تقرر أحكام نهائية

اعادة التنظيم
الى مدينة قنا

قرار من نظارة الاشغال العمومية (بتاريخ أول مارس سنة ١٨٩١)

قد قرر مساعدة ناظر الاشغال العمومية في أول مارس سنة ١٨٩١ اعادة التنظيم الى مدينة قنا وجعلها من الآن فصاعدا تحت أحكام لائحة التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ واناطة مهندس الري المكلف بأعمال المبانى في تلك المدينة بمباشرة أشغال التنظيم فيها تحت ادارة مفتش رى القسم الخامس وأوامره

سران أحكام
التنظيم على بعض
شوارع القاهرة

قرار من نظارة الاشغال العمومية (بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٨٩٢)

تسرى أحكام التنظيم بمدينة القاهرة على الشوارع الآتى ذكرها:
أولا - الشوارع الواقعة في حدود مديرية الجيزة ومدينة باللون الاصفر على الرسم وهى :

- (١) ميدان مستدير غربى كوبرى قصر النيل قطر دائرته ٦٦,٧٠ مترا
- (ب) شارع بين الكبرين يتدئ من الميدان المستدير المشار ذكره وينتهى الى كوبرى الانجليز (الكثف الايمن)
- (ج) شارع التسحة يتدئ من الميدان المستدير المحكى عنه وينتهى الى شرق كوبرى الانجليز

- (د) شارع الزمالك يتدئ من شارع القسحة ويتهى الى باب سراى الجزيرة
- (هـ) شارع بولاق الدكرور يتدئ من كوبرى الانجلىز (الشاطى الايسر) ويتهى الى محطة بولاق الدكرور
- (و) شارع الجيزة يتدئ من شارع بولاق الدكرور ويتهى الى شارع الهرم (الناصرية القبلية الشرقية من سور جنينة الجيزة)
- (ز) شارع البرنسات يتدئ من شارع الجيزة ويتهى الى شارع سراى الجيزة
- (ح) شارع الدق يتدئ من شارع البرنسات ويتهى الى شارع امبابه
- (ط) شارع امبابه يتدئ من كوبرى امبابه ويتهى الى شارع الدق
- (ى) شارع سراى الجيزة يتدئ من محطة بولاق الدكرور ويتهى الى شارع الهرم
- (ك) شارع الهرم يتدئ من شارع الجيزة (الناصرية القبلية الشرقية من سور جنينة الجيزة) ويتهى الى الاهرام
- ثانيا - الجزء الواقع فى حدود مديرية القليوبية من الشارع المؤدى من القاهرة الى شبرا لغاية مدخل سراى شبرا

قرار من تطارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٨٩٢)

سراى احكام
التنظيم على البلاد
الا متكرها

عملا بالمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
تسرى احكام التنظيم فى المدن المبينة فى الخانة الثانية من الجدول الآتى على النواحي
المبينة فى الخانة الثالثة منه وذلك فيما يختص بالمباني المحتاجة للتريم حرصا على الامن
العالم او المتداعية للسقوط

جدول اسماء المدن والنواحي

خانة أولى	خانة ثانية	خانة ثالثة
نمرة متسلسلة	اسماء المدن التي يجب أن تسرى أحكام تنظيمها على النواحي المبينة في الخانة الثالثة عملاً بهذا القرار	اسماء النواحي التي ليس فيها تنظيم ويجب أن تسرى عليها أحكام تنظيم المدن المبينة في الخانة الثانية عملاً بهذا القرار
١	طنطا	مديرية الغربية بنادر المراكرة وقراها وهي محلة منبوف زقي الجعفرية كفر الزيات كفر الشيخ البلس شريف دموق سمنود طلخا
٢	الزقازيق	مديرية الشرقية بنادر اقليم الشرقية وقراها
٣	المنصورة	مديرية الدقهلية بنادر اقليم الدقهلية وقراها
٤	شبين الكوم	مديرية المنوفية بنادر اقليم المنوفية وقراها

(١) بناء على قرار صادر بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ تسرى أحكام تنظيم المحلة الكبرى على بندر مركز فوه وقراها فيما يختص بالمباني المتداخلة للسقوط حرصاً على الأمن العام

(تابع) جدول أسماء المدن والنواحي

خانة أولى	خانة ثانية	خانة ثالثة
نمرة متسلسلة	أسماء المدن التي يجب أن تسرى أحكام تنظيمها على النواحي البينة في الخانة الثالثة عملا بهذا القرار	أسماء النواحي التي ليس فيها تنظيم ويجب أن تسرى عليها أحكام تنظيم المدن المبينة في الخانة الثانية عملا بهذا القرار
٥	مديرية البحيرة	دمهور... بنادر اقليم البحيرة وقراه
٦	مديرية بنى سويف	بنى سويف... بنادر اقليم بنى سويف وقراه
٧	مديرية القيوم	مدينة القيوم... بنادر اقليم القيوم وقراه
٨	مديرية المنيا	المنيا... بنادر اقليم المنيا وقراه
٩	مديرية أسيوط	أسيوط... بنادر اقليم أسيوط وقراه
١٠	مديرية جرجا	سوهاج... بنادر اقليم جرجا وقراه
١١	مديرية قنا	قنا... بنادر اقليم قنا وقراه
١٢	محافظة دمياط	القرى التابعة لمحافظة دمياط...

جعل
بندر الأقصر
تحت أحكام
التنظيم

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٢ مارس سنة ١٨٩٣)

قد قررت نظارة الاشغال العمومية في ٢ مارس سنة ١٨٩٣ جعل بندر الأقصر تحت أحكام التنظيم وعهدت بأعمال التنظيم فيه الى مهندس تنظيم بندر قنا

التنظيم في مدينة
رشيد

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

عملا بأحكام المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ تسرى أحكام التنظيم على مدينة رشيد فيما يتعلق بالمباني المتناعية للسقوط أو التي تحتاج الى ترميم حرصا على الأمن العام

التنظيم في مديرية
القليوبية

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٩٤)

تسرى أحكام التنظيم ببندر بها على بنادر إقليم القليوبية وقراه فيما يختص بالمباني التي تحتاج الى ترميم (من حيث الأمن العام) أو تكون متناعية الى السقوط وذلك عملا بأحكام المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩

إعادة التنظيم
الى بندر بها

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٤)

قد قررت نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٤ إعادة التنظيم الى بندر بها

قرار من نظارة الاشغال العمومية

اعادة التنظيم
الى بندر الجيزة

(بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤)

١ - يعاد التنظيم الى بندر الجيزة

٢ - يعهد بأعمال التنظيم في البندر المذكور الى مهندس تنظيم حلوان

٣ - يلغى قرار النظارة الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٣ نمرة ١٠٢ القاضي بأن تسرى أحكام التنظيم في مدينة القاهرة على بنادر إقليم الجيزة وقراه فيما يختص بالمباني المحتاجة للترميم حرصا على الامن العام أو المتناعية للسقوط

٤ - عملا بأحكام المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص مصادرة التنظيم تسرى أحكام التنظيم في بندر الجيزة على البنادر والقرى الكائنة في مراكر اطفيج وأوسيم والبدرشين وجزره التابعة لاقليم الجيزة وذلك فيما يختص بالمباني المحتاجة للترميم حرصا على الامن العام أو المتناعية للسقوط

٥ - على جناب مدير عموم المدن والمباني تنفيذ هذا القرار الذي يتدنى العمل به من أول ديسمبر سنة ١٨٩٤^(١)

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

اعادة التنظيم الى
بندر كفر الزيات

(في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٥)

أعيد التنظيم الى بندر كفر الزيات وعهد بأعمال التنظيم فيه الى مهندس تنظيم طنطا

(١) بناء على أمر صادر من نظارة الاشغال العمومية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٧ احيلت أعمال التنظيم بحلوان والجيزة على تفتيش بحرى

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٦)

أعيد التنظيم في بندر ميت غمر وعهد بأعمال التنظيم فيه الى مهندس زقني وبناء على قرار صادر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٦ يرأس مأمور المركز جلسات مجلس التنظيم ببندر ميت غمر بالنيابة عن مدير القهيلية

اعادة التنظيم
الى بندر ميت غمر

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٩)

تعاد مصلحة التنظيم والطرق الى بندر رشيد ويكلف مهندس ادارة الغرب المنوط به الآن ملاحظة المنازل التي يخشى منها على الأمن العام في بندر رشيد بتنفيذ أحكام التنظيم في ذلك البنود طبقاً لأحكام اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ٨٩

تنظيم مدينة
رشيد

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٧ فبراير سنة ١٩٠١)

- ١ - عملاً بأحكام المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ تسرى أحكام التنظيم على مدينة اصفوان
- ٢ - يعهد الى مهندس خصوصى القيام بأعمال التنظيم في تلك المدينة

تنظيم مدينة
اصفوان

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٧ فبراير سنة ١٩٠٤)

- ١ - يعاد التنظيم الى مدينة جرجا
- ٢ - يعهد بأعمال التنظيم الى مهندس تنظيم سوهاج فيتوجه الى مدينة جرجا كلما دعت المصلحة الى ذلك

تنظيم
مدينة جرجا

قرار من نظارة الاشغال العمومية

تنظيم جسر النيل
بناحية طنطا

(رقم ٥ مارس سنة ١٩٠١)

تسرى أحكام التنظيم في مدينة المنصورة بمديرية النقهيلى على المباني المقامة
أو التي تقام على جانب جسر النيل بناحية طنطا بمديرية الغربية حسب الخط
المبين باللون الاحمر على الرسم ويقوم بأداء هذا العمل مهندس تنظيم المنصورة

قرار من نظارة الاشغال العمومية

تنظيم مدينة اسنا

(رقم ٨ ابريل سنة ١٩٠١)

تعاد أحكام التنظيم الى بندر اسنا ويكلف مهندس تنظيم قنا والاقصر بأعمال
التنظيم في ذلك البندر علاوة على أعمال وظيفته

قرار من نظارة الاشغال العمومية

تنظيم اقليم الجيزة
ومدينة حلوان

(رقم ١٧ ابريل سنة ١٩٠١)

تجعل مصلحة التنظيم في اقليم الجيزة ومدينة حلوان تابعة لتفتيش التنظيم
في الوجه القبلى

قرار من نظارة الاشغال العمومية

تنظيم ميت غمر

(رقم ٣ يولييه سنة ١٩٠١)

تسلخ مصلحة المباني ببندر ميت غمر وأنحاءه من تفتيش بحرى وتلحق
بتفتيش الشرق

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٣)

تسرى أحكام التنظيم في مدينة بناها على بنادر مديرية القليوبية وقراها وذلك فيما يختص بالمباني المحتاجة للترميم أو المتداعية للسقوط حفظا للامن العام

تنظيم بلادونواحي
مديرية القليوبية

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ١٣ مايو سنة ١٩٠٣)

تسرى أحكام التنظيم في مدينة اصوان على بنادر وقرى مديرية اصوان وذلك فيما يختص بالمباني المحتاجة للترميم أو المتداعية للسقوط حفظا للامن العام

تنفيذ لائحة
التنظيم بمدن
وقرى مديرية
اصوان

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤)

تسرى أحكام التنظيم على بلدة المطرية المشتملة على قرى الفصنة والعقيين وعزبة المحطة الجديدة في مديرية الدقهلية

تنظيم بلدة
المطرية دقهلية

لائحة نظام السكك الحديدية

قرار صادر من تطارة الاشغال العمومية

في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨

بناء على ما عرضه علينا مجلس ادارة السكة الحديد والتلفرافات ومينا الاسكندرية وبعد الاطلاع على ماقررتها الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ يونيو و ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨ قد قررنا ما ياتي :

١ - لا يجوز الدخول الى المحطات والمباني وغيرها من الملحقات الخاصة بالسكة الحديد المحظور على العامة الدخول اليها الا باذن خصوصي من مأموري السكة الحديد وكذا لا يجوز الدخول الى المحطات والمواقف أو الخروج منها الا من المنافذ المخصصة للعامة من اجل ذلك

٢ - لا يجوز الدخول الى المحطات والمواقف او السفر بأسلحة نارية معمرة أو بأشياء أخرى خطيرة ولا يجوز الفناء والصياح أو إتيان أمر آخر قولاً أو فعلاً مما يشوش الركاب ويزعجهم سواء كان ذلك في عربات القطار أو داخل المحطات أو المواقف والملحقات الخاصة بها

٣ - لا يجوز السفر ولا ركوب القطار الا بتذكرة قانونية أو بورقة أخرى تخول حاملها حق السفر بها

٤ - لا يجوز للراكب الجلوس في عین محجوزة لغيره أو لقشة من الركاب ليس هو منها

لا يجوز للراكب اقفال باب عین من العيون غير المحجوزة مادام عدد الركاب المقرر لها غير كامل

لا يجوز للراكب أن يأخذ معه أشياء خطيرة أو ينشأ عن ملامستها أو ارتاحتها أو حجمها وما شاكل ذلك انزعاج الركاب أو تلوثهم أو تلف لادوات السكة الحديد لا يجوز للسكان أو المصاب بدء معد أو كرية تشتمر منه الركاب أن يركب في العربات أو أن يجلس فيها فلمصاب بالادواء التي من هذا القبيل لا يسمح له بالسفر الا في عین يكون هو فيها وحده أو مع من هم مكلفون بملاحظته في السفر

لا يجوز لأحد أن يرى من القطار بشئ من الاشياء التي اذا أصابت أحدا جرحته لا يجوز لأحد أن يطل من العربات أو من أطرافها أو أن يمتاز بماشئ الاتصال التي بينها

لا يجوز استعمال اشارات الاستعانة التي في القطار الا لسبب مقبول

٥ - لا يجوز ركوب العربة أو النزول منها بعد ما يتحرك القطار للسير أو قبل ما يقف وقفا تاما أو عند ما تكون العربات قد انفصلت عن القطار للناورة وكذا لا يجوز الركوب أو النزول من جانب غير الجانب المعين لذلك

٦ - لا يجوز الدخول أو الجلوس في عربات العفش أو البضاعة أو في العربات الممنوع على العامة الدخول اليها أو في قطار من القطارات غير المخصصة للركاب إلا باذن خصوصي لذلك من مأمورى السكة الحديد

٧ - على الراكب أن يبرز لمور السكة الحديد تذكرة السفر لا بل يتناوله إياها كلما طلب منه ذلك وعليه أيضا أن يردّها عند جمع التذاكر

٨ - لا يجوز دخول الرجال الى العيون المخصصة للنساء وحلّهن أو معهن أولاد لا يبلغ سنهم ست سنين ولا ركوبهم فيها

٩ - لا يجوز بيع تذكار الاياب أو تذكار المواسم أو تذكار الاشتراك وغير ذلك من الاوراق المخولة حاملها حقًا شخصيًا بالسفر أو التصرف بتلك التذاكر والاوراق بأي وجه من الوجوه أو عرضها للبيع

لا يجوز لاحد أن يسافر أو يقبل على السفر بتذكرة أو باذن معطى لشخص آخر خاص به دون غيره

١٠ - لا يجوز السفر بتذكرة اياب أو تذكرة موسم أو تذكرة مسافة أو تذكرة اشتراك يكون قد انقضى ميعادها ولا يجوز استعمال تذكرة في غير المسافة المعطاة تلك التذكرة من أجلها ولا يجوز لاحد النزول في درجة أعلى من درجة التذكرة الا اذا دفع فرق الاجرة المقررة في التعريفه أو يدفعه حال الطلب

١١ - على حامل تذكرة موسم أو تذكرة مسافة أو تذكرة اشتراك أن يسلمها عند انقضاء ميعادها الى مصلحة السكة الحديد حاملًا تطلب منه ذلك ما خلا الظروف القاهرة

١٢ - لا يجوز القذف بالحجارة أو بأي شئ آخر على خط السكة الحديد أو الواوور والعربات أو الاشارات أو غير ذلك من الجهايزات التي تستخدم لتشغيل خطوط السكك الحديدية

١٣ - لا يجوز دخول العربات على اختلاف أنواعها (من عربات ركوب وتقل وغيرها) ودواب الحمل أو الركوب الى فسحة المحطة المسورة ولا وقوف تلك العربات والدواب أو جولانها فيها الا بترخيص من ناظر تلك المحطة

١٤ - لا يجوز نزع إعلان رسمي أو ما يماثله من الأوراق التي تكون مصلحة السكة الحديد قد لصقتها في داخل القطار أو في المحطات أو تمزيق تلك الاعلان أو جعل كتابته غير مقروءة .

١٥ - عند اقتراب القطار أو الوابور من المجازات السطحية (المزقاتان) عمومية كانت أو خصوصية لا يجوز مرور الناس (ركوباً كانوا أو مشاة) أو الدواب أو العربات وغيرها من المجرورات في تلك المجازات

لا يجوز مرور الناس أو تسيير الحيوانات بازاء خط السكة الحديد أو على جسورها أو ملحقات جسورها اذا كانت تلك الملحقات مخصصة لتلك الخط الا النقط التي تعينها نظارة الاشغال العمومية بقرارات نظارية مشتملة على شروط المرور فيها ولا يمنع مرور الناس على السكك الحديدية المقامة على الطرق أو الجسور العمومية وليس لها حواجز قفى هذه الحال والاحوال التي فيها يكون مرور الناس على جسر السكة الحديد مباحا بقرار نظارى لا يجوز لاحد غير خدمة السكة الحديد الوقوف على الخط أو أن يوقف عليه عربات أو خيولا أو مواشى أو دابة مما من الدواب أو يستخدم قضبان السكة الحديد لتسيير عربات غير عربات المصلحة

على ساقعة العربات عند اقتراب القطار أو اقتراب عربة من عربات السكة الحديد أن يتخلوا الخط على الفور ويتعدوا عنه تاركين المسافة اللازمة لمرور ذلك القطار أو تلك العربة وكذا على الرعاة وساقعة المواشى أن يبعدوا ماشيتهم عن الخط عند اقتراب القطار أو اقتراب عربة من عربات المصلحة

١٦ - كل طرد يقدم للقيد لشحنه بالسكة الحديد غشاً كان أو بضاعة وفيه مواد قد تضر بالبضائع الأخرى أو بالدواب السكة يجب أن يكتب عليه ما يحتويه على أنه يجوز للمصلحة الامتناع عن نقل الطرود التي من هذا القبيل واذا لم يكن ما يحويه الطرد مكتوباً عليه أو أن الكتابة غير صحيحة يكون الراسل تحت طائلة العقاب بالعقوبات المقررة في هذه اللائحة مع ما يلحق عليه من المسؤولية مدنياً ويجوز للمصلحة أيضاً الامتناع عن نقل الحيوانات المصابة بأمراض معدية

١٧ - على الركاب وغيرهم سواء كانوا في القطار أو المحطة أو في ملحق من ملحقات السكة الحديد أن يطيعوا مأموري المصلحة فيما يتعلق بمراعاة الاحكام المتقنم ذكرها ومن يرفض ذلك أو يخالف حكما من أحكام هذه اللائحة يجب على ناظر المحطة أو وكيله أن يحرر محضرا ضده ويجوز له عند الاقتضاء اخراجه من القطار أو من ملحقات السكة الحديد في أول محطة ولا يجوز للركاب الذين يخرجون على هذه الصورة المطالبة بعفشهم الا في المحطة التي يكون ذلك العفش مرسلا اليها

١٨ - عدلت بمقتضى قرار نظارة الداخلية الرقم ٣ ابريل سنة ١٩٠٧ مخالفة أحكام المادة الثانية عشرة تكون عقوبتها الحبس مدة لاتزيد عن ٧ أيام ومخالفة نص الفقرة الثانية من المادة ١٥ المختصة بمرور البهائم تكون عقوبتها الحبس مدة لاتزيد عن ٧ أيام أو غرامة لاتزيد عن مائة قرش أميرية وكل مخالفة أخرى لهذه اللائحة تكون عقوبتها غرامة لاتزيد عن مائة قرش أميرية

١٩ - محاضر المخالفات والطرده على خطوط السكك الحديدية الاميرية يحررها موظفو المصلحة الذين يكون لهم صفة مأموري الضبطية القضائية وأما على الخطوط الحديدية الاخرى فيطلب مستخدمو تلك الخطوط من أحد مأموري الضبطية القضائية تحرير المحاضر التي من هذا القبيل

٢٠ - بعد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية يجب لصقه في جميع المحطات وينق ملصوقا فيها

٢١ - يكون هذا القرار نافذ المفعول بعد نشره بشهر واحد

قرار

منع مرور
العربات بالشوارع

صادر من نظارة الداخلية في ٩ فبراير سنة ١٩٠٣
(١٢ القعدة سنة ١٣٢٠)

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكة الاستئناف المخططة الصادر بتاريخ
٢٢ يناير سنة ١٩٠٣

١ - يحازى بفرامة من خمسة غروش الى خمسة وعشرين غرشا كل من
مر بعربات ركوب أو نقل أو صندوق أو أى نوع كان من العربات أو بدواب
سواء كانت معدة للحمل أو للركوب فى شارع أو جزء من شارع ممنوع مرور ذلك
فيه بقرار من المحافظ أو المدير

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة أيام من تاريخ نشره فى الجريدة
الرسمية

منع مرور العربات
والدواب فى شارع
الخليج بالقاهرة

قرار صادر من محافظة مصر فى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٣
بعد الاطلاع على القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ١١ القعدة سنة ١٣١٧
(١٢ مارس سنة ١٩٠٠) بشأن منع مرور عربات الركوب أو النقل أو الصندوق
والجمال بشارع الخليج المنته به خطوط الترامواى
وبعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٢ القعدة سنة ١٣٢٠
(٩ فبراير سنة ١٩٠٣)

١ - ممنوع مرور عربات الركوب أو النقل أو الصندوق أو أى نوع كان
من العربات أو الدواب سواء كانت معدة للحمل أو للركوب فى شارع الخليج كله
٢ - يلقى قرار المحافظة الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ ويحل محله هذا القرار
٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

قرار صادر من مديرية جرجا في ١٤ مايو سنة ١٩٠٣

منع مرور
الحيوانات بعين
شوارع بندر
سوهاج

١ - ممنوع مرور الدواب بالشوارع الآتية :

(١) شارع البحر من ابتداء فم ترعة السوهاجية لغاية الكوبرى المركب على
ترعة الطهطاوى شرق ديوان الرى

(٢) شارع المحطة فى جرته من المحطة لغاية ميدان العارف

(٣) » ميدان العارف

(٤) » قبلى البندر من مزلقان السكة الحديد لغاية الكوبرى المركب على
ترعة الجرجاوية

(٥) شارع بحرى المديرية من ميدان العارف لغاية شارع واصف

٢ - كل من خالف هذا القرار يحازى بالغرامة المنصوص عنها بقرار النظارة
السالف ذكره

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة أيام من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

لائحة

منع زراعة الحشيش وبيعه وادخاله في القطر المصري

الامر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤

١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١

الذى صار تعديله بموجب الامرين العاليين الصادرين في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١

و ٨ يوله سنة ١٨٩٤

١ - (ملث بمقتضى الامر العالي الرقم ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ كما يأتي)
زراعة الحشيش ممنوعة في جميع أنحاء القطر المصري ويعاقب من يزرعه بغرامة قدرها خمسون جنيها مصريا عن كل فدان أو جزء من فدان
وفي حالة تكرر الفعل يكون مقدار الغرامة مائة جنية مصري
ولا يجوز أيضا ادخال الحشيش وبيعه أو مجزؤ احرازه ومن يرتكب ذلك يعاقب بغرامة قدرها عشرة جنيهات مصرية عن كل كيلو جرام ولا تنقص هذه الغرامة في أى حال من الاحوال عن جنيهين اثنين مهما قل مقدار الكمية عن الكيلو جرام الواحد
ويحكم أيضا بهذه العقوبة على كل من شرع في ادخال الحشيش
وفي حالة تكرر الفعل يكون مقدار الغرامة ٣٠ جنيها مصريا عن كل كيلو جرام بدون أن تنقص عن ستة جنيهات مصرية اذا كان المقدار أقل من كيلو جرام واحد
ويصير إعدام المزروعات ومصادرة الحشيش

٢ - (ألقيت بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥) (١)

(١) هذه المادة كانت خامسة بسجن المحكوم عليه في حطة عدم دفع الجزاء التقدي والامر العالي الرقم ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ يتعلق بتنفيذ الاحكام المصادرة في جج التهريب بوجه عام
أما قضيايا ضبط الحشيش بداخل القطر بمعرفة البوليس فهذه تقدم الى النيابة الاهلية اذا كان المتهمون من رعايا الحكومة المحلية . وتقدم لجنة الجمارك اذا كان المتهمون كلهم أو بعضهم من الاجانب (سند ٨ من الباب الاول من قانون البوليس)

٣ - الاحكام المتقدمة تسرى على اصحاب الحشيش وزارعيه وخازنيه وحامليه وباتعيه بطريق التضامن بينهم

٤ - تجرى أيضا مصادرة الصنادل والعربات والحيوانات والآلات والادوات التي تستعمل لنقل الحشيش وكذلك البضائع التي يصير وضعها حوله لاختفائه وتسهيل ادخاله

٥ - يباع الحشيش المضبوط ولا يرخص لشاربه أن يستلمه داخل القطر المصرى بل يجب عليه تصديره في ظرف خمسة عشر يوما الى ميناء أجنبية غير الموانئ العثمانية وانقياده لقوانين الكرك ومناظرته فيدفع عدا الثمن على سبيل التأمين مبلغا يوازي قيمة عشرة أضعاف الثمن وهذا التأمين يرد اليه متى أبرز شهادة قانونية من الجهة المصدر الحشيش اليها

وتباع أيضا باقى الاشياء والبضاعة المضبوطة

٦ - (تعذلت بمقتضى الامر العالى الرقم ٨ بوليه سنة ١٨٩٤ كما يأتى)

الثمن المتحصل من بيع الحشيش والاشياء والبضائع الاخرى تخضع منه المصاريف ثم يعطى نصفه للخبر الذى أرشد عن وقوع المخالفة والنصف الآخر لمن حصل الضبط بمعرفة

٧ - تسرى أيضا هذه الاحكام على ماسبق ضبطه من الحشيش ومن الاشياء التي استخدمت لادخاله المحفوظة الآن في مخازن الجرك

٨ - صار الناء أحكام المادة الرابعة من الامر الاول وأحكام المادة الحادية عشرة من الامر الثانى الصادرين بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩

٩ - على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

صورة منشور الداخلية المختص بالتصرف بالحشيش

انه وان كان من مقتضى منشور النظارة السابق صدوره في ٤ يونيو سنة ٩٩
نمرة ٥٤ أن جميع ما يضبط من صنف الحشيش بمعرفة رجال الضبط يسلم لاقسام
خفر السواحل على الوجه المشروح بذلك المنشور لكن لمناسبة صدور قرار مجلس
النظار بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٠١ باعدام ما يضبط من هذا الصنف وبناء على
طلب مصلحة خفر السواحل بما ورد منها لحد الطرف في ١٣ أغسطس سنة ٩٠١
نمرة ٣٣٠ وفي ٦ اكتوبر سنة تاريخه نمرة ٤٣١ قد تقرر أن يكون التصرف
في ذلك على حسب التعليمات الآتية بيانها وهي

كل كمية من الحشيش ضبطت على حلتها بمعرفة رجال الضبط يجب أولاً وزنها
ومعرفة مقدارها الصافي ثم توضع في حرز مغلق ويختتم عليه بالجمع الاحمر ويكتب
على شريط من الورق داخل تحت الختم اسم الصنف ومقدار وزنه وتاريخ ونمرة
محضر ضبط الواقعة المضبوط فيها واسم من ضبطه واسم من ضبط لديه ويقيّد
ذلك بدفتر الاشياء المضبوطة أورنيك نمرة ٤٥

اذا كانت الكمية المضبوطة لا تبلغ كيلو جرام فتصفظ بالمركز أو القسم أما اذا
بلغت كيلو جرام أو أكثر فترسل مباشرة الى مخزن عموم مصلحة خفر السواحل
بالاسكندرية إما بطريق البوستة وإما بطريق السكة الحديد ان اقتضى الحال
وترسل عنها مكتابة للمخزن المذكور يتوضح فيها بيان الطرود (الاحراز) المرسلة
وصورة الابضاحات المكتوبة على كل منها والاسم المنقوش به الختم المبصوم عليها
بالجمع الاحمر وفي هذه الحالة يجب الاعتناء بحزم الطرود حرماً جيداً بحبل متين
ويبين في الكتابة مقدار وزن الحشيش وحده ومقدار وزنه مع الغلاف المرسل به
ويبقى الحشيش محفوظاً بالاحراز سواء كان بالمركز أو القسم في الحالة الاولى أو بمخزن
خفر السواحل في الحالة الثانية لحين صدور حكم نهائي في القضية المتعلقة به

يتوضح في ذيل محضر ضبط الحشيش (سواء كان مختصاً بالنيابة الاهلية أو بالنيابة
المختلطة أو الجمارك) عما اذا كانت الحشيش محفوظاً بالمركز أو القسم أو أنه أرسل
الى

كيفية حفظ
وقيد ما ضبط من
الحشيش

كيفية التصرف
بالكميات
المضبوطة من
الحشيش

الابضاح بمحضر
ضبط الحشيش عن
محل حفظه

لخزن مصلحة خفر السواحل وتاريخ ونمرة مكتابة ارساله لهذا الخزن مع ايضاح مقدار وزنه واذا طلبته الجهة المقدم اليها محضر الضبط في أثناء النظر في القضية يرسل اليها بالحالة المحفوظ بها

اعدام الحشيش من صدور الحكم التهانى متى صدر الحكم فى مادة ضبط حشيش وصار انتهايا يرسل لى اخطار بذلك من الجهة المقدم لها المحضر الى المركز أو القسم فانما كان الحشيش محفوظا لديه يصير اعدامه بالاجراق تحت مباشرة مأمور المركز أو القسم أو ضابط البوليس واذا كان محفوظا بخزن خفر السواحل يحال هذا الاخطار بتأشير الى ادارة عموم خفر السواحل بمصر لى تصدر أمرها باعدام الحشيش ويحب الايضاح عن ذلك بالدفتر نمرة ٤٥ بتأشير من المأمور أو الضابط والتوقيع منه على هذا التأشير

(التيب بمقتضى الامر الموى نمرة ١٠٣ رقم ٧ فبراير سنة ١٩٠٧ واستبدلت بالآتى)

المكافآت المستحقة تطر ضبط الحشيش

تمنح المكافآت بالكيفية الآتية عما يضبط من الحشيش بمعرفة البوليس

(أ) اذا كان الحشيش المضبوط يبلغ وزنه كيلو جرام أو أكثر بعد وصول الحشيش المضبوط الى مصلحة خفر السواحل ترسل هذه المصلحة قيمة المكافأة المستحقة الى المحافظة أو المديرية ذات الشأن وعلى المحافظة أو المديرية توزيع هذه المكافأة على مستحقيها

(ب) اذا كانت الحشيش المضبوط يقل وزنه عن كيلو جرام واحد وكذلك فى أحوال تعاطى الحشيش تمنح مكافأة قدرها مائتا مليم لرجال البوليس الذين قتموا بلاغا تكون نتيجة الحكم بالادانة وكذلك تمنح مكافأة قدرها مائتا مليم للصف ضباط والعساكر الذين يضبطون الحشيش فضلا

واقضى تحرير هذا المنشور لجميع الجهات لمراعاة الاجراء على مقتضاه

لائحة السلخانات ومحلات الجزارة

قرار صادر من نظارة الداخلية

بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣

بعد الاطلاع على مداولة الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في ١٢ يونيه

سنة ١٨٩٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٣

الفصل الاول

ذبح الحيوانات

١ - لا يجوز ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل الا في السلخانات العمومية وفي الجهات التي لا يوجد بها سلخانات عمومية يكون الذبح في النقط التي تعينها الادارة الصحية

أما في أيام عيد الاضحى الاربعة فيجوز للأفراد الذبح في البيوت ابتداءً للسنة الدينية ولا يجوز مطلقاً بيع لحوم الحيوانات التي تذبح خارج السلخانات أو النقط المعينة لذلك وإذا وجدت لحوم من هذا القبيل تضبط ويحكم على المخالفين بالعقوبات المنصوص عليها في هذه اللائحة

وجميع اللحوم التي تباع في المدينة أو الناحية الموجود بها سلخانة يجب أن يكون عليها ختم سلخانة والا تنفذ عليها الاحكام المدةونة بالفقرة السابقة

٢ - قبل دخول الحيوانات الى السلخانة يكشف عليها الحكيم البيطرى المتدرب لذلك للتحقق من حالة صحتها

فاذا وجدت سليمة تقاد الى عتابر الذبيح حيث تذبح أو تبقى في الزرايب بناء على طلب صاحبها حين الذبح

وفي هذه الحالة الاخيرة يجب الكشف عليها ثانية قبل الذبح

٣ - الحيوانات المصابة بأمراض ليس محققا تشخيصها بصير وضعها في زرايب الملاحظة وإبقاؤها فيها حين تشخيص المرض المصابة به

وفي حالة عدم وجود زرايب توضع الحيوانات تحت الملاحظة مدة اثني عشرة ساعة وبعد هذه المدة تذبح ولكن تنقع في حق لحومها وجلودها والفضلات الاجرأت التي تقرر فيما بعد

٤ - لا يجوز ذبح الحيوانات الغير سليمة أو الهزيلة التي لاتوافق لحومها للأكل

أما الحيوانات المصابة بأمراض خطيرة ولو كانت غير معدية فتذبح في الحال وقرر الحكيم البيطري اذا كان يجب دفن لحومها أو تسليمها الى معمل تشفيل جثث الحيوانات

٥ - الحيوانات التي تدخل الى السلخانة لاجل الذبح لا يجوز خروجها حية الا باذن الحكيم البيطري

٦ - يجب على سائق الحيوانات المأخوذة للسلخانة أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل عارض يحدث سواء كان أثناء الطريق أو في السلخانة والحيوانات الشرسة تقاد مربوطة أو مقيدة اذا دعت الحالة

٧ - تكون الزرايب وصيانة المواشي تحت ملاحظة حكيم بيطري السلخانة مباشرة ويجب عليه الكشف على الحيوانات والمحلات مرة على الاقل في كل يوم ويجب على الخدمة المعينين بالسلخانة اتباع جميع الاوامر التي تصدر لهم من الحكيم المذكور

٨ - المواشى التى توضع فى الزرايب قبل الذبيح بناء على طلب أصحابها يقتم لها الغذاء والماء فى نفس الزريبة على مصارف صاحبها ومصارف اقامة وصيانة المواشى فى الزرايب ومصارف ملاحظتها فى السلخانات تكون على أصحابها أيضا

٩ - يجب تنظيف الزرايب يوميا ونقل الاقذار الى المحل المعد لذلك ويلزم غسل هذه الزرايب مرتين على الأقل فى الأسبوع وكل ذلك بمصارف على أصحاب الحيوانات

١٠ - طرق المواصلات والمساشى وزرايب السلخانة يجب أن تكون خالية من أى عائق على الدوام

١١ - يجب ذبح كل نوع من الحيوانات فى المحل المعين له وبعد الذبح يعلق الحيوان فى الحال

وتوضع الاحشاء تحت الحيوان الناتجة منه ولا تؤخذ الا بعد الكشف عليها بمعرفة الحكيم البيطرى

ولا يجوز بالكلية نفخ الحيوانات بالنفم بل بواسطة منفاخ

١٢ - لا يجوز تصريف الدم على الارض أو القاذو فى النهر أو الترعى انما يجب جمعه فى أوان وتبوع حالته الأصلية

الفصل الثانى

توزيع اللحوم والفضلات

الاحتياجات الاولية وواجبات الخدمة والجزارين والاشخاص الآخرين الذين يجوز دخولهم السلخانة

١٣ - يجب على الحكيم البيطرى بعد عملية الذبح أن يكشف ثانية في العنابر على الحيوانات المذبوحة ويكشف على الاحشاء قبل ارسالها للمسط

١٤ - يصير اعدام الفضلات التى يتضح أنها مصابة وعلى الحكيم البيطرى أن يحكم اذا كانت لحوم الحيوانات الناتجة منها هذه الفضلات يمكن أكلها فى حالة عدم موافقتها للأكل يأمر بدفنها أو بتسليمها لمعمل تشييل جثث الحيوانات

١٥ - اللحوم التى يتضح أنها صالحة للأكل يصير ختمها بختم مخصوص قبل خروجها من السلخانة والفضلات السليمة يصير تسليمها الى المسط لاجل تنظيفها وتجهيزها

أما الشعر والأظافر والقرون فيجرى نقلها الى المستودعات المعلقة لها وبعد ختم الجلود يصير نقلها فى الحال من السلخانة

١٦ - أنموذج ولون الداغات سواء كانت اللحوم أو الجلود يصير تحديدهما بمعرفة مصلحة الصحة العمومية

١٧ - قبل اللحوم فى المدن التى بها سلخانات الى دكاكين الجزارة يكون فى عربات أو مواعين مبطنة بالزنك من الداخل حسب الانموذج الذى تعينه مصلحة الصحة العمومية

ويجب ان تكون العربات أو المواعين المعلقة لنقل الكروش والفضلات مبطنة بالزنك أيضا

١٨ - يجب على الجزارين بعد عملية الذبح الشروع حالا فى غسل وتنظيف المحلات التى أقاموا بها وكذا الادوات والاشياء التى استعملت وفيما بعد يجرى وضعها بمخزن مخصوص

- ١٩ - المواد التي تحتويها المعدة والأمعاء ان لم يحصل الانتفاع بها وكذلك متعلقات الذبح يجب نقلها من السلخانة في عربات من حديد أو زنك
- ٢٠ - يصير تنظيف الرؤوس والكوارع في غرفة مخصوصة من المسط ويمكن طبخها بحل مخصوص من المسط هي والكروش أيضا
- ٢١ - يجب على الكرشاتية في آخر النهار تنظيف وغسيل جميع محلات المسط وكذا أدوات وآلات الشغل ووضعها بعد ذلك في محل مخصوص
- ٢٢ - لا يجوز دخول السلخانة لكل شخص لاتفاق له بالسلخانة ويستثنى من ذلك من يكون بيده تصريح من مصلحة الصحة العمومية أو من حكيم بيطرى السلخانة
- ٢٣ - لا يجوز. أولا احضار كلاب أو حيوانات أخرى غير المخصصة للذبح للسلخانة. ثانيا ادخال سموم ولو كانت لقتل الجرذاء أو الفيران. ثالثا لقاء أقدار أو أجزاء حيوانات أو مواد أخرى صلبة في مجارى أو خر التصريف
- ٢٤ - الجزارون مسؤولون عن كل تلف أو ضرر يحصل في السلخانة سواء كان من مستخدمينهم أو من حيواناتهم
- ٢٥ - الجزارون أو الكرشاتية أو صبيان السلخانة الذين لا يتبعون نصوص الاحكام المذكورة في هذه اللائحة وأوامر الحكيم البيطرى في كل ما يخص بالاشغال الداخلية تمام عليهم الدعوى بناء على طلب الحكيم البيطرى لحاكتهم على المخالفة التي وقعت منهم وبعاقبون بالعقوبات المبينة في المادة ٣٧ مع الحكم عليهم بتعويض العطل والضرر ان دعت الحال لذلك
- ٢٦ - يجب على الحكمة البيطرية أيضا اتباع الاحكام المذكورة في هذه اللائحة وفي غيرها من لوائح الضبطية الصحية المختصة بهم

٢٧ - يجب على الحكيم البيطرى أو ضابط صحى السلخانة أن يقدم الى مصلحة الصحة فى آخر كل شهر تقريرا عن عدد الحيوانات التى ذبحت ونوعها وحالتها الصحية ويكون محتويا على البيانات التى تهتم هذه المصلحة

الفصل الثالث

تجارة اللحوم

٢٨ - كل من يرغب تعاوى الجزارة يجب عليه أولا تقديم طلب لمصلحة الصحة ويكون تحريره هذا الطلب على ورقة تمغة من فىة الثلاثين مليا واضحا بها اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته والجهة التى يرغب جعل محل تجارته فيها

كل محل معد لبيع اللحوم يجب أن يتخلله الهواء جيدا وأن يكون حائزا للشروط الصحية ويجب أن تكون الارضية مبلطة والحيطان مطلية بالجير والطاولات والطوالى مغطاة بالزئىق والابواب منهوثة بالبوية واللحوم مغطاة بقماش نظيف ويوضع فيه جردل لالقاء الماء القذرفيه

وتسرى هذه الاجراءات أيضا على دكاكين الجزارة الموجودة الآن

ويجب على أصحابها أن يقدّموا طلبا للمصلحة فى ميعاد شهرين من تاريخ نشر هذه اللائحة

٢٩ - لايحوز بالكلية بيع اللحوم التى فى حالة التعفن وان وجدت تضبط وتسلم

٣٠ - لايكون اثبات المخالفات المنصوص عليها فى المادتين السالفتين الا بمعرفة المأمورين الصحيين

الفصل الرابع

أحكام عمومية

٣١ - كل مستخدم سلخانة أو جزار أو خلافيهما مصاب بمرض زهري أو معدى لا يقبل بالسلخانة ولا يدخلها الا بعد شفائه شفاء تاما يصير اثباته بكشف طبي

٣٢ - يجب أن تكون ملابس الجزارين والكرشانية وكافة الاشخاص المكلفين بالذبح نظيفة ولا يتصاعد منها أى رائحة كريهة

٣٣ - لا يجوز بالكلية استعمال المياه لزيادة وزن اللحوم والرؤوس ولا يجوز أيضا قطع الرؤوس أو اللحوم على بلاط السلخانة بل يجب اجراء هذه العملية في محل مخصوص

٣٤ - تكون مواعيد فتح السلخانة كما يأتى :
أثناء الصيف أى من ابتداء ابريل لغاية اكتوبر من الساعة ٥ الى الساعة ٩
افرنكى صباحا ومن الساعة ٥ الى الساعة ٦ افرنكى مساء
أثناء الشتاء أى من أول نوفمبر لغاية مارس من الساعة ٦ الى الساعة ٩ افرنكى
صباحا ومن الساعة ٣ الى الساعة ٥ مساء

٣٥ - الذبح والعمليات الخاصة به والكشف على اللحوم يجب أن تكون عاجلا وعلى التوالى

٣٦ - يجب على السلطة الادارية عموما وعلى رجال الضبط والربط مساعدة مندوبى الصحة فى تنفيذ الاحتياطات التى يتخذونها بمقتضى هذه اللائحة

٣٧ - العقوبات التى يحكم بها على المخالفات المنصوص عليها فى هذه اللائحة هى نفس العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات (فصل مخالفات)

ويجوز للقاضي قبول الظروف المخففة للعقوبة
الحوم المضبوطة عملاً بالأحكام السابقة توزع على المستشفيات أو محلات
الصلقة إذا تحققت صلاحيتها للأكل

٣٨ - ينرى مفعول هذه اللائحة بعد ثلاثين يوماً من نشرها في الجريدة الرسمية

الامر العالى الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦

١ - تقررت عوائد ذبيح المواشى بمصر القاهرة على مقتضى التعريفه الآتية
وهى :

٢٥ ٠٠ على كل رأس من الأبقار والجاموس والجمال والخليل وباقي المواشى الكبيرة
١٥ ٠٠ على كل رأس من عجول البقر والجاموس ومن الخنزير
٥ ٢٠ على كل رأس غنم من الحرفان والنعاج والماعز وخلافه

٣ - لايسوغ تحصيل رسم آخر على ذبيح المواشى من أى نوع كان لامن
أصل المذبوح ولا نقداً بخلاف العوائد المبينة فى المادة الاولى

قرار صادر من نظارة الداخلية

فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٢

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ أول مايو سنة ١٩٠٢

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ لائحة
السلخانات وتجارة الحوم

١ - لايجوز ذبح أى حيوان فى السلخانات العمومية التى ينشأ بجوارها زرايب
للملاحظة الحيوانات وتعين فيما بعد بقرار وزارى الابد بقاءه مدة أربع وعشرين ساعة

على الأقل في هذه الزرائب تحت ملاحظة المفتشين البيطرين المنوطين بأعمال هذه السلخانات مباشرة ويكون لهؤلاء المفتشين الحق بطلب امتداد مدة الملاحظة لأكثر من ذلك إذا لم يكن الحيوان في حالة جيدة تسمح بذبجه

٢ - مصاريف إقامة الحيوانات بالزرائب المتوقفة عنها تكون كالاتي

١٠ - عن كل ماشية كبيرة (ثور أو بقرة أو جاموسة أو جمل)

٥ - عن كل عجل

٢ - عن كل رأس ضاني أو ماعز أو خنزير

وبعد مضي مدة ثمان وأربعين ساعة يحصل نصف هذه الرسوم فقط يوميا

عن كل حيوان يستمر يقاؤه بالزرائب

غذاء وصيانة الحيوانات مدة إقامتها بالزرائب تكون على مصاريف أصحابها دون

مسواهم

٣ - يكون أصحاب الحيوانات ملزمين باستخراجها من الزرائب في مدة

لا تتجاوز خمسة عشر يوما وذلك مقابل دفع جميع المصاريف المستحقة من أى

نوع كان وانقضاء هذه المدة تباع الحيوانات بالطريقة الادارية فيوضع اعلان على

باب الزريبة وباب السلخانة يبين فيه اليوم والساعة المحددين للبيع ولا يجوز البيع

الا بعد ثلاثة أيام كاملة تمضي من وقت وضع الاعلان

وينخصم من المبالغ المتحصلة من البيع جميع المصاريف المستحقة من أى

نوع كان وتضاف لطلب الحكومة ويترك مابقى بعد ذلك تحت تصرف أصحاب

الحيوانات

٤ - كل من أدخل حيوانات في دائرة السلخانة بدون أن يقدم أولا الايصال

المبين به إقامة الحيوان أو الحيوانات في الزرائب المدة اللازمة يعاقب بدفع غرامة

لا تتجاوز مائة قرش أو بالحسب لثاية أسبوع أو بالعقوبتين معا

٥ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ نشره بالجريدة

الرسمية

قرار صادر من محافظة مصر

في ٧ أبريل سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على اللائحة المختصة بالسُلخانة ولحوم الجزارة الصادرة بقرار وزارى بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣

١ - يجب على جميع الاشخاص الذين لهم أشغال بسُلخانة المحروسة أن يحملوا علامة (نمرة) على الذراع الأيسر ويكونوا حائرين لرخصة دخول موقعا عليها من مفتش بيطرى السُلخانة

٢ - ألوان العلامات هى كما يأتى :

- (١) علامات الجزارين لونها أسمر
- (٢) « الكراشاتية » « وأزرق
- (٣) « بائعى الجلود » « وأصفر
- (٤) « العريجية » « وأخضر

ويصير الحصول على هذه العلامات من مفتش بيطرى السُلخانة بعد دفع مبلغ ٢٠ مليا عن كل علامة

٣ - يذكر فى الرخصة اسم وصناعة حاملها ونمرة العلامة ولونها

٤ - لا يجوز دخول بائعى الجلود والعريجية وعربات نقل اللحوم وغيرها الى السُلخانة الا بعد انتهاء الكشف على اللحوم

٥ - على كل من يريد الدخول فى السُلخانة خلاف الاشخاص المنتوه عنهم بعاليه تحصيل على تصريح بذلك أولا من مفتش بيطرى السُلخانة

٦ - جميع العربات التي تدخل السلخانة لنقل الحوم أو خلافها يجب أن تكون مطابقة للشكل الذي تعتمد عليه مصلحة الصحة العمومية وكل عربة لا تكون في حالة نظافة لا يصير قبولها بالسلخانة

٧ - كل مخالفة ضد أحكام هذا القرار أو المادة ٢٥ من لائحة السلخانات يعاقب مرتكبها بسحب العلامة منه بمعرفة مفتش بيطرى السلخانة لمدة لا تتقص عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام

٨ - يعمل بهذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

لائحة صناعة الطب

قرار صادر من نظارة الداخلية

في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١

بعد الاطلاع على مقررته الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في يوم أول
يونيه سنة ١٨٩١

١ - لا يجوز لاي شخص كان أن يتعاطى صناعة الطب ولا فرعاً من فروع
هذا الفن ما لم يكن حائزاً لدرجة صالحة من إحدى المدارس المعتمدة ومعتمداً
على تصريح من مصلحة الصحة يتعاطى هذه الصناعة^(١)
وهذا التصريح يجرى على ورقة تمغة من فئة الثلاثين ملياً^(٢)

٢ - الأشخاص الذين يتعاطون صناعة الطب في القطر بدون أن يستحصلوا
على رخصة بذلك يجب عليهم في ظرف شهرين من ابتداء نشر هذه اللائحة أن
يقدموا شهاداتهم الى مصلحة الصحة وأخذ التصريح اللازم

٣ - يجب على كل طبيب أو حكيم رمد أو حكيم اسنان أو حكيمه أو حكيم
بيطري بيده تصريح يتعاطى صناعته في القطر المصري أن يشعر الصحة عن الجهة
التي يرغب الإقامة بها

(١) ولا يعطى التصريح للأجانب إلا بناء على شهادة يستضهرها الطالب من القنصل أو
التابع لها تدل على حسن سلوكه وأخلاقه وثبّت ذاتية شخصيته

(٢) قد أُلغى بمقتضى الأمر العالي الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ رسم التسميل وقدره مائتا
فرس الذي كان مقرر في المادة الأولى من هذا القرار عن التصريح المذكور

٤ - لا يجوز للحلاقين ولا لأى شخص كان من المصرح لهم بتعاطى صناعة الجراحة الصغرى أن يأمروا أو يصفوا أى دواء كان من الادوية الوقية (أعنى من الادوية التى تجهز أولا فأولا) ولا فصل عمليات جراحية خلاف عمليات الختان (الطهارة) وتلقيح الجدري والحجامة ووضع أو تركيب العلق والغيار الجراحى البسيط

٥ - ليس مصرحا للقوابل الا بمباشرة الولادات السهلة ولا يمكن صرف تناكر بادوية خلاف الحشايش البسيطة والمسهلات الخفيفة الغير المضرة

٦ - يجب على جميع الاطباء الذين يتعاطون صناعتهم فى القطر المصرى أن يخطروا مصلحة الصحة عما يشاهدونه من الامراض المعدية التى يشاهدونها ويمكن أن ينشأ عنها وباء ويكون الاخطار على استمارات مطبوعة تعطىها البوسطة بجانا

أحكام عمومية

٧ - كل مخالفة تقع لاحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المقررة للمخالفات وهذا فضلا عن العقوبات الاخرى التى تترتب على هذه المخالفة

٨ - تنشر مصلحة الصحة فى كل سنة جدولاً بأسماء الاطباء وحكام الرمد وحكام الاسنان والحكيكات والحكام البيطرية وخلافهم

٩ - ينفذ مفعول هذه اللائحة بعد نشرها بثلاثة شهور

لائحة الصيدلية والاتجار بالجواهر السامة

الامر العالى الصادر فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤

بعد الاطلاع على لائحة تعاطى صناعة الصيدلية الملكية الصادرة فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١

وبعد الاطلاع على لائحة الاتجار بالجواهر السامة الصادرة فى التاريخ المذكور
وبعد الاطلاع على مقررته الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة بتاريخ
٧ يونيه سنة ١٩٠٤ طبقا للامر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

الباب الاول

فى الصيدلة

١ - لا يجوز لاي شخص كان أن يتعاطى صناعة الصيدلية فى القطر المصرى
مالم يكن حائزا لدبلومة صيدلى من احدى المدارس الكلية المعتمدة ونال مقدما
رخصة بذلك من نظارة الداخلية

وتعطى هذه الرخصة بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة ويجب أن
يكون طلب الرخصة مرفقا بشهادة رسمية صادرة أو مؤشرا عليها من جهة الاختصاص
التابع لها الطالب حسب جنسيته مثبتة لشخصيته وحسن سلوكه

٢ - ليس من الضروري أن يكون صاحب الصيدلية صيدليا حائزا للدبلومة
بل يكفى أن يعين لادارتها صيدليا مأذونا بتعاطى صناعته فى القطر المصرى

وليس على صاحب الصيدلية في هذه الحالة سوى الحصول على الرخصة من نظارة الداخلية بصفته مالكا للصيدلية وتعطى هذه الرخصة بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة بعد تقديم الشهادة المثبتة للشخصية وحسن السلوك المنصوص عنها في المادة الاولى ويذكر في هذه الرخصة اسم مدير الصيدلية المأذون

في حالة نقل ملكية الصيدلية أو ادارتها الى شخص آخر يجب الابتداء باعلان مصلحة الصحة بذلك للتأشير بهذا النقل في الرخصة

٣ - اذا كان للشخص الواحد جملة صيدليات وجب عليه أن يعين لكل منها مديرا مخصوصا وان كان هو نفسه صيدليا ومأذونا بتعاطى الصناعة وجب عليه أن يعين مديرا لكل صيدلية طبقا لاحكام المادة السابقة ماعدا الصيدلية التي يديرها هو بنفسه

٤ - يجب الابتداء باعلان مدير عموم مصلحة الصحة عن أى محل يراد إعداده صيدلية وعن نقل أى صيدلية من مكان الى آخر

ويجب أن يكتب على واجهة الصيدلية باللغة العربية وبأحدى اللغات الأوروبية وبمخروف واضحة اسم الصيدلى ان كان هو المالك والمدير للصيدلية معا أو اسم المالك والمدير ان كان للصيدلية مدير غير المالك

٥ - كل دواء يحتوى على أحد الجواهر السامة الواردة في الجدول الاول الملحق بأمرنا هذا لا يجوز تحضيره الا بمعرفة صيدلى مأذون بتعاطى صناعته في القطر المصرى

وانا كان الدواء المحتوى على أحد هذه الجواهر السامة معنا للاستعمال من الباطن فلا يجوز صرفه الا بناء على تذكرة من طبيب بشرى أو بيطرى مأذون بتعاطى صناعته في القطر المصرى ومع ذلك يجوز صرف مستحضرات الارجنتين بناء على تذكرة من حكيمة مأذونة بتعاطى صناعتها في القطر المصرى

٦ - كل تذكرة صرف دوائها يجب قيدها في دفتر صفحاته منفرة ومؤشر عليها من مصلحة الصحة ويكون القيد فيه ممثرا ومؤرخا وبالتسلسل بدون ترك بياض أو فراغ أو كتابة في الحواشي وإذ كانت التذكرة تحتوي على أحد الجواهر السامة المذكورة في الجدول الأول الملحق بهذا فعلى الصيدلي المأذون الذي جهزها أن يضع علامته أمام قيدها في الدفتر وإذا أعيدت التذكرة لصاحبها وجب وضع ختم الصيدلية عليها مع تاريخ تسليم الدواء ونمرة قيده في الدفتر

٧ - على كل صيدلي أن يصرف في مقابلة قبض الثمن تذكرة الطبيب البشري أو البيطري المأذون بتعاطي صناعته في القطر المصري

٨ - كل دواء يصرفه الصيدلي يجب أن تكون عليه بطاقة تحتوي على اسم الصيدلي وعنوانه وتعرف الدواء وجميع ما يلزم لاستعماله من البيانات

وكل زجاجة أو علبة أو أى وعاء آخر يحتوي على دواء معد للاستعمال من الظاهر فقط يجب أن توضع عليه أيضا بطاقة حمراء مطبوع عليها باللغة العربية وبأحدى اللغات الأوروبية هذه الجملة « يستعمل من الظاهر » وإذا كان في تعاطى هذا الدواء من الباطن خطرا وجب أن يكتب عليها أيضا باللغة العربية وبأحدى اللغات الأوروبية أنه سام

٩ - جميع الجواهر السامة المبينة بالجدول الأول المرفق بهذا يجب حفظها بمعرفة الصيدلي في زجاجات أو علب أو غير ذلك من الاوعية وعليها أسماء ما تحتويه من الجواهر السامة وعلامة مميزة تدل على انها تحتوي على سميات

وعدا ذلك يجب أن تكون هذه الزجاجات أو العلب وغيرها من الاوعية المحتوية على المواد السامة ذات شكل يسهل تمييزه بواسطة اللس عن الزجاجات والعلب والاعوية الأخرى الموجودة في الصيدلية مالم توضع هذه الجواهر السامة كلها منفردة في غرفة مغلقة أو في دولا ب مقفل ويحفظ المفتاح مع صاحب الصيدلية أو المدير المأذون دون غيرها

١٠ - لا تسرى أحكام هذا الباب ماعدا المادة الثامنة منه على الادوية التي يحضرها الاطباء البشريون والبيطريون لاستعمالها لمن يقصدونهم للعلاج متى كانوا مآذونين بتعاطي صناعتهم في القطر المصرى وليس لهم صيدليات

الباب الثانى

فى بيع الجواهر السامة

١١ - الجواهر السامة المبينة فى الجدول الاول المرفق بهذا عند وصولها للكرك توضع منزلة عن بقية البضائع ولا تسلم الا للاشخاص الحائزين لرخصة عمومية أو خصوصية صادرة بالكتابة من مصلحة الصحة أو لوكلائهم ولا حاجة لهذه الرخصة للصيدلة أو لغيرهم من الاشخاص المآذونين ببيع الجواهر السامة

١٢ - على كل من أراد الاتجار بالتفصيل (بالقطاعى) فى صنف واحد أو أكثر من الجواهر السامة المبينة فى الجدول الثانى المرفق بهذا أن يحصل أولا على رخصة بذلك من نظارة الداخلية

وتعطى هذه الرخصة بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة ويجب على طالب الرخصة أن يثبت للمدير المشار اليه بأنه يعرف القراءة والكتابة وضرر المواد السامة التى يرغب الاتجار فيها وأنه يمكنه أن يميز كل صنف منها عن الآخر ويجب أن يرفق طلب الرخصة بالشهادة المثبتة للشخصية وحسن السلوك المنصوص عنها فى المادة الاولى

١٣ - يعين فى الرخصة المحل الذى يترخص للبائع بتخصيصه لتجارته وإذا رغب الانتقال الى محل آخر وجب عليه أولا اعلان مصلحة الصحة بذلك لذكر المحل الجديد فى الرخصة

ولا تعطى رخصة الا عن المحلات الكائنة في المحافظات أو في بنادر المديريات أو بنادر المراكز

ويجب أن يكون اسم بائع الجواهر السامة مكتوبا على الدوام بحروف واضحة باللغة العربية وبلغة أوروبية على واجهة كل محل معد لتجارته

١٤ - الرخصة تخول لصاحبها الحق في بيع الجواهر السامة المعينة للاحتياجات الصناعية أو الزراعية ولكن ذلك لا يكون بالوزن الطبي

١٥ - بيع الجواهر السامة لا يكون الا للاشخاص المعروفين من البائع أولم يتحقق من شخصيتهم بشهادة أشخاص معروفين لديه

ولا يجوز البيع مطلقا لاشخاص يظهر له أنهم دون سن البلوغ

١٦ - كل مايباع من الجواهر السامة يقيد في دفتر مخصوص منمرو عليه علامة مصلحة الصحة ويكون القيد فيه وقت البيع بدون ترك بياض أو فراغ أو كتابة في الحواشي ويذكر فيه نوع وكمية الجوهر السام المبيع والغرض المطلوب لاجله واسم المشتري ولقبه وصناعته ومحل سكنته ويتصق على صحة ذلك بامضاء المشتري وامضاء شهود المعرفة اذا دعت الحال لذلك هذا اذا لم يكن البيع بناء على طلب بالكتابة وفي هذه الحالة يحفظ الطلب مع الدفتر

١٧ - على كل متجر في الجواهر السامة أن يكون عنده أيضا دفتر يقيد فيه بالتاريخ المسلسل وبدون ترك بياض أو فراغ أو كتابة في الحواشي كل مايشترى بالجملة من الجواهر السامة مع بيان نوع وكمية الجوهر وتاريخ شرائه واسم البائع ولقبه وصناعته ومحل اقامته

١٨ - جميع الجواهر السامة الموجودة في مخزن التاجر يجب وضعها في أوعية على حثتها وعلى كل وعاء منها اسم الجوهر السام الذي يحتويه ولقطة «سم» باللغة العربية وبلغة أوروبية

١٩ - لا يباع الزرنينج أو مركباته الا ممزوجا بالنيلة أو هباب الفحم بمعدل ثلاثة في المائة من وزنه على الأقل مالم يكن مطلوبا لفرض لا يصلح له مع هذا المزيج ولا يباع الزرنينج أو مركباته الا للاشخاص الذين معهم شهادة من البوليس مبين بها الكمية المقتضى صرفها منه والفرض المطلوب لاجله واسم المشتري ولقبه وصناعته وتحفظ هذه الشهادة مع الدقة المنصوص عنه بالمادة السادسة عشرة

٢٠ - لا يجوز بيع أو عرض أى صنف من أصناف المأكولات أو الاشرية المعدة لغذاء الانسان في المحلات المخصصة لبيع الجواهر السامة

٢١ - يسوغ للصيادلة مع مراعاة أحكام المادة الخامسة عشرة والمادة السادسة عشرة أن يصرفوا جواهر سامة للاطباء البشريين والبيطريين والحكيما المأذونين بتعاطى الصناعة في القطر المصرى وذلك لحاجات صناعتهم ويسوغ لهم أيضا أن يصرفوا الجواهر السامة التى تطلب منهم لاجل الابحاث العلمية وعدا ماتتوزن بهذه المادة لا يسوغ للصيادلة بيع الجواهر السامة الا بالوزن الطبي مالم يكونوا مأذونين بصفة بائى جواهر سامة

٢٢ - لاجل الاتجار فى الجواهر السامة بالجملة يجب الحصول على رخصة خصوصية تعطى من نظارة الداخلية بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة وبيع الجواهر السامة بالجملة لا يكون الا للاطباء البشريين والبيطريين والصيادلة المأذونين بتعاطى صناعتهم فى القطر المصرى ولبائى الجواهر السامة المأذونين بذلك طبقا لاحكام هذه اللائحة أو لمصالح الحكومة

والتجارة بالجملة تكون بمراعاة أحكام المادة السادسة عشرة والمادة السابعة عشرة وتكون فى محلات مخصوصة غير المحلات المعدة للصيدلية أو فى قسم من الصيدلية ينحصر لذلك ويكون منفصلا عنها تمام الانفصال والجواهر السامة التى تنقل من محل البيع بالجملة الى محل البيع بالتفصيل (بالقطاعى) يجب قبلها كما لو كانت يبع

٢٣ - عدا الاحكام المذكورة بهذه اللائحة لا يجوز مطلقا بيع الجواهر السامة المبينة في الجدول الاول الملحق بهذا سواء كانت بمجالها الطبيعية أو ممزوجة بجواهر أخرى

وجميع الاحكام المذكورة بهذا الباب فيما يتعلق ببيع الجواهر السامة يجب مراعاتها في صرف هذه الجواهر ولو مجانا

الباب الثالث

أحكام عمومية

٢٤ - الرخص التي تعطى تنشر في الجريدة الرسمية بمعرفة نظارة الداخلية وتفيد في سجل يحفظ في مصلحة الصحة

٢٥ - جميع الدفاتر المنصوص عنها في هذه اللائحة يجب حفظها مدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ آخر قيد فيها ويجب أن تكون في أي وقت كان تحت طلب مندوبي الصحة

٢٦ - الادوية والعقاقير والمجهزات الخصوصية والجواهر السامة التي تباع بمقتضى هذه اللائحة يجب أن تكون جيدة النوع ولا تكون تالفة ولا متحللة ولا مفسدة

٢٧ - لاجل التحقق من العمل باحكام هذه اللائحة يسوغ لمندوبي مصلحة الصحة أن يفتشوا في أي وقت كان أي محل فيه صيدلية أو مخصص لبيع الجواهر السامة

ويسوغ لهم أيضا تفتيش محلات العطارة اذا اشتبهوا في بيع جواهر سامة فيها بدون اذن فاذا ظهر من التفتيش حصول أي مخالفة لحكم من الاحكام المذكورة يحرر بها محضر ويرسل للنيابة

فإذا كان الصيدلة أو بائعو الجواهر السامة أو أصحاب محلات العطارة من الاجانب وجب أولا اعلان القنصلية التابعين اليها عن اليوم والساعة المعينين للتفتيش كي تعين صيدليا أو مندوبا من قبلها لمراقبة مندوبي الصحة اذا رأت لزوما لذلك وعلى أى حال يجب عمل التفتيش فى اليوم والساعة المحددين

٢٨ - كل من خالف أى حكم من أحكام هذه اللائحة يعاقب بالعقوبات المعينة للمخالفات وللقاضى أن يأمر أيضا بمصادرة الجواهر التى وقعت بشأنها المخالفة ويجوز إغلاق الصيدلية اذا كان صاحبها غير مأذون بتعاطى صناعة الصيدلية أو اذا عهد بإدارتها الى شخص غير مأذون

فإذا وقعت المخالفة من أحد بائعى الجواهر السامة وجب الحكم بإغلاق محله اذا كان غير مأذون ويجوز للقاضى أيضا الحكم بإغلاق المحل بصفة استثنائية وحرصا على الصحة العمومية اذا كانت المخالفة ذات أهمية تستوجب ذلك أو اذا ثبت عود المخالف لارتكاب المخالفة

الاحكام التى تصدر بالإغلاق أو رفضه يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف بناء على طلب الاختصاص أو النيابة ويرفع الاستئناف بتقرير يكتب فى قلم كاتب المحكمة فى ظرف عشرة أيام ويتبدئ هذا الميعاد فيما يتعلق بالاحكام الغيابية من يوم انقضاء ميعاد المعارضة حسب ما هو مقرر فى المادة ١٥١ من قانون تحقيق الجنايات الاهلى والمادة ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات المختلط ويتبدئ فيما يختص بالأحكام الحضورية أو الاحكام الغيابية الصادرة بعد المعارضة من يوم النطق بها

والاستئناف يرفع من النيابة أمام محكمة الاستئناف وهى تحكم فيه بوجه الاستعجال

٢٩ - يجوز لنظارة الداخلية بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة أن تضيف الى الجدول الاول الملحق بهذا كل جوهر معدنى أو نباتى ذى خواص سامة ترى أنه ينشأ عنه خطر ولها أيضا أن تضيف الى الجدول الثانى كل جوهر سام اذا روى فيما بعد أنه يصلح للوانم الصناعية أو الزراعية وينشر بيان هذه

الجواهر ثلاث مرات في الجريدة الرسمية وبعد مرور ثلاثين يوما من آخر نشره تسرى عليها أحكام هذه اللائحة

٣٠ - يجوز لنظارة الداخلية في الجهات التي لا يوجد بها صيدليات أن ترخص لاي طبيب من الأطباء المأذونين بتعاطي الصناعة في القطر المصري بأن يفتح صيدلية ويجوز الاستمرار في ادارة الصيدليات المرخص بها بهذه الصفة في الجهات المذكورة ولو فتحت بها صيدليات أخرى فيما بعد

وتعطى هذه الرخصة بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة ولا يعمل بها الا في الجهة المعينة فيها والطبيب المأذون بالصفة المذكورة يجب عليه اتباع جميع أحكام هذه اللائحة فضلا عن الشروط الخصوصية التي تكون في الاذن الصادر له

٣١ - لا تسرى أحكام هذه اللائحة على المجهزات الخصوصية الاجنبية بشرط أنه حال ورودها تكون داخل مغلفات مغلقة وأن تباع بدون فتح مغلفاتها ومع ذلك فلنظارة الداخلية الحق متى رأت أن في أحد هذه الادوية خطرا وأنه يجب مراقبة بيعه محافظة على الصحة العمومية أن تضيفه الى الجدول الاول الملحق بهذا طبقا للسادة السابقة وفي هذه الحالة يعتبر من السميات وتسرى عليه الاحكام المختصة بها من هذه اللائحة

٣٢ - اذا أقيمت الدعوى على أجنبىين معا من أجل مخالفة واحدة تكون المخاكم المختلطة هي المختصة بالنظر بالنسبة لجميع المتهمين

٣٣ - يلغى القراران الصادران في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ بشأن تعاطى صناعة الصيدلية الملكية وتجارة الجواهر السامة والقرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١

كل رخصة معمول بها الآن فيما يتعلق بتعاطى صناعة الصيدلية في القطر المصري ومعطاة بناء على القرار الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ المختص بذلك تعتبر كأنها صادرة بناء على هذه اللائحة وتسرى عليها أحكامها من كل الوجوه

يجب على كل بائع جواهر سامة مأذون ببناء على قرار ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ المختص بذلك أن يحضر للإدارة الصحية في ظرف التسعين يوما التالية لنشر هذه اللائحة للحصول على رخصة جديدة فإذا مضى هذا الميعاد صارت الرخصة القديمة لاغية ولا يعمل بها

٣٤ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذه اللائحة ويكون العمل بها بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

المجدول الاول

الجواهر السامة

حمض البروسيك أو السيانيدريك
حمض الزرنيخوز وجميع المركبات الزرنيخية
المركبات الزئبقية ماعدا المرمم
سيانور البوتاسيوم وجميع السيانورات
الفسفور
هيدرات كلورال
الكوروفورم ماعدا الماء الكلوروفورمى والمروخات التي تستعمل من الظاهر
زيت أو عطر السندب أو الابهل
الزرايح والمستخرج منها (صبغات وخلصات)
الطرطير المقيى وأوكسيد الانتيمون
الكريوزوت وزيت حب الملوك
الجويدار القرفى والارجوتين
سم السمك والبيكروتكسين
المركبات الجلولو كوزية السامة مثل الديجيتالين واستروفانتين

ومشتقاتها مثل الصبغات وإنخلاصات	الكورار
	لا كونيت أو خاتق الذهب
	البلاذونا أو مست الحسن
	البنج
	الذتورة
	الشوكران
	الجوز المقيي
	فول القديس انياس
	الانجستور الكاذبة
	الاستروفانتوس
	جنور الايدريستليس
	جنور القيراترين (السيادل)
	الافيون ومشتقاته اللودنم على اختلاف أنواعه

جميع القلوبات بوجه العموم ماعدا الكيتين وجميع الجواهر الواردة في كتب
التذاكر الطبية (الفارما كوبيا) بكية أقل من جرام أو تعادل جراما واحدا على الاكثر
وعدا ذلك الجواهر الواردة في الجدول الثاني

الجدول الثاني

الجواهر السامة المستعملة للوازم الصناعية أو الزراعية.

حمض الزينكوز وجميع المركبات الزنكية
المركبات الزنكية ماعدا الكبريتور
سيانور البوتاسيوم وجميع السيانورات ماعدا سيانور البوتاسيوم مع الحديد الاصفر
الفسفور الابيض أو المتحصلات المحتوية على فسفور أبيض
الكلوروفورم
مركبات الانتيمون ماعدا الكبريتور
جميع الفلورورات ماعدا فلورور الكلسيوم

حمض البكريك
 خلاصة أو عصير الدخان (التبغ)
 أملاح الباريت ماعدا السلفات
 » الزنك القابلة للنويان
 » الرصاص القابلة للنويان
 » النحاس القابلة للنويان ماعدا السلفات
 حمض الاوكساليك

لائحة

نزع المراحيض ومحلات وضع البراز

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦^(١)

وصار تعديله وتكيله بمقتضى قرارها الرقم ٣١ يوليو سنة ١٨٨٧

١ - يجب على جميع أصحاب البيوت أن يشرعوا من دون تأخير في نزع مراحيض منازلهم متى امتلأت بالمواد البرازية

ينبغي نزع المجاري المقررة بالمادة الأولى من القرار الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ لمدة ثمانية أيام تبين من تاريخ إصدار الأمر من مصلحة الصحة العمومية إلى ملك المجاري وإذا مضت هذه المدة تشرع مصلحة الصحة العمومية بنفسها في النزع على مصاريف المالك المذكور ومسؤوليته (المادة ٢ و ٣ من القرار التكميلي الرقم ٣١ يوليو سنة ١٨٨٧)

٢ - ولا يصح النزع إلا بمراعاة الأصول المبينة بهذه اللائحة

٣ - يلزم أن يكون النزع ليلا لانهارا ولا يجوز مرور العربات المخصوصة بالنزع داخل البلد سواء كانت ملائمة أو فارغة إلا في الوقت الذي تعينه مصلحة الصحة لمروها

ونزع المواد من المراحيض لا يكون قبل الساعة ١١ افريقية ليلا ولا يتجاوز الساعة ٤ بعد نصف الليل الا اذا كان استخراج المواد بواسطة الآلات الشفافة التي لا تخرج رائحة المواد فان كانت كذلك فيصح النزع في أى وقت كان من الليل والنهار

(١) قد تقرر في لائحة من نظارة الداخلية في ٧ يوليو سنة ١٨٩١ بمرة ٣٩٧٩ سريان هذه اللائحة في المدن الآتية وهي

القاهرة وحلوان وضواحي القاهرة والقبة وعزة الزيتون والمطرية والاسكندرية وطنطا والمنصورة وأسيوط وبورسعيد وديسباط ودمهور والزقازيق وبها والسويس وشبين الكوم والحلة الكبرى ومنوف ورشيد والاسماعيلية ودسوق وميت غمر ومنشود وكفر الزيات وبني سويف والمنيا والفيوم

٤ - كل عربية مجعولة لتقل المواد البرازية تكتب عليها نمرتها من أمام ومن خلف ويوضع في صدرها فانوس يوقد ليلاً ويكتب على زجاجه نمرة العربية في الجهة المثيرة منه

وخلاف ما ذكر يلزم أن يوضع على العربية صفيحة مكتوب فيها اسم صاحبها ومحل اقامته ومن واجبات ادارة الصحة أن تعين لكل مقال صرباقي نمر عربياته بالترتيب وتبين له عرض وطول كتابة النمر التي توضع على العربية وعلى الفانوس

٥ - المواد البرازية سائلة كانت أو جامدة يلزم تخزينها في الخزانات التي تعينها ادارة الصحة

٦ - كل منزل مزعم الشروع في تزج مراحيضه ينبغي أن يوضع أمام بابه في الطريق العمومي فانوس موقد قبل الشروع في التزج وقبل وضع الادوات اللازمة للتزج في الطريق

٧ - لا يجوز فتح المراحيض الا باخذ الاحتياطات اللازمة التي تقررها مصلحة الصحة لمنع المضار التي تنشأ من الأهوية والغازات التي تكون داخل المراحيض

٨ - اذا تعذر على مقالى التزج الاهتداء الى منزل المجرور المراد فتحه فلا يسوغ لهم كسر عقده الا بعد الاستئذان عن ذلك

٩ - يجب على المقالى الصرباقي أن يستحضر مع العدد حاملتين لاطلوع والتزول وزجاجة جير محلول ليستعمل ما فيها عند اللزوم منعا لاختطار الاختناق

١٠ - لا ينبغي ترك البراميل والادوات والعربات لزوم التزج خارج المنزل الجارى فيه العمل بل يلزم وضعها داخله الا اذا ضاق عنها المحل فان كان المحل ضيقا فلا بأس من وضعها في الخارج بشرط أن توضع على هيئة لاتخل بالمرور في الطريق التي وضعت فيه

١١ - عند اخراج المواد من المجارى يلزم المبادرة فى وضعها داخل البراميل التى ستحملها الى الخزانات فبناء عليه يجب أن تكون البراميل بالقرب من فتحة المجارى للملأها حالا ثم يجرى قفلها وسدها باللياسة ومسحها من الخارج لازالة الاوساخ التى تكون عليها قبل تركيبها على العربات أما المياه القذرة فيصير استخراجها بواسطة طولومبة

ومنوع كل المنع رعى القاذورات أو المياه القذرة فى الطريق العموى أو المجارى

١٢ - يجب على الصرياتية عند انتهاء الميعاد المقرر للترح ليلا أن يغسلوا وينظفوا المواضع التى يشتغلون فيها ولا يصح أن يستعملوا الادلاء التى تزحوا بها فى ملء مياه من الآبار

١٣ - يلزم المداومة فى عملية الترح التى صار الشروع فيها على التوالى بحيث اذا لم ينته نزع المجارى فى ليلة واحدة يلزم العودة الى العمل فى الليلة التى بعدهما الى أن يتم الترح

وان حصل لاحد الشغالين اصابة فيجب على مقدمهم أن يأمر بالكف عن العمل أما المقاتل فعليه أن يخبر مصلحة الصحة عند طلوع النهار بأنه انقطع عن العمل

وعند الشروع فيه ثانيا يلزم أن يتبع الاحتياطات والاجراءات التى تأمره بها المصلحة المذكورة

١٤ - ولا يجوز للمقاتلين ترك شئ من المواد داخل المجارى يكونهم يصنعون فوقها شئاً لسترها

١٥ - يجب على المقاتلين نزع المراحيض الجارى فيها العمل نزحاً مستوفيا وتنظيفها تنظيفاً تاماً واذا وجد الشغالون شئاً داخل المجارى خصوصاً من الاشياء التى يستدل منها على حصول جريمة أو جنحة فعليهم أن يخبروا بها البوليس عند طلوع النهار

١٦ - غير مصرح للقاولين أن يتركوا البراميل والادوات لزوم الترح داخل المنازل الا في الاوقات المقررة للعمل
فاذا وجد شئ من ذلك وفيه مواد برازية في غير الاوقات المذكورة بصير نقله فورا على مصارف المقاول الى الخزانات

١٧ - ولكن اذا لزم الحال لوجود براميل أو دنان لاستعمالها بالمتزل أثناء نزح المراحيض فيجب على صاحب المتزل أو المستأجر أن يقدم طلبا لمصلحة الصحة وهي تأذن له بوضعها أثناء العمل ومتى انتهى لزومها أو امتلات بالمواد فيلزم اخراجها في وقته

١٨ - وفي غير اوقات الترح يكون وضع البراميل والعربات والدنان وغيرها في المواضع التي تعينها لذلك مصلحة الصحة العمومية

١٩ - يلزم أخذ الاحتياطات التي تجرى في الترح في تقدير مساحة الجارير لمعرفة كمية ما بها من المواد

٢٠ - المياه التي تعود في الجارير أثناء ترميمها بعد الترح يلزم نهرينها كالمواد البرازية

٢١ - لا ينبغي سد أى مجرور بعد نزحه الا برخصة مكتوبة تعطى من مأمور مكتب الصحة الاقرب للنقطة الموجود فيها المجرور

٢٢ - في حالة ما يحصل قفل المجرور بدون الرخصة المذكورة بالمادة السالفة فيكون صاحب المنزل ملزما بفتحها في الوقت أو الساعة التي تعين لذلك باعلان يرسل اليه انذارا بحضور من يلزم للكشف على المجرور

٢٣ - لا يجوز فتح مجرور سبق مسده الا بالتخاذ نفس الاحتياطات التي تقررت من مصلحة الصحة لنزع الجارير

٢٤ - عربات نقل المواد البرازية يلزم أن تكون متينة على الدوام وتوضع البراميل فوقها من الجهة المقابلة لفتحاتها

٢٥ - البراميل والادوات الموجودة بها مواد برازية يلزم نقلها فوراً الى الخزانات التي تعينها مصلحة الصحة العمومية ويجب الالتفات الى حالة البراميل والادوات المذكورة على الدوام حتى لا يبرز منها شيء ولا يخرج منها روائح

٢٦ - اذا وقع شيء من البراميل في الطريق العمومي فيجب على المقاتول المبادرة الى ازالته فوراً وغسل الارض التي وقعت عليها المواد واذا تأخر عن ذلك فيصير رفع المواد على مصاريقه

٢٧ - كل أمر يقع مخالفًا لاحكام هذه اللائحة يترتب عليه أقصى الغرامة المقررة له

كل مخالفة لاحكام القرار الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ولهذا القرار يترتب عليها تنفيذ العقوبات المنوطة بمواد المخالفات الواردة في قانون العقوبات لجماع الاهلية وقانون العقوبات لجماع المختلطة (المادة الرابعة من القرار الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٨٨٧)

أحكام :
مجرد صدور لائحة تختص بالضبط قبل تاريخ الامر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ٨٩ لا يكتفى لسريانها على الاجانب اذا لم يوجد ما يدل على انها اجبارية في حقهم
أما اللائحتان الصادرتان في ٨ نوفمبر سنة ٨٦ و ٣١ يوليو سنة ١٨٨٧ بشأن نزع المراحض ففسران على الاجانب لانه حول لهم بمقتضى القانون الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ الحق في ملكية العقارات فاصبروا بهذه الصفة كالوطنيين مع الزامهم في تطبيق ذلك بأن يكونوا تحت أحكام جميع قوانين ولوائح الضبط أو البلدية الجاري العمل بها أو التي تصدر فيما بعد بشأن حق الملكية المذكور (بحكم الاستئناف المختلطة في ٧ ابريل سنة ١٨٩٢ - م ق ح - ج ٤ - ص ٢٢٢)

قرار صادر من محافظة مصر

بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥

- ١ - المواد الناتجة من المراحيض يصير تفرغها بجوار المحل المعروف باسم دير الملاك بمصر القديمة
- ٢ - كل من خالف هذا القرار يصير محاكمة حسب القانون

قرار صادر من محافظة مصر

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨٦

- ١ - قد تعين محل آخر لتفريغ المواد الناتجة من المراحيض بجوار العباسية الواقع في الجهة القبيلة الشرقية من استنبالية المجانيب بالقرب من جبل المقطم الموضوع عليه الآن إشارة زرقاء
- ٢ - ويسوغ نقل المواد الناتجة من المراحيض الى المحل المذكور الكائن بالعباسية والى المحل الاول بجهة دير الملاك على حد سواء
- ٣ - كل مخالفة تحصل لما دون هذا القرار يصير محاكمة مرتكبها حسب القانون

قرار صادر من محافظة مصر

بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٨٦

- ١ - كافة المواد الناتجة من المراحيض التي تفرغ قلعها الى المحل الكائن بدير الملاك بمصر القديمة يقتضى القاؤها بالجهة المعينة هناك الموضوع عليها إشارة زرقاء
- ٢ - كل مخالفة تحصل لما دون هذا القرار يصير محاكمة مرتكبها بمقتضى القانون

تعليمات

انه وان كانت المادة الثالثة من لائحة الكسح تقضى بأن استخراج المواد البرازية لا يتجاوز الساعة الرابعة افرنكى بعد نصف الليل

لكن بما أنه يجب اعطاء الوقت الكافى لنقل المواد التى تكون استخرجت فى الوقت المذكور لغاية المستودع

فينبغى عدم التعرض لعربات الكسح فى المرور لغاية الساعة ٥ افرنكى صباحا كما وردت بذلك افادة مصلحة الصحة العمومية نمرة ٦٦٣

(منشور المحافظة نمرة ٧٨ الرقم ٥ سبتمبر سنة ١٩٠١)



لائحة تطعيم الجدرى

أمر عال صادر فى ١٨ دسمبر سنة ١٨٩٠

(وعمل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٨٩٧)

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ١٣ دسمبر سنة ١٨٩٠

١ - يعدل أمرنا الصادر فى ١٠ يولييه سنة ١٨٩٠ (٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٧) على الوجه الآتى

٢ - تطعيم المولودين هو الزامى فى كافة أنحاء القطر المصرى وملحقاته

٣ - ينبغى تطعيم الطفل فى ظرف ثلاثة شهور من يوم ولادته

أحكام :

- | | |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>الثلاثة شهور التالية لمولدهم مبتدئاً من اليوم
التالى لمولد الطفل ومتبعا فى احتسابها الاشهر
العربية لا الاشهر الاقترنكية (بحكمة قنا فى ١٧
أبريل سنة ١٨٩٤ - م - ق - ج - ١ - ص ٢٥٥)
(ج) قضت المادة الثالثة من لائحة التطعيم
الصادرة فى ١٧ دسمبر سنة ١٨٩٠ بأن لولى أمر
الطفل الحق فى تقديمه للتطعيم لغاية آخر يوم من
الثلاثة شهور المقررة فلا يعتبر اذنه مخالفا لالافا
مضت الثلاثة شهور بتمامها ولم يطعمه فيها وبلى
هذا يجب اعتبار المدة المقررة لمسقوط الحق
فى اقامة الدعوى العمومية من ابتداء الشهر
الرابع (بحكمة بنى سويف فى ٤ أغسطس
سنة ١٨٩٤ - م - ق - ج - ١ - ص ٣٤٩)</p> | <p>(١) قضت المادة الثالثة من الامر العالى
الرقم ١٧ دسمبر سنة ١٨٩٠ بلزوم اجراء عملية
تلقيح الجدرى للاطفال فى ظرف الثلاثة اشهر
التالية لمولدهم وتبتدى هذه المدة من اليوم
التالى لمولد الطفل على حساب الاشهر الاقترنكية
(بحكمة قروض الجيزة فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤
م - ح - ١ - ص ١٢٢)
وقد أتى هذا الحكم بمقتضى الحكم الآتى
الصادر من محكمة ثنى درجة
(ب) يقتضى بناء على النص الوارد فى المادة
الثالثة من الامر العالى الرقم ١٧ دسمبر سنة ١٨٩٠
أن تجرى عملية تلقيح الجدرى للاطفال فى بحر</p> |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

٤ - يجب على والد الطفل أو المتولى أمره في حالة عدم وجود الوالد أن يحضره الى مكتب مأمور الجهة الصحي فإذا لم يكن بها مأمور أو مكتب فيكون احضاره الى المكتب الموجود بأقرب جهة من نفس القسم الكائنة به جهتهم ومتى أحضر الطفل يصير تطعيمه مجاناً

وفي ظرف السبعة أيام التالية للتطعيم ينبغي أن يؤتى بالطفل ثانية الى نفس المكتب أو المأمور للتحقق من نتيجة العملية فإذا كانت ناجحة يعطى لاهل الطفل شهادة تطعيم بدون مصاريف وإذا لم تنجح فيصير اجراء التطعيم مرة ثانية في كل شهرين ويصير التحقق من نتيجة العملية في ظرف السبعة أيام كما هو مقرر للعملية الاولى

ويسمى من احضار الطفل كل من يقدم في ظرف الثلاثة شهور المذكورة شهادة صادرة من طبيب مصرح له بتعاطي صناعته دالة على اجراء التطعيم ونجاحه

٥ - اذا مرض الطفل وجب على والده أو المتولى أمره في حالة عدم وجود الوالد اثبات المرض بشهادة طبية وحينئذ يصير تأجيل عملية التطعيم الى حين الشفاء

٦ - كل بلدة أو قبيلة يبلغ تعدادها ثلاثمائة نسمة فأكثر يجب أن يكون بها دفتر تطعيم على حسب الاستشارة التي تهررها ادارة الصحة

القرى والعزب والأباعد والكفور والتزل والقبائل وغيرها التي ينقص تعدادها عن ثلاثمائة نسمة يكون قيد تطعيم المولودين بها في أقرب قرية من المركز التابعة له وتطعيم الجردى بهذه الجهات يكون بواسطة حكمي المركز أو غيره من الحكماء أو بواسطة الحلاقين بالبلاد المصرح لهم من الصحة باجراء هذه العملية وفي هذه الحالة الاخيرة يجوز لحكمي المركز أن يلاحظ عمليات التطعيم اذا تيسر له ذلك

وأولاد الفقراء الذين يستحضرون للحلاقين يصير تطعيمهم مجاناً وتدفع الحكومة للحلاقين عشرة مليات عن كل ولد من هؤلاء الاولاد تنجح فيه عملية التطعيم .

أما الاطفال الذين يباشروا الحلاقون تطعيمهم في منازل أهاليهم فتدفع العشرة مليات عنهم من أهاليهم للحلاقين

٧ - توضع دفاتر التطعيم في المدن بمكتب الصحة وفي القرى بطرف المشايخ وهم يكلفون الصيارف بالقيء فيها

٨ - (عدلت بمقتضى الامر العالى الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٠٧ كل يأتى) (١)
كل من خالف أحكام المادتين الرابعة والخامسة السابقتين يعاقب بدفع غرامة من عشرة قروش الى مائة قرش
ويحوز قبول الظروف الموجبة تخفيف العقوبة

٩ - تعطى صورة من شهادة التطعيم لكل من يطلبها ويحصل عنها رسم قدره ثلاثة قروش

١٠ - يسرى مفعول أمرنا هذا على الاهالى من تاريخ نشره
ويسرى على الاجانب بعد ثلاثة شهور تمضى من نشره

أحكام :	من الحكومة ما يقضى بإيقاف العمل به حتى ولو كان بينها وبين الدول مخامرات في هذا الشأن (بحكمه الاستئناف المختلطة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٢ - م ق ح - ج ٥ - ص ٨)
الامر العالى الرقم ١٧ دسمبر سنة ١٨٩٠	المتضمن بالتطعيم قد نشر بالطريقة القانونية وجرى العمل بمقتضاه فيجب سره مالم يصدر

(١) صدر الامر العالى المذكور بناء على القرار الصادر من الجمعية العمومية بحكمه الاستئناف المختلطة في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧

لائحة المواليد والوفيات

أمر عال صادر في ٩ يونيه سنة ١٨٩١

٢ ذى القعدة سنة ١٣٠٨

(الذي صار تعديله وتكميله بالأمر العالي الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في أول يونيه سنة ١٨٩١ وبعد الاطلاع على المواد ٤٦ و ٤٧ و ٥٤ من قانون العقوبات المختلط والمواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٨ من قانون العقوبات الأهلي

أحكام عمومية

١ الى ١٠ - (عُلبت بمقتضى أحكام الامر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ كإتاني)

الامر العالي الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٩٨

١ - قيد المواليد والوفيات يكون باستيفاء البيانات الموضوعة له في خانات الدفتر المعد لذلك بمعرفة مصلحة الصحة ويتلى في الحال على الحاضرين والمبلغين وهم يوقعون عليه أو يخطمون فوراً ولا حاجة لغير ذلك من الاجراءات أو الشهادات

٢ - قيد المواليد والوفيات في دفترين أصليين يوضعان في المدن بمكتب الصحة وفي القرى يكون أحدهما عند الصراف والآخر عند العمدة

٣ - حذفت

٤ - صورة تذاكر المواليد والوفيات التي تعطى الآن لذوى الشأن مصدقا عليها بمطابقتها للاصل بناء على المادة العاشرة من الامر العالى الصادر فى ٩ يونيه سنة ١٨٩١ تستبدل بصورة من المقيد بالدقتر المخصص لذلك تستخرج بمعرفة الشخص المودعة عنده الدفاتر

ولا تعطى لذوى الشأن إلا بناء على طلبهم والصور التي تعطى طبقا للقيد بالدفاتر ومصدق عليها من قاضى المواد الجزئية تكون معتمدة إلا اذا حصل الادعاء بتزويرها ولا حاجة بعد الآن لتحرير تذكرة ميلاد أو وفاة على حثتها

٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ حذفت

١١ - فى المواليد - ينبغى فى ظرف الثلاثة أيام التالية للولادة التبليغ عن المواليد للشخص الموضوع بطرفه دقتر بالجهة التي حصلت فيها الولادة

١٢ - يصير التبليغ عن ولادة الطفل بمعرفة والده وفى حالة عدم وجوده بمعرفة أحد أقاربه الذكور أو الحكيم أو القابلة أو أى شخص حضر الولادة أو بمعرفة شيخ البلدة

١٣ - يجب على المبلغ أن يكون مصحوبا بشاهدين

١٤ - (١)

١٥ - (حلت بمقتضى المادة الثالثة من الامر العالى الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ كما يأتى)

كل شخص يجد طفلا حديث الولادة يجب عليه أن يأتى به الى مقر الادارة الملكية بالجهة مع ما عليه من الملابس وأن يبين الزمن والمكان والحالة التي وجدته فيها

(١) تختص المادة ١٤ بما يجب ذكره فى عقد الولادة الذى استبدل بصورة تستخرج

من دقتر قيد المواليد

وفي الحال يتحرر بكل ذلك محضر مشتمل على كافة التفاصيل ويذكر فيه الساعة واليوم والسنة التي تسلم فيها الطفل للحكومة واسم ولقب وصناعة ومحل إقامة الشخص الذي وجده أنا لم يعارض في ذلك ويدون فيه أيضا سن الطفل على حسب الظاهر والمكان والساعة واليوم والسنة التي وجد فيها والأسماء التي يلقب بها الشخص المذكور أو الحكومة في حالة عدم وجوده وينص أيضا على الإدارة الملكية التي استلمت الطفل

وهنا المحضر يوقع عليه أو يختم في الحال من جهة الإدارة التي حرره ومن الشخص الذي وجد الطفل أنا قبل ذكر اسمه فيه

وفي ظرف الأربع وعشرين ساعة التالية لتاريخ المحضر ترسل منه صورة للجهة الموضوع بطرفها دفتر المواليد التي عليها أن تجرى بدون تأخير مجرد قيده في الدفتر المذكور

ومتي تمت هذه الاجراءات لا يجوز للشخص الذي وجد الطفل المولود حديثا أن يبقيه بطرفه الا اذا أثبت حسن أخلاقه واستقامته أطواره وأنه قادر على القيام بواجبه

١٦ - (عذلت بمقتضى المادة الثالثة من الامر العالى الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ كياياتي)

اذا حصلت الولادة أثناء السفر داخل القطر فعلى أهل الطفل عند وصولهم أن يبلغوا عنها في ظرف ٣ أيام الى مكتب الصحة أو الى مأمورها في الجهة التي حضروا اليها

واذا حصلت الولادة أثناء السفر خارج القطر فعلى أهل الطفل عند عودتهم الى محل إقامتهم أن يقدموا للشخص الموجود بطرفه دفتر المواليد عقد الولادة المختر بمعرفة حكومة الجهة التي حصلت فيها الولادة وفي الحال يصير قيد هذه الشهادة في الدفتر المذكور

أما اذا حصلت الولادة أثناء الحج فيصير التبليغ عنها لمنسوب الصحة الموجود بالقافلة وهو يعطى لأهل الطفل شهادة بذلك وعند عودتهم يقدمونها للشخص الموجود بطرفه دفتر مواليد جهتهم لأجل قيدها فيه بدون تأخير

وكل من خالف هذا النص الأخير يعاقب بالعقوبات المترتبة على من أهمل في التبليغ عن الولادة

١٧ - (عُتِلت بمقتضى المادة الثالثة من الامر المالى الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ كإياضى)

اعتراف الوالد بابنه الذى ولد له من سفاح يصير قيده فى دفاتر المواليد ويذكر هذا الاعتراف فى خانة الملحوظات

وينبغى أن يكون عقد الاعتراف مسجلا على اسم ولقب ومن وصناعة ومحل اقامة الشخص الذى اعترف بأن الطفل هو ابنه ويصير التوقيع عليه أو يتختم منه ومن جهة الادارة التى حررت

١٨ - قيد المواليد لا يمكن اجراؤه بعد ثمانية وعشرين يوما كاملة تمضى من تاريخ الولادة إلا بحضور ومساعدة مفتش صحة الجهة وبمقتضى حكم صادر من جهة القضاء بعد التحقيق

والقاضى الذى يحكم فى المخالفة يصدر أمره أيضا بالقيد فى الدفتر

وان لم ترفع الدعوى يصدر الامر بالقيد من قاضى الجهة المختص بالحكم فى المواد الجزئية بناء على طلب النيابة العمومية وتلتج هذه القواعد أيضا فى قيد الوفيات التى يحصل تأخير فى التبليغ عنها

(أضيفت الفقرتان الاخيرتان بمقتضى المادة ٥ من الامر المالى الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

فى عقود الوفيات

١٩ - لا يجوز اجراء الدفن قبل مضى ثمان ساعات فى الصيف وعشر ساعات فى الشتاء ولمزم اجراؤه قبل مضى أربع وعشرين ساعة من ساعة الوفاة

ولا يسوغ دفن أى ميت الا بتصریح على ورق عادى يعطى مجاناً من مصلحة الصحة

٣٠ - لا يعطى هذا التصريح الا بعد تسليم شهادة بالوفاة وأسبابها صادرة من حكيم معروف لدى مصلحة الصحة أو من المأمور الصحي في حالة عدم وجوده

٣١ - التبليغ بالوفاة المرفق بالشهادة المنصوص عليها في المادة ٢٠ يقتسم لمكتب أو المأمور صحة الجهة في ظرف اثنتي عشرة ساعة بالاكثـر ويكون هذا التبليغ بمعرفة شخصين ذكرين راشدین من أقارب المتوفى اذا أمكن ذلك والا فن الجيران أو المشايخ أو الخفراء أو الخانوتية

٣٢ - قيد الوفيات في الدفـتر يصير اجرائه في الحال بحضور المبلغين

٣٣ - هذا القيد يشتمل على الساعة واليوم والسنة التي حصل فيها التبليغ واسم ولقب وسن وصناعة ومحل إقامة المبلغين والمتوفى ووالده ووالدته ومحل ولادة المتوفى والساعة واليوم والسنة والجهة التي حصلت فيها الوفاة

٣٤ - اذا حصلت الوفاة في مستشفى أو معجن أو لوكندة (فندق) أو أى محل عمومي فيجب على أصحاب هذه المحلات أو مديريها أن يبلغوا عن الوفاة واذا حصلت الوفاة أثناء السفر داخل القطر فيصير قيدها في أقرب مكتب صحي

٣٥ - اذا كانت هناك علامات أو آثار تدل على أن الوفاة تسببت عن جناية أو أحوال أخرى توجب الاشتباه فيها فلا يجوز اجراء الدفن الا بعد الكشف الطبي الشرعى الذى يأمر به قلم النيابة العمومية بالمحاكم الأهلية الا اذا كان الشخص المتوفى من الأهالى

وأما اذا كان من الأجانب فلا يعطى اذن الدفن الا بعد اخطار القنصلاتو حتى يتسنى لها أن تأمر بنفسها باجراء جميع التحقيقات التي ترى لها لزوما واذا وجدت جثة ملقاة على الارض أو في الماء فالشخص الذى عثر عليها يجب عليه أن يشعر عنها الحكومة المحلية وحينئذ يصير الاجراء طبقا للحكم المدون قبل هذا

وفي حالة ماذا لم يعلم اسم المتوفى أو محل إقامته وأصله يتحرر محضر بيان أوصافه والظروف التي حصلت فيها الوفاة وكل الإيضاحات التي لها فائدة وتحرر هذا المحضر يكون بمعرفة مأمور الصحة الذي كشف على الوفاة ويرسل هذا المحضر إلى الحكومة المحلية

وكتاب المحاكم الجنائية يجب عليهم في ظرف الأربع والعشرين ساعة التالية لحصول الاعدام أن يرسلوا إلى الشخص الموضوع بظرفه دفتر وفيات الجهة التي حصل فيها اعدام المحكوم عليه الإيضاحات المنصوص عليها بالمادة الثالثة والعشرين

أحكام نهائية

٣٦ - الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن المواليد والوفيات الذين يهملون في إجراء ذلك في المواعيد القانونية يعاقبون بدفع غرامة قدرها ٢٥ قرشا إلى ١٠٠ قرش صاغ وبالسجن من ٢٤ ساعة إلى أسبوع

ونتوقع العقوبات على هؤلاء الأشخاص بحسب ترتيبهم في المواد المختصة بها والاحكام المدونة بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات الاهلى وبالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات المختلط تكون دائما نافذة المفعول ومدة سقوط الحق في المعاقبة على المخالفات لعدم الإبلاغ عن ميلاد أو وفاة لا تتبدى الا من اليوم الذى يحصل القيد فيه (أضيفت هذه الفقرة بمقتضى المادة السابعة من الامر العالمى الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

٣٧ - (بما تكميلها بمقتضى المادة السادسة من الامر العالمى الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ كإتافى)

لا يسوغ بعد تحرير عقود المواليد والوفيات اجراء أى تصحيح فيها ما لم يصدر حكم من جهة القضاء بعد التحقيق وذلك مع حفظ حقوق الغير يصير قيد التصحيح والتصريح في دفتر العقود المختصة بها ويذكر ذلك على هامش العقود نفسها

ويكون التصحيح بأمر قاضى الجهة المختص بالحكم فى المواد الجزئية بناء على طلب النيابة العمومية
فإذا كان التصحيح يتعلق بتحقيق ذاتية شخص أو بثبوت نسبه فالفصل فى ذلك يكون من اختصاص قاضى الاحوال الشخصية

٢٨ - لانسرى على الاجانب المقيمين بمصر أو المجاورين بها الا الاجراءات المختصة بالخالفات المنصوص عليها فى أمرنا هذا مع العقوبات المقررة عليها
وحيثما يكون المولود أو المتوفى تابعا لدولة أجنبية فإن الواجبات المفروضة على الاشخاص المنصوص عليهم فى المادتين ١٢ و ٢١ تنحصر فى الأمور الآتية

أولا - فيما يختص بالولادة تسليم اذارة الصحة فى ظرف ١٥ يوما من تاريخ الولادة بياناً يشتمل على مستخرج من عقد الولادة المحرر أمام البطريكة خانة أو السلطة المدنية التابع لها الطفل بحسب نظام الاحوال الشخصية
ثانياً - فيما يختص بالوفيات مراعاة الاجراءات المقررة فى المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٥ فيما يختص بالدفن

ويستغنى عن أحكام المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ بتسليم بيان محتو على خلاصة عقد الوفاة المحرر أمام السلطة التى كان المتوفى تابعا لها فى نظام الاحوال الشخصية ويكون ذلك فى بحر أربع وعشرين ساعة من تاريخ الوفاة

٢٩ - فيما يختص بالمتوفى على الاطفال المولودين حديثا يجب على الاشخاص التابعين لدول أجنبية اتمام الاجراءات المقررة فى المادة ١٥ بدون أن يكونوا ملزومين مع ذلك بتسليم الطفل اذا فضلوا أن يتكفلوا به ورخصت لهم بذلك القنصلاتو التابعون لها

٣٠ - بيانات التبليغ عن المواليد والوفيات المنصوص عليها فى المادة ٢٨ تكون مطابقة لاستمارة مطبوعة تعطى من مصلحة الصحة مجاناً

٣١ - يكون أمرنا هذا نافذ المفعول بعد ثلاثة شهور تمضى من نشره

الزرايب

قرار صادر من تطارة الداخلية

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٧

١ - كل شخص يرغب إنشاء زريبة معتة للبقر والاثوار والجواميس والخرفان والنماج والمعيز والكبوش والخنازير والخزيرات ينبغي عليه أن يقدم قبل ذلك طلبا الى مصلحة الصحة مبينا فيه اسمه ومحل اقامته وتعيين المحل الذى يرغب إنشاء الزريبة فيه بوجه الضبط والدقة وينبغي أن يشتمل على اسم القسم والشارع ومسطح المحل المقتضى اعداده وعدد ونوع الحيوانات التى تكون فى الزريبة

٢ - لا تعطى رخصة بفتح زريبة إلا بمقتضى الشروط الآتية :

أولا - أن المحل لا يمكن أن يتواجد مطلقا داخل المنازل المسكونة وينبغي أن يكون متسعا رحبا ذا أهوية جيدة

ثانيا - ينبغي تبليط المحل بالانحدارات الكافية لجرمان السوائل بغاية الانتظام فى حفرة أو مجرى أو مستودع مبنية بكيفية يمكن نزحها كلما استدعت الحالة ذلك وهذه المستودعات ينبغي أن تكون خارج المحل

ثالثا - أن صاحب الزريبة يجرى نظافتها وغسلها بواسطة مكان يعمل لتوريد المياه اللازمة لهذا الغرض

رابعا - ان الزرايب التى تكون فى صف واحد لا يمكن أن يكون عرض المود بها لغاية الحائط المقابل لها أقل من أربعة أمتار وأربعة أمتار ارتفاعا

أما الزرايب ذات الصنفين فيكون عرض المود بها الى الآخر مسبعة أمتار وفى الحالتين تكون المسافة اللازمة لكل حيوان عرض المود فيها متران على الامتداد

خامسا - ان تخزين السبلة في الزرايب ممنوع قطعيا وينبغي مشاطا يوميا ولا يمكن عملها (مسكه) إلا في المحال المخصصة المعينة من قبل مصلحة الصحة

٣ - أرباب الزرايب الموجودة الآن المصرح بها على حسب الاصول ملزومون بعمل المحلات واجراء التعديلات الواردة بالمادة الثانية في ميعاد ثلاثة شهور تبتدى من يوم نشر هذه اللائحة

٤ - ينبغي على أرباب الزرايب الغير مصرح بها الاتقياد لنصوص هذا القرار في ميعاد شهر واحد وإلا يصير محاكمتهم للمخالفة مع قفل محلاتهم

٥ - كل من جبر على قفل زريته بسبب المخالفة فلا يصرح له بإعادة فتحها ولا يفصح غيرها بداخل المدينة

٦ - كل مخالفة تقع ضد هذا القرار يصير معاقبة مرتكبها طبقا لنصوص مواد ١٢^(١) و ٤٥ و ٤٨ من قانون العقوبات للحاكم الاهلية^(٢) ومواد ١٢ و ٤٧ و ٥٤ من قانون العقوبات للحاكم المختلطة وزيادة على ذلك فإنه يصير الزام مرتكب المخالفة بقفل الزريبة في الحال

٧ - هذا القرار لايسرى مفعوله إلا في مدن المحروسة والاسكندرية وبها وطنطا وشبين الكوم ودمهور والمنصورة وكفر الزيات والقازيق ودمياط ورشيد والاسماعيلية والسويس وبورسعيد والبحيرة وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج ومدينة القيوم وجرجا وقنا واسنا

(١) المادة ١٢ لاتطبق على الموضوع

(٢) الآن المواد ١٨ و ٢١ و ٢٢ من قانون العقوبات الجديد

الزرييات أثناء ربيع المواشى

القرار الصادر من مديرية جرجا

في ٧ يوليو سنة ١٨٩٥

حيث ان أهالى هذه المديرية قد اعتادوا في زمن ربيع المواشى على ترك منازلهم والخروج بالمواشى وبالأمتعة الى المرعى ليقيموا بزرييات يعملونها من البوص بالأراضى المزروع بها البرسيم هم ومواشيهم وأمتعتهم وحيث ان تفرق الزرييات وتباعدها عن بعضها يجعلها عرضة لسطو اللصوص عليها

وحيث انه لصياتها بقدر الامكان من هذه السطوات يجب أن يكون بعضها على مقربة من البعض الآخر

فبعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات للحاكم الأهلية^(١)

١ - يجب على عمد ومشايخ كل بلد انتخاب النقط اللازمة لاقامة الزرييات بأراضى الزراعة ببلادهم

٢ - لا يجوز أن يوجد بكل نقطة أقل من عشرة زرابى

٣ - يخرج أصحاب الزرييات مواشيهم في يوم واحد يحتده العمدة

٤ - على العمدة أن يأشر تعيين الخفر الكفاية من طرف أرباب الزرابى ومن ضمن الرجال الموجودين فيها

٥ - يجوز للمديرية في حالات استثنائية التصريح بإنشاء زرابى منفردة بحيث ان أربابها يعينون لها الخفر الكفاية

(١) الآن المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الجديد

- ٦ - كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قوشا وينقل الزريبة الى النقطة المعينة لوضع الزرابى واذا تأخر المخالف فى ذلك فللعمة ازالتها على نفقة المخالف
- ٧ - يسرى مفعول هذه اللائحة بجميع انحاء مديرية جرجا بعد نشرها بالجريدة الرسمية بعشرة أيام

القرار الصادر من مديرية أسيوط

فى ٢٧ يوليو سنة ١٨٩٥ ونشر فى ٧ أغسطس سنة ١٨٩٥
(كنص القرار السابق)

(في محافظة مصر)

المحافظ	رئيس
ويكل مصلحة الصحة	نائب الرئيس
حكمدار البوليس	} أعضاء
باشمفتش بيطرى مصلحة الصحة	
مفتش صحة المدينة	
مندوب من نظارة الاشغال	
مندوب من ديوان الاوقاف	

(في المحافظات الاخرى ماعدا محافظة الاسكندرية)

رئيس	الحافظ
أعضاء	مفتش الصحة
	حكيم الاسبتالية
	حكمدار البوليس
	مهندس التنظيم
	مندوب من ديوان الاوقاف

وعلى اللجان المذكورة أن تراقب تنفيذ جميع الأحكام الآتية وأحكام اللوائح الصحية الجارية العمل بها بالدقة التامة وتقوم مقام اللجان الصحية الاستشارية الصادر عن تشكيلها القرار المؤرخ في ١٦ أبريل سنة ١٨٨٧

٢ - كل بناء سواء كان ريعاً أو وكالة ملكاً للاوقاف أو لبيت المال أو للأفراد يجب رشه بالجير من الداخل مرة في السنة على الأقل ويجب كسح وتطهير مجاري هذه المباني مرة في السنة على الأقل واللجنة مع ذلك أن تأمر بكسحها وتطهيرها أكثر من مرة في السنة متى رأت لزوماً لذلك وإذا تأخر تنفيذ الأمر الصادر بالكسح والتطهير فللجنة أن تنفذ ذلك بنفسها على نفقة المالك طبقاً للقرار الصادر بتاريخ

٣١ يوليو سنة ١٨٨٧

٣ - يجب رش مراحض الجوامع والزوايا والحمامات العمومية بالجير من داخلها مرة في السنة على الأقل ويجب أيضا كسح مجاري المراحض المذكورة وتطهيرها بماء الجير مرة في السنة على الأقل وتجديد مياه الميض والمغاطس مرتين في الاسبوع على الأقل

وهذه الاحمال ينبغي أن يقوم بها ديوان الاوقاف أو المتصتت على الجامع أى الناظر

وإذا حصلت مخالفة فيما يتعلق بالمراحض تأمر مصلحة الصحة باقفلها طبقا للامر العالى الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بعد مخارة نظارة الداخلية أما ما يخص بكسح وتطهير المجاري فتجزيه اللجنة بنفسها كما تدون بالمادة السابقة

٤ - جميع مجاري المراحض التى تتصل بالنيل أو الترغ أو التى تصب فى البرك يجب غلقها بعد معاينتها بمعرفة اللجنة الصحية ومخارة نظارة الداخلية ويحدد لذلك ميعاد فإذا انقضى ولم تغلق اللجنة بنفسها فى غلقها على نفقة صاحب المالك ولا يجوز مطلقا فتح المجاري التى يصدر قرار اللجنة بغلقها

٥ - مياه الآبار التى يشرب فيها ترسل بمعرفة اللجنة الصحية الى مصلحة الصحة لتحليلها فإذا وجدت غير صالحة للشرب تغلق الآبار بمعرفة اللجنة المذكورة على نفقة المالك لها

٦ - على اللجنة الصحية أن تقرر لكل جهة الاحتياطات اللازمة لعدم فساد المياه المعدة للشرب وهى منع القاء الاقذار على ضفاف النيل أو الترغ وغسل الملابس والحيوانات فى النقط التى يؤخذ منها ماء الشرب ولذلك يجب على اللجنة أن تعين لكل جهة النقط التى يؤخذ منها ماء الشرب والنقط التى يجوز غسل الملابس والحيوانات فيها

٧ - يجب اجراء الملاحظة التامة فى الاسواق وبالاخص على المأكولات المعرضة للبيع وضبط واعدام الاسماك واللحوم المتفنة وغيرها من المأكولات التالفة

احتياطات استثنائية تنفذ عند الزوم بأمر نظارة الداخلية

٨ - كل بناء سواء كان ربما أو وكالة ملكا للاوقاف أو وليت المال أو للأفراد يجب رشه بالجير من الداخل في الحال بلا تأخير

ويجب كسح وتطهير مجاري الابنية المذكورة أما مراحيضها فتطهر يوميا وتراعى هذه الاحكام أيضا في العشش وغيرها من المساكن التي يرى للجنة انها مضرّة بالصحة وللجنة أن تقرر أيضا الاجراءات اللازمة لاصلاح حالتها الصحية بعد مخافة نظارة الداخلية وفي حالة التأخير في تنفيذ الاعمال المذكورة تشرع اللجنة بنفسها في تنفيذها على نفقة صاحب الملك وذلك فيما يختص بالعشش المبلية أو المصنوعة من الخشب وعلى نفقة المستأجر فيما يختص بغير العشش من المساكن

٩ - يجب رش مراحيض الجوامع بالجير من الداخل في الحال وتطهيرها بماء الجير يوميا يكون بأمر مصلحة الصحة ويجب تغيير مياه الميض ثلاث مرات في الاسبوع على الأقل

ويقوم بهذه الاعمال ديوان الاوقاف أو المتحدث على الجامع أى الناظر وفي حالة حصول مخالفة فيما يتعلق بالمراحيض تأمر مصلحة الصحة بغلقها طبقا للأمر العالى الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بعد مخافة نظارة الداخلية

أما ما يختص بكسح وتطهير المجاري فتشرع اللجنة في اجرائه بنفسها على نفقة المالك

١٠ - جميع المجاري التي توجد متصلة بالنيل أو بالترع أو التي تصب في البرك يجب غلقها بلا تأخير حسب تعليمات اللجنة الصحية

وان تأخر غلقها تشرع اللجنة في تنفيذ ذلك بنفسها على نفقة صاحب الملك

١١ - لا يجوز مطلقا لأرباب الحمامات العمومية استعمال متحصلات كنس الشوارع في تسخين المياه وإذا حصلت مخالفة في هذا الشأن يجوز لمصلحة الصحة أن تأمر بغلاق هذه الحمامات وتنفيذ ذلك بعد مخافة نظارة الداخلية

١٢ - يجب على كل طبيب أو أخصائي أو حلاق أو قابلة أن يشمر حالا مكتب صحة الجهة الاقرب عن الامراض المشتبه التي يعلم بظهورها

١٣ - يجوز للجنة أن تقرر جميع الاحتياطات اللازمة فيما يخص بالمحلات المضرة بالصحة الكائنة في المدن ولها أيضا أن تأمر بفلقها بعد مخافة نظارة الداخلية

أحكام عمومية

١٤ - كل مخالفة تحصل في أحد الاحكام السابقة يعاقب مرتكبها بغرامة من خمسين الى مائة قرش أو بالسجن من يومين الى أسبوع

١٥ - جميع ماتفق اللجنة في حالة تأخير أبواب الشأن عن تنفيذ الاجراءات الصحية وما يحكم به من الغرامات يكون تحصيله طبقا لأحكام الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

١٦ - في حالة ظهور الكوليرا في القطر تقرر احتياطات صحية اخرى خصوصية

١٧ - يجرى العمل بهذا القرار بعد مضي خمسة أيام من تاريخ نشره بلجرائد الرسمية

قرار صادر من نظارة الداخلية

في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٥

الاجراءات
المقتضى اتخاذها
في حالة ظهور
الكوليرا

١ - تغلق جميع مزارس الحكومة وغيرها

٢ - تمنع ادارة كافة الموالد ماعدا الاسواق المحلية

٣ - الاعلانات المطبوعة التي وضعها مصلحة الصحة تلصق على جميع الاماكن العمومية بالمديريات والمحافظات والمراكز ومحطات السكة الحديد ومراكز البوليس وبالاقل على كل محل شهير من كل ناحية

٤ - اللجان الصحية المشكلة بمقتضى قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥ تكون مسؤلة عن كل تأخير يحصل في تنفيذ الاحكام المدونة بهذا القرار أو التعليمات التي تصدر من مصلحة الصحة بنظارة الداخلية في أى وقت كان

٥ - يجب على الجهات الادارية بذل كل مساعدة لرجال الصحة

٦ - يجب حالا رش جميع الحمامات العمومية والربوع والوكايل ومراحيض الجوامع بالخير من داخلها وتطهير مراحيضها يوميا بماء الخير تحت ملاحظة رجال الصحة

٧ - كل مراحض عموى تابع للجامع أو لمحل آخر ترى اللجنة الصحية أن وجوده يترتب عليه ضرر بالصحة العمومية يصير تطهيره حالا وغلقه ويقدم تقرير لمصلحة الصحة بنظارة الداخلية عن ذلك

٨ - تكسح وتطهر جميع المجاري في المراكز التي لم يظهر فيها الوباء لآن انما بحال ظهوره فيها ينبغي ايقاف عملية الكسح

٩ - ينبغي توجيه الالتفات بنوع خصوصى الى نقاوة مياه الميض والمغاطس بالجوامع ولذلك يجب تجديدها مرارا واذا رؤى أن بعض الميض أو المغاطس تكون مضره بالصحة العمومية فيصير غلقها بأمر اللجنة الصحية

١٠ - اذا ظهرت اصابة بالكوليرا في احدى المدن أو النواحي فيصير عزل المريض حالا واخلاء المنزل المقيم فيه و يصير وضع جميع باقى أعضاء عائلته تحت الملاحظة في المحلات التي يصير ايجادها فيها وقتيا بمعرفة الادارة المحلية

١١ - اذا اتضح للصحة أن الاستباليات التقالى الخصوصية المعتادة للنهاضين في المدن والنواحي ليست كافية لوسائط الانعزال فيصير ارسال المصاب

الى استبتالية المنهاضين واخلاء المنزل وبصير وضع باقى السكان تحت الملاحظة مدة ستة أيام على الاقل فى المحلات المؤقتة التى يصير ايجادها بمعرفة الادارة المحلية

١٢ - يمكن ايجاد محلات وقتية سواء كان بواسطة استئجار منازل خالية أو بواسطة بناء عشش (أكواخ) وقتية وهذا هو الأفضل والمصاريف التى تلزم لذلك تؤخذ من الاعتماد الخاص بوجوب المقرر لمقاومة الكوليرا

١٣ - حيث انه من الامور المهمة منع فساد المياه المعلقة للشرب بواسطة جرائم الكوليرا فينبغى منع غسل الملابس أو الامتعة فى النيل أو الترع ويمنع أيضا استعمال ضفاف النيل أو الترع بصفة مراحيض ويجب على الجهات الادارية أن تعين النقطة التى يمكن للاهالى أن يأخذوا منها ماء الشرب تحت ملاحظة البوليس لغاية انتهاء الوباء

١٤ - يصير ايجاد عربة مخصصة ضمن عربات السكة الحديد المعلقة لنقل الركاب لاجل معالجة المنهاضين بها فانما ظهرت اصابة بالكوليرا يصير نقل المريض الى العربة المذكورة عند وقوف الوابور فى أول نقطة وتعتبر العربة التى حصلت بها الاصابة أنها ملوثة وتفصل من قطر السكة الحديد ولا يصير استعمالها بالتالى الا بعد تطهيرها بمعرفة الادارة الصحية الموجودة فى اقرب جهة ويصير نزول المنهاض من القطر فى أول نقطة توجد بها استبتالية للمنهاضين

١٥ - يصير عمل ملاحظة دقيقة على الواورات التى تمر فى النيل أو الترع واذا ظهرت اصابة فى أحد الواورات المذكورة يصير إيقاف الوابور ووضع الركاب وخدمة الوابور تحت الملاحظة مدة ستة أيام

واذا لم يستجد اصابات أخرى بعد انقضاء المدة المذكورة يتصرح للوابور باتباع مسيره ويصير نقل المصاب الى استبتالية المنهاضين الموجودة فى اقرب جهة أو عزله ومعالجته فى الحال داخل عشة (كوخ) من حصير

١٦ - يشار برش شوارع المدن الملوثة بمحلول ماء الجير

١٧ - انه لاجل منع زيادة ارتفاع أسعار الاصناف كالجير وخلافه التي تستعمل مدة وجود الوباء فالحكومة تحفظ لنفسها الحق في أن تضع لتلك الاصناف أثمانا محدودة (تعريف)

١٨ - كل جبانة يترأى أن دفن المنهاضين بها يترتب عليه ضرر بالصحة العمومية يمكن غلقها مؤقتا بأمر القومسيون الصحي المحلي ويصير تعيين نقطة أو جبانة أخرى لدفن جميع المنهاضين ويصير الاجراء هكذا اذا كانت المدن أو التواحي كثنة بالقرب من الخلا (القالا) فانه يجب انتخاب المحل اللازم لدفن المنهاضين في القالا

١٩ - النعش الذي يستعمل لنقل الجثث ينبغي أن يكون مبطناً من الداخل بالزئك أو القصدير ويصير تطهيره حال الدفن بالجبانة بماء الجير عند نقل كل متوفى وذلك بمعرفة رجال الصحة المعيّنين لهذه الغاية

تنبيه - يسرى مفعول هذا القرار في كل مدينة يظهر فيها الوباء

مراحيض الجوامع والحمامات العمومية

الامر العالى الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢

١٩ ربيع الثانى سنة ١٣١٠

الذى صار تعديله بمقتضى الامر العالى الرقم ٦ ابريل سنة ١٨٩٥ وأعيد تعديله
بالامر العالى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٣ (١٧ صفر سنة ١٣٢١)

١ - تعمل لكافة مراحيض الجوامع والحمامات العمومية خزانات صماء وأما
الخزانات التى بدون قاع فلا يمكن استعمالها الا لقبول مياه الميض أو المغاطس فقط
وقد تحدد للعمل بمقتضى هذا الحكم ميعاد ثلاث سنوات

٢ - متى نجز بناء الخزانات الصماء يصير تطهير الخزانات القديمة ووردها بحيث
انه اذا لم يوجد براح لبناء خزانات جديدة فيكون بناء تلك الخزانات الصماء محل
الخزانات القديمة

٣ - ممنوع كليا تركيب مواسير على الخزانات الصماء سواء كان لتصرف المواد
التي تزيد عن سعتها أو لتصرف ما بداخلها من المواد فى النيل أو الترعة أو البرك
أو فى الاواضى البراح

ويجب ان تكون كل الخزانات مهما كانت أنواعها ذات منافس لتجديد الهواء

٤ - يلزم تجديد مياه الميض والمغاطس مرة واحدة فى كل أسبوع على الأقل

٥ - اعتبارا من تاريخ صدور أمرنا هذا لا يجوز بناء جامع أو حمام عمومى مالم
تعرض أولا على مصلحة الصحة الرسومات اللازمة عن مراحيضه وعن كيفية
توريد المياه اليه ويتصلق عليها منها

ولا يجوز استعمال أى خزان أو مرحاض جديد أو مرمر مالم يكشف عليه بمعرفة مصلحة الصحة ويتصرح منها يجوز استعماله
أما اذا أراد أحد أن يبنى جامعا بلا مراحيض ولا ميضأة ولا مغطس فلا يكلف بطلب الرخصة من مصلحة الصحة

٦ - اذا لم تنفذ هذه الاحكام فى الجوامع والحمامات العمومية بعد مضى المدة المحددة فى المادة الاولى يصير غلق مراحيضها بعد ثلاثين يوما تمضى من تاريخ الانتذار الذى يرسل بالسيكورتاه من مصلحة الصحة الى ديوان عموم الاوقاف أو الى ناظر الوقف أو الى المتصرف على الجامع أو لصاحب الحمام العمومى أو تعمل خزانات صماء لها وتكون مصارفها ومصارف الاعمال الأخرى التى تلزم لها على نفقة مصلحة الاوقاف أو ناظر الوقف أو المتصرف على الجامع أو صاحب الحمام

٧ - تطلى مراحيض الجوامع والحمامات العمومية بالجير مرة واحدة فى كل سنة على الأقل

٨ - يعاقب من يخالف المواد السابقة بغرامة من خمسين الى مائة قرش صاغ ويكون اثبات المخالفات بمعرفة رجال الصحة وتحال على قاضى المواد الجزئية الذى تقع هذه المخالفات فى دائرة اختصاصه

٩ - لا تسئل مصلحة الاوقاف عما يتعلق بالاجراآت الواضحة بأمرنا هذا الا عن الجوامع التابعة اليها

١٠ -
١١ -

(١) المادتين ١٠ و ١١ والاورام المالية الثلاثة الصادرة بتاريخ ٦ ابريل ١٨٩٥ و ٦ فبراير سنة ١٨٩٦ و ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ صارت النواها بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٣ التى قرر ضمنها سرمان أحكام الامر العالى الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ على جميع انحاء القطر المصرى

منع تنفيذ الابسطة والسجاجيد والقاء الاوساخ والكناسة في الطريق العام

قرار صادر من محافظة مصر في ١٣ يونيو سنة ١٨٩٥

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥

١ - جميع الاوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكناسة لا يجوز وضعها في الطريق العام الا بين الفجر والساعة الثامنة افرنكى صباحا ويكون وضعها على حافة التروتوار أو بجانب باب المنزل أو المخزن لترفع بمعرفة مأمورى مصلحة الطرق

٢ - لا يجوز تنفيذ الابسطة والسجاجيد والاغطية وغيرها بالابواب والنوافذ والبلكنات المطلة على الطريق العام بعد الساعة الثامنة افرنكى صباحا

٣ - لا يجوز قاء المياه وغيرها من الشبائيك والنوافذ الاخرى على الطريق العام

٤ - تسرى أحكام هذا القرار داخل المدينة وفي ضواحيها

٥ - كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من خمسة الى خمسة وعشرين قرشا والمخالفات المتوه عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير ابقاؤها ضد أصحاب الاملاك الذين يشغلون أماكنهم أو ضد المستأجرين لها

٦ - يجرى العمل بهذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

لائحة

المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

أمر عال صادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤

الشروط العمومية
التأسيس
والتشغيل

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٠٤

١ - لا يجوز إنشاء أو تشغيل محل من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة إلا برخصة تعطى عنه مقلما ويجب اعلان طالب الرخصة إما باجابه طلبه وإما برفضه وذلك في المواعيد الآتية :

عن المحلات التي من القسم الاول تبدى النظارة رأيها عن موافقة أو عدم موافقة موقع المحل في ميعاد ابتدائي مقداره ستون يوما من تاريخ الايصال الذي يدل على دفع مصاريف النظر المقررة بالمادة الرابعة من اللائحة المرفقة بأمرنا هذا

وإذا وافقت على الموقع ورأت لزوما لتقرر شروط أو اجراءات تتعلق بالصحة أو بالراحة أو بالامن العمومي تعلن الطالب بالموافقة على الموقع وبيان الشروط والاجراءات التي رؤى لزومها

ومتى تم عمل الاجراءات ينبغي على الطالب إخطار المصلحة ذات الشأن بذلك وهي تعطيه إيصالا بهذا الاخطار

ثم في خلال ميعاد آخر مقداره ثلاثون يوما من تاريخ إيصال الاخطار المذكور تنتهي المصلحة من اتمام الاجراءات المقررة فإذا تحقق اتمامها كما تقرر تعطى الرخصة بتشغيل المحل والا فترفض اعطاءها

وعن المحلات التى من القسم الثانى والمحلات التى من القسم الثالث تتبع الطريقة المنصوص عليها آنفاً فى حالة ما اذا رأيت المصلحة ذات الشأن عند معاينة المحل لزوماً لتقرير شئ من الاجراءات

أما اذا لم تر المصلحة وقت المعاينة الابتدائية لزوم اجراء شئ للمحل ففى ميعاد الستين يوماً المتقدم ذكره تعلن الطالب بما أقرت عليه

٢ - تقسم المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة الى ثلاثة أقسام بحسب أهمية كل منها طبقاً للجدول الملحق باللائحة المتوة عنها بالمادة الآتية والمحلات الغير واردة بهذا الجدول تدرج عند الزوم ضمن أحد الأقسام الثلاثة بمقتضى قرار بسيط

ويموز لنظارة الداخلية تعديل التقسيم وتوضيح أنواع المحلات الواردة بهذا الجدول بمقتضى قرار منها

أما المسافات وجميع الشروط الأخرى فيكون تقريرها بحسب ما تراه المصلحة ذات الشأن بمراعاة ظروف المكان وغيرها

٣ - تلحق بأمرنا هذا لائحة عمومية تصدرها نظارة الداخلية مبينة فيها كيفية العمل به

٤ - على أصحاب المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة الموجودة قبل صدور الامر العالى المؤرخ فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ الذين لم يخطروا عنها طبقاً للمادة الخامسة من اللائحة العمومية الصادرة فى التاريخ المذكور أن يخطروا عنها فى ميعاد ستين يوماً من تاريخ وجوب العمل بأمرنا هذا

ويكون الاخطار على ورقة تمغة من فئة ثلاثين ملياً وشاملاً للبيانات المدونة بالفقرة الاولى من المادة الرابعة من اللائحة المرفقة بأمرنا هذا

وان لم يتبعوا هذه الأحكام فى الميعاد المذكور تعتبر محلاتهم كأنها جديدة ولا يجوز لهم ادارتها بنير رخصة

وتكون الرخصة واجبة أيضا لكافة المحلات اذا نقلت من مكانها الى مكان آخر أو أحدث فيها تغيير من شأنه تعديل كيفية التشغيل تعديلا كليا يتعلق بالراحة والصحة والامن العام

٥ - يجوز أن يغتش المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة مندوبو الادارة المكلفون بتحقيق ما اذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لاجل الراحة والصحة والامن العام معمولاً بها وإذا كان صاحب المحل أجنبيا تعلن القنصلاتو التابع لها قبل التفتيش حتى يتمكن من الحضور عند اجرائه اذا رأت لزوما لذلك ولا يتناول التفتيش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو للكتب وينتخب المتدربون للتفتيش من كبار عمال الادارة

٦ - في حالة وجود محظورات تتعلق بالراحة والصحة والامن بالنسبة للجمهور أو بالنسبة للشغالين يجب على صاحب المحل سواء كان موجودا وقت صدور الامر العالى واللائحة الصادرين في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ أو كان مرخصا به بعد ذلك أن يتبع في تشغيله الاحتياطات التي تقررها الادارة ذات الشأن وتعتمد بقرار وزارى

ويجوز أن تتناول الاحتياطات ايقاف تشغيل المحل لحين تتمم الاجراءات واذا لم يتبع صاحب المحل الاحتياطات المذكورة في الميعاد المقرر لها يعامل طبقا لاحكام المادة الثامنة من اللائحة العمومية

٧ - من يخالف أحكام أمرنا هذا واللائحة العمومية المنصوص عنها بالمادة الثالثة منه يعاقب بحسب أحكام تلك اللائحة فضلا عما يأمر به القاضى من ايقاف المحل أو ابطاله بحسب نوع الصناعة على نفقة مرتكب المخالفة

ويحكم القاضى دائما بايقاف المحل أو ابطاله في حالة ادارته بعد رفض الترخيص ويجب أيضا الحكم بذلك اذا أدير المحل بغير رخصة أو لم تنفذ الاحتياطات المقررة بمقتضى المادة السادسة بعد الحكم في المخالفة أول مرة

وانذا كان أصحاب المحل بعضهم أجنب وبعضهم وطنيون ترفع المخالفة أمام المحاكم المختلطة

٨ - تسرى نصوص أمرنا هنا على المحلات التي يستعمل فيها محرك بخارى
علا ما يسرى عليها من الاحكام المتعلقة بالآلات البخارية

٩ - يحل أمرنا هنا محل أمرنا الصادر بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ بشأن
المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ويعتبر ذلك الامر لاغيا الا فيما
يختص منه بالآلات البخارية

١٠ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هنا

لائحة عمومية

قرار صادر من نظارة الداخلية

في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤

صار تكيله بالقرار الصادر في ١١ يونيه سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الصادر بشأن المحلات المقلقة
للراحة والمضرة بالصحة والخطرة بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ .
وعلى قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٧ يونيه
سنة ١٩٠٤

١ - الرخص المنصوص عنها في المادة الاولى من الامر العالى الصادر
في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ تعطى من الجهات الآتية :

أولا - الرخص المختصة بالمحلات التي من القسم الاول تعطى من نظارة
الداخلية

ثانيا - الرخص المختصة بالمحلات التي من القسم الثانى تعطى من المحافظة
أو المديرية

ثالثا - الرخص المختصة بالمحلات التي من القسم الثالث تعطى من مأمورى المراكز أو الأقسام

والجهات التي تسرى عليها أحكام هذه اللائحة والأمر العالى المشار اليه تعين بقرار من نظارة الداخلية فيما يتعلق بالمحلات المندرجة فى النوع المدلول عليه بحرف (ب) فى الأقسام الثلاثة

وفىما يتعلق بالمحلات المضرة بالصحة التي تعينها نظارة الداخلية مما هو مندرج بالأقسام الثلاثة من الجدول فى دائرة مدينة الاسكندرية يجوز لهذه النظارة أن تحول لمدير المجلس البلدى سلطة اعطاء الرخص وتقرير الاجراءات اللازمة وذلك بالكيفية والشروط التي تقررها النظارة (ققرة اضافية بناء على القرار الصادر فى ١١ يونيه سنة ١٩٠٥)

٢ - رخص المحلات سواء كانت من القسم الاول أو الثانى أو الثالث تعطى من الجهات المختصة بذلك بعد التحقق من أن المحل حائز للشروط المدونة بالتعليمات التي تقررها نظارة الداخلية

٣ - لجهة الاختصاص الحق فى أى وقت كان أن تقر فى رخص المحلات المذكورة من أى قسم كانت مآثره ضروريا من الأحكام والاجراءات المخصوصة فيما يتعلق بأوضاعها الداخلية والآلات المستعملة فيها وكيفية التشغيل أو الساعات التي يمكن العمل فيها حرصا على الذين يترددون اليها ويشغلون فيها أو يقيمون بجوارها

٤ - تقدم طلبات الرخص الى جهات الحكومة المنوط بها اعطاؤها كما هو مقرر فى المادة الاولى من هذه اللائحة محررة على ورقة تمغة من فية ثلاثين ملما ويذكر فيها اسم الطالب ولقبه وتاريخه وصناعته ومحل إقامته ونوع الرخصة والنقطة التي يراد انشاء المحل فيها ونوع الصناعة التي تستعمل فيه وعن المعامل ذات الآلات المتحركة يتوضح نوع هذه الآلات وقوتها وكيفية تشغيلها

وطلبت الرخص التي تتعلق بالمحلات التي من القسم الاول يجب أن يرفق بها رسم عن المحل المرغوب الترخيص به وتبين فيه الاماكن المجاورة والفرش المخصصة له والمسافات التي بينها وبينه وطريقة تصريف السوائل وغير ذلك

وتراعى هذه الشروط أيضا في المحلات التي من القسمين الثاني والثالث اذا رأت جهة الاختصاص لزوما لذلك

ولا تنظر جهة الاختصاص في طلب الرخصة الا بعد دفع مصاريف النظر في الطلب حسب البيان الآتي

١٠٠ عن المحلات التي من القسم الاول

٥٠ » » » » الثاني

٢٠ » » » » الثالث

٥ - كل رخصة لا يعمل بها صاحبها في خلال سنة من تاريخ الحصول عليها تكون ملغاة ورخص المحلات ذات الصفة الوقفية المبينة بالقسم الثالث لا يعمل بها الا لمدة شهرين فقط من تاريخ اعطائها

وكل محل بطل تشغيله مدة سنة على الاقل لا يسوغ العود الى ادارته الا برخصة جديدة واذا تغير صاحب المحل وجب على من حل محله أن يعلن بذلك جهة الاختصاص في ظرف أسبوع ويبين اسمه وقبه وجنسيته وعمل اقامته ويقدم لها رخصة المحل أو وصل الاخطار المنزه عنه بالمادة الخامسة من اللائحة الصادرة في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ والمادة الرابعة من الامر العالي الصادر في التاريخ المذكور للتأشير عليه بالتغير الذي حصل

٦ - لا دخل للحكومة مطلقا فيما يكون للنغير من العلاقات مع المرخص له بإنشاء وتشغيل محل معلق للراحة ومضر بالصحة وخطير لكون المرخص له هو المسئول عن كل عمل يحدث ضررا أو غير ذلك بسبب إنشاء المحل أو بآى سبب آخر

٧ - من خالف أحكام الامر العالى أو أحكام هذه اللائحة يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن أسبوع وبغرامة لاتتجاوز مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط وتوقيع هذه العقوبات لا يمنع اقفال المحل أو ابطاله بناء على الامر الذى يصدره القاضى كما جاء فى المادة السابعة من الامر العالى

٨ - القرارات التى تصدر بايقاف تشغيل المحل أو بتعديل كيفية تشغيله ترسل للمحافظة أو المديرية لاجل اعلانها لصاحب الشأن وبين فى هذه القرارات الاسباب الموجبة لها والميعاد المقتضى تنفيذها فيه والميعاد الذى يقرر لذلك يكون عشرة أيام على الاقل اذا كان المحل يستعمله صاحبه وعشرين يوما اذا كان فيه مستأجرون

فالذا اقتضى الميعاد المقرر ولم ينفذ القرار فالمحافظة أو المديرية أن تبلغ ذلك للادارة ذات الشأن وهى تشرع فى اثبات المخالفة فى محضر يعمل عنها

وبناء على هذا المحضر تقام الدعوى على مرتكب المخالفة والقاضى المنوط به الحكم فيها يأمر بعد التحقيق اذا اقتضى الحال باقفال المحل أو ابطاله على نفقة المخالف وذلك فضلا عن العقوبة التى تستوجبها المخالفة

أما الحكم فينفذ على صاحب المحل وعليه اجراء التسوية اللازمة مع المستأجرين أو غيرهم ممن يستعملون المحل

٩ - الاحكام التى تصدر باقفال محل أو ابطاله أو بعدم اقفاله أو ابطاله يجوز للاخصام والنيابة أيضا الطعن فيها بطريق الاستئناف ويرفع الاستئناف بتقرير يكتب فى قلم كاتب المحكمة فى ميعاد عشرة أيام تبتدى من يوم انقضاء ميعاد المعارضة اذا كان الحكم غاييا كنص المادة (١٣٣) من قانون تحقيق الجنايات الاهلى والمادة (١٣٥) من قانون تحقيق الجنايات المختلط

ومن يوم صدور الحكم المستأنف اذا كان ذلك الحكم صادرا بمواجهة الخصام أو غاييا بعد المعارضة فيه

ويقدم الاستئناف أمام محكمة الاستئناف وهى تحكم فيه بطريق الاستعجال

١٠ - تحل هذه اللائحة على اللائحة الصادرة بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ عن المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة الآلات البخارية فيما يتعلق بالاجراآت المبينة على لائحة ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ المذكورة

جدول المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

منقسم الى فصلين أحدهما عن المحلات المختصة بالصحة والثاني عن المحلات المختصة بالضبط في النظارة وفروعها بناء على المنشور الصادر من نظارة الداخلية في ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٥ نمرة ١٣١ ومعدل بمقتضى القرارات الصادرة من الداخلية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥ وفي ١٨ يناير و ٢٦ و ٢٧ مارس و ٢ يونيه سنة ١٩٠٦

القسم الاول

النوع المرموز له بحرف (أ)

(المحلات المختصة بالصحة)

محلات الحوامض المعدنية وجميع المتحصلات الكيماوية على العموم (المعدة لصناعتها وتخزينها)

محلات الكحول (المعدة لصناعتها)

(*) مستودعات الأوحال والأقنار

(*) مستودعات السماد المعدة لتشغيل وتخزين المواد البرازية المتحصلة من المراحيض أو من الحيوانات ومخصصة للسماد بقصد التجارة

تنبيه - المحلات الموضوع أملمها هذه العلامة (*) لا ياتزم إحدى الإدارتين (الضبط والصحة) أخذ رأي الأخرى منها

معامل وفابريكات التقطير

معامل الأسفلت والقار

(*) محلات عمل الزبدة { منقولة من القسم الثاني الى القسم الاول بقرار من النظارة في ٢٨ مايو
سنة ١٩٠٥ }
(*) معامل المياه الغازية

(*) الحمامات العمومية

(*) المستشفيات

معامل وفابريكات البيرة

» الورق

» تكرير السكر

» الشمع وإذابة الشمع ومعامل الصابون (المعامل الكبيرة)

(*) محلات تحضير الفسيخ

المحلات المعلقة لفصل الحبوب والبذور آلات بخارية

معامل السكر

أسواق الماء كولات وأسواق المواشى { منقولة من حرف (ب) بقرار من النظارة
في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ }
(*) السلخانات
(*) المدايغ (محلات تحضير الجلود)

جميع المحلات الصناعية (المختصة بالصحة) التي تستعمل فيها المحركات الميكانيكية

الاسواق العمومية (خلاف أسواق المواشى) { منقولة من القسم الثاني بقرار من النظارة
في ١٨ يناير سنة ١٩٠٦ }

(المحلات المختصة بالضبط)

محلات عيدان الكبريت (المعدة لصناعتها ولتخزينها)

(*) محلات الكؤول (المعدة لتخزينه)

مسابك الحديد ومحلات تشغيل المعادن الضخمة (الحديد والفضاس)

(*) مستودعات البترول وغيره من الزيوت أو الأجسام الدسمة القابلة للاشتعال
(معدة بقرار من النظارة في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٥) (١١)

معامل الغاز

» الزجاج

مستودعات ومعامل البارود وأملاح البارود والألعاب النارية ومواد الاشتعال
والديناميت والجليجنيت وجميع المواد المفرقة المشابهة لها
جميع المحلات الصناعية (المختصة بالضبط) التي تستعمل فيها المحركات الميكانيكية

النوع المرموز له بحرف (ب)

(المحلات المختصة بالصحة)

معامل تقطيع رم الحيوانات وسمطها وإذابة شحمها ومستودعات بقايا الحيوانات

القسم الثاني

النوع المرموز له بحرف (أ)

(المحلات المختصة بالصحة)

معامل الطوب والقرميد والنضار المستديمة أو المعلقة للتجارة

قمارين المجلس والجير المستديمة

معامل تكليس العظام

» استخراج الفحم من المادة الحيوانية

(*) مخازن القسيخ

(١) الزيوت والأجسام الدسمة القابلة للاشتعال هي الزيوت الطيارة . الأثير البنزين . روح البترول . الغازولين . روح التربنتينا . القطن والمشايق المحتوية على أجسام دسمة تكون استعملت في تطييف الآلات

مغاسل عمومية للاباس والأقمشة
معامل تحليل الخضروات والبقول (الطرشى)
» التقطير (البسيطة)

(*)طواحين الجبس

(*)مخازن العظام والحرق (أى الكهنة)

معامل البوظة وغيرها من المشروبات المتخمرة

المطابخ العمومية

الأفران والمخابز المعدة للتجارة أو لاستعمال العموم (بالأجرة)

(*)المصانع

(*)طواحين البنور الزيتية

محلات تشغيل النشا

محلات عمل الفراء من المواد الحيوانية

معامل حفظ الأثمار والبقول وغيرها بالتسكير

محلات بيع الحوامض المعدنية والمتحصلات الكيماوية بالقطاعى

كل محل صناعى وكل مستودع متحصلات يمكن أن ينشأ عنه أو عن تشغيله

ضرر بالصحة العمومية (١) (تعدلت بقرار من النظارة فى ٢٨ مايسنة ١٩٠٥)

(*)دكاكين البقالة... .. أنضيت الى الجدول بقتضى قرار النظارة فى ٥ ديسمبر

(*) » الزماتين سنة ١٩٠٤

معامل تشغيل امعاء الحيوانات

(*)مخازن الجلود الخضراء... .. نقلت من حرف (ب) بقرار من النظارة فى ٥ ديسمبر

(*)زرايب الخنازير... .. سنة ١٩٠٤

(*)معامل الكرشه... ..

(١) يعتبر من ضمن هذه المحلات معاصر القصب التى تدار بواسطة المواشى (منشور

الداخلية نمرة ٦٦ الصادر فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٥)

التخاضيب وغيرها من المباني الخشبية بالمدن والبنادر ماعدا ما يكون منها معدة لاستعمال أرباب الأملاك في خصوصياتهم (منقولة من فصل الحالات المختصة بقسم الضبط بمقتضى المنشور نمرة ١٣٤ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٥

أضيفت الى الجدول بمقتضى قرار من النظارة في ٢ يونيو سنة ١٩٠٦	معامل الطوب - ولو كانت وقتية ومعدّة للاستعمال الخاص
	متى أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دائرة المدن المقرر عليها
	عوائد مباني
	معامل القرميد - ولو كانت وقتية ومعدّة للاستعمال الخاص
	متى أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دوائر المدن المقرر عليها
	عوائد مباني
	معامل الفخار - ولو كانت وقتية ومعدّة للاستعمال الخاص
	متى أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دوائر المدن المقرر عليها
	عوائد مباني
	قباين الجير والجبس - ولو كانت وقتية ومعدّة للاستعمال
	الخاص متى أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دوائر المدن
	المقرر عليها عوائد مباني
	مستودعات الدقيق

النوع المرموز له بحرف (ب)

(الحالات المختصة بالصحة)

الاسطبلات العمومية بكافة أنواعها

(*) زرايب المواشي والبقر بالمدن والبنادر

(*) معامل اللبن

(*) معامل الدجاج (أضيفت بمقتضى قرار من النظارة في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤)

- معامل الطوب (الوقتية للاستعمال الخصوصى) أوقدت أولم توقد اذا كانت على مسافة تقل عن مائتى متر من المساكن
- معامل القرميد (الوقتية للاستعمال الخصوصى) أوقدت أولم توقد اذا كانت على مسافة تقل عن مائتى متر من المساكن
- دق الصوف والمشاق المعدة للتجارة
- محلات بيع التسيخ بالمفرق (البيع بالقطاعى)
- » الكى
- » قلى وثى الاسماك واللحوم وغيرها من المأكولات
- » عمل الفطير وغير ذلك مما يصنع من العجين
- (المحلات المختصة بالضبط)
- (*) اصطناع الفحم من الخشب فى المدن والبنادر فقط وأما فى القرى وباقي جهات الأرياف فتطلب الرخصة متى كان اصطناع الفحم على مسافة تقل عن ثلاثمائة متر بالنسبة للمساكن
- محلات دق التمشور والحبوب المعدة للتجارة أو لاستعمال العموم بالأجرة
- (*) ورش الرخام

النوع الرموز له بحرف (ب)

(المحلات المختصة بالصحة)

- (*) محلات الجزارة
- (*) محلات بيع الطيور الداجنة { أضيفت الى الجدول بمقتضى قرار من النظارة فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ }
- » » الأسماك الطرية

قرار صادر من نظارة الداخلية

سريان اللائحة
على المديرية

في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القرار الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٧
المشتمل على لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ الشامل لأسماء المدن
والقرى السارية عليها أحكام اللائحة المذكورة والامر العالي الصادر بشأنها فيما
يتعلق بالمحلات المدرجة في الأنواع المنلول عليها بحرف (ب)

١ - تسرى أحكام الامر العالي الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤
بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأحكام اللائحة الملحقة به
فيما يتعلق بالمحلات المدرجة في النوع المنلول عليه بحرف (ب) من الاقسام الثلاثة
للمحلات المذكورة في جميع المحافظات وبندار المديرية والمراكز وفي النواحي
الآتية أيضا

(القليوبية)

القناطر - اجهور الكبرى - مندوبون - طنان - كفر شين - الخانكة -
العمار الكبرى - بتمده - مرصفا وكفر احمد حشيش - ميت كنانه وكفر شومان -
مشهر - الرمله

(الشرقية)

مشتول السوق وكفر السقارنه - الزوامل - دوايه - سنيطة الرفاعيين -
العلاقمه - الابراهيمية - أبو كبير - كفر نجم - سنجها - تراك - العززية -
شبلنج - الصنافين - التلين - هرية رزنه - القنايات - قصاصين الوادي وتوابعا -
الزنكلون

(الدقهلية)

المنزله - اتميده - دماص - كفر محمود نافع ودنديط - كوم النور وكفر الدليل -
أوليله - صهرجت الكبرى وكفر جرجس يوسف - نوسا الغيط

(الغريبة)

بسنديله - بلقاس - كفر الجرايمه - المعصره - شباس الشهباء - شباس عمير -
شباس الملح - المتدوره - محلة دباى - سنهور المدينة - قلين - الدبحجوف -
ايباوكفر الحلاوى - صا الحجر - أبو صيربنا - شبرا بابل - محلة زباد ومنشاة
البدرراوى - صفط تراب - سمندود - هورين - كفر كلا الباب - ميت يزيد -
بييله - نبروه - برمه - شور - دماط - ابشواى الملق - كرامة الفلابة - محلة
مرحوم وتوابها - محلة منوف - مبرباى - شبرا ملس - ميت بدر حلاوه -
سندبسط - تمهنا العزب

(المنوفية)

شنشور - منشاة جريس - سمادون - طليه وعزبة أشمون - البتانون - شنوان -
المهاى - مليج - شبرا بنجوم - انيس - مسطاي - طوخ طنبنشه - الباجور -
غميرين - جزى - سرس اللبانه - سبك الضحاك - الواط - بم - شونى -
دراجيل - جتور - طوخ دلکه

(البصيرة)

بسنراوى - قافله - نكله العنب - الرحمانية - الكريون - بيباف - كفر
بولين - نحرته - اليهودية - ادكو - المحمودية - الدلنجات - الحجر المحروق -
ايبا الحجره - معنيا

(الجيزة)

ناحية - وراق العرب - وردان - المنصورية - أوسيم - كرامة البدرشين - حلوان

(بنى سويف)

بوش - طحا بوش - الشناوية

(الفيوم)

قلمشه - الفرق السلطاني - التزله - المنيا - تطون - طهار - العجمين -
ابشواى الرمان - سنرو - سيله - أبوكساه - بنى عثمان - فديمين - معصرة دوده -
سنهور - طاميه - ترسه - مطر طاريس

(المنيا)

أبو جرج - الفشن - بردنوها - نزلة ثابت - الفتنت - أبا الوقف - شنارونه -
طنبدي - تله - صفط الخمار ونزلة العبيد - تلوصنه - الفكرية

(أسيوط)

المعابده - الواسطة - بني زراح - النوير - الزرابي - الفنايم - النخيله -
دير الجنادله - الدوينه - المطيعة - الوليدية - درنكه - ريفه - شطب - موشا -
الساحل - العقال البحري - بني حرام - دشلوط - دجا - دير مواس - سنبو -
اتليد - الاشمنون - الروضه - تنده - الحواتكه - القوصيه - مثير

(جرجا)

الشيخ مرزوق - العرابه المدفونه - برديس - المنشاة - أولاد جباره - أولاد
حمزه - كوم الصعايده - ادفا - الحواوش - الكوامل البحري - جزيرة شندويل -
ساقفته - المراهه - بنجا - الجهينه - شندويل - نزه - طما - قسطا

(قنا)

أبو مناع بحري - أبو مناع قبلي - السمطه - العزب - الوقف - فاقبلي -
الطوايه - اصفون - الدير - النجوع - كيان المطاعنة - البراهمة - البلاصن -
دندره - ققط - العليقات - حجازه - طوخ - قوص - ققاده - أرمنت -
البياضيه - الرزقات - الطود - العديسات - القليل قوللا - الكركك - نزلة
واينورات أرمنت - الاوسط سمهور - البحري سمهور - السالميه - الشرقي سمهور -
الغربي بهجوره - الغربي بالسالميه - القاره والكركك - الكوم الاحمر - بلاد المال
بحري - بهجوره - قصير بخانس - هو - القصر - الصياد - فرشوط - الدهسه

(اصوان)

دراو - البصلية بحري - البصلية قبلي - الردمية بحري - الجمز - السباعية -

سلوه بحري

المتشردون والمشبهون والمراقبون

أمر عال صادر في ١٣ يوليو سنة ١٨٩١

٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٨

الذى صار تعديله بمقتضى الأمر العالى الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤

٧ شعبان سنة ١٣١١

في المتشردين

١ - يعتبر من المتشردين

أولاً - من لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائل للتعيش ولا يتعاطى عادة صناعة ولا حرفة

ثانياً - الشحاذون الاقوياء البنية القادرون على العمل المعتادون على التسول في الطرق العمومية

ثالثاً - من يسعى في كسب معاشه بتعاطى ألعاب القمار أو التنجيم

٢ - المتشردون المبيئون في الفقرة الثالثة من المادة السابقة يعاقبون بالحبس

من خمسة عشر يوماً الى خمسة وأربعين يوماً

والمتشردون المنصوص عنهم في الفقرتين الأولى والثانية يصير احالتهم في المرة الأولى على البوليس وهو يحزر لهم انذاراً^(١) ويعمل محضراً بذلك وفي المرة الثانية يعاقبون بعقوبة الحبس المذكورة التي مقدارها من خمسة عشر يوماً الى خمسة وأربعين يوماً وعلا ذلك يصير وضع أفراد هذين القسمين تحت ملاحظة البوليس لمدة قدرها من ستة شهور الى سنة واحدة ويجوز للقاضي أن يستبدل هاتين العقوبتين بالأبعاد

(١) يسقط مفعول الانذار بحضى ثلاث سنوات (منشور الداخلية نمرة ٤٢٠ الرقم ١٧١٠١ سنة ١٩٠١)

في جهة تعيينها الحكومة داخل القطار لمدة سنة واحدة وفي حالة تكرار الفعل يجوز
إبلاغ مدة العقوبة بالحبس الى سنة واحدة ومدة الملاحظة أو الإبعاد الى ثلاث
سنوات

كل شخص حكم عليه بعقوبة الإبعاد لمدة سنة فأكثر يرسل الى جهة الطور أو الى جهة
نوبية للإقامة بها مدة العقوبة (قرار صادر من تطارة للداخلية في ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٣)
أحكام - إن اذار المتشردين دفعة واحدة اذا انتقلوا الى غير البلد المتأذروا فيه (بحكمة
كف لإجراء أحكام الأمر العالي الرقم ١٣ يوليو | التقض والابرار في ٣ مارس سنة ١٨٩٤ -
سنة ١٨٩١ في حقهم ولا حاجة بعد لاذار ثان | م ق - ج ٢ - ص ٢٧٤)

في الاشخاص المشتبه في أحوالهم

٣ - وخلاف المتشردين يعتبر من الأشخاص المشتبه في أحوالهم

أولا - من حكم عليه لسرقة أو نصب

ثانيا - من جعل تحت ملاحظة البوليس بحكم قضائي بسبب جنحة
أو جنائية وقعت منه

ثالثا - من يوجد بعد غروب الشمس متجولا أو مختفيا بضواحي ناحية
أو عزبة أو بلد أو في أي مكان آخر يستوجب الشبهة بدون ابداء عذر مقبول
عن وجوده بهذه الحالة في الأماكن المذكورة

٤ - الأشخاص المبينون بالفقرة الثالثة من المادة السابقة يصير أحوالهم في المرة
الاولى على البوليس وهو يحرر لهم اذارا ويعمل محضرا بذلك

وإذا عادوا لذلك مرة أخرى أو إذا وجد منهم في المرة الأولى ثلاثة فأكثر
مجتمعين بالصفة والأحوال المبينة بالفقرة الثالثة يصير ضبطهم وأحوالهم على قلم
النسابة

ويعاقبون بنفس الجزآت المقررة على المتشردين وإذا كان واحد منهم أو أكثر
حاملًا لسلاح ناري تكون مدة الحبس ستة شهور بالأقل

٥ - يحازى بالجلس من شهر الى ثلاثة شهور كل من يوجد من المتشردين والأشخاص المشتبه في أحوالهم خارجا عن محل سكنه ومتنكرا بزى الغير أو معه مبادر أو شنا كل أو آلات أخرى يتمكن بواسطتها من الدخول في المنازل والمخازن والأماكن الأخرى.

٦ - يحازى بالجلس من ثلاثة شهور الى ستة شهور كل شخص من المتشردين والمشتبه في أحوالهم الذين لم تكن لهم وسائل تكسب معلومة اذا وجدت معه أمتعة تزيد قيمتها عن أربعائة قرش ولم يمكنه اثبات مصدرها

٧ - يحكم بأقصى الجزاءات المقررة بقانون العقوبات في حق الأشخاص الحاملين لتذاكر مسافر مزورة أو شهادات مزورة أو تنكرا مرور مزورة اذا كان مرتكبوا التزوير من المتشردين أو الأشخاص المشتبه في أحوالهم

٨ - الأشخاص المحكوم عليهم بمقتضى المواد السابقة الذكري بصير جعلهم تحت ملاحظة البوليس مدة سنة واحدة بالأقل وثلاث سنوات بالأكثر

مدة الخدمة العسكرية في الجيش تعتبر من مدة مراقبة الضبطية الكبرى المحكوم بها (منشور لجنة المراقبة القضائية الرقم ٢٤ مارس سنة ١٨٩٧ نمرة ١٢ - م ق - ج ٤ - ص ١٢٢)

وفي حالة تكرار الفعل يحكم بأقصى العقوبات المقررة في المادة الثانية

وما تدون في المادة الثانية من الأحكام الخالصة بالمتشردين المنصوص عنهم في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى يسرى أيضا على الأشخاص المشتبه فيهم الذين مع كونهم أقرباء البنية لا يمارسون في العادة حرفة مقررة وليس لديهم وسائل لتعيشهم ولو كان لهم محل إقامة معلوم

فعلى البوليس عند انذارهم أن ينبه عليهم بأن يتخذوا لهم شغلا في ظرف عشرة أيام على الأقل وعشرين يوما على الأكثر ومن لا يمثل منهم للانذار يحال على النيابة لتوقيع العقاب عليه انما لا يجوز محاكمة أحد الإبناء على شهادة دالة على عدم امتثاله للتنبيه المعطى اليه أو على أنه كلف عن الشغل بعد مباشرته له

وتعطى هذه الشهادة في القرى والبتادر من اثنين من المشايخ ومن ضابط بوليس المركز وفي المدن والثغور من شيخ الحارة واثنين من سكانها ومن ضابط البوليس ويصير التصديق والتوقيع عليها من المدير أو المحافظ ويعتمد عليها ما لم يؤت بدليل يناقها (أنشئت الثلاث فقرات الأخيرة على هذه المادة بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤)

فى ملاحظة البوليس

الامر العالى الصادر فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على الكتاب الثالث من الامر العالى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ الخاص بالتشديد

وبالنظر للزوم منع المضار التى أظهرتها التجارب فى السير على الطريقة المتبعة الآن فى ملاحظة البوليس

وبالنظر لضرورة تعديل طريقة هذه الملاحظة تجعل أحكامها قاصرة على ملائمة حرية الانسان الا فيما يكون لازما حتما وكافلا للأمن العام

١ - بعد استيفاء الشخص المجهول تحت ملاحظة البوليس مدة عقوبته الاصلية يحال الى بوليس الجهة التى كان مسجوناً فيها ويجب عليه أن يعلم البوليس عن المحل الذى يريد تعيينه لاقامته فان لم يفعل ذلك يعين له محل الاقامة بأمر من نظارة الداخلية

٢ - يجوز للحكومة أن تمنع المحكوم عليه من الاقامة فى المديرية أو المحافظة التى ارتكب فيها الجريمة وفى المدن التى يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف

٣ - كل شخص حكم عليه بملاحظة البوليس يصير توصيله أو يدعى للذهاب فى ميعاد محدد الى بوليس الجهة التى يجب أن يقيم فيها فإذا هرب فى أثناء السفر أولم يذهب الى البوليس فى الميعاد المحدد فى تذكرة المرور يجازى بالعقوبات المقررة فى المادة ٥٥ من قانون العقوبات (١)

(١) هذه المادة حلت محلها المادة ٢٩ من قانون العقوبات الجديد

وبعد استيفاء العقوبة يرسل الى بوليس المركز الذى كان يجب أن يذهب اليه

٤ - لا يجوز للحكوم عليه بالملاحظة أن يغير محل اقامته قبل أن يعين للبوليس الجهة التى يريد أن يقيم فيها ويجوز للبوليس أن يمنعه عن تغيير محل الإقامة اذا لم يكن مضى ستة أشهر على الأقل على وجوده فى محل اقامته السابق وفى حالة تغيير محل الإقامة يكون المحكوم عليه ملزماً بنفقات ومصاريف سفره الشخصية

٥ - يسلم البوليس للشخص المجهول تحت الملاحظة تذكرة اقامة ويجب على الشخص حفظها معه دائماً وهذه التذكرة يتروخ فيها كل تغيير لمحل اقامته وتدون فيها الاحكام الآتى بيانها وعلى الشخص المجهول تحت الملاحظة أن يتبناها وهى

أولاً - ينبغى حضوره الى البوليس (المركز فى المديرية والقسم فى المدن) فى الساعات والايام التى تعين له فى تذكرة الإقامة ولا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات فى الشهر اذا كانت اقامته فى بندر المركز أو المديرية أو المحافظة ولا أكثر من مرة واحدة فى الشهر اذا كانت اقامته فى جهة أخرى

ثانياً - لا يجوز له ان يباح حلود الجهة الموضوع فيها تحت الملاحظة بدون تصريح من البوليس انما اذا كانت الناحية المقيم فيها تقل دائرتها عن خمسة آلاف متر من كل جهة ابتداء من مركز المديرية أو المحافظة أو بيت العملة فيجوز له أن يتجاوزها للنواحى المجاورة لها بقدر المسافة المتممة للخمسة آلاف متر

ثالثاً - أن يقدم تذكرة الإقامة للبوليس عند طلبها منه

رابعاً - علم تغيير محل سكنه فى نفس الجهة بدون أن يعلم البوليس بذلك سلفاً خامساً - العودة لمحل سكنه بعد غروب الشمس بساعتين وعدم خروجه منه قبل الفجر انما يسوغ للدير أو المحافظ اعفاء أى شخص من هذا الشرط اذا كان مقتنعاً بأن المهنة أو الخدمة التى يتعاطاها تضطره للبقاء خارج بيته ليلاً ويجب أن يذكر ذلك فى تذكرة الإقامة ويجوز للدير أو المحافظ ابطال هذا الاعفاء متى أصبحت حالة الشخص لا تضطره الى ذلك أو كان مشتبهاً فى سلوكه

٦ - شروط الملاحظة المبينة في المادة السابقة يعمل في مدينتي سكندرية ومصر مع التعديل الآتي بيانه

أولاً - ان الحدود التي لا يجوز للجعول تحت الملاحظة أن يتجاوزها بدون تصريح البوليس هي حدود المدينة نعمها أما القواعد المقررة في المادة الرابعة من هذا الامر بشأن تغيير محل الإقامة فيجب اتباعها في حالة نقل الإقامة من قسم الى قسم آخر

ثانياً - في هاتين المدينتين يكون عدد مواعيد الحضور للاقسام بالنسبة للاشخاص المتشردين الجعولين تحت الملاحظة بحسب ما يترأى للبوليس

٧ - من يخالف الاحكام المبينة في المواد ٤ و ٥ و ٦ من امرنا هذا يعاقب بمقتضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات (١)

٨ - يعمل في كل قسم من أقسام البوليس دفتر يبين فيه أسماء الاشخاص الموضوعين تحت الملاحظة ومقيمين في المركز والايام والساعات الواجب عليهم الحضور فيها للبوليس وكذلك الاحكام المفروضة عليهم ويذكر فيها أيضاً كل تغيير محل الإقامة

٩ - الاشخاص الذين قضوا نصف مدة الملاحظة المقررة في الحكم الصادر عليهم يسوغ اعفاؤهم من باقى مدة الملاحظة تحت شرط

١٠ - يمنع هذا الاعفاء للاشخاص الجعولين تحت الملاحظة الذين يكونون استحقوه بحسب سلوكهم ولا ينتج عن عدم ملاحظتهم ضرراً بالأمن العام وهذا الاعفاء يكون بأمر نظارة الداخلية بناء على طلب محافظ أو مدير الجهة المقيم فيها الشخص الجعول تحت الملاحظة

١١ - اذا أعفى شخص من ملاحظة البوليس تحت شرط وحكم عليه بالشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس لجناية أو جنحة ارتكبها قبل انتهاء مدة

(١) هذه المادة حلت محلها المادة ٢٩ من قانون العقوبات الجديد

الملاحظة الاصلية المحكوم عليه بها يمد تحت الملاحظة لاستكمال المدة التي كان أعفى منها إنما اذا حكم عليه أيضا بالملاحظة مرة أخرى فيجب عند الاقتضاء أن ينخفض مجموع المدينين معا الى خمس مدين

١٢ - كل قرار يصدر بالاعفاء من الملاحظة تحت شرط يبلغ عنه النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية في ظرف ثلاثة أيام

١٣ - المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من الامر الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ المختص بالمتشردين تعتبر لاغية

١٤ - جميع الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس بمقتضى أحكام صادرة عليهم قبل العمل بموجب أمرنا هذا تسرى عليهم أحكام هذا الامر

١٥ - يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد خمسة أيام من نشره في الجريدة الرسمية

١٦ - على كل من ناظرى الحفانية والداخلية تنفيذ أمرنا هذا

لائحة احراز وحمل السلاح

أمر عال صادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤
(٢٠ رمضان سنة ١٣٢٢)

بعد الاطلاع على الباب الرابع المختص بحمل السلاح من الأمر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ بشأن المتشردين وخلافهم

١ - يجب على كل من يحمل أو يحرز سلاحا ناريا أن يستحصل على رخصة من السلطة الادارية ويستثنى من ذلك المنصوص عنهم في المادة الرابعة ويتوضح في الرخصة عدد وأنواع الأسلحة التي يترخص بها

تعليمات - (١) رخص احراز وحمل الاسلحة يكون اصطاؤها في الاقاليم من مأموري المراكز أو النادر أو المأموريات وفي محافظات مصر واسكندرية والقنال من حكمداري البوليس وفي المحافظات الاخرى من المحافظين (منشور الداخلية الرقم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ غرة ٢٠٢)
(٢) رخص احراز وحمل السلاح هي شخصية ولا يسرى مفعولها على اتباع صاحبها ولو كانوا خفراء خصوميين بل يجب على هؤلاء أن يستحصل كل منهم على رخصة باسمه كما أنه يجب أن لا يرخص لكل شخص بعدد من الاسلحة أكثر مما يلزم لاستعماله الخاص

(منشور الداخلية الرقم ٢٤ يوليوس سنة ١٩٠٥ غرة ١٠٦)
(٣) رخصة احراز وحمل السلاح يعتبرتها ثلاثين مليما وتلصق ورقة بدل غمعة على الرخصة بهذه القيمة بعد تحصيلها من الطالب (منشور الداخلية الرقم ٦ يونيو سنة ١٩٠٥ غرة ٩٣)

(٤) الأشخاص الذين لا يبلغون سن الثماني عشرة سنة لا يرخص لهم بحمل واحراز السلاح (منشور الداخلية الرقم ١٩ مارس سنة ١٩٠٦ غرة ٤٩)

(٥) لا يرخص لأي شخص باحراز وحمل أسلحة نارية لاستعماله الخصوصي تزيد من بنقية واحدة وطبقة واحدة (منشور الداخلية الرقم ٢٠ مارس سنة ١٩٠٦ غرة ٥٠)

(٦) رخص حمل واحراز السلاح التي تعطى من حكومة السودان للعرمان الذين يقومون بحلب النطرون من ذنقله تعتبر نافذة المفعول في القطر المصري بالنسبة لاصحابها ما لم تقع منهم جرائم تستوجب منعهم من احراز وحمل السلاح

وفي هذه الحالة تؤخذ الرخص منهم وترسل للداخلية بالافادة المشتملة على الاسباب

(دور صادر من الداخلية للديريات القبلية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٥)

٢ - يقدّم طلب الرخصة على ورقة تمّعة من فية ثلاثين مليا الى مأمور المركز أو القسم المقيم فيه الطالب ويتوضّح فيه عدد وأنواع الأسلحة المطلوبة الرخصة من أجلها

تعليمات - طلبات الرخص التي تقدم على حسب المادة الثانية من هذا القانون يجب فيها بكرة متسلسلة في دفتر يخص لكل بكل محافظة أو مركز أو مأمورية

وبين في هذا المقتضى تاريخ تقديم كل طلب واسم الطالب ولبقه وعمل اهلته وصناعته أو مهنته وبيان الشهادات المقدمة مع الطلب مع ايضاح تاريخ ومصدر كل منها وإذا أعطيت الرخصة يتوضّح تاريخها وغرتها وتكتب على قسيّة الرخصة الجوازية مرة قيد الطلب بختم الطالب وإذا رفض إعطاؤها أو أنعت أو محبت بعد الإخطاء بين ذلك أيضا في المقتضى مع ايضاح السبب (منشور الداخلية الرقم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ نمرة ٢٠٢)

٣ - يجوز لجهات الادارة قبل إعطاء الرخصة أن تكلف الطالب بتقديم شهادة مستخرجة من قلم السوابق وشهادة حسن سلوك موقع عليها من العمدة وفي المحافظات من شخصين معتبرين

تعليمات - اذا كان طالب الرخصة ليس ممن ذكروا في المادة الخامسة من هذا القانون يكلف بتقديم شهادة من عمدة بلدة تقيد خلوها من السوابق مع حسن سلوكه . وإذا كان الطالب من العربان يكلف بتقديم شهادة أخرى من عمدة القبيلة وفي غيابها من شيخ القرية علاوة على شهادة عمدة البلد . وبعد ذلك يجب على المأمور مراجعة سجل السوابق بالمركز ودفتر أورنيك نمرة ١٦ (١) ليتحقق من عدم صدور أحكام ضد طالب الرخصة تمتع الترخيص له وفي المحافظات يكلف طالب الرخصة بتقديم شهادة حسن السلوك من شخصين معتبرين وعلى البوليس اجراء المراجعة المذكورة آنفا عن سوابقه

وفي حالة الارتباك من جهة سوابق الطالب سوله كان في الاكليم أو في المحافظات يكلف بتقديم شهادة من قلم السوابق التابع لنيابة العمومية

وبستقى عن مراجعة سجل السوابق ودفتر نمرة ١١٦ (١) اذا كان طالب الرخصة من ذوي الحرف المقدمة لاجلها شهادات من قلم السوابق التابع لنيابة العمومية أو كان من ذوي الاعمال المستقلة مثل طبيب أو محام أو مهندس أو معلم وما شاكل ذلك أو كان من المشتغلين بالهوايات أو التجارة أو ما أشبهه . هذا اذا لم تكن له سوابق مطومة

(منشور الداخلية الرقم ٤٠ أبريل سنة ١٩٠٥ نمرة ٢٥)

٤ - لا يحتاج لطلب رخصة حمل وإحراز أسلحة متى كانت من غير نوع الششخانة

أ و لا - العمدة ومشايخ البلاد

ثانيا - المستخدمون والموظفون العموميون

ثالثا - أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات والقومسيونات البلدية والمحلية

رابعا - الحائزون لنيشين أو رتب مصرية علمية أو ملكية أو عسكرية

خامسا - أولاد من ذكروا الموجودون مع آبائهم في معيشة واحدة إلا إذا حملوا أسلحتهم خارجا عن دائرة المديرية أو المحافظة المتوطنين فيها

تعليمات - (١) يستبر من يأتي ذكرهم من ضمن المستفيدين والموظفين العموميين المتوهم منهم بالفقرة الثانية من المادة الرابعة وهم :

(١) خطباء وأئمة ومشايخ المساجد

(٢) المادون الشرعيون

(٣) رجال الدين في الطوائف المسيحية القاطمون وظائف تابعة للكنائس أو الاديرة أو البطريركيات أو رؤساء تلك الطوائف الروحيون

(٤) المخاضمات ووكلاؤهم في الطوائف الاسرائيلية القاطمون وظائف تابعة للكنائس أو لماخاضمات (منشور للمخاطبة الرقم ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٥ عمرة ٦٤)

(٥) عمد ومشايخ قبائل العربان هم كعد ومشايخ البلاد فيعتبرون من ضمن الامتصاص المعفيين من رخصة حمل وإحراز الاسلحة التي تكون من غير نوع الششخانة

(منشور للمخاطبة الرقم ٢٨ يناير سنة ١٩٠٦ عمرة ١٣)

(٣) الامتصاص للباح لهم إحراز وحمل السلاح بلا رخصة يقتضى المادة الرابعة من قانون السلاح متى تحقق وجود سوايق لهم من المنصوص عنها في المادة السادسة ينتبه عليهم بالامتناع عن إحراز وحمل السلاح ومن لا يتمتع منهم من ذلك تحال عما كته على جهة الاختصاص يقتضى المادة السادسة (منشور للمخاطبة الرقم ٢٣ يناير سنة ١٩٠٦ عمرة ١٠)

٥ - يعنى من تقديم الشهادتين المنصوص عنهما في المادة الثالثة

أ و لا - الاشخاص المذكورون في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة متى احتاجوا للرخصة

ثانيا - المالكون والمستأجرون تخمين فدانا على الاقل
ثالثا - الذين يدفعون سنويا مبلغ خمسة جنيهات من عوائد الاملاك المبنية
وكذلك المستأجرون لحل مبررولة عليه عوائد بهذه القيمة
ومثل المالكين الموقوف عليهم

٦ - لامتخ الرخصة :

أولا - للاشخاص السابق الحكم عليهم بالحبس من أجل سرقة أو شروع
في سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة
ثانيا - للاشخاص السابق الحكم عليهم بالحبس مدة سنة فأكثر أو بعقاب
أشد من ذلك

ثالثا - للاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس
وإذا طرات حالة من هذه الحالات بعد اعطاء الرخصة يترتب على مجرد ذلك
إلغاء الرخصة

تعليمات - لاجل امكان تنفيذ حكم المارة الاخيرة من المادة السادسة وتنفيذ حكم المادة
السابعة عند اللزوم ينبغي ان كل من يتهم في أى جريمة مما يمكن أن يحكم فيها بأحدى العقوبات
المبينة في هاتين المادتين يبحث عما اذا كان حائرا لرخصة يحمل السلاح وأحرازه وفي هذه الحالة
يتوضح بجواب اسمه في دفتر التوقيعات أو رتيك مرة ١٧ أو في دفتر أورنيك مرة ١ (عناكم المراكز)
تاريخ وغرة رخصته وجهة مبدورها ويجرد مبدور حكم انتهائى عليه بعقاب مما توضح في المادة
السادسة تحجب الرخصة من المحكوم عليه وتلفى وترفق بقسمتها وتأثر عليها بالانقضاء وسببه
وإذا كان العقاب الذى حكم به هو الحبس شهرا أو أكثر لغاية سنة (المادة السابعة) بسبب جريمة
غير الجرائم التى ذكرت في الفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون فلهو موقوفين المذكورين
تحت المادة الاولى النظر في لزوم أو عدم لزوم سحب الرخصة

وفي حالة ما إذا كانت الرخصة صادرة من محافظة أخرى أو مركز آخر يجب على كل حال تبليغ
جهة مبدور الرخصة بما حكم به على صاحبها وترسل لها الرخصة ان وجدت حتى اذا كان العقاب
المحكوم به من قبيل ماذن عليه في المادة السادسة يجب على جهة مبدور الرخصة القاؤها بالطريقة
المذكورة . أما اذا كان العقاب المحكوم به من قبيل ماذن منه في المادة السابعة فتنتظر المحافظة
أو المركز الصادرة منهما الرخصة في لزوم أو عدم لزوم سحبها بمقتضى الحق المخول بذلك المادة
(منشور الداخلية الرقم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ مرة ٢٠٢)

٧ - يجوز رفض اعطاء الرخصة للأشخاص الذين ليس لهم محل إقامة ثابت ومعروف في القطر المصري وللأشخاص السابق الحكم عليهم من محكمة قضائية بالحبس مدة شهر فأكثر في ظرف الخمس سنوات السابقة لتقديم الطلب ومتى حكم بالحبس مدة شهر فأكثر على شخص حائز لرخصة جاز سحبها منه

تعليمات - لا ينبغي أن يرفض الترخيص أو تسحب الرخصة في الأحوال المنصوص عليها بالمادة السابعة متى كانت الجريمة المحكوم لاجلها من الجرائم القليلة الأهمية كالسب والضرب البسيط وما أشبه ذلك

أما الأشخاص الذين ليس لهم محل إقامة ثابت معروف في القطر المصري فلذا كانوا من المصريين يرفض الترخيص لهم حتى يثبتوا اتخاذ محل إقامة ثابت

وإذا كانوا من العثمانيين أو من الأعراب غير الممتنعين بالامتيازات المخولة بموجب الماهدات الدولية فيجوز اعطاء الرخصة طبقاً لأحكام القانون لمن يكونون منهم موجودين مؤقتاً في القطر المصري لاشتغالهم أو بصنعة سياح لأجل التزهة أو الاستشفاء ما لم توجد شبهة في أحوالهم وفيما عدا ذلك يرفض الترخيص

٨ - في حالة رفض اعطاء رخصة يجوز لطلالها أن يرفع الأمر للدير أو المحافظ ليعطى فيه قراراً نهائياً

٩ - لا تعطى أية رخصة عن سلاح من نوع الششخانة ما لم تعرض على المدير أو المحافظ ولكل منهما اعطاؤها أو رفض اعطاؤها

تعليمات - (١) متى تقدم طلب رخصة من سلاح من نوع الششخانة ينبغي التحقق من صفات الطالب والغرض المطلوب لاجله احرار واستعمال هذا السلاح فلذا رأى المحافظ أو المدير عدم موافقة الترخيص مراعاة لصالح الامن العمومي فرفض الطلب والا فاجاب بظارة الحرية مباشرة ويبدى لما كفته الايضاحات اللازمة ويتبع ما تأمر به من الترخيص أو عدمه وإذا أمرت بالترخيص يكتب على قسمتي الرخصة التأشير الآتي وهو (أعطيت بأمر المديرية أو المحافظة بتاريخ كذا) ثمرة كذا بناء على الفحة نظارة الحرية الصادرة في كذا ثمرة كذا)

(منشور الداخلية الرقم ٣٧ دهر سنة ١٩٠٤ ثمرة ٢٠٢)

(٢) ينبغي أن كل مكتوبة ترسل من إحدى المديرية أو المحافظات لنظارة الحرية من طلب رخصة يحمل واحراز سلاح من نوع الششخانة يذكرها ما لاذا كان الطالب حائزاً من قبل للسلاح الششخانة المطلوب الترخيص به أو هو يريد الترخيص لاجل احرار سلاح جديد من هذا النوع . وذلك علاوة على سائر الايضاحات المنوّه عنها بالتعليمات السابقة

(منشور الداخلية الرقم ٢٨ في ٢٠ سنة ١٩٠٥ ثمرة ١٠٨)

١٠ - كل من كان من غير المعافين من أخذ الرخصة بمقتضى المادة الرابعة ووجد حاملا سلاحا ناريا خارجا عن القرية أو القسم الكائن بهما محل إقامته المعين في الرخصة يجب عليه إبراز رخصته متى طلبها البوليس منه

وفي حالة تغيير محل إقامة صاحب الرخصة يجب عليه تقديمها لجهة الإدارة ذات الاختصاص لأجل توضيح محل الإقامة الجديد فيها

١١ - حمل الأسلحة النارية وإحرازها بدون رخصة قانونية من غير المعافين بمقتضى المادة الرابعة يعاقب عليه بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا

وتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية أو حبسا لا يتجاوز شهرين في الأحوال الآتية

إذا سبق الحكم على المتهم في ظرف السنتين الماضيتين بسبب مخالفة نصوص هذا القانون

إذا كانت الأسلحة التي حصل عليها أو إحرازها من نوع الشخانة

إذا سبق رفض إعطاء الرخصة للمتهم أو سبق سحب رخصة كانت معطاة إليه

وإذا كان المتهم في حال من الأحوال المنصوص عنها في المادة السادسة من هذا القانون يجوز إبلاغ الغرامة إلى عشرين جنيتها مصريا ومدة الحبس إلى سنة

وفي حالة وقوع مخالفة بسيطة متعلقة بهذا القانون يضبط السلاح ولا يرد للمتهم إلا بعد حصوله على رخصة قانونية

وفي حالة ارتكاب جنحة يعمل بنص المادة الثلاثين من قانون العقوبات

تعليمات - (١) يخصص في كل محافظة وفي كل مركز أو أمورية دفتر على حدة من الأوراق
ثمرة ١١٦ (٢) لقد كلفه الأحكام التي تصدر من الجرائم المتعلقة بقانون حمل وإحراز السلاح سواء كانت من الخفيف أو من المخالفات

وعند تحرير محضر عن جريمة حمل وإحراز أسلحة بلا رخصة يراجع هذا المقرر وكذلك دفتر قيد طلبات الرخص حتى إذا تبين منهما أن المتهم مبيت بسلور حكم عليه (سواء كان لا يرتكبه أمرا مخالفا لهذا القانون أو لا يرتكبه إحدى الجرائم المذكورة بالمادة السادسة أو كان محكوما عليه بأحدى

العقوبات المنصوص عنها في تلك المادة) أو سبق رفض الترخيص له أو إلغاء أو سحب رخصة منه يتوضّع ذلك بذيّل المحضر لأجل مراعاة تشديد العقوبة في الأحوال المنصوص عليها بالمادة الحادية عشرة (منشور الداخلية الرقم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ - مرة ٢٠٢)

(٢) الأسلحة التي تضبط أو تيجز بمعرفة البوليس بمسألة تنفيذ قانون السلاح تعيد في دفتر على حدة من الأورنيكث مرة ٤٥ في كل مركز وكل قسم

ويجب أن كل سلاح منها يلف عليه شريط من الورق ويحتم عليه بالجمع الأخر من المأمور أو معاون البوليس ويكتب فيه اسم صاحب السلاح وبلده وتاريخ ضبطه واسم المركز أو القسم ومرة قبضه في الدفتر أورنيكث مرة ٤٥ وإذا كان قد تحرر محضر بشأنه يتوضّع أيضا مرة المحضر ونوع الجريمة

ومتى صار التصرف في هذه الأسلحة يقتضئ أحكام أو تعليمات جديشة يؤثر أمم كل منها في الدفتر المقيدة فيما تم نحوه (منشور الداخلية الرقم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٦ - مرة ٢٥)

(٣) على مأمور المركز أو معاون البوليس أن يتولى بنفسه في كل شهر مرة على الأقل مراجعة البيانات المقيدة في الدفتر أورنيكث مرة ٤٥ الخاص بالأسلحة المضبوطة والتحقق من استيفائها طبقا للتعليمات ثم يجرّد الأسلحة الباقية بمهدة المركز بمقارنتها على البيانات المرحوة في الدفتر ويجب التحقق من صحة الاختتام والبيانات التي على الأسلحة ومن استيفائها حسب التعليمات وإثبات علق الجرد والمراجعة وما انضغ منهما بكبشة مختصرة تدون بالدفتر في السطر التالي لآخر القيد في وقت المراجعة والجرد ويوقع على ذلك من المأمور أو معاون ومن في مهدة الأسلحة

وإذا ظهر وجود خلل فيما هو مقيّد بالدفتر أو عجز أو تغيير في شيء من الأسلحة المضبوطة يسرع حالا بإجراء تحقيق من ذلك وتبلغ المديرية عن تثبت ادانته لتصرف بمرفقها في شأنه وإبلاغ النظارة منها من كل ما يكون من هذا القبيل ومن نتيجة الاجراءات التي تتخذ نحوه

(منشور الداخلية الرقم ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٦ - مرة ٧٣)

(٤) لاجور إجراء تفتيش المنازل في أحوال المخالفات البسيطة التي تقع ضد قانون حمل السلاح أما في أحوال الجنج فلاخصا للذين يمكن تفتيش منازلهم قانونا هم الآتي يليهم أولا - كل من صدر عليه حكم في ظرف السنتين الماضيتين قبل تاريخ التفتيش بسبب أي مخالفة لنصوص قانون احراز وحمل السلاح العبارة الثالثة من المادة (١١)

ثانيا - كل من وجدت فيه شهادة بأن في حيازته سلاحا من نوع الششكاه (العبارة الرابعة من المادة ١١)

ثالثا - كل من سبق رفض الترخيص له باحراز وحمل السلاح أو سبق سحب رخصة كانت مطاة له بذلك (العبارة الخامسة من المادة ١١)

رابعا - كل من سبق الحكم عليه بالحبس من أجل سرقة أو مزروع في سرقة أو اختفاء أشياء مسروقة (البابرة السادسة من المادة ١١)

خامسا - كل من سبق الحكم عليه بالحبس لمصلحة فأن يترك أو يعاقب أشد من ذلك لأمر جليل أي جريمة (البابرة السادسة من المادة ١١)

سادسا - كل من يكون موضوعا تحت ملاحظة البوليس

ويجوز للوظفين المنتدبين لتأدية أعمال النيابة أمام محاكم المراكز علا السلطنة بالحقول لهم أن يجروا هذا التفتيش بدون استئذان النيابة

وبإصلاح أن التفتيش المذكور لم يكن من اجراءات البوليس بل هو من طرق التحقيق فلا يكون قانونيا الا اذا كان الشخص الموجهة اجراءات التفتيش ضده متهم

وعلى الأمور أن يستحصلوا من العهد على كشف بأسماء الذين يعلون أنهم حائزون لاسلحة ويكونون من إحدى الفئات المذكورة آنفا . وعند ما يرى أن البلاغات المشتبهة عليها الكشوف مقنعة اقناعا كافيا يبادر المأمورون (بصفة كونهم قاطنين بأعمال النيابة) بتفتيش منازل هؤلاء الأشخاص و يضبطلون ما يوجد من الاسلحة محرزا بكيفية مخالفة للقانون . ويصرح محضر من كل مسألة على حدة بتوضيح به

أولا - مصدر البلاغ

ثانيا - حصول التفتيش والضبط بالصفة السابق ذكرها

ثالثا - أنواع الاسلحة المضيطة

رابعا - الظروف التي من مقتضاها رأى المأمور أن له حق اجراء التفتيش

ثم يحصل التصرف في هذه المحاضر على مقتضى الفقرتين (ب) و (ج) من البند (١٠٣) من تعليمات محاكم المراكز . وانه إن المهم جدا توجيه مزيد العناية لتنفيذ أحكام قانون حمل السلاح ونصوصها ما يتعلق منها بنوع السلوك السيئ

وتعطى مكافآت لصف تباطؤ وصاكر البوليس وضربهم لنا قلموا بمساعدة المأمورين فيما يؤدي للحصول على أحكام بالإدانة ضد الأشخاص سيئ السلوك الذين توجد في حيازتهم أسلحة نارية أو الأشخاص الذين يحملون حليين بلا رخصة . وتكون هذه المكافآت عشرين قرشا (مشار الماخلية الرقم ١٧ فبراير سنة ١٩٠٧ ثمرة ١٧)

١٣ - يجب على كل بائع أسلحة نارية الحصول على رخصة مخصوصة من ناظر الداخلية الذي له أن يعطى هذه الرخصة أو يرفض اعطائها ويقرر ناظر الداخلية الشروط التي تعطى هذه الرخصة بمقتضاها

١٣ - لايسرى مفعول هذا القانون على حمل السلاح لاداء خدمة عمومية

تعليمات - (١) خفراء البلاد يعتبرون مخالفين لقانون حمل السلاح اذا أحرزوا أو حملوا سلاحا بلا رخصة في غير الوقت المخصص لتأدية الاعمال العمومية للمتوطنين بها

(منشور الداخلية الرقم ٢٢ دسمبر سنة ١٩٠٦ نمرة ١٥٠)

(٢) خفارة الآتار تعتبر من قبيل الخدمة العمومية فلا يكلف خفراء الآتار بالحصول على

رخص لحمل السلاح أثناء تأدية خدمتهم (منشور الداخلية الرقم ٢٢ دسمبر سنة ١٩٠٦ نمرة ١٥١)

(٣) يعتبر خفراء الآتار في الخدمة ملابسا في المواقع الاربعة المكلفين بحراستها أو حولها

وكذلك في حالة مبارحتهم محال خدمتهم قاصدين منازلهم وبالعكس

أما اذا كان أحدهم مشتغلا في أشغاله الخصوصية فلا يعتبر في الخدمة ولا يحق له حمل السلاح

بلا رخصة (منشور الداخلية الرقم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٧ نمرة ١٤)

١٤ - يكون لمحاكم المراكز اختصاص بالنظر في الجرائم المنصوص عليها

في هذا القانون

تعليمات - يقتضى الاجراء نحو ذلك على حسب التعليمات الخاصة بمحاكم المراكز

(منشور الداخلية الرقم ٢٧ دسمبر سنة ١٩٠٤ نمرة ٢٠٢)

١٥ - تلغى المواد من ١٨ الى ٢٤ من الامر العالى الصادر في ١٣ يولييه

سنة ١٨٩١ المشار اليه آنفا

١٦ - يعمل بهذا القانون من أول يناير سنة ١٩٠٥

وفي ظرف شهرين من ذلك التاريخ لايعاقب على مجرد احرار الاسلحة النارية

الموجودة لدى محززيها من قبل ولا على حمل هذه الاسلحة متى كان حاملها من

المعافين من طلب رخصة بجمعها بمقتضى الامر العالى الصادر بتاريخ ١٣ يولييه

سنة ١٨٩١ للسالف ذكره

١٧ - على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما

يخصه

البارود وملح البارود

قرار صادر من نظارة الحرية في ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٣

مقدمة - حيث أن البارود وملح البارود هما من محتكرات الحكومة^(١) وبناء على قرار مجلس النظار الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٢ بتكليف نظارة الحرية بإدارة ومراقبة بيع البارود

(١) أعطت الحكومة المصرية في ٢ يناير سنة ١٩٠١ الى شركة الملح والصودا احتكار جلب وبيع البارود وترى وجوب ذكر بعض من مواد هذا الالتزام التي تهم نظارة الداخلية بنوع مخصوص والآلة السارية على هذه الشركة وخصبة بتعبئة ونقل وتخزين البارود

الالتزام المعطى من نظارة المالية بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٠١

بند ١ - تتنازل الحكومة الى شركة الملح والصودا عن احتكار جلب وبيع البارود وملح البارود والبارود اتحال من الدخان

بند ٢ - يجوز للشركة المذكورة بدون احتكار أن تصنع الألعاب النارية وتلك مع مراعاة اللوائح والقواعد المقررة من نظارة الداخلية

بند ٣ - علاوة على مخزنجية الشؤون المصرح لهم بالبيع بدون لزوم رخصة شخصية تعطى نظارة الداخلية بناء على طلب الشركة رخصا سنوية الى الباعة بالقطاعي وتحفظ لنفسها الحق في رفض اعطاء أى رخصة أو سحب أى رخصة سبق اعطاؤها منها

بند ٤ - يجب على الشركة أن لا تتأخر عن أول ديسمبر من كل سنة على الاكثر في تقديم طلبات الرخص لسنة الجديدة

بند ٥ - مخالطة على الامن العام يجوز لنظارة الداخلية في أى وقت من الاوقات سن اللوائح التي ترى لزومها وعلى الشركة والباعة بالقطاعي السير بموجبها

بند ٦ - لنظارة الداخلية حق التفتيش على دفاتر ومخازن ومحلات الشركة والباعة بالقطاعي لأجل التحقق من مراعاة نصوص اللوائح الصادرة منها

بند ٧ - ترسل لنظارة الداخلية كشوفات كل ثلاثة أشهر ببيان البارود المباع مع بيان الباقي في كل شوية على انفرادها لتأريخ التقديم منه الكشف

بند ٩ - يستثنى من هذا الامتياز الخراطوس المحشو

بند ١١ - يجوز لنظارة الداخلية أن تمنع قطعيا بيع البارود أو تضع حدا لبعده في أى مركز من المراكز أو تمنع جلبه قطعيا لقطر المصرى بدون أن يكون لشركة الحق بهذا السبب في طلب أى مقابل أو أى تعويض كان

بند ١٢ - لا يجوز لشركة بيع البارود لتغير الأشخاص المرخص لهم الا اذا تصرح لها بذلك كتابة من نظارة الداخلية

بند ١٨ - ملح البارود الذي يستعمل في الاخرانات أول مصنع عبيدان الكبريت أو الخريف المطلق أو أى صناعة معروفة (مانحلا كل مايتعلق بعمل البارود) يعد خارجا من الاحتكار وانما يمكن التصريح بدخوله تحت شروط معلومة

١ - لا يجوز على الإطلاق لاي شخص ليس بيده رخصة خصوصية من نظارة الحربية أن يبيع أو يصنع أو يبيع بارودا مهما كان جنسه ولا أن يستخرج ملح بارود

أحكام - أنه على مقتضى نص المعاهدات التجارية المبرمة بين الدول الأجنبية والباب العالي في سنة ١٨٦١ قد حفظ هذا الأخير لنفسه الحق في منع دخول البارود منعاً كلياً في ممالك الدولة العثمانية (بحكمة الاستثنائات المختلطة في سنة ١٨٧٩ - م ح ر - ج ٤ - ص ٣٤٤)

٢ - يباع البارود وملح البارود من طرف نظارة الحربية أو بواسطة مأمورين مكلفين بذلك بمهايات من طرف الحكومة

٣ - يوضع بارود الصيد داخل أوراق منها مايشتمل على كيلو واحد ومنها مايشتمل على نصف كيلو أو أجزاء أخرى من كيلو أما بارود اللغم فيوضع في براميل يشتمل كل واحد منها على خمسين كيلوغرام يتم على الأوراق والبراميل المذكورة بنجم نظارة الحربية ويلصق عليها تذاكر صغيرة مبين فيها مقدار وزن البارود الموجود في كل منها

٤ - لا يصح أن يوجد في مخازن شون المديرية أكثر من مائة كيلو بارود صيد داخل أوراق ولا يزيد من ثلاثة براميل بارود لغم إنما في زمن فيضان النيل يجوز زيادة مقدار بارود اللغم إذا لم يكن عند نظارة الداخلية موانع لذلك

٥ - على المأمورين المكلفين ببيع البارود من قبل نظارة الحربية المتوه عنهم في المادة الثانية من هذا القرار أن يجلدوا بطرفهم دقراً يقينون فيه كل ما يبيعونه من البارود مع بيان الكمية المباعة واسم الشخص المباعة اليه وعلى الشاري أن يمضي أو يوقع بنجمته على هذا البيان وهذا الدقتر يكون على الدوام موضوعاً تحت طلب ضباط البوليس المنوط بهم أمر التفتيش على مخازن البارود وللضباط المشار اليهم أن يبحثوا في الدقتر المذكور أو أن يستخرجوا منه ما يلزم لهم من البيانات حسبما يشاؤون وعلى المأمورين المكلفين بالبيع أن يعطوهم جميع ما يطلبونه منهم من الاستعلامات بشأن ما بيع من البارود

٦ - يجوز لنظارة الحربية بعد الحصول على تصديق من نظارة الداخلية أن ترخص لأشخاص آخرين خلاف مأموريها البادى ذكهم ببيع البارود بالشروط المبينة في المواد الآتية

٧ - لا يجوز اعطاء رخص ببيع البارود الا في المدن التى تحتوى على عشرة آلاف نفس من السكان على الأقل ويكون اعطاؤها في المدن العظيمة بنسبة رخصة واحدة عن كل خمسة آلاف نفس وتعطى الرخص المذكورة بالأولوية لرعايا الحكومة المصرية الذين خدموا الحكومة بصفة مستخدمين عسكرية أو ملكية

٨ - رخص بيع البارود على ثلاثة أنواع
النوع الاول وهو خاص بالمدن العظيمة يميز لحامل هذه الرخصة أن يكون في مخزنه مقدار من البارود لا يتجاوز العشرين كيلو
والنوع الثانى يميز له أن يكون عنده عشرة كيلو
والنوع الثالث خمسة كيلو
وكلما بيع من هذه الكميات شئ يجوز طلب غيره من المخازن بشرط عدم تجاوز المقدار المقرر لكل من الأنواع الثلاثة

٩ - الرخص المذكورة تعطى من نظارة الحربية ولكن الرخص التى من النوع الثالث يمكن أيضا اعطاؤها من طرف مأمورين يتدبون لذلك من قبل النظارة المشار إليها

١٠ - يجب تحرير الطلبات التى تقدم للحصول على رخصة بيع بارود على ورقة تمغة ثمنها ٣٠ مليا ويوضع فيها اسم الطالب ولقبه وصناعته وتأسيسه وجهة إقامته مع بيان نوع الرخصة المطلوبة والمكان المقصود وضع وبيع البارود فيه ثم تحال هذه الطلبات قبل إجراء شئ فيها على نظارة الداخلية ليتصدق عليها منها حسبما هو منصوص في المادة السادسة من هذه اللائحة وعلى نظارة الداخلية أن تتحقق بنوع خصوصى من أن المكان المرغوب وضع البارود فيه موجود فى هطة ليس فيها خطر

١١ - يؤخذ على كل رخصة رسم تقدره نظارة الحربية فيما بعد

۱۳ - الائمان التي تباع بها أصناف البارود تكون كما هوأت :

١٤ - على كل بائع بارود مهما كان نوع الرخصة التي بيده أن يوجد عنده دفقرا يقيد فيه جميع ما يبيعه مع بيان كل كمية مباعه واسم الشخص التي يبيع اليه وعلى الشاري أن يمضي أو يوقع بخطمه على البيان المذكور

١٦ - ليس مصرحا كلية لبائعي البارود
أولا - أن يضعوا في محلاتهم كمية من البارود زائدة عن المقدار المقرر في الرخصة
التي بيدهم

مارود القمح	٨٠	ملح الكيلو
مارود بليون دنانير	٣٠٠	" "
ملح مارود	٨٠	" "

وأما أتمان فاقى أخصاف البارود فيكون كلو ضم أعلاه

ثانيا - أن يضعوا كمية ما من البارود في محل آخر غير الميعن في الرخصة
ثالثا - أن ينقلوا حملاتهم الى جهة أخرى بدون تصريح يصدر لهم من نظارة
الجربية بعد استمراج رأى نظارة الداخلية في ذلك

١٧ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار ولاحكام مايوجد من اللوائح في هذا
الصدد يترتب عليها القبض على مايوجد عند الشخص الحاصل منه المخالفة من البارود
وملح البارود وأدوات وآلة تشغيل البارود وإضافة جميع ذلك بجانب الحكومة
فاذا كانت المخالفة واقعة من شخص مرخص له بالبيع تسترجع الرخصة منه
وليس على الحكومة دفع شيء بصفة تعويض له مقابل استرجاع الرخصة منه
وزيادة على ذلك اذا اقتضت الحالة يشترع في حكمة الاشخاص الواقعة منهم
المخالفة أمام الحاكم لتكليفهم بدفع الغرامات المقررة في لائحة الباب العالى المؤرخة
٩ شعبان سنة ١٢٨٧ (٤ نوفمبر سنة ١٨٧٠) و ٢٦ صفر سنة ١٢٨٨ (١٦ مايو
سنة ١٨٧١) وتعتبر اللائحة المشار اليها نافذة المفعول فيما يختص بالاحوال الغير
منصوص عنها في أحكام هذا القرار (١)

١٨ - لاتسرى أحكام هذه اللائحة على المتفعين الآن من التزامات يسع
البارود السابق اعطاؤها

١٩ - هذا القرار يكون نافذ المفعول بعد خمسة أيام من نشره في الجريدة الرسمية

(١) راجع الامر العالى الآتى المختص بالعقوبات المقررة في مواد تهريب البارود أما العقوبات
النصوص عليها في لائحة الباب العالى فهى

بند ١٦ - البارود المهرب الذى يضبط عند دخوله الى البلاد من الخارج أو عند نقله
من محل الى آخر داخل الممالك المحروسة يصادر وتؤخذ عليه غرامة تساوى ضعف الثمن الذى
تعيته الحكومة وأما البارود الذى تجده الحكومة أنه قد سبق دخوله واستهلك فقضى عليه
المعاملة نفسها الا أنه في هذه الحالة بدلا من مصادره تؤخذ قيمته حسب الاسعار الميمنة من
الحكومة وذلك علاوة على الغرامة الواجب أخذها ومن العلوم أن العقاب المذكور لايجرى الا
بعد التحقيق القلبنى لادخال البارود بوجه التهريب وبعد تحقيق الكمية التى جرى اختلاطها

بند ١٨ - البارود الذى يصنعه ويبيعه بعض الافراد داخل الممالك المحروسة تجرى عليه
المعاملة المذكورة في البندين السابق ذكرهما

الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩٣

(٨ ذى الحجة سنة ١٣١٠)

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٣
(٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦) باحتكار الملح والنظرون

١ - حيث انه ممنوع جلب واصطناع واستخراج ملح البارود فكل شخص
يجلب أو يصنع أو يخزن ملح بارود مهربا يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها
فى المادة العشرين من الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦
فى حالة جلب أو اصطناع ملح البارود بمقتضى المادة الحادية والعشرين فى حالة
تخزينه (١)

٢ - فى حالة جلب ملح البارود من الخارج يصير ضبط وقائع المخالفة وإجراء
العمل فيها حسب مقتضيات لأئحة الكارك .

وأما فى حالة اصطناعه أو تخزينه فيصير العمل بمقتضى أحكام المادة الثامنة
والعشرين والمادة الثلاثين من الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦
والمادة الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين
والتاسعة والعشرين من الامر العالى المشار اليه ويجرى العمل أيضا بها وبأحكام
الامر العالى الصادر فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٢ فيما يختص بالفرامات

٣ - على نظار الداخلية والحربية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم
فيما يخصه

(١) الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦ بشأن الملح والنظرون الذى بأمر عال
فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وذلك (راجع للتشور الصادر من الداخلية تمرة ٥١ سنة ١٩٠٦ وقررة ٨
سنة ١٩٠٧) الآتين فيما بعد (انظر صحيفة ١٧٢)

الامر العالى الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥

(٢٨ رجب سنة ١٣١٢)

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٣
(٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦) باحتكار الملح والنظرون

١ - حيث أن جلب واصطناع وتخزين أى صنف من أصناف البارود هو ممنوع فكل من يجلب أو يصنع أو يخزن بارودا مهربا يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالامر العالى الصادر فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦) المشار اليه ^(١) وبمقتضى قانون تهريب البضائع

٢ - فى حالة جلب بارود من الخارج يصير ضبطه وقائع المخالفة والمحاكمة فيها حسب نصوص لائحة الكمارك

وأما فى حالة اصطناعه أو تخزينه فيصير العمل بمقتضى أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦) المشار اليه

يجب على معاونى البوليس وباقى الموظفين أن يسلفوا مصولة الملح من كل حادثة تبلفهم بشأن بيع البارود المهرب أو ملح البارود وأن يعملوا جهدهم فى ضبط كل من وجد مشتغلا بالتهريب (منشور التظاهرة نمرة ٤٦ الرقم أول يونيو سنة ١٨٩٥)

٣ - على ناظر الحرية تنفيذ أمرنا هذا

(١) الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦ بشأن الملح والنظرون ألقى بأمر حال فى ٢٦ نوفمبر سنة ٩٠٥ وذلك (راجع منشورى الداخلية نمرة ٥١ سنة ١٩٠٦ ونمرة ٨ سنة ١٩٠٧) الا - تبين فيما بعد (انظر صحيفة ١٧٢)

تعليمات

صورة منشور الداخلية نمرة ٣٤

الرقم ٢٠ ابريل سنة ١٩٠١

بناء على ماقرره مجلس النظار بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ قد انضمت نظارة المالية مع شركة الملح والصودا (لمتد) بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٠١ على تنازل الحكومة لها عن جلب وبيع البارود وملح البارود والبارود الخالى من الدخان ومما تقرر بالاتفاقية التي عملت عن ذلك انه علاوة على مخزنجية الشون المصرح لهم بالبيع بدون لزوم رخص شخصية تعطى نظارة الداخلية بناء على طلب الشركة رخصا سنوية للباعة القطاعى وأن يكون للنظارة الحق في رفض إعطاء أو سحب أى رخصة سبق إعطاؤها منها وفي سن اللوائح التي ترى لزومها في أى وقت من الاوقات محافظة على الامن العام للسير بموجبها وبموجب اللوائح المتبعة من قبل وفي اجراء التفتيش على دفاتر ومخازن ومحلات الشركة والباعة المذكورين للتحقق من مراعاة نصوص اللوائح الصادرة منها وأن لها منع بيع البارود على الاطلاق أو وضع حد له في أى مركز من المراكز أو تحديد أو منع جلبه للقطر المصرى وأنه لا يجوز للشركة بيعه لغير الاشخاص المرخص لهم الا اذا كان تصرح لها بذلك كتابة من النظارة وعلى ذلك قد أصدر مجلس النظار قرارا آخر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٠١ بالفاء قراره السابق صلوره في ١١ اكتوبر سنة ١٨٩٢ (بتكليف نظارة الحربية بادارة ومراقبة بيع البارود) وبأن تكون نظارة الداخلية هى المكلفة من الآن فصاعدا بعمل القوانين والمراقبة على جلب واصطناع وبيع البارود والبارود الخالى من الدخان وكافة المواد المفرقة وكذلك استخراج وجلب وبيع ملح البارود أو اصطناع الالعب النارية وحيث مزع سن لأئحة عمومية بمعرفة هذا الطرف بشأن البارود بأنواعه . فاقضى تحريرهذا المنشور لجميع الجهات العلمية بما ذكر واستمرار العمل بالاوامر واللوائح المتبعة الآن في هذا الشأن لحين صدور اللائحة الجديدة وينبى أن كل مايتعلق

يجلب أو اصطناع أو تهريب أو بيع البارود وكل ما يترأى من الملاحظات بالنسبة لصالح الامن العام من جهة مخازن أو محلات بيع هذا الصنف أو الاشخاص الذين يدعون أو يحزونه بأى صفة تخابرون عنه نظارة الداخلية بمرقة قسم الضبط لافادتك بما يلزم اجرائه

صورة منشور الداخلية نمرة ٩

الرقم ٣ فبراير سنة ١٩٠٢

قد كان من مقتضى المنشور السابق صدوره من نظارة المالية للدرجات والمخلفات بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٠ أن ما يضبط من البارود مهما كانت كميته يبعث به لنظارة الحربية . ولناسية تنازل الحكومة لشركة الملح والصودا عن احتكار جلب وبيع البارود واناطة نظارة الداخلية بمراقبة ذلك بدلا عن نظارة الحربية كما توضح بمنشور هذا الطرف الصادر للجهات فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٠١ نمرة ٣٤ قد تقرر بالاتفاق مع نظارة المالية أن ما يضبط من البارود المهرب والبرائى بمعرفة رجال الضبط يكون التصرف نحوه كما يأتى

كل كمية من البارود ضبطت على حلتها بمعرفة رجال الضبط يجب أولا وزنها ومعرفة مقدارها الصافى ثم توضع فى حزم مغلق ويختتم عليه بالجمع الأحمر ويكتب على شريط من الورق داخل تحت الختم اسم الصنف ومقدار وزنه وتاريخ ضبطه واسم من ضبط واسم من ضبط لديه وي قيد ذلك بدقت الاشياء المضبوطة (أورنيك نمرة ٤٥)

اذا كانت الكمية المضبوطة لاتبلغ خمسة كيلو جرامات فتحفظ بالمركز أو القسم فى المحل المخصص لحفظ جبه خانة العساكر أما اذا بلغت خمسة كيلو جرامات أو أكثر فتُرسل مباشرة الى قومندان قسم سواحل اسكندرية مع مراعاة الاحتياطات المقررة لتصدير البارود وترسل عنها مكاتبة للقومندان المولى اليه يتوضع فيها بيان الطرود (الاحراز) المرسله وصورة الايضاحات المكتوبة على كل منها والاسم المنقوش

كيفية حفظ وقيد ما يضبط من البارود

كيفية التصرف فى الكميات المضبوطة من البارود

به الختم المبصوم عليها بالجمع الاحمر وتاريخ الانذار بدفع الغرامة حسب نص المادة ٢٥ من الامر العالى الرقم ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦ وفى هذه الحالة يجب الاعتناء بحزم الطرود حزما جيدا وبين فى المكاتب مقدار وزن البارود وحده ومقدار وزنه مع الغلاف المرسل به ويبقى البارود محفوظا بالاحراز سواء كان بالمركز أو القسم فى الحالة الاولى أو يقسم السواحل بالاسكندرية فى الحالة الثانية لحين مضى الميعاد المقرر فى المادة ٣٠ من الامر العالى المشار اليه وأذا رفعت من المتهم فى خلال هذا الميعاد دعوى للحاكم يبقى البارود محفوظا حتى يصدر الحكم فيها نهائيا

يتوضح فى ذيل محضر ضبط البارود عما اذا كان بقى محفوظا بالمركز أو القسم أو أنه أرسل لقسم السواحل المذكور وتاريخ ونمرة ومكاتبته ارساله مع ايضاح مقدار وزنه متى مضى الميعاد المقرر فى المادة ٣٠ من الامر العالى ولم ترفع من المتهم دعوى أمام احدى المحاكم بشأن ذلك أو متى رفعت الدعوى وحكم فيها نهائيا يرسل اخطار بذلك من المديرية أو المحافظة المقدم لها المحضر الى المركز أو القسم اذا كان البارود أقل من خمسة كيلو جرامات ومحفوظا لديه وحينئذ يصير اعدامه تحت مباشرة مأمور المركز أو القسم أو ضابط البوليس أما اذا كان البارود أكثر من هذا المقدار ومحفوظا بقسم السواحل بالاسكندرية فيرسل هذا الاخطار الى ادارة عموم خفر السواحل بمصر لى تصدر أمرها ببيعه ويجب الايضاح عن ذلك بالدقة نمرة ٤٥ بتأشير من المأمور أو الضابط والتوقيع منه على هذا التأشير

القرارات المتحصلة من ضبط البارود تصرف لمستحقها بالطريقة المقررة فى قرار نظارة المالية الصادر فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤

قرار نظارة المالية المذكور

١ - القرارات التى يصير تحصيلها على ما يضبط من الدخان المصطنع أو على زراعة الدخان تنخص باعتبار الثلاثة ارباع الى المبلغين سواء كانوا من مستخدمى الحكومة أو من غيرهم والربع الباقى الى الضابطين بعد خصم قيمة المصاريف منها

٣ - قيمة المتحصل من بيع ما يصير ضبطه ومصادره من الحشيش والادوات والبضائع المستعملة في تهريبه يصير تخصيص نصفها الى المبلغين والنصف الآخر الى الضابطين بعد خصم المصاريف أيضا

٣ - المبالغ المتحصلة بصفة غرامة وقيمة المتحصل من بيع الادوات والبضائع المضبوطة غير الغرامات والادوات والبضائع المتوه عنها بمادتى ١ و ٢ يصير تخصيصها بواقع النصف للبلغين الذين أظهروا المخالفة والنصف الآخر للعال الذين اشتركوا بأنفسهم فى الضبط وذلك بعد خصم قيمة المصاريف وما يصير تقديره بمعرفة رئيس المصلحة لاضافته الى النقود المخصصة الممتدة لصرف المصاريف وتوزيع المكافآت فى حالة عدم امكان ضبط الصنف المهرب أو عدم كفاية المبالغ المتحصلة عن الصنف لمكافئة اتعاب الضابطين وتحفظ المصلحة مالها من حق المصلحة مع المهرين على قيمة الغرامة

٤ - اذا حصل ضبط شئ فى الاحوال الاعتيادية ولم يكن لاحد الضابطين حقوق أكثر من غيره فالمصلحة توزع عليهم الغرامة المتحصلة على حسب درجة كل منهم ونسبة ما هيأهم

٥ - أما اذا اختلفت اتعاب الضابطين فى حادثة واحدة بأن قبض أحدهم على مرتكب المخالفة أو المهرب أو الاشياء المهربة فعرض نفسه بسبب ذلك لخطرنا أو وقع عليه ضرب أو اهانة أو كلف عمل أحدهم يفوق كثيرا عمل غيره أهمية نظرا للاحوال والظروف التى حصل فيها الضبط فعلى المصلحة توزيع المكافآت مع مراعاة أهمية العمل الذى قام به كل من الذين أجروا الضبط

٦ - اذا لم يكن الضابطون من مصلحة الكبارك تصرف قيمة المكافآت الخاصة بهم لرئيس المصلحة التابعين اليها أى للدير أو المحافظ أو حاكم دار البوليس مثلا اذا كانوا من عمال المديرية أو المحافظة أو البوليس

٧ - عند ما يجري عمال الكارك أو خفر السواحل ضبط ملح بلدى أو زراعة دخان أو تبناك أو حشيش مما ليس من اختصاص الجان الكركية النظر فيه فى حالة ما اذا كانت الغرامة المتحصلة والتمن الناتج من بيع ما يصادر من الاشياء حصل توريدهما بخزينة الجهة المنوطة بالحكم فى المخالفة يصير دفعهما الى مصلحة الكارك لتجرى توزيعهما طبقا للاوامر واللوائح المتبعة

٨ - المبالغ الموجودة تحت التوزيع بمقتضى مادة ٣ التى لا تزيد عن الخمسين مليا لا تصرف الى المستحقين بل يصير توريدها بحساب التقود الخصوصية المنوثة عنها بالمادة المذكورة

منشور نمرة ٥١

الرقم ٢٢ مارس سنة ١٩٠٦

لا يخفى أن أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣ والامر العالى الصادر فى ٤ يناير سنة ١٨٩٥ تقضى بأن توقيع العقوبات على جلب أو اصطناع أو احرار البارود أو ملح البارود يكون بمقتضى أحكام الامر العالى السابق صدوره فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦ وهذا الامر قد ألغى بنص الامر العالى الذى صدر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بالفاء احتكار الملح والنظرون فبناء على ذلك وعلى ماورد لهذا الطرف من نظارة المالية بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٠٦ نمرة ٢٩ ينبغى أن تتبع التعليمات الآتية فيما يختص بجلب واصطناع وتخزين وبيع البارود وملح البارود:

أولا - فى حالة جلب البارود أو ملح البارود من خارج القطر أو فى حالة الشروع فى ادخاله بدون رخصة

انما كان الفاعلون من رعايا الحكومة المحلية تصير حالتهم على النيابة الاهلية ليعاكو بمقتضى المادة ١٩٢ من قانون العقوبات

أما اذا كان الفاعلون من رعايا الدول الاجنبية أو كانوا من الاهالى والاجانب مشتركين معا فى مسألة واحدة فتصير احالتهم على اللجنة الجزئية ذات الاختصاص بصفة متهمين بالتهريب طبق المادة ٣٥ من لائحة الجمارك

ثانيا - (عدلت بنشور المخطية نمرة ٨ الرقمية ١٧ بتاريخ ١٩٠٧) كما يأتى :

فى حالة اصطناع البارود أو استخراج ملح البارود أو تخزينهما بدون رخصة (١) المحلات التى تستعمل لاصطناع البارود والمحلات التى تستعمل لاستخراج ملح البارود والمحلات التى تستعمل لتخزين أيهما تعتبر من قبيل معامل ومستودعات البارود وأملاح البارود الخ المدرجة بالنوع المذكور عليه بحرف (١) من القسم الاول من جدول المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة وتسرى عليها أحكام الامر العالى والألئحة الصادرين فى ٢٨ و ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ فلما كان من هذه المحلات بلا رخصة يقدم ضد صاحبه محضر مخالفه لما كتبه طبقا لاحكام الامر العالى والألئحة المشار اليهما سواء كان وطنيا أو أجنبيا

(ب) اصطناع البارود واستخراج ملح البارود بلا رخصة يعتبر داخل تحت حكم المادة ١٧ من لائحة نظارة الجمرية الصادرة بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٣

فما يوجد من البارود المصنوع بلا رخصة أو المواد التى يتركب منها وما يوجد أيضا من ملح البارود المستخرج بلا رخصة وكل ما يوجد من أدوات وآلات صناعة البارود أو استخراج ملح البارود يضبط بمعرفة البوليس سواء كان الفاعل وطنيا أو أجنبيا ويصادر بجانب الحكومة عملا بنص المادة المذكورة

ثالثا - اذا وجد البارود أو ملح البارود معدا للبيع فى دكان أو مخزن بدون رخصة فلبوليس ضبطه بمقتضى المادة الثانية والمادة الثامنة من لائحة تجارة الاسلحة والذخائر الصادرة فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٥ بالطريقة المقررة فى البند الرابع من تعليمات الداخلية الصادرة فى ٦ مايو سنة ١٩٠٥ بدون أن يكون ذلك مخلا باقامة الدعوى عليهم عند الاقتضاء (حسب الفقرتين السابقتين) عن أحوال الجلب والاصطناع والتخزين

الآلات البخارية

الامر العالى الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠

شروط التركيب

بناء على ماعرضه علينا ناظر الاشغال العمومية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩٠٠ طبقا لما ورد فى المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

١ - لا يجوز لاحد ما أن يركب آلة بخارية أو قزانا سواء كان ذلك فى محل من المحلات المقلقة أو المضرة بالصحة أو الخطرة المذكورة فى الجدول الملحق بأمرنا وبالألحقة العمومية الصادرين فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦^(١) أو فى محل من المحلات الغير مبينة فى ذلك الجدول أو أن يركب تلك الآلة على حدة لاي غرض من الاغراض الا اذا رخصت له نظارة الاشغال العمومية بذلك مقدما والرخصة واجبة أيضا اذا أريد احداث تغيير كل فى الآلة البخارية أو القزان المرخص به أو ترميمه ترميما مهما من شأنه تعديل كيفية تشغيله حرصا على الراحة والامن العام والصحة أو عند نقل الآلة لاسم شخص آخر ولا يجوز نقل آلة مرخص باقامتها فى محل معين الا برخصة أخرى

٢ - يجب أيضا الحصول مقدما على رخصة من نظارة الاشغال العمومية لكل جهاز يحركه البترول أو الغاز أو الهواء الحار لادارة أى آلة من الآلات (ماكلت) أحكام أمرنا هذا والألحقة الملحقة به تسرى على الجهيزات المذكورة متى استوجب نوعها ذلك

(١) حمل الامر العالى والألحقة الصادرين فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ بأمر عال ولائحة صدرها

فى ٢٨ و ٢٩ اغسطس سنة ١٩٠٤

وكما استلزم الحال أخذ رخصة اتباعا لاحكام أمرنا هذا يقتضى اعطاء تلك الرخصة أو رفضها فى خلال ٦٠ يوما تمضى من تاريخ طلبها وفى حالة الرفض يبين أسبابه

٣ - الآلات والقزانات المرخص بها أو السابق الاخطار عنها بحسب أحكام أمرنا الصادر فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ يستمر تشغيلها بدون رخصة أخرى أو اخطار آخر

أما المقامة بعد صدور ذلك الامر وغير مرخص بها فتسمى عليها أحكام أمرنا هذا كآلات الجديدة

وعلى أصحاب الآلات والقزانات المقامة قبل أمرنا الصادر فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ الذين لم يخطروا عنها نظارة الاشغال العمومية بحسب المادة الخامسة من اللائحة العمومية الصادرة فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ أن يخطروا عنها تلك النظارة فى ميعاد جديد قدره ٦٠ يوما تمضى من يوم العمل بأحكام أمرنا هذا ويكتب هذا الاخطار على ورقة تمغة ثمنها ٣٠ مليا وتذكر فيه الايضاحات المدونة بالفقرة الاولى الى الفقرة السابعة من المادة الاولى من اللائحة المرفقة بأمرنا هذا

فان لم يعملوا بذلك فى الميعاد المذكور تعد تلك الآلات والقزانات حينئذ بمثابة آلات وقزانات مستحقة ولا يجوز اذنا تشغيلها الا بعد الحصول على الرخصة

٤ - الآلات والقزانات البخارية مهما كان الزمن الذى مضى على تركيبها يجوز أن يفتش عليها مندوبون من نظارة الاشغال العمومية للتحقق مما اذا كانت أحكام اللائحة المرفقة بأمرنا هذا فيما يختص بالامن العام مرعية الاجراء وإذا كان صاحب المحل أجنبيا فقبل التفتيش يخطر التوصلاتو التابع هو اليها باليوم الذى يتحدد لذلك لكي تتمكن من حضور التحقيق اذا استصوبت ذلك ولا يجوز أن يشمل التفتيش المذكور الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو لمكتب الادارة فقط

وينتخب المندوبون للتفتيش من كبار عمال المصلحة

٥ - اذاتين أن كيفية تشغيل الآلات أو القزانات ينشأ عنها مضار جسيمة من حيث الراحة والصحة والامن العام فعلى أصحابها ولو كان معهم رخص بها أن يراعوا (فيا يختص بكيفية التشغيل الاحتياطات التي تقرر جهة الاختصاص اتخاذها وتعتمد بقرار وزارى فان لم يراعوا تلك الاحتياطات فى الميعاد المقرر يعاملون بحسب أحكام المادة الثانية عشرة من اللائحة الملحقه بأمرنا هذا

٦ - الآلات والقزانات البخارية المخصصة فقط لرفع مياه الرى أو التجفيف تبقى تحت أحكام الامر العالى الصادر فى ٨ مارس سنة ١٨٨١ واللائحة الصادرة فى ٦ ابريل من تلك السنة المختصة بالآلات الرافعة

على أنه يجوز للنظارة أن تعرض عند الاقتضاء على تلك الآلات والقزانات مآثره من شروط الامن المقررة فى اللائحة الملحقه بأمرنا هذا وإذا أراد أصحابها استعمالها أيضا لفرض من الاغراض الصناعية فعلى السلطة المختصة باعطاء الرخص لتشغيل الصناعة أن تتفق قبل اعطاء الرخصة مع نظارة الاشغال العمومية (مصلحة الواورات البخارية) على الشروط المتعلقة بالامن العام التي يقتضى تقريرها فى الرخصة

٧ - تلحق بأمرنا هذا لائحة تصدرها نظارة الاشغال العمومية مبينا فيها كيفية تنفيذه

٨ - من خالف أحكام أمرنا هذا واللائحة المتوه عنها فى المادة السابعة منه يعاقب بحسب أحكام تلك اللائحة

اذا كان أصحاب الآلة البخارية المسببة عنها المخالفة بعضهم أجنب وبعضهم وطنيين فتقام عليهم دعوى المخالفة أمام المحاكم المختلطة

٩ - كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا من أحكام الاوامر العالية واللوائح السابقة المختصة بالآلات البخارية يستبر لاغيا

١٠ - على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيا يخصه

لائحة الآلات البخارية

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

في ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالى الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن الآلات البخارية وبناء على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادرة في ١٦ يونيه سنة ١٩٠٠ طبقا للمادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

١ - يكتب طلب الرخصة على ورقة تمغة ثمنها ٣٠ مليا وفيه الإيضاحات الآتية :

- أولا - اسم صاحب الآلة ولقبه وصناعته وجنسيته ومحل اقامته
- ثانيا - المحل المراد تركيبها فيه
- ثالثا - الغرض المخصصة هي من أجله
- رابعا - قوة الآلة ونوعها
- خامسا - عمر القزان انا كان مستعملا
- سادسا - نوع القزان (طرزه) ومقاساته العمومية ومخائنه ونوع المواد المصنوع هو منها
- سابعا - وصف كيفية تغذيته

ويلحق بالطلب رسم الموقع والمباني مبينا فيه الطرق العمومية والاملاك الملاصقة لتلك الموقع والاماكن المبنية أو المراد بناؤها للاعمال المخصصة تلك الآلة من أجلها وموضع الآلة والقزان وموضع المدخنة وارتفاعها وهذا الرسم

يعمله مهندس رياضي بمقياس $\frac{1}{100}$ وعلى المرخص له أن يدفع قبل استلامه الرخصة مبلغاً قدره جنيه واحد وهو رسم النظر في طلبه

٢ - متى أجاز مهندس النظارة البحث والنظر في الطلب يعرض ذلك الطلب (ومعه تقرير المهندس عنه) على مجلس الوايوارات وهو يت حكمه في شأنه

ويشكل ذلك المجلس من رئيس وهو رئيس قسم الهندسة وعضوين وهما باثفتش الوايوارات ومفتش صحى

وإذا كان القزان يجوار ترعة فعلى مصلحة الوايوارات قبل اعطاء الرخصة أن تستحصل على مصادفة مفتش الرى ذى الاختصاص على ذلك

٣ - تمام الآلة بحسب المبين فى الرسم (الذى تسلم صورته الى الطالب) وبالشروط الآتية

فيما يختص بالقزانات التى تزيد قوتها الاسمية عن ستة خيول
أولاً - يجب أن يكون القزان الذى تزيد قوته الاسمية عن ستة خيول مقاما على مسافة عشرة أمتار على الأقل من المساكن والحسور والطرق العمومية المجاورة له
ثانياً - تكون مدخنة القزان عالية بقدر مترين على الأقل من الاجزاء الاكثر ارتفاعا فى الابنية الواقعة فى دائرة نصف قطرها خمسون مترا

ثالثاً - يقام حول القزان حائط يكون بناؤه جيداً متيناً مصنوعاً بمونة مائبة لا يخالطها شئ من التراب ويعين مجلس الوايوارات سلك ذلك الحائط فى نفس الجلسة التى يقرر فيها اعطاء الرخصة ويجعل لمحل القزان سقف خفيف منفصل عن السقوف والسطوح المجاورة له

فيما يختص بالقزانات التى قوتها الاسمية ستة خيول فأقل

يجوز عند الاقتضاء تركيب القزان الذى من هذا القبيل داخل أية ورشة بشرط أن يكون بناء الورشة ذاتها متيناً مصنوعاً بمونة مائبة ولا تكون هى جزءاً من منزل للسكن ولا يعلوها أدوار

ويجب ان يكون بين بيت النار وحيطان الورشة برّاح قدره متران على الاقل
أما اذا أريد تشغيل القزان خارج ورشة فيركب حينئذ بحسب أحكام الفقرة
الثالثة من هذه المادة وتكون ملصقة عالية بقدر مقيّن على الاقل عن الاجزاء
الاكثر ارتفاعا في جميع الابنية الواقعة في دائرة نصف قطرها خمسون مترا

٤ - احتياطات الامن التي يجب اتخاذها فيما يختص بالوابورات والقزانات
المركبة في محلات معينة

أولا - لا يجوز تشغيل القزان الا متى جرب في محل صاحب الرخصة تحت
إدارة مندوب النظارة وكانت التجربة مرضية واستلم المرخص له اذنا بالادارة

ثانيا - يجرب القزان بأن يحمل ضغطا مائيا يزيد عن معظم الضغط الحقيقي
وضغط التجربة هذا (وشروطه أن لا يتأذى عنه تنفيس في القزان أو تنفيس في شكله)
يستديم كل المدة التي يستلزمها فحص القزان ومعاينة جميع اجزائه

ثالثا - تكون زيادة الضغط في التجربة على السنتيمتر الواحد المربع معادلة
للضغط الحقيقي وهذه الزيادة لا تنقص مطلقا عن نصف كيلو جرام ولا تعدى
سنة كيلو جرامات ولا يجوز البناء حول القزان ولا تعطيته قبل إجراء التجربة

رابعا - ليس من الضروري تجربة مجموع القزان متى كانت أجزاؤه بعد تجربتها
متفرقة لا ترتبط بعضها ببعض الا بمواسير على طولها خارج الموقد (بيت النار)
وحارات الحرارة وكانت لحاماتها سهلة الفك

خامسا - تقدم نظارة الاشغال العمومية ما يلزم لعملية التجربة من العدد وأما
اجرة الصانع فعلى طالب التجربة

سادسا - اذا جرب القزان أو جزء منه وكانت التجربة مرضية فتوضع عليه
علامة تدل على مقدار الضغط الحقيقي الذي لا يجوز أن يتعداه البخار معبرا عن
ذلك الضغط بالكيلو جرام للسنتيمتر المربع الواحد

سابعا - يحفر على العلامة المذكورة ثلاثة أعداد يدل أولها على اليوم وثانيها
على الشهر وثالثها على السنة التي تكون التجربة قد أجريت فيها

ثامنا - يجب أن تكون احدى تلك العلامات بعد وضع القزان في محله ظاهرة للعيان

٥ - تركيب القزانات وتشغل بالشروط العمومية الآتية :

أولا - يجب أن يكون لكل قزان تباشر ادارته صفيحة دالة على التاريخ الذى صنع فيه واقصى الضغط الحقيقى وأن تثبت تلك الصفيحة في ظاهر القزان بمسامير برشام من نحاس وتكون ظاهرة جليا للتمكن من قراءتها

ثانيا - يجب أن يكون لكل قزان صمامان للامن أى بلقان يتيسر بهما تصرف البخار عند بلوغ الضغط الحقيقى نهايته القصوى المبينة بالعلامات المذكورة آنفا ويجب أن تكون فتحة الصمام كافية لحفظ البخار في القزان (مهما كانت قوة النار) في درجة من الضغط لا تتعدى قط حد الضغط المذكور آنفا وعند الاقتضاء يصرف بخار ذلك الصمام بقدر اللزوم أو يرفع من أجل ذلك ويحوز توزيع مجموع البخار الذى يصرفه هذان الصمامان على عدة صمامات

ثالثا - يجب أن يكون لكل قزان مانومتر صحيح لا عيب فيه يوضع برأى من الوقاد (المطشجى) مقسما بكيفية تدل على حفظ البخار الحقيقى في القزان بالكيلوجرام ويجب أن يكون على مقياس المانومتر اشارة ظاهرة جليلة يعلم منها منتهى ذلك الضغط

رابعا - يجب أن يكون لكل قزان جهاز حمز أو حبس (طابق) متحرك حركة نسبية يضغط الماء وموضوع عند مرتبط ماسورة التغذية الخاصة بذلك الجهاز

خامسا - يجب أن يكون لكل قزان ترديد قوته الاسمية عن ستة خيول جهازان لتغذيته بالماء كل منهما كلف لتوريد ما يحتاجه القزان من الماء للتغذية

سادسا - يجب أن يكون لكل قزان طابق أو حنفية لحجز البخار وتوضع بقدر الاستطاعة عند منشأ ماسورة البخار على القزان نفسه

سابعا - يحمل لكل قزان جهازان منفصل أحدهما عن الآخر يستدل بهما على تسوية الماء فيه ويوضعان برأى من العامل المتوط بتغذية ذلك القزان ويكون

أحد هذين الجهازين أنبوبة من زجاج يسهل تنظيفها وإبدالها بأخرى عند الاقتضاء أما إذا كان الجهاز الآخر حنفية فتوضع تلك الحنفية على مساواة معظم ارتفاع الماء في القزان ويكون وضعها بكيفية يتيسر معها ادخال قضيب حديد أفقى في ذلك القزان ويبين هذا الارتفاع تيينا ظاهرا على زجاجة التسوية ووجه القزان أو البناء أما في القزانات العمودية الوضع والعظيمة الارتفاع فيستغنى عن أنبوبة الزجاج بجهاز يستدل منه ذلك العامل على تسوية ماء القزان

٦ - تعاد التجربة المنوه عنها في المادة الرابعة المتقدم ذكرها في حالتين الاولى كلما طلب عن القزانات المرخص به رخصة أخرى والثانية إذا رجع الى استعماله بعد عطلة قدرها ستة أشهر بالاقبل

ولا يجوز أن تكون المدة بين التجريبتين أكثر من ست سنين
ولا يجوز استعمال القزان في الحالتين المتقدم ذكرهما الا بعد استلام المرخص له اذنا بالإدارة دالا على أن التجريبتين جاءت نتيجة مرضية

٧ - تباشر التجربة المنوه عنها في المادتين الرابعة والسادسة من هذه اللائحة على نفقة النظارة للمرة الاولى
فإذا لم تأت التجربة الاولى بالنتيجة المرضية فتعاد على نفقة المرخص له

٨ - إذا لم يطلب المرخص له في مدة سنة واحدة من تاريخ الرخصة التجربة المنوه عنها في المادة الرابعة المتقدم ذكرها تعتبر رخصته لاغية من نفسها
وتبطل أيضا تلك الرخصة إذا أدار المرخص له وإبوره قبل أن يستحصل على اذن الإدارة الدالة على أن التجربات جاءت نتيجة مرضية وأن شروط الرخصة قد عمل بها

وتقل الواوور لاسم شخص آخر غير المرخص له يستوجب أيضا بطلان الرخصة كما جاء في نهاية المادة الاولى من الامر العالى الملحق به هذه اللائحة

فإذا حصل النقل يجب على واضع اليد الجديد للوابور أن يستحصل قبل استعماله على رخصة جديدة ولا فيعتبر ويعامل كمن له آلة بدون رخصة ويحكم عليه بالعقوبات المقررة لذلك في المادة الثالثة عشرة الآتية ذكرها

في الآلات والقزانات الكوموبيل

٩ - الآلات والقزانات البخارية التي لا تستخدم الا وقتيا في قطع توقف فيها وهي سهلة النقل من مكان الى آخر ولا تستدعي شيئا من الابنية لادارتها في نقطة معلومة تعد من قبيل الكوموبيل

وتسرى على القزانات الكوموبيل الاحكام المختصة باحتياطات الامن ويجب أن يكون لكل قزان صفيحة محفور عليها بكتابة واضحة جدًا اسم صاحبه وعمل اقامته ونمرة متسلسلة (اذا كان لصاحب القزان عدة قزانات لكوموبيل)

أحكام عمومية

١٠ - تعطى الرخصة للمرخص له تحت مسؤوليته خاصة بدون أن يعود على الحكومة أدنى مسؤولية ازاء صاحب الشأن أو الجيران أو أى شخص آخر بسبب ما تستخدم هذه الرخصة من أجله

ولا تشمل الرخصة المعطاة من نظارة الاشغال العمومية الصناعة التي تستعمل الآلات البخارية من أجلها بل على المرخص له أن يتحصل اذا اقتضت الحال على الرخص اللازمة لتشغيل تلك الصناعة من السلطة ذات الاختصاص بحسب أحكام اللوائح المختصة بمحلات الصناعة

١١ - اذا تبين بعد التفتيش المتوهم عنه في المادة الرابعة من الامر العالى الملحق به هذه اللائحة معايير في ادارة الآلة أو القزان يخشى منها على الامن العام أو أن شرطاً من شروط الرخصة أو اذن الادارة لم يعمل به فيسرع حينئذ بإرسال أنذارا يتلأق الامر في ميعاد لا يقل عن ٢٠ يوما تمضي من تاريخ اعلانه

فإذا انقضى ذلك الميعاد ولم يتنفذ هذا الاعلان الادارى فيتحرر حينئذ محضر مخالفة ضد صاحب الآلة ذاته وعليه اتخاذ الاجراءات الاصولية مع المستأجرين أو غيرهم ممن يستعملون الآلة

أما فى أحوال انخطر القريب الوقوع فتسرع السلطة الادارية المحلية بتوقيف ادارة الآلة بقرار وزارى تين فيه الاسباب الداعية لذلك الى أن يصدر الحكم فى المخالفة المقررة فى المحضر

١٢ - يجب أن تذكر فى القرار الوزارى المنوه عنه فى المادة الخامسة من الامر العالى الملحق به هذه اللائحة الاسباب ويعين الميعاد لتنفيذه ولا يكون هذا الميعاد أقل من عشرين يوما من يوم اعلان ذلك القرار بالطرق الادارية فإذا انقضى هذا الميعاد ولم ينفذ القرار المذكور يشرع حينئذ باتخاذ الاجراءات اللازمة بحسب أحكام المادة السابقة

١٣ - كل صاحب آلة أو قرآن يشغل آله أو قرآنه بضغط يزيد عن مقدار الضغط المعين فى الرخصة أو يحمل صمامات الامن فى القران زيادة عن تحملها أو يفسد أو يعطل جهازا من جهازات الامن الاخرى كالكانونومتر ودليل التسوية فى القران يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش صاغ وإذا عاد الى ذلك فى السنة الواحدة يجوز للقاضى عند الحكم بالغرامة ان يأمر بتوقيف الآلة

١٤ - من خالف حكما من أحكام الامر العالى وأحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة قدرها عشرة قروش الى مائة قرش

ويجب على القاضى الحكم بتوقيف الآلة عند علم وجود رخصة أو اذن ادارة أو عدم حصول الاخطار وفى جميع الاحوال الاخرى يجوز له الحكم بذلك بحسب ما تقتضيه الظروف

تعيين مفتشي الآلات البخارية مأمورين للضبطية القضائية

أمر عال صادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٠١

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم المختلطة ومن قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم الأهلية^(١)

١ - عين مفتشو الآلات البخارية بنظارة الاشغال العمومية مأمورين للضبطية القضائية فيما يتعلق بالمخالفات المكلفون بإثباتها أثناء تأدية وظائفهم

٢ - على ناظرى الحفانية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخص به ويكون العمل بموجبه بعد نشره بخمسة عشرة يوما :

(١) الآن المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات الجديد

منع اطلاق العيارات النارية والاشياء المفرقة بجوار السكن

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٩ فبراير سنة ١٩٠٣
(١٢ ذى القعدة سنة ١٣٢٠)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٠٣

١ - لايسوغ اطلاق العيارات النارية أو اشعال المواد القابلة للفرقة بدون
تصريح على مسافة تقل عن ٢٥٠ مترا من محلات السكن أو الطرق العمومية
أو السكك الحديدية أو الآثار الكائنة خارج المدن والبلدان
ولا يسوغ أيضا اطلاق العيارات النارية أو اشعال المواد القابلة للفرقة في النيل
أو في الترع المعلة للملاحة أو في قنال السويس أو على مسافة تقل عن ٢٥٠ مترا
من الشواطئ

٢ - من يخالف احكام المادة السابقة يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى
مائة قرض صاغ

٣ - يلغى القرار الصادر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٠٠ ويستبدل بهذا القرار
ويسرى مفعوله بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

منع وضع حطب القطن والذره وغيره على أسطح المنازل

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٥
(٧ محرم سنة ١٣١٣)

بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات الحاكم الاهلية^(١) ونظرا
لكون معظم الحرائق مسببة عن وضع الاشياء القابلة للاشتعال على سطوح المنازل

١ - ممنوع منعاً كلياً وضع حطب القطن والذرة والقصب أو الحصر البالية
أو الصناديق والبراميل الفوارغ أو ماشا كل ذلك على سطوح المنازل

٢ - كل من خالف نص المادة الاولى يعاقب بغرامة من خمسة وعشرين
قرشا الى مائة قرش

٣ - يصير العمل بمقتضى هذا القرار في جميع المدن والبلدان وفي البلاد
الكبيرة التي يعينها المحافظ أو المدير بقرار خصوصي ينشر بالجريدة الرسمية

ويبقى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

(١) الآن المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهلي الجديد

لائحة نقاشى الاختتام

قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٩٤

١ - لايسوغ لاحد ان يتعاطى حرفة نقش الاختتام مالم يكن حائزا على تصريح خصوصى من المديرية أو المحافظة القاطن بها

٢ - على من يرغب الحصول على التصريح أن يقدم طلبا مكتوبا على ورقة تمخه من فية ٣٠ مليا وأن يرفق به الاوراق الآتية وهى :

أولا - شهادة دالة على لياقته تعطى له من شيخ طائفة النقاشين
ثانيا - شهادة من النيابة دالة على عدم صدور حكم ضده إما لسرقة أو لتزوير أو لنصب
أما الذين يتعاطون الصناعة المذكورة الآن فيعاقبون من تقديم شهادة دالة على لياقتهم

٣ - (عدلت بقرار من الداخلية في ٩ فبراير سنة ١٨٩٨ كما يأتى)
يجب على كل نقاش أن يحفظ دفتر أوراقه منمرة ومختومة بمعرفة المديرية أو المحافظة ويتحصل رسم قيمته ثمانون مليا عن كل دفتر

٤ - عند ما يحضر أى شخص لعمل ختم فعلى النقاش ان يدرج بدفتره اسمه ولقبه ومهنته ومحل اقامته مع تاريخ الطلب واذا لم يكن للنقاش معرفة بالشخص فعليه أن يأخذ ضمانا من شخصين آخرين يشهدان بشخصيته وبوقعان اختتامهما بذيل الايضاحات المدققة بالدفتر واذا طلب أحد الاشخاص نقش ختم باسم آخر فعلى النقاش أن يطلب منه شهادة شخصين يقران بأنهما يعلمان أن

الطالب مكلف من قبل الشخص الآخر بنقش ختم له وتحرر هذه الشهادة على الدفتر نفسه وتختم من الشاهدين ويجوز أخذ هذه الشهادة من الشاهدين الاولين اللذين تقدموا لاثبات شخصية الطالب

٥ - باتمام نقش الختم يصير طبعه على الدفتر بكيفية واضحة حتى تسهل قراءته ويصير اثبات تسليمه الى الطالب في ذات الدفتر بحضور الشاهدين اللذين يوقعان ختميهما على اجراء التسليم بوجودهما

٦ - الايضاحات المنصوص عنها يجب تدوينها بالدفتر بدون ترك محلات خالية من الكتابة (على بياض) أو شطب أو قشط أو كتابة بين الاسطر أو تحشير كلمات فوقها مما يكون سببا للاشتباه في أمرها

٧ - يجب على شيخ هذه الطائفة أن يفتش على الاقل مرة كل ثلاثة أشهر دفاتر النقاشين التابعين له وأن يوقع ختمه على كل دفتر بذيل آخر عبارة مدونة به تاما مع ايضاح تاريخ عمل التفتيش المذكور

وإذا وجد فيه بعض الخلل فعليه أن يضبط الدفتر ويقتعه الى المديرية أو المحافظة مرفوقا بتقرير عن الخلل الذي وجدته

٨ - على كل نقاش أن يعرض دفتره على شيخ طائفته او على المديرية أو المحافظة بحال ما يطلب منه ذلك

٩ - كل من يخالف أمرا مما نص عليه في هذه اللائحة يعاقب بغرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش ميري وبالجلوس من يومين الى أسبوع ويمكن توقيع إحدى هاتين العقوبتين فقط

وهذا بدون الاخلال في حقوق الدعوى المدنية اذا كان هناك وجه للطالبة بالمطل والاضرار

١٠ - تعتبر هذه اللائحة نافذة المفعول بعد درجها في الجريدة الرسمية
بثلاثين يوما

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٩ فبراير سنة ١٨٩٦

- ١ - يجب على نقاشى الاختام أن يتقشوا على كل ختم يصنعونه كامل أرقام السنة التي يتقش فيها (أى أرقام الآحاد والعشرات والمئات ورقم الألف)
- ٢ - كل من خالف نص هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة التاسعة من اللائحة الصادرة من نظارة الداخلية في ٤ يناير سنة ١٨٩٤
- ٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بمشرة أيام

لائحة التراجمة والادلة العموميين

قرار صادر من نظارة الداخية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥

(وصار تعديله بمقتضى القرار الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧)

بعد الاطلاع على المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات المختلط والمادة (٣٥١) من قانون العقوبات الاهلي^(١)

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥

١ - يجب على كل شخص يريد تعاطي حرفة ترجمان أو دليل عمومي أن يطلب قيد اسمه في المحافظة أو المديرية التابعة لها الجهة التي يرغب تعاطي هذه الحرفة بها مع بيان اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته

ومع ذلك فلا يجوز اجراء القيد المذكور الا بعد الاطلاع على شهادة عن سوابق الشخص وبعد أن يثبت معرفته باحدى اللغات الاجنبية

٢ - صورة القيد التي تعطى لاصحاب الشأن على شكل سرقي تكون بمثابة رخصة ويوضع عليها نمرة قيد كل ترجمان أو دليل واسمه ولقبه ومحل اقامته مع بيان اللغة التي يعرفها

ويجب ابراز هذا السرقي كلما طلب ذلك رجال البوليس أو المسافرين ويكون ثمن السرقي المذكور قرشين

٣ - يجب تقديم السرقي المنصوص عليه في المادة السابقة الى البوليس في آخر السنة للتأشير عليه

(١) الآن المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهلي الجديد

فإذا صدر حكم على الشخص في أثناء السنة لارتكابه جناية أو جنحة تخل باستقامته يسحب منه السركى

٤ - يجب على الترجمان أو الدليل العمومى الذى يفقد السركى المعطى له أن يبلغ ذلك للمحافظة أو المديرية لتمطى له سركا آخر بعد إجراء التحقيقات اللازمة لاثبات فقد السركى الاول

٥ - لا يجوز للترجمة والادلاء العموميين أن يعترضوا المسافرين الا اذا اثبتوا أنهم طلبوا مراقبتهم ويجب عليهم أن ينظروهم فى الموارد بدون الحاح عليهم

٦ - تحديد تعريفه أجرة الترجمة والادلاء العموميين وشرها يكونان بمعرفة محافظ أو مدير كل جهة وله أن يعدلها كما رأى ضرورة لذلك ولا يجوز المطالبة بأجرة أزيد من التعريفه

٧ - يجب على الاشخاص الذين يتعاطون الآن حرفة ترجمان أو دليل عمومى استيفاء ما تقتضيه الاحكام السابقة الذكر فى ظرف ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة

٨ - تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع الترجمة والادلاء العمومية سواء كانوا يتعاطون حرفةهم على الافراد أو كانوا مخصصين للقنادق أو لمكاتب السفر الخاصة بالسياح أو لى محل من هذا القبيل كما أنها تسرى أيضا على الاشخاص الذين حرفةهم قيادة الجمال وخدمته واسكانهم وهؤلاء الاشخاص هم المعروفون باسم سمسرة

٩ - لا يجوز للادلاء والسمسرة وغيرهم الذين يملكون الجمال الى محلات المبيت والمنصوص عنهم فى المادة السابقة أن يبيعوا لهم تذاكر سفر سواء عند ذهابهم الى مكة المكرمة أو عند العودة منها بل لهم فقط أن يراقبهم الى توكيل الملاحه للحصول منها عليها

١٠ - (تمدلت بمقتضى القرار الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ كما يأتي) (١)
كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة من خمسين الى مائة
قرش

ويحوز مراعاة الظروف المخففة للعقوبة
وفي حالة العود لارتكاب هذا الامر يجوز للقاضي الذي ينظر في المخالفة أن
يحكم بسحب الرخصة مؤقتا أو نهائيا

١١ - يسرى مفعول هذه اللائحة في الجهات التي يرى فيها ضرورة لذلك
بمقتضى قرار يصدر من المحافظ أو المدير ويتبدى العمل به بعد مضي ٣٠ يوما
من تاريخ نشره وتلغى جميع الاحكام التي تكون مخالفة لهذه اللائحة

قرار صادر من محافظة مصر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦

١ - يسرى مفعول لائحة التراجمة والادلاء العموميين الصادرة من نظارة
الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة محافظة مصر

٢ - تعريف الدليل العمومي أو الترجمان تكون على الوجه الآتي بالعملة
الصاغ

٨ عن كل ساعة

٢٠ عن كل يوم بداخل المحروسة

٣٠ عن كل يوم خارج المحروسة

٣ - يعمل بمقتضى هذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية

(١) لقد صدر هذا القرار بعد الموافقة عليه من الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف
المختلطة في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧

لائحة الكتب العموميين (العرضية)

قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٩٤

١ - كل شخص يشتغل الآن أو يريد أن يشتغل في المستقبل بحرفة كاتب عمومي (عرضي) في أى مدينة أو بتدريس عليه أن يقدم طلبا للمحافظة أو للمديرية المقيم في دائرتها على ورقة ثغمة من فئة ثلاثة قروش مبنية فيه اسمه ولقبه وجنسه ومحل سكنه ومقدار سنه وما يعرفه من اللغات ويرفق مع هذا الطلب شهادة من شخصين معتمدين دالة على استقامته وحسن سلوكه

٢ - تمد كل مديرية أو محافظة دفترا لتفيد هذه الطلبات بتمرة متسلسلة متى كانت الشهادات المقدمة معها معتمدة ومستوفاة

٣ - في ظرف عشرة أيام من تاريخ تقديم كل طلب يختبر الطالب في اللغات التي يريد الاشتغال بالكاتب بها وهذا الاختبار يكون بواسطة لجنة يعينها المدير أو المحافظ من موظفي المديرية أو المحافظة ومتى قررت هذه اللجنة لياقته تعطيه المديرية أو المحافظة رخصة من دفتر قسيمة تتيح لصاحبها الاشتغال بحرفة كاتب عمومي (عرضي) في اللغات التي تبين فيها وفي الجهة التي تعين بها

٤ - يجب على كل كاتب عمومي (عرضي) أن يضع اسمه في ذيل كل ورقة أو عريضة يكتبها مع ايضاح اسم الجهة والتاريخ الواقعة فيهما الكتابة

ويجب عليه ملازمة الامانة والصداقة في ممارسة حرفه مع اجتناب ما يخالف القوانين أو يخل بالنظام العام أو ينافر الآداب العمومية

٥ - كل كاتب عمومي (عز ضابطي) يريد الانتقال من البلد المجري ممارسة حرفته بها الى بلد أخرى عليه أن يخبر المديرية أو المحافظة المقيم في دائرتها بذلك وهي تؤشر في دفترها قرين اسمه في الرخصة التي بيده بما يفيد انتقاله للجهة المنتقل اليها وكذا يلزمه أن يطلب قيد اسمه بدفاتر المديرية أو المحافظة التي انتقل الى دائرتها ويستحصل على تأشير منها بذلك على رخصته قبل أن يمارس حرفته في البلد المنتقل اليها

٦ - كل كاتب عمومي (عز ضابطي) يريد ترك هذه الحرفة عليه رد الرخصة للجهة المقيم في دائرتها وهي تؤشر في دفترها بذلك

٧ - تنتخب المديرية أو المحافظة في كل مدينة أو بندر من ترى فيه اللياقة والاستعداد من الكتبة العموميين ليكون شيخا عليهم ويكون هذا الشيخ مكلفا بملاحظة الكتبة العموميين المقيمين في جهته وتبليغ البوليس عن مخالفات نصوص هذه اللائحة ومن يمارسها بدون رخصة

٨ - من يمارس هذه الحرفة بدون رخصة يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ الى ١٠٠ قرش ومن يخالف باقي نصوص هذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشا وفي حالة تكرار وقوع المخالفة يحوز للعاقب أو المدير سحب الرخصة من المخالف عن مدة لا تتجاوز شهرا واحدا وأما اذا تكرر وقوع المخالفة من أحد الكتبة العموميين ثلاث دفعات في بحر سنة واحدة من ممارسته حرفته فيحوز سحب الرخصة منه نهائيا

٩ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد درجها بالجريدة الرسمية بمدة ٣٠ يوما

لائحة البويعية (مساحي الجزم)

صادرة من نظارة الداخلية في ٢٢ دسمبر سنة ١٩٠٦

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٦ طبقا للامر العالى الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٩ قرر بما هوأت :

أولا - لايوسغ لاي شخص أن يتعاطى حرفة بويعي (مساح جزم) بدون أن يحصل مقدما على رخصة من البوليس ويموز للبوليس أن يعطى هذه الرخصة أو يرفض إعطائها وللحصول على الرخصة يجب على صاحب الشأن أن يحضر للبوليس لقيد اسمه ولقبه ومحل سكنه مع التعريف عن اسم شيخ حاربه (إذا كان من الوطنيين أو القنصلاتو التابع اليه إذا كان من الاجانب) وتعطى هذه الرخصة مجاناً وتوضع فيها امضاء الطالب ويموز بحبها مؤقتاً أو نهائياً باسم المحافظ أو المدير

ثانيا - لاتعطى رخصة لاي شخص يزيد عمره عن ١٤ سنة الا اذا كان مصابا بعاهات تتمتع من الاشتغال بحرفة أخرى وتنتهى مدة الرخصة متى بلغ الشخص سن ١٤ سنة كاملة ما لم يكن به العاهات المتوه عنها آتفا

ثالثا - يجب ابراز الرخصة لرجال البوليس كلما طلبوها

رابعا - كل بويعي (مساح جزم) يجب عليه أن يضع صفيحة من نحاس بصفة ظاهرة على ذراعه الايمن وأخرى على الصندوق موضحاً بها نمرة القيد التي يعطيها له البوليس وذلك بالارقام العربية والافرنكية

خامسا - اذا أقتلت الرخصة من أحد البويعية (مساحي الجزم) فعليه أن يخبر البوليس بذلك ومتى تحقق فقد الرخصة يصرف اليه خلافها وإذا قتلت الصفيحة يعطى أيضا خلافها بالثمن

سادسا - للبوليس أن يمين موقف للبويعية وأن يحدد عدد البويعية الذين يكون لهم الوقوف فيه ويجوز للبوليس أن يأمر البويعية بالانتقال من موقف لآخر ولا يجوز للبويعية أن يتعدوا عن مواقعهم الا اذا دعاهم لذلك الافراد وكذلك لا يجوز لهم اتباع الافراد أو مضايقتهم باللاح عليهم

سابعا - قد تمجد ميعاد شهر واحد لحصول الاجانب المشتغلين بهذه المهنة على الرخصة اللازمة

ثامنا - كل مخالفة لهذه اللائحة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صباغ

تاسعا - تلغى اللائحة الصادرة بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٩٤ والقرار الصادر

في ١٦ يناير سنة ١٨٩٩

عاشرا - يعمل بهذه اللائحة في مدن مصر والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وفي عواصم المديرية ويجوز تنفيذها في أى مدينة أخرى بقرار يصدره المحافظ أو المدير

الحادى عشر - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد نشرها في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

لائحة القبائية والكيلين

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥
(وصار تعديله بمقتضى القرار الصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٦)

١ - يترتب في كل مدينة وفي كل سوق من الاسواق العمومية في المدن وباقي البلاد قبائية وكيلون مقررون أى مصرح لهم بتعاطي الحرفة تستعين بهم الافراد متى شاؤوا (أى بحسب الاختيار) للوثوق من ضبط عمليات وزن وكيل بضائعهم

حرية القبائة والكيل لا تزال موجودة كما كانت قبلا وكل شخص له تمام الخيار في تعاطيها متى شاء بدون أن يكون في المقررين رسميا السارية عليهم أحكام هذه اللائحة
(منشورة ١٢٥ الرقم ١٩ فرفرسنة ١٨٩٥)

٢ - يجب على الأشخاص الذين يريدون تعاطي حرفة القبائة أو الكيلة العمومية الاستحصال مقدما على تصريح يعطى لهم من المحافظين والمديرين بعد ثبوت استقامتهم وكفائتهم

ويجوز في أى وقت سحب هذا التصريح بعد اعطائه

٣ - يجب على من أراد الحصول على التصريح المذكور أن يقدم للحفاظة أو المديرية طلبا على ورقة تمغة من فئة ٣ قروش مبينا فيه اسمه ولقبه وسنه وجنسيته وحمل اقامته والجهة التي يريد تعاطي حرفته فيها

ويجب أن يرفق بهذا الطلب

أولا - شهادة من الجهة القضائية التابع اليها مثبتة عدم صدور أى حكم على الطالب بسبب اختلاس أو نصب أو غش أو سرقة

ثانيا - شهادة أخرى بحسب السير والسيرة موقعا عليها من شخصين معتبرين
معلومات لجهات الحكومة

ثالثا - شهادة دالة على بلوغه من العمر ثمان عشرة سنة كاملة
يكتفى بالبحث عن السوابق من سجلات نمرة ١١٦ بدلا من الشهادة المذكورة منعا للصاريف
(منشور نمرة ١٢٥ في سنة ١٨٩٥)

٤ - تقييد الطلبات في دفتر خاص بكل حرفة على حدة بمعرفة المحافظة
أو المديرية نمرة متسلسلة وبتاريخ تقديمها

وفي ظرف الثمانية أيام التالية لتقديم الطلب يتمتن طالب الاحتراف بحرفة
قباني مقرر في القراءة والكتابة والحساب البسيط وأشغال الحرفة أمام لجنة مؤلفة
من اثنين من أعيان المدينة أو البندرومن اثنين من رجال الحرفة تنتخبهما المحافظة
أو المديرية وتكون تحت رئاسة المحافظ أو المدير أو الموظف الذي ينتدبه لهذا
الغرض

٥ - يذكر في دفتر الطلبات أمام اسم كل طالب نتيجة امتحانه
ويعطى لكل طالب ينجح في الامتحان رخصة بالتصريح اليه بتعاطي حرفة
القبانة ويدفع عن هذه الرخصة ٥ قروش صاغ

٦ - يجوز لكل شخص يرفض الترخيص اليه لعدم توفر السن أو لعدم
الكفاءة أن يجدد الطلب متى ثبتت فيه الشروط المطلوبة ويرفق به الشهادات
المتوة عنها في المادة الثالثة وبعد ذلك يؤدي الامتحان المنصوص عليه في المادة
الرابعة ولا يقبل هذا الطلب الا اذا توفر في مقدمه السن المطلوب أو بعد مضي
سنة شهر بالاقبل من تاريخ الطلب الاول اذا كان رفض هذا الطلب مبني على عدم
الكفاءة

٧ - أحكام الثلاث مواد السابقة والمواد الثانية عشرة والرابعة عشرة والخامسة
عشرة الآتية لا تسرى على الكياليين الا بمقتضى قرار يصدر بهذا الخصوص من

محافظ أو مدير الجهة ومع ذلك فيسرى عليهم الشرط المختص بالسن والمعلومات المتعلقة بالحرفة

٨ - يحدد المحافظون والمديرون كل منهم في دائرة اختصاصه عدد القبانية والكيالين لكل سوق بحسب احتياجات التجارة

٩ - لا تسرى أحكام هذا القرار على القبانية والكيالين الذين في خدمة المصالح الاميرية ولا يجوز هؤلاء القبانية والكيالين تعاطي حرقهم خارجا عن هذه المصالح وينتخب القبانية والكيالون المقررون من بين الذين يتعاطون الآن احدى هاتين الحرفتين ومن يتعين منهم يعفى من الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة وتعطى الأولوية لمن يعرف منهم القراءة والكتابة ومع ذلك فاذا اقتضى الحال لتعيين قبانية أو كيالين ممن لا يعرفون القراءة والكتابة تكميلا للعدد اللازم لكل جهة وجب على هؤلاء أن يستخدموا كتابا ليساعدهم على العمل تحت مسؤوليتهم ولا يكون استخدام الكتاب الزاميا بالنسبة للكيالين الا في الحالة المنصوص عليها في المادة السابعة

١٠ - يجب على كل قباني أو كيال مقرر يرد الانتقال الى محافظة أو مديرية أخرى للاقامة فيها أن يجرى قيد اسمه في المحافظة أو المديرية التابعة اليها الجهة التي انتخبها للاقامة فيها

اذا أراد قباني أو كيال الانقطاع عن تاديه حرقه أو الانتقال نهائيا الى دائرة محافظة أو مديرية أخرى وجب عليه أن يخطر بذلك مقدما جهة الادارة التابع اليها محل اقامته وأن يرد اليها الرخصة

١١ - لا يجوز للقبانية والكيالين المقررين أن يستخدموا عند أحد من التجار من الاسباب التي أوجبت هنا القيد التوصل لعدم مزاحمة القبانية والكيالين المقررين لمير المقررين في أمر الاستخدام فلذا رغب أحد المقررين الاستخدام وجب عليه أن يرد التصريح الذي يبله لجهة الادارة (منشور غرة ١٢٥ في سنة ١٨٩٥)

١٢ - (علقت بمقتضى القرار الصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٦ كما يأتي) :

يجب على القباينة المقررين أن يعطوا للمشتري علم خبر الوزن وأن يعطوا أيضا نسخة منه للبائعين الذين يطلبون ذلك ويستخرج علم الخبر المذكور من دفتر قسيمة ويكون موقعا عليه من القباينة الذي أجرى العملية ومشملا على البيانات الآتية :

أولا - نمرة متسلسلة لعملية الوزن

ثانيا - تاريخ العملية

ثالثا - اسم الناحية

رابعا - اسم ولقب كل من البائع والمشتري والشخص الذي أجرى العملية

خامسا - نوع البضاعة ووزنها

سادسا - قيمة الاجرة المتحصلة على العملية

وتوضع هذه البيانات على دفتر القسيمة كذلك

وتصرف دفاتر القسيمة من المحافظات أو المديريات بعد دفع ثمنها والتأشير عليها

وختم كل ورقة منها بختم المحافظة أو المديرية

١٣ - يجوز لأصحاب الشأن الاستناد على علم الخبر المعطى من القباينة

والجائلين المقررين في اثبات صحة الوزن أو الكيل

١٤ - ينبغي أن يكون لدى كل قباينة مقرر خلاف دفتر القسيمة السابق

الذكر دفتر يومية يبين فيه تفاصيل كل عملية بحيث يكون مجموعها مضاهيا للرقم

المبين في علم الخبر وعليه كذلك أن يحل لكل طرد نمرة متسلسلة وتوضع هذه

النمرة وكذلك قيمة الوزن على نفس الطرد

البضائع التي ليست في طرود يسهل الكتابة عليها لا توضع عليها النمرة ولا قيمة الوزن المذكور

(منشور نمرة ١٢٥ في سنة ١٨٩٥)

١٥ - يجب أن يراعى في هذين الدفترين النظافة وأن يكونا في حالة جيدة

ولا ينبغي أن يكون بهما شطب ولا قشط ولا تصلح

١٦ - تعاد الدفاتر التي ينتهى استعمالها الى المحافظة أو المديرية في آخر كل شهر وهما يراجعان مشتملاتها قبل وضعها ضمن المحفوظات وفي حالة ما يشاهدان فيها خلافا ينبئ بمحصل غش يحال القبانى أو الكيال المكلف بأعمال الكتابة على المحاكم.

يقبى القبانى والكيلون النظر بطرفهم حتى ينتهى فيها العمل تماما وحينئذ يسلمونها للحكومة في آخر الشهر (مفشور نمرة ١٢٥ فى سنة ١٨٩٥)

١٧ - يقرر المحافظ أو المدير تعرضه الوزن والكيل على حسب عوائد كل جهة وبعد أخذ رأى لجنة تشكى فى مركز المحافظة أو المديرية من مشاهير التجار الوطنيين والاجانب ويكون عددهم بنسبة أهمية الجهة وتفسر التعرّف المذكورة فى الجريدة الرسمية وتعلق على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وفى كل سوق يطلب بعض عمد القبانى للضرورة فى اللجنة لاشتراكهم فى تقدير الاجر ويكون الامر كذلك فيما يخص بالكيلين (مفشور نمرة ١٢٥ فى سنة ١٨٩٥)

١٨ - لا يجوز للقبانى والكيلين أن يأخذوا أجرة تزيد عن التعرّف ولا أن يتعرضوا للبايعين أو المشترين لاجل حملهم على وزن أو كيل بضائعهم عندهم

١٩ - يجب على القبانى والكيلين المقررين ان يستعملوا أوزانا ومكاييل مؤسّسة على القاعدة المصرية الاعشارية المنصوص عليها فى الامر العالى الصادر فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ أو أوزانا ومكاييل مصرية مضاهية للأوزان والمكاييل الموجودة فى مركز كل محافظة أو مديرية

٢٠ - ويجب عليهم أن يستعملوا آلات وأوزانا ومكاييل تكون فى غاية من الدقة متقومة بنمط الحكومة وأن يقدّموها لمعاينتها قبل استعمالها وبعده مرة فى كل سنة بمعرفة المحافظات والمديريات وتعطى لهم شهادة بصحتها

يقبى القبانى والكيلون من دفع رسوم على تمنع آلات الوزن والكيل وعلى الشهادات التى تعطى لهم بصحتها أما السنج والمكاييل فتبقى رسوم التمتة بشأنها على ملهى عليه لانها مقررة بمقتضى الامر

العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨١ (١) الآن الشهادة التي تعطى صحتها تكون مجازاً بلا رسوم (منشور غرة ٢٧ الرقم ٣٠ مارس سنة ١٨٩٦)

٢١ - يئاط المحافظون والمديرون بمراقبة القبانية والكيالين وتحقيق سير أعمالهم بواسطة العمال الذين يكونون تحت إدارتهم

٢٢ - يئاط مأمورو الإدارة على العموم بالأموال الآتية :
أولاً - التحقق في أوقات محددة من ضبط الآلات والأوزان والمكاييل التي يستعملها القبانية والكيالون المقررة ومن كونها موجودة بحالة جيدة
ثانياً - إجراء الجشائي في أوقات متعددة عن عمليات الوزن والكيل للتحقق من أن وزن البضائع أو كيلها مضبوط ومضاه بالتمام في جزيئاته أو في المجموع للأرقام المبينة في دفتر اليومية وفي علم الخبر

(١) الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨١
مادة ١ - (تعدلت بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٧ كما يأتي) :
حوائد تمغة مصوغات الفضة تقررت على الوجه الآتي :
أربع بارات عن كل درهم من عيار ٨٠ و ٩٠
ثلاث بارات من كل درهم من عيار ٦٠
بارتان من كل درهم من عيار ٤٥
ولا يجوز تحصيل حوائد خلاف هذه على تمغة مصوغات الفضة سواء كان لغيري أو للسكة ذاتية أو للباشخية

مادة ٢ - قصاصات الفضة التي تقبل من المصوغات ترد لأرباب المصوغات المذكورة بعد الكشف ومعرفة العيار

مادة ٣ - حوائد تمغة السبغ والمقاييس والمكاييل تقررت على الوجه الآتي :
عشرة فضة على تمغة كل سبغة لأزيد من نصف رطل
عشرون فضة على تمغة كل سبغة لأزيد من نصف رطل ولا تتجاوز أنه
ثلاثون فضة على تمغة كل سبغة لأزيد من الأنة ولا تتجاوز عشرة أرطال
كل سبغة تتجاوز عشرة أرطال تؤخذ عليها حوائد التمغة باعتبار خمسة فضة على كل رطل وما يظهر فيها من الكسور يعتبر رطلاً كاملاً
عشرة فضة على تمغة كل ميكال لأزيد من قلع
عشرون فضة على تمغة كل ميكال لأزيد من قلع
عشرون فضة على تمغة كل مقياس مهما كان مقلد طوله

ثالثا - التحقق من انتظام أعمال الدفاتر ومراقبة صحة الوزن أو الكيل ومطابقة اعلام الخبر لدفتر القسيمة ومطابقة هذا الدفتر لدفتر اليومية وذلك بواسطة تكرار المضاهاة حيناً بعد حين

رابعا - ملاحظة عدم طلب القبانية والكيلان أجرة زائدة عن التعريفه

٣٣ - يجب على المحافظين والمديرين اجراء مراجعة آلات وأوزان القبانية في شهر أغسطس من كل سنة أى قبل ابتداء فصل تجارة الاقطان وذلك عند التحقيقات المتتلى اجرائها في أوقات مختلفة والمنصوص عليها في المادة السابقة

في الجزآت

٣٤ - كل قباني أو كمال مقرر يؤجر شهرا^(١) من تاجر أو يعطى علم خبر بالوزن أو الكيل على أوراق اعتيادية أو مستخرجة من دفتر قسيمة خلاف المعطى له من جهة الانارة أو لم يبين في دفتر القسيمة أن في علم الخبر جميع البيانات القانونية أو يقيد في الدفترين بيانات غير مطابقة للقسيمة أو يجري عمليات بدون تقيدها في الدفاتر يفت من وظيفة قباني أو كمال مقرر بأمر من المحافظ أو المدير

٣٥ - كل قباني أو كمال مقرر يوجد لديه آلات أو اوزان او مكاييل ليس موضوعا عليها تمغة الحكومة يفت من وظيفته وفضلا عن ذلك تصادر الآلات والاوزان والمكاييل الا اذا ظهر أنها مضبوطة

٣٦ - كل قباني أو كمال مقرر يطلب اجرة زائدة عن أقصى فية في التعريفه التي تحددها جهات الحكومة المحلية يعاقب في المرة الاولى بالاقاف مدة شهر واحد وفي المرة الثانية بالاقاف مدة ثلاثة شهور وفي المرة الثالثة برقه من وظيفة قباني أو كمال مقرر

ويكون توقيع هذه الجزآت بمعرفة المحافظ أو المدير

(١) أى يستغنى بأجرة عند أحد التجار

٢٧ - كل قباني أو كمال مقرر يوجد لديه آلات غير مضبوطة أو يغش البائع أو المشتري أو يشرع في ذلك بواسطة عدم بيانه في الدفاتر أو في علم الخبز وزن أو في كيل البضائع التي جرى وزنها أو كيلها توقيع عليه العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٣٢١ و ٣٢٢ من قانون العقوبات الاهلي^(١) وذلك خلاف الجزاءات الادارية

٢٨ - كل من وقع منه مخالفة أخرى لاحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من عشرين الى مائة قرش

٢٩ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

(١) الآت ملحق ٣٠ و ٣٠٢ من قانون العقوبات الجديد

لائحة المخدمين

قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٥ سبتمبر ١٩٠٢
(٢ جمادى الثانية سنة ١٣٢٠)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٠٢ طبقا للامر العالى الصادر بتاريخ ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦ (٣١ يناير سنة ١٨٨٩)

١ - على كل من يتعاطى الآن أو يريد أن يتعاطى فى المستقبل حرفة تقديم الخدم من الرجال أو النساء أن يستحصل على رخصة بذلك من محافظة أو مديرية الجهة المقيم فيها

٢ - يقدم طلب الرخصة على ورقة تمغة ويبين فيه اسم ولقب ومن وتبعية ومحل سكن الطالب وأنواع الحرف التى يقصد التوسط فى استخدام أربابها وأجرة الترخيم التى يقصد تعيينها والمحل المعد لاشغاله والمحل الذى يمتد لاقامة أو اجتماع طالبي الخدمة وهذه المحلات يجب أن تكون مستوفاة كافة شروط الصحة العمومية والنظام والامن

٣ - لا تعطى الرخص الا للطالين الذين يبلغ سنهم ٢١ سنة على الاقل ويرى البوليس أنهم لائقون لتعاطى هذه الحرفة وللادارة الحق المطلق فى اعطاء الرخصة وعدم اعطائها

وعلى حائز الرخصة أن يقرر صريحا بأنه اطلع على نصوص هذه اللائحة ويتعهد بالعمل بموجبها بكل دقة

٤ - الرخصة تكون شخصية ولا يسوغ للخادم نقل المحل المعد لاشغاله أو الذي أعته لاقامة طالبى الخدمة مالم يوافق البوليس على ذلك

٥ - على كل غنم أن يستعمل دفترًا مماثلاً للشكل الذى يقرره البوليس وهذا الدفتر يفر ويختتم على كل من صفحاته من البوليس ويجب تقديمه للبوليس من أول الى خامس يوم من كل شهر لاجل التأشير عليه

ويجب القيد أولاً فثأولاً فى الدفتر المذكور بدون شطب أو كتابة بين السطور وتقديمه الى رجال البوليس عند طلبهم الاطلاع عليه

٦ - على الخدمين أن يقيدوا فى الدفتر المذكور اسم ولقب كل شخص يريدون التوسط له فى الخدمة بعد الوثوق من استيفائه للشروط المقررة فى هذه اللائحة مع ايضاح سنه وتبعيته ومحل ولادته وحقه ومحل اقامته وسوابقه فى الخدمة وبيان الاوراق التى أبرزها لاثبات شخصيته واستقامته

٧ - لا يجوز للخادم أن يقيد فى دفتره أى شخص أو يوصى عليه أو يتوسط فى خدمته أن لم يستحصل الشخص وقت قيده على شهادة من البوليس دالة على اثبات شخصيته أو أن يكون مستحصلاً عليها من قبل ومؤشراً من البوليس عليها فى تاريخ جديد

بعد قيد اسم الطالب فى الدفتر يجب على الخادم أن يقيد أيضاً اسمه هو وعنوانه على ظهر شهادة اثبات شخصية الطالب فى الخانة المعدة لذلك شهادة اثبات الشخصية يعمل بها لمدة سنة ويجب تجديدها عند انتهاء هذه المدة

٨ - يجب على الخادم أن يستعلم بالتدقيق عن أسباب انفصال الخدم (المتوسط لهم) من الخدمة حتى يمكنه معرفة كل ما يمس باستقامتهم وإذا كان السبب جنحة أو جناية فعليه أن يخطر البوليس بذلك لاجل ضبط الواقعة

٩ - لا يجوز مطلقاً للخدمين أن يخدموا أولاداً قصراً في البيوت المشبوهة أو عند أشخاص سيئى السيرة وعلى العموم لا يجوز لهم المساعدة فى أى أمر من شأنه الإخلال بالأداب

١٠ - ينبغى أن يكتب بكيفية ظاهرة على باب المحل المعد لاشتغال الخدم ما يدل على صفة المحل واسم الخدم باللغتين العربية والفرنساوية

ويجب أن تعلق بداخل المحل نسخة من هذه اللائحة ونسخة من تعريفه أجر الترخيم المصنق عليها من الادارة

أما أجرة الترخيم فلا تستحق للخدم الا من ابتداء الشهر الثانى من الخدمة

١١ - لجهة الادارة الحق فى سحب الرخصة من كل مخدم عند ما يتضح لها أنه لم يبق أهلاً لثقمة الجمهور

١٢ - على الخدم أن يعطى لكل خادم توسط له فى الخدمة شهادة حسب الشكل الذى يقرره البوليس يبين فيها اسم وصفة كل من مظلوميه السابقين وأسباب انفصاله عن خدمة كل منهم

وفى حالة ما اذا كان الخادم سبق استخدامه بواسطة مخدم آخر فعلى مخدومه الحالى أن يطلب الاطلاع على الشهادة المذكورة ويستعلم عن سوابق الخادم من مخدومه السابق

١٣ - عند ما يريد الخادم ترك مهنته أو الانتقال من عهدة مخدم لعهدة آخر فعلى الخدم الاول أن يؤشر بذلك فى دفتره وفى شهادة اثبات الشخصية مع ايضاح تاريخ التأشير

١٤ - يجب دائماً على الخدم أن يشطب من دفتره متى أعلنه البوليس اسم كل خادم لا يسوغ تخديمه نظراً لسوابقه

- ١٥ - إذا ترك خادم مهته أو شطب اسمه من دفتر المظلم ولم يبرز له شهادة اثبات شخصيته للتأشير عليها كما هو منصوص بالمادة الثالثة عشرة فعلى المظلم أن يحظر حينئذ البوليس بذلك لاجل عدم تجديد الشهادة للمخادم
- ١٦ - كل من خالف نصا من نصوص هذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة من خمسة وعشرين إلى مائة قرش
- ١٧ - أحكام هذه اللائحة لا تشمل الملاجئ وما يشاكلها من المحلات التي تكون تحت حماية سلطة قنصلية
- ١٨ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية

لائحة بيوت العاهرات

قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات الصادرة بتاريخ ١٥ يوليو
سنة ١٨٩٦

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ طبقا للامر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

١ - يعتبر بيتا للعاهرات كل محل تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات
عادة فعل الفحشا ولو كانت كل منهن ساكنة في حجرة منفردة منه أو كان اجتماعهن
فيه وقتيا

تعليمات - المقصود بهذه المادة المحلات الملتصقة لارتكاب الفاحشة علانية أى المشهورة بأنها
مأوى للنساء الفواحش . أما البيوت المعبر عنها بسرية التى يتردد عليها بعض النساء خفية لهذا
الغرض فان ظهرت بجالتها الحقيقية وأصبحت موضوعا لشكوى السكان المجاورين لها ينبغي جنثذ
على جهة الادارة جمع كافة الاستعلامات الكافية لتثبت من أنها معشقة حقيقة لتواحد نساء
مخصصات أنفسهن للفاحشة ومنى ظهور ذلك جليا بتمقيق يجرى به المحاط أو المدير نفسه أو تحت
مباشرة تعتبر من بيوت العاهرات ويسرى عليها مفعول هذه اللائحة

(استخرج من منشور للمخاطبة السابق صدوره في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٩٩)
وكذلك المحلات المزعم أنها مجرد فنادق (أوتيلات) أو أنها أود مفروشة وتكون في الواقع
مستعملة لارتكاب الفاحشة . ففى تحقق البوليس استعمال محل من هذه المحلات لاجتماع الفواحش
أو تواجدهن فيه حادة تتخذ نحوه الاجراءات اللازمة على مقتضى أحكام هذه اللائحة
(من منشور للمخاطبة الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥ نمرة ١٦٥)

٣ - لا يمكن فتح بيوت للعاهرات الا في الاخطاط التي يعينها لذلك خاصة المحافظ أو المدير ولا يكون لكل منها سوى باب واحد فقط ولا يجوز وجود اتصال بينها وبين مساكن أخرى أو دكا كبن أو محلات عمومية

تعليمات - متى تقرر العمل بهذه اللائحة في جهة من الجهات بمصادقة تطارة الداخلية يجب التدقيق في انتخاب الاخطاط التي تعين لبيوت العاهرات متعا لشكوى أرباب العائلات (من منشور الداخلية نمرة ٩٩ سنة ١٨٩٦) «رابع نص للمادة ٢٧ من هذه اللائحة»

٣ - الاشخاص الآتي ذكرهم لا يجوز لهم ان يفتحوا أو يديروا بيوتا للعاهرات بأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين :

أولاً - القصر الذين لم يتقرر رشدهم والمحجور عليهم

ثانياً - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جنائية عادية

ثالثاً - المحكوم عليهم لارتكاب سرقة أو نشل أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو إخفاء جاني أو انتهاك حرمة الآداب علناً أو تخريض قاصر على الفسق وذلك في حالة ما اذا كانت العقوبة لم تمض عليها خمس سنوات

رابعاً - الاشخاص الذين كانوا يديرون بيوتا للعاهرات وحكم عليهم باغلاقها لاسباب متعلقة بإدارتها ولم تمض ثلاث سنوات كاملة على هذا الحكم

تعليمات - متى علم البوليس أن بيتاً من هذه البيوت قد استعير لفتح أو إدارته تمض آخر غير صاحبه الحقيقي الذي يكون قد منعه من ذلك سبب من الاسباب المنصوص عنها في هذه المادة يقدم محضر مخالفته ضد كل من صاحب المحل والشخص المستعار ويدون فيه الظروف المثبتة أن الشخص المتظاهر بأنه صاحب المحل لم يكن في الحقيقة الا متخضاً مستعاراً

(من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

٤ - صدور الاحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب بيت للعاهرات سابق قيده يستوجب حتماً منع المحكوم عليه من الاستمرار على تسغيله في المدة الموضع عنها اعتباراً من اليوم الذي تصبح فيه تلك الاحكام نهائية

٥ - يجب على من يريد فتح بيت للماهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوما على الأقل ومتى كان للبيت أكثر من مدير واحد يجب على كل منهم أن يوقع على الاخطار ويكون مسئولا كذلك في حالة وقوع مخالفة

٦ - الاخطار المذكور في المادة السابقة يكتب على ورقة تمغة من فئة ٣٠ مليا بحسب المثال الذي يقرره البوليس ويكون محتويا على الايضاحات الآتية :

- أولا - اسم مقدم الاخطار ولقبه وسنه ومحل ولادته ومحل اقامته وتابعيته
- ثانيا - موقع البيت وعدد الغرف التي يشتمل عليها
- ثالثا - اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتابعيته

تعليمات - قد طبع المثال المذكور (اورنيك نمرة ١١ ج) لكي يصرف منه الى اصحاب الشأن بالتمن المقرر للورقة التمغة وقوضع على كل نسخة ورقة لصق بدل تمغة بقيمة هذا التمن (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

ولا تعطى رخص من بيوت الماهرات بل متى تحقق عدم وجود أى مانع تعطى لمقدم الاخطار شهادة قيد على الاورنيك نمرة ١٣١ بعد أن يشطب منه (محل عموى) ويكتب به (بيت ماهرات) وتستبدل منه مواد لأتمة المحلات العمومية بمواد لأتمة بيوت الماهرات

وتقيد بيوت الماهرات في دفتر يخص لها من الاورنيك نمرة ١٢٩ مع اجراء التعديل فيه حسبما ذكر آنفا (من منشور النسخية نمرة ١٤ سنة ١٨٩٨)

٧ - يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الاخطار أو شهادة من السلطة التابع لها دالة على عدم صدور حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة

ويتعهد مقدم الاخطار تعهدا صريحا بأن يتبع في ادارة البيت احكام هذه اللائحة

٨ - يجب على مقدم الاخطار أن يقدم للمحافظة أو المديرية في ظرف ثمانية وأربعين ساعة على الأقل قبل فتح البيت كشفا محررا على حسب المثال الذي يقرره

البوليس ومحتويا على أسماء العاهرات وإنلطم وكافة الأشخاص المقيمين في البيت أو الذين يؤدون فيه أى خدمة مع بيان ألقابهم ومنهم وتابعيتهم تعليمات - قد طبعت النظارة المثال اللازم لهذا الكشف (أورنيك نمرة ١١ د) وهذا الاورنيك يصرف لأصحاب البيوت ضمن قدره ٣٠ مليا من كل فسخة منه (من المنشور للخطية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

٩ - يمكن فتح بيت العاهرات في اليوم السادس عشر من تاريخ تقديم الاخطار المتوه عنه في المادة ٥ وبعد مضي ثمان وأربعين ساعة على الأقل من تاريخ تقديم الكشف المتوه عنه بالمادة ٨ مالم تعلن المحافظة أو المديرية في خلال ذلك بطريقة ادارية معارضتها في فتحة بحيث تكون المعارضة مبينة على أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة أو على عدم استيفاء الاخطار أو الكشف

ويجب اعلان المعارضة أيضا لملك العقار الموضع عنه في الاخطار

تعليمات - اذا لم توجد موانع تستوجب المعارضة سوى عدم استيفاء الاخطار أو الكشف فيكلف مقدمهما باستيفائهما باقرب ما يمكن من الوقت فان لم يضمن أولم يتيسر ذلك يعلن بالمعارضة في المعاد القانني

ويقتضى أن اعلان المعارضة يكتب على ثلاث نسخ (من الاورنيك نمرة ١١ هـ) احداها لمقدم الاخطار والثانية لملك العقار والثالثة تحفظ مع الاوراق الخاصة بالمحل بعد استيفاء صيغة الاعلان (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

١٠ - بلجهة الادارة في حالة عدم تقديم الاخطار من أصحاب المحل أن تقرر ما اذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت العاهرات أما اذا كان أصحابه تابعين لدولة أجنبية فلا يجوز تقرير ذلك الا بعد موازنة التفاصيل التابعين هم لهم

ويعلن هذا القرار بطريقة ادارية الى صاحب المحل ويرفق به صورة مصدق عليها من الافادة المحتوية على رأى القنصل بالمواظبة ويتنبه ضمنه باقتال المحل أو بتقديم الاخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال في ظرف ١٥ يوما .

ففي مضي هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى البوليس اثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة وبصير اخطار مالك العقار بالتنبيه الذى أعلن لصاحب المحل تعليمات - اذا كان صاحب المحل من التبعة الأجنبية يتعين على جهة الادارة مخافة القنصل وخوفه وتقديم ما يلزم لاقناعها بأن المحل معد لأرتكاب الفاحشة والحصول على موافقتها كتابة على اعتباره من بيوت العاهرات وإذا تعد أصحاب المحل وكانوا من تبعات مخالفة وجب الحصول على اقرار من القنصل أو التابع لها كل منهم (من المنشور غمرة ٩٩ سنة ١٨٩٦) وينبغى أن تعلن مع كل قرار صورة مطابقة للأصل من القنصل أو المشتبهة على الرأى المتضمن للموافقة ويكتب كل قرار على ثلاث نسخ (من الاورنيك غمرة ١١ ب) احدها لصاحب المحل والثانية للمالك والثالثة تحتفظ مع الاوراق (من المنشور غمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

١١ - اذا تغير صاحب أى بيت من بيوت العاهرات وجب على صاحب البيت الجديد اعلان ذلك للحافظة أو المديرية فى ظرف ثلاثة أيام مع تقديم شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوايق أو شهادة تقوم مقامها فى المدة المذكورة ويجب على كل صاحب بيت للعاهرات أن يعلن للحافظة أو المديرية فى مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل فى الأشخاص الواجب درج أسمائهم فى الكشف المنصوص عنه بالمادة ٨ مع بيان كافة الايضاحات المقررة بتلك المادة

تعليمات - الاعلان الذى يقدمه صاحب المحل الجديد يجب أن يكون على ورقة تمغة من فئة ٣٠ مليما ووضع فيه اسم مقدمه ولقبه ومحل اقامته وتبعيته وغرفة قيد البيت وموقعه . وتذكر فيه شهادة السوايق المرفقة به وكذلك الاعلان الذى يقدم من تيسر فى الأشخاص المدرجين بالكشف يجب أن يكون على ورقة تمغة من فئة ٣٠ مليما (من المنشور غمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

١٢ - ينبغى الاخطار عن نقل المحل من جهة الى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الأقل ويمكن اجراء النقل فى اليوم السادس عشر مالم تعلن الحافظة أو المديرية فى بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضتها فى ذلك بناء على أحكام المادة الثانية من هذه اللائحة

تعليمات - هذا الاخطار أيضا يكون على ورقة تمغة من فئة ٣٠ مليما ويشتمل على البيانات اللازمة لتعيين موقع البيت الجديد جديدا وعدد الغرف المشتمل عليها واسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتبعيته . ويرفق معه ايصال الاخطار السابق تقديمه عن المحل الاصل (من المنشور غمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

١٣ - كل شخص تابع لبيت من بيوت العاهرات أو يكون مستخدماً فيه يجب أن يكون بالغاً من الرشد القانوني

تعليمات - سن الرشد القانوني هو بلوغ السنة الثامنة عشرة من العمر فلذا علم البوليس بوجود أحداث لم يبلغوا الرشد ذكورا كانوا أو إناثاً تابعين لأحد بيوت العاهرات أو مستخدمين به فعليه أن يحرر محضراً ضد صاحب المحل وضد الأحداث أيضاً ويجب منع هؤلاء الأحداث من الاطلة في المحل بعد صدور الحكم ضدهم . وفيما يختص بأصحاب البيوت التابعين للحكومة المحلية تعتبر الحادثة جنحة طبق المادة ٢٣٣ عقوبات ويقدم المحضر للنيابة فلذا لم تتوفر شروط هذه المادة بصير تطبيق المادة ١٢ من اللائحة وعند ذلك تعيد النيابة المحضر لتقليعه للحكمة المركزية . أما أصحاب بيوت العاهرات التابعين لدول أجنبية فيقدم ضدهم محضر مخالفة طبق المادة ١٣ من اللائحة وأما الأحداث فيعاقبون بصفة مخالفة المادة ١٣ المذكورة (من المنشور بمرمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

١٤ - كل مومسة تكون موجودة في بيت للعاهرات يجب أن تكون حائزة لتذكرة تعطى لها من البوليس وعليها صورتها . وهذه التذكرة يجب تجديدها سنوياً

تعليمات - هذه التذكرة (أورنيك ممرمة ١١) تلتصق عليها صورة المومسة المحررة باسمها (من المنشور بمرمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

١٥ - كل مومسة تكون موجودة في بيت للعاهرات يجب أن نتقدم لإجراء الكشف الطبي عليها مرة في كل أسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بمكتب الكشف وإن لم يوجد فيمعرفة طبيب مصرح له بذلك من طرف مصلحة الصحة

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملاحظات التي تترأى له منه على التذكرة المنصوص عليها في المادة السابقة التي تبرزها له كل مومسة

وللبوليس الحق أن يجرى الكشف على العاهرات اللاتي يتأخرن عن الحضور بالكشف بدون إبداء عذر مقبول وله مراجعة الشهادات المرضية التي نتقدم منها لاثبات أَعذارهن

تعليمات - يجب أن يكون المحل المعد لمكتب الكشف في النقطة المخصصة لبيوت العاهرات ويختب هذا المحل بالاتحاد مع مفتش الصحة وتكون أجرته على أصحاب بيوت العاهرات متى أمكن ذلك (من المنشور المحمي الرقم ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٧)

وإذا قدمت إحدى اللومسات شهادة طبية بأن تأخيرها عن الكشف كان بسبب مرض فالبوليس تحقق ماثلون بالشهادة في حالة الشك في صحتها . وبما أن الماد (٢٢) من هذه اللائحة تخول لضباط البوليس استصحاب طبيب عند الفحول نهارا في بيوت العاهرات فيمكن تكليف الطبيب بالكشف حالا على المومسة التي تأخرت عن الحضور للكشف (من المنشور عمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

ولا يتصرح اللومسات بالانتقال من دائرة المدينة أو الجهة القعيمات فيها الى جهة أخرى الإقامة فيها مؤقتا أو قطعيا الا بعد الكشف عليهن بمعرفة الطبيب التحقق من سلامتهن من الامراض المعدية أو عندها (منشور عمرة ١٤ سنة ١٨٩٨)

١٦ - كل مومسة يتحقق اصابها بمرض زهرى يجب عليها الامتناع عن الإقامة في بيت من بيوت العاهرات

١٧ - المومسات من رعايا الحكومة المحلية الآتى يتضح للطبيب اصابتهن بأمراض زهرية يرسلن الى المستشفى ولا يخرجن منه الا بعد شفائهن فإذا لم يوجد في المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات الى مستشفى أقرب لمدينة وعلى البوليس اجراء قفلهن . أما مصاريف المعالجة وقدرها أربعة قروش صاغ يوميا فتكون على نفقة كل من صاحب البيت والنساء المصابات بوجه التضامن والشهادة التي يعطيها مدير المستشفى عن مدة إقامة المصابة فيها تعتبر بمثابة صك قابل للتنفيذ لصالح الادارة

كل مومسة مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصلات التابعة لها تعليمات - النساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب . أما الاجنبيات فترسل شهادة الطبيب المختصة بهن فورا للقنصلات التابعة اليها بواسطة المحافظة أو المديرية وعلى البوليس التحقق من عدم بقاء المرضات في بيوت العاهرات وإذا وجدن فيها بدون أن يثبت شفاؤهن يقدم ضدهن محضر مخالفة (من المنشور عمرة ٩٩ سنة ١٨٩٦)

١٨ - احكام المواد الاربعة السابقة - ترى أيضا على صاحبات بيوت العاهرات أما الآتى يزيد سنهن عن ٥٠ سنة فيجوز اغفالهن من الكشف الطبي

١٩ - لا يجوز للمومسات أن يوجدن بأبواب بيوت العاهرات ولا بالتوافذ

٣٠ - أصحاب بيوت العاهرات مسئولون عن المخالفات التي تقع ضد أحكام المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩

٣١ - لا يجوز لأصحاب بيوت العاهرات أن يتركوا أحدا يلعب باللعاب القمار على اختلاف أنواعها مثل لعب البكارا والانسكنيه والواحد وثلاثين والثلاثين والاربعين والفرعون والروليت وما كنة الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب . وفي حالة مخالفة ذلك تضبط النقود الموضوعة للعب وكذلك الاشياء التي حصل اللعب بها

٣٢ - يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا في بيوت العاهرات لضبط المخالفات التي تقع بشأن هذه اللائحمة ويسوغ لهم عند اللزوم أن يستصحبوا طبليا ويجوز للضباط والانتقار الدخول فيها في أثناء الليل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعد أو أى أمر آتريخل بالامن العام أو لاجل ضبط من يكون من الجانبين جاريا البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستغاثة بهم ولا يجوز للبوليس أن يضبط أى شخص أجنبي يوجد عادة أو عرضا في بيت من بيوت العاهرات الا في الاحوال المنصوص عليها في اللوائح الجارى العمل بها فيما يختص بالاجانب

٣٣ - كل مخالفة لاحكام هذه اللائحمة ماعدا أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وفي حالة ارتكاب مخالفة ثانية في ظرف سنة أو في حالة ارتكاب مخالفة لاحكام المواد المذكورة في الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالجلس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٤ - في حالة ارتكاب مخالفة لاحكام المادة ٢١ يحكم القاضي بمصادرة النقود الموضوعة للعب والاشياء التي تكون قد ضبطت

٢٥ - ينفى الحكم باقتال المحل في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ وذلك في حالة صدور حكم بسبب حصول لعب القمار اذا كان صدر في بحر الثلاثة سنوات الماضية حكمت في مثل هذه المخالفة ضد أصحاب البيت ولو تعاقبوا في بحر المدة المذكورة ويجوز الحكم باقتال البيت في سائر الاحوال الاخرى

٣٦ - الحكم الصادر باقتال المحل يصير تنفيذه في حق صاحب المحل بدون التفات لمعارضة مالك العقار أو أى شخص آخر يشغله ويجوز وضع الاختام تأييدا لنفاذ مفعول الاقتال والبيوت المحكوم باقتالها لا يجوز إعادة فتحها في بحرى الثلاثة شهور التالية ليوم اقفالها الا بتصريح من البوليس الذى يسوغ له عند اللزوم أن يمنع بالقوة السكنى فيها بدون اذن منه

تعليمات - كل حكم صادر باقتال بيت من بيوت العاهرات يجب أن يكون تنفيذه بمعرفة أحد المحضرين ومتى كان الامر يقتضى بوطنيين فقط فمرافق المحضر ضابط بوليس يضع ختمه بالجمع الا امر على باب البيت تأييدا لنفاذ الاقتال ولكن اذا كانت الاحكام صادرة ضد أجانب فجهز الختم يكون بمعرفة المحضر

تسبى الاختام على الباب مدة لا تزيد من ثلاث شهور وفي حالة ملاذا كان ملك العقار يرفب المادة فتح البيت قبل انتهاء هذه المدة يجب عليه أن يقدم عن ذلك طلبا للمحافظة أو المديرية واذا ثبت أن المالك سليم النية وأن القرض من فتح البيت تأييدا هو السكن وليس استعماله للفاحشة فيصرح المحافظ أو المدير برفع الاختام وفتح المحل تأييدا لصالح مالكه ويصرع عن ذلك محضر يتوقع عليه من المالك ويحفظ بالملف (دوسيه) ومتى كانت الاختام وضمت بمعرفة أحد المحضرين فيكون تحرير محضر رفعها بمعرفة أحد المحضرين أيضا بناء على طلب المالك (منشور للمخاطبة نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

٢٧ - يسرى مفعول هذه اللائحة على الجهات السارية عليها الآن لأتمة ١٥ يوليه سنة ١٨٩٦ ويجوز أن يتقرر سر ربانها أيضا على أية جهة أخرى بمقتضى قرار يصدره المحافظ أو المدير ويعين فيه الاخطاات التى تفتح بيوت العاهرات فيها وبيوت العاهرات الموجودة في الاخطاات الاخرى يجب اقفالها في الميعاد الذى يحدد في القرار المذكور بحيث ان هذا الميعاد لا يجوز أن يكون أقل من شهر

والبيوت الموجودة في الاخطاط المعينة يجب على أصحابها قيدها في بحر الثلاثين يوما التالية لنشر القرار طبقا لاحكام المواد ٦ و٧ و٨ و٩ من هذه اللائحة

٣٨ - تلغى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦

٣٩ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشرها
بالجريدة الرسمية

منع التكف

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧

(٢١ محرم سنة ١٣١٥)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة

بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٨٩٧

١ - ممنوع التكف في الاماكن العمومية الكائنة بالجهات التي يعينها كل مدير أو محافظ في دائرة اختصاصه بقرار يصدر منه عن ذلك

٢ - من يخالف نص المادة الاولى من هذا القرار يعاقب بدفع غرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش وبالحبس من ثلاثة أيام الى اسبوع ويجوز قبول الظروف المخففة للعقوبة

٣ - يسرى مفعول هذا القرار في الجهات التي تعين كما ذكر بالمادة الاولى بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر قرار المدير أو المحافظ الخاص بذلك في الجريدة الرسمية

قرار صادر من محافظة مصر في ٥ يناير سنة ١٨٩٨

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢١ يونيه

سنة ١٨٩٧ القاضي بمنع التكف في الجهات التي يعينها المحافظون والمديرون

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٩٨ المعين فيه

الجهات الممنوع التكف فيها

١ - يلغى القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٩٨ المذكور

آخا ويستبدل بالقرار الآتي

٢ - ممنوع التكلف بالجهات الآتية وهي

(قسم الازبكية)

شارع قبل شبرد	شارع بين المدرستين
الشارع المبتدى من شارع كامل بحرى	عطفة عبدالله باشا
اسبلنديدار وله شعبتان حول محل فلوران	حارة جلبي
ميدان باب الحديد	شارع باب الخنينة البحرى
شارع باب الحديد	» الخنينة
» محطة مصر	» كامل
» كورى الليمون	» المليجى
ميدان الطازندار	حارة الحسينى
شارع بين الحارات	» التجارة وأزقتها
» مدرسة اليسوعيين	شارع بولاق
» مقار عبدالشديد	» عباس
» مخايل جاد	» البورصة
» الصجالة البرانية	» دورية
» الصجالة الجوانية	» توفيق
» الحكيم	» سوق التوفيقية
ميدان الحكيم	» زكى
شارع حمدى	ميدان توفيق
» السبع	شارع جلال باشا
» جعفر	» الاربعين
» الخليج المصرى	» عماد الدين
» القبيسى	» المدايح

(قسم عابدين)

ميدان كوبرى قصر النيل	شارع عبدالعزيز
شارع الجزيرة	» عابدين
» جامع عابدين	» قصر النيل
» الخلوئى	» المناخ
» رجة التبن	» الساحة
» الصنافيرى	» كوبرى قصر النيل
» مشهر	» عبدالدايم
» معروف	» الشيخ حمزة
» قشلاق قصر النيل	» البستان
» الشيخ يوسف	» مصر القديمة
» قصر الدوارة	» الشيخ ربحان
» جامع شركس	» القللى
» الدره مل	» الحوياتى
ميدان قصر النيل	» منصور
كوبرى قصر النيل	» فهمى
الجزيرة جميعها	» كوله
الكوبرى الاعمى	» عماد الدين
شارع حمدى	» الكنيسة الجديدة
ميدان التياترو	» الدواوين
شارع وابور المياه	» المغربى
» المناخ	» حسن الاكبر
» النمر	» غيط العدة
» ديرالبناات	» ميدان عابدين
» البنك الوطنى	» الازهار

تابع (قسم عابدين)

حارة العوايد	شارع شريف
» زغيب	» الشرفيين
» المغربي	» أبو السباع
» الشواربي	» زرفوداكي
شارع العياش	» المبدولى
» مرريت باشا	» عماد الدين من باب اللوق لغاية
ميدان مرريت باشا	شارع الشيخ ريحان
شارع الشيخ معروف	شارع قشلاق عابدين
» الانتيكخانة المصرية	» القاصد
ميدان الاسماعيلية	حارة المشهدى .

(قسم السينة)

ميدان المالية	شارع القصر العيني
شارع الداخلية	» الطرقة الغربى
» مدرسة الطب	» المالية
	» الدواوين

(قسم الموسيقى)

شارع البواكى	شارع الموسيقى
جنينة الازبكية	» العتبة الخضره
ميدان العتبة الخضرا	» البوستة
سوق الخضار القديم والشوارع المجاورة له	» التياترو
سوق الخضار الجديد » »	» محمد على
شارع الضبطية القديمة	» عبدالعزيز
» نخري	» الجوهري
» المزين لغاية كنيسة الكاثوليك	» ازبك
اللاتينية	» طاهر

(قسم الخليفة)

شارع الباب الجديد » محمد على	ميدان محمد على
---------------------------------	----------------

(قسم الجمالية)

شارع السكة الجديدة	شارع خان الخليلي
--------------------	------------------

(قسم شبرا)

شارع شبرا » روض القرج	شارع زرفوداكي
--------------------------	---------------

(قسم اللواتي)

شارع العباسية من باب الحسينية لغاية المدرسة الحربية	شارع الخمس سرايات من منزل عبدالفتاح افندي يوسف لغاية قشلاق جيش الاحتلال
شارع كوبرى القبة من جسر حديد محطة العباسية لغاية جسر حديد محطة كوبرى القبة	شارع الاسبتالية التليانية من أمام القسم لغاية الاسبتالية التليانية
شارع القبة من محطة كوبرى القبة الى سبيل أم الزين	شارع الاسبتالية الفرنساوية من شارع العباسية الى الاسبتالية الفرنساوية
شارع المسلة من سبيل أم الزين لغاية المسلة	شارع محطة الزيتون » محطة المطرية
شارع سراى القبة » القبة القداوية من شارع العباسية الى الشارع العباسى	الشارع العباسى من كوبرى غموره لغاية المدرسة الحربية

(مدينة حلوان)

جميع شوارع المدينة

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية

قرار صادر من محافظة اسكندرية (في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٧)

١ - يجرى العمل بقرار نظارة الداخلية المتوه عنه آنفا في الجهات الآتى بيانها وهى :

شارع السبع بنات (الى بورصة ميناء البصل)	شارع رأس الثين
الارصفة	» الضبطية
شارع باب شرقى	المنشيه
مسكة زهرة الرمل (الى مان استفانو)	شارع شرف باشا
محطة اسكندرية ومحطات مسكة حديد	» توفيق
الرمل	» جامع العطارين (من سوق ابراهيم
قسم الرمل	الى شارع المتولى)
شارع النبي دنيال (الى شارع الرمل)	» البوستة
من باب شرقى الى وابور الماء	» التلفزيون الانجليزى
شارع امتنا بولى	سوق طوسن باشا
» ستروستريس	شارع البورصة القديمة
حارة الاروام الجديدة المعروفة باسم حارة	» الرمل (الى المحطة)
الشركة	» بولاناكى وزقاقاته

٢ - يلغى قرار المحافظة الصادر عن هذا الشأن فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧
ومتدرج بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٨٩٧ نمرة ٤١

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية

قرار صادر من مديرية اصوان

(في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٣)

لايسوغ التكفف في الاماكن الآتية :

أولا - مركز اصوان

(بندير اصوان)

(١) شارع البحر الموصل من محطة السكة الحديد الى كنيسة الكاتوليك من الجهة البحرية الى لوكاندة كاتاركت وما يحاورها من الجهات الاربع

(٢) الشارع الموصل من الشيخ محمود مارا بالقيسارية ومنتها بسوق الحارس

(٣) الطريق الموصل من اصوان للخران وبجوانب الخزان

(٤) محطة الشلال وجزيرة فيله (قصر أنس الوجود)

(ناحية دراو)

موردة البحر والطريق الموصل منها لمعبد كوم أمبو وما يحاورها من الجهات

الاربع

ثانيا - مركز ادفو

(بندير ادفو)

موردة البحر والطريق الموصل منها الى برية ادفو وما يحاورها من الجهات الاربع

ثالثا - مركز الدر

(١) ناحية دكه

موردة البحر والطريق الموصل منها الى المعبد وما يحاورها من الجهات الاربع

(٢) ناحية فريق

محطة أبي سنبل والطريق الموصل منها الى المعبد وما يحاورها من الجهات

الاربع

(٣) ناحية نجع السيرات

من ابتداء موردة البحر المعروفة بموردة كروسكو الكائنة تحت النجع المذكور
لغاية جبل أبي قريى الموجودة فوقه الطابية

يلغى القرار الصادر من محافظة اصوان فى ٣ أغسطس سنة ١٨٩٧

قرار صادر من مديرية قنا

(فى ٧ أغسطس سنة ١٨٩٧)

١ - يجرى العمل بقرار نظارة الداخلية الرقم ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧
فى الجهات المذكورة بهذا

أولا - بناحية دندرة فى الاماكن العمومية الآتى بيانها

(١) بربة دندرة

(٢) محل مرمرى وابورات السواحين

ثانيا - بقنا فى محطة مرمرى الوابورات بموردة البحر

ثالثا - بالاقصر فى الاماكن العمومية الآتى بيانها

(١) بربة الاقصر

(٢) لوكاندات الاقصر والكرنك والتوفيقية

(٣) محطات حرمى الوابورات

رابعا - بالكرنك بجهة بربة طيبة

خامسا - بالقفرية فى الاماكن الآتى بيانها

(١) جهة باب الملوك

(٢) مدينة أبو

سادسا - باستا بمحطة مرمرى الوابورات وبربة استا

سابعا - بدشنا بمحطة مرمرى الوابورات

ثامنا - بنجح حمادى فى الاماكن العمومية الآتى بيانها :

(١) فابريقات السكر تعلق البرنس أحمد باشا كمال وشركة سوارس

(٢) بمحطة السكة الحديد ومحطة كوك

تاسعا - قوص بمحطة مرمرى الواورات

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

قرار صادر من مديرية جرجا

(فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٧)

١ - يجرى العمل بقرار نظارة الداخلية الرقم ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ بالبلينا فى الاماكن العمومية الآتى بيانها :

(١) شارع جسر البحر الأعظم من وابور قويمانية المياه بالبلينا لحد وابور الطحين تعلق عبد الشهيد بك بطرس

(٢) شارع وسط البلد من وابور طحين عبد الشهيد بك بطرس ومارا بالسويقة لحد مركز البوليس

(٣) الشارع العمومى المبتدئ من جسر البحر الأعظم ومارا غرب البلد لحد وصوله بمركز البوليس

(٤) الشارع الموصل من المحطة لحد مقابلته بالشارع الغربى

(٥) بشارع موصل من مصلحة أبوستيت الكائنة غربى المحطة بأراضى الجيز والمفش ويتقابل بالشارع العمومى غرب البلد

٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

قرار صادر من مديرية الجيزة (في ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٧)

١ - يجرى العمل بقرار نظارة الداخلية الرقم ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ في الجهات المذكورة بهذا وهي :

أولا - بندر الجيزة في الاماكن العمومية الآتى بيانها وهي :

(١). الشارع الموصل من الكوبرى الاعمى الى بندر الجيزة وميادين حديقة الحيوانات والمتحف وشارع سراى البرنس

(٢) الشارع الكائن على شاطئ النيل والميادين العمومية بالبندر

ثانيا - بجهة بولاق الدكرور بالشارع الموصل من الكوبرى الاعمى الى المحطة

ثالثا - شارع الاهرام من السجن الاسود الى الاهرام

رابعا - محطة البدرشين والشارع الموصل منها الى اهرام صفارة

خامسا - منشأة البكارى بالجسر العمومى المجاور للاهرام

سادسا - بجهة كرداسة بالطريق العمومى المجاور للاهرام والجسر القريب من المنشية

سابعا - محطة عزبة المناشى

ثامنا - محطة مزغونة

تاسعا - محطة العياط

عاشر - محطة كفر عمار

حادى عشر - محطة الرقة

٢ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

لائحة المحلات العمومية

أمر عال صادر بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٤

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة بشأن المحلات العمومية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١

وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ بمنع تعاطى الحشيش وبيعه في المحلات العمومية المعتل بقرار آخر صادر في ١٩ مايو سنة ١٩٠٠

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٠٣ الصادر طبقا للأمر العالي المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

١ - تعتبر بموجب أحكام أمرنا هذا من المحلات العمومية القهوى والمطاعم والمخارات والحانات ومحلات بيع المشروبات الروحية (بار) ومحلات بيع الجمعة (البيرة) والمرايح (التيارات) وملاعب الخيول المعروفة باسم (سرك) ونوادى الاجتماعات المعروفة باسم (سركل وكلوب) وما شابه ذلك من المحلات المفتوحة للجمهور

٢ - لا يجوز فتح محل من المحلات العمومية في الاخطاط التي يعينها المحافظ أو المدير من الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات والفير مسموح معاطاة التجارة فيها ولا بالقرب من الاماكن المعتة لاقامة الشعائر الدينية أو لتعليم الاحداث ولا بالقرب من الجبانات والاضرحة التي هي موضع الاحترام عند الجمهور

٣ - لا يجوز للأشخاص الآتى ذكرهم فتح أو تشغيل محل عموى لا بأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين ولا استخدامهم فيه بصفة مديرين أو مباحرين وهم :

(١) القصر الذين لم يتقرر رشدهم والمجور عليهم
(٢) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جناية من المنصوص عنها في قانون الجنايات

(٣) المحكوم عليهم بالحبس بسبب مرقعة أو نشل أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة بعد الاثتمان أو إخفاء جانيين أو هتك حرمة الآداب أو تخريض القاصرين على الفسق أو إدارة محل مقامرة أو بيع أصناف مغشوشة ومضرة بالصحة وذلك في حالة ما إذا كانت العقوبة لم يمض عليها خمس سنوات

(٤) أصحاب المحلات العمومية الذين حكم عليهم باقلامها لامور متعلقة بإدارتها وكذلك مديرو تلك المحلات ومباشرو أعمالها متى كانت العقوبة لم يمض عليها ثلاث سنوات

٤ - صدور الاحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب محل عموى سبق قيده أو على مديره أو على مباشر أعماله يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله أو على مباشرة ادارته في المدد الموضح عنها في الفقرتين المذكورتين وذلك من اليوم الذى تصير فيه تلك الاحكام نهائية

٥ - كل من يرغب فتح محل عموى يجب عليه أن يخطر المحافظة أو المديرية بالكتابة قبل فتح المحل بخمسة عشر يوما على الأقل

٦ - الاخطار المذكور في المادة السابقة يكتب على ورقة تمغة من فية ثلاثين مليا بحسب المثال الذى يقرره البوليس ويكون محتويا على الايضاحات الآتية :

- (١) اسم كل من مقدم الاخطار ومدير المحل أو مباشر أعماله ولقبه وسنه ومحل ولادته وصناعته ومحل اقامته وتابعيته
(٢) نوع المحل المطلوب فتحه أو الغرض الذى سيخصص له وموقعه
(٣) اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتابعيته

٧ - يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الاخطار وعن المدير أو مباشر أعمال المحل أو شهادة من السلطة التابع لها كل من المذكورين دالة على عدم صدور الحكم عليهم باحدى العقوبات المبينة فى المادة الثالثة ويتمهد مقدم الاخطار تمهنا صريحا بأنه يدير أعمال المحل بحسب أحكام هذه اللائحة وعلى الخصوص بأن لايسمح لاحد بلعب أى نوع من ألعاب القمار فى محله على الاطلاق وأن لايقتم حشيشا للتعاطى ولا يسمح للغير بتعاطيه ولا بيعه

٨ - يجوز فتح المحل فى اليوم السادس عشر من تاريخ الاخطار المنو عنه فى المادة الخامسة مالم تعلن المحافظة أو المديرية فى بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضتها فى ذلك مستندة على أحكام المادتين الثانية والثالثة من أمرنا هذا أو على كون الاخطار غير مستوف

٩ - انا تفير صاحب أى محل عمومى وجب على صاحب المحل الجديد اعلان ذلك للمحافظة أو المديرية فى ظرف ثلاثة أيام وأن يقتم فى غضون تلك المدة أيضا شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة أخرى تقوم مقامها ويجب على كل صاحب محل عمومى أن يعلن فى مثل الميعاد المذكور عند حصول تغيير مدير المحل أو مباشر أعماله وأن يقتم شهادة مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة أخرى تقوم مقامها عن المدير أو مباشر أعماله الجديد

١٠ - ينبغى الاخطار عن نقل المحل من جهة الى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الاقل ويجوز النقل فى اليوم السادس عشر مالم يعلن المحافظ أو المدير فى بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضته فى ذلك بناء على أحكام المادة الثانية من أمرنا هذا

١١ - ينبغي أيضا الاخطار في ظرف ثلاثة أيام عن كل تغيير ولو وفق في نوع المحل أو الغرض المخصص له في الاخطار الاول

١٢ - لا يجوز بيع المشروبات الروحية أو المخمرة في المحلات العمومية بدون رخصة خصوصية وللصلاحة دون سواها الحق في منح هذه الرخصة أو رفضها وتعطى هذه الرخصة مجاناً وتكون شخصية

أما ما يتعلق بالمحلات الكائنة بالأخطاط الأوروبية المقررة بمعرفة المحافظات في مصر والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس فمن باب الاستثناء يعتبر اخطار أربابها بفتحها على حسب الشروط المنوّه عنها في أمرنا هذا كأنه رخصة ببيع المشروبات (١)

١٣ - ينبغي وضع لوحة فوق الباب الاصلى لكل محل عمومي مكتوب فيها بيان نوعه وكذلك ينبغي أن يعلق فوق كل باب من أبوابه فانوس يستمر مضيئاً من غروب الشمس لحين اقفال المحل

١٤ - لا يجوز فتح المحلات العمومية قبل الساعة ٦ صباحاً من ١٥ أكتوبر الى ١٤ أبريل ولا قبل الساعة ٥ صباحاً من ١٥ أبريل الى ١٤ أكتوبر

وميعاد اقفال هذه المحلات يكون في نصف الليل ابتداء من ١٥ أكتوبر الى ١٤ أبريل وفي الساعة الواحدة بعد نصف الليل من ١٥ أبريل الى ١٤ أكتوبر وللسلطة المحلية (أى المحافظة أو المديرية) أن تعطى اذناً خصوصياً بالسر بعد هذه المواعيد للمحلات الكائنة في النقط المتوسطة

وإذا وجد أحد المحلات العمومية مفتوحاً بدون اذن بعد الميعاد المقرر فللبوليس أن يقفله حالاً ولا يجوز فتحه مرة أخرى الا في المواعيد المقررة وعلى كل حال يعمل محضر مخالفة حين اجراء الاقفال

(١) قد تقرر ان لا تعطى رخصة بيع المشروبات المذكورة في أى بلدة سواء كانت من البلاد الصغيرة أو الكبيرة الا باذن من تطارة البلدية

(منشور نمرة ٣٨ بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٠٥)

١٥ - كل محل عمومي تحصل فيه أمور مغايرة للنظام يجوز اغلاقه بمعرفة البوليس قبل المواعيد المقررة وفي حالة تكرار تلك المغايرات ينفى اغلاق المحل في الوقت الذي يعينه البوليس لمدة من الزمن يحددها بمعرفة

١٦ - لا يجوز لاصحاب المحلات العمومية أو مستخدميهما أو الخدمة فيها قبول أو ابقاء أناس في تلك المحلات وصرف أى نوع من أنواع المشروبات أو المأكولات في غير الاوقات المقررة لفتحها

١٧ - لا يجوز لاصحاب المحلات العمومية أو مستخدميهما أو للخدمة فيها قبول أشخاص في حالة السكر ولا ابقائهم فيها ولا صرف مشروبات لهم

١٨ - لا يجوز لاصحاب المحلات العمومية ان يتركوا أحدا يلعب باللعاب القمار على اختلاف أنواعها مثل لعب البكارا والانسكينة والواحد والثلاثين والثلاثين والأربعين والفرعون والروليت وما كينة الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب

وفي حالة مخالفة ذلك تضبط القنود الموضوعة للعب وكذلك الاشياء التي حصل اللعب بها

١٩ - لا يجوز تقديم الحشيش للتعاطى او ترك احد يتعاطاه أو يبيعه بأى طريقة كانت في المحلات العمومية

وفي حالة مخالفة ذلك يضبط الحشيش والادوات التي استعملت في ارتكاب المخالفة

وضبط الحشيش بين الاصناف الموجودة في محل عمومي يتخذ دليلا على بيع الحشيش فيه

٢٠ - يجوز للبوليس النحول في المحلات العمومية (ماعدا محل السكن المنصوص) وذلك في الاحوال وبالشروط الآتية :

(١) ضباط البوليس ومأمورو الضبطية القضائية يجوز لهم الدخول في جميع المحلات العمومية بقصد اثبات ما يقع مخالفا لنصوص أمرنا هذا أو لجمع استعلامات أو لضبط أحد الجانين أو أى شخص يبحث عنه البوليس ويكون قد التجأ الى أحد هذه المحلات

(٢) يجوز لانتشار البوليس الدخول في المحلات العمومية عند حدوث مشاجرة أو تعد أو أى أمر يخل بالنظام العمومى أو لضبط من يشاهد متلبسا بالجناية

(٣) لكل رجل من رجال القوة العمومية الدخول في أى محل عمومى يطلب دخوله فيه لمناسبة وقوع أمر يخل بالنظام أو للاغاثة

(٤) يجوز لضباط وأفراد البوليس الذين تعينهم المحافظة أو المديرية لهذا الغرض أن يدخلوا في المراسم ومحلات لمب التحيول (سيرك) وقاعات الاجتماع ومحلات الفرجة والمراقص العمومية لاجل تأييد النظام فيها

٣١ - تعين ادارة مصالح الصحة مندوبين خصوصيين يجوز لهم الدخول في المحلات العمومية لفحص المشروبات المعروضة فيها للبيع

أما المحلات التى يكون أربابها أجنب فعلى المندوبين المذكورين عند ذهابهم اليها أن يخطروا القنصلاتو التابع اليه صاحب المحل بالكتابة وفى هذه الحالة للقنصلاتو أن يرسل مندوبا من طرفه لمراقبة مندوبى الصحة وأن لم يرسل مندوبا فى الحال فلا يتوقف العمل على حضوره

انذا ثبت من تقرير أولئك المندوبين أن أحد أصحاب المحلات العمومية الخائزين للرخصة المتوه عنها فى المادة الثانية عشرة قد باع أو عرض للبيع فى محله مشروبات مغشوشة محتوية على مخلوطات مضره بالصحة فيعمل عن ذلك محضر مخالفة ضده ويجوز سحب الرخصة منه بأمر القاضى بدون الاخلال بما يترتب على ذلك من اقامة الدعوى أمام محكمة الجنج *

٢٢ - الأشخاص الذين يفتحون مؤقتاً قهاوى أو مرايح أو محلات لبيع المشروبات أو ما أشبه ذلك بمناسبة الموالد أو الأعياد العمومية أو الاجتماعات الأخرى التى تمثالها لا يكلفون بتقديم الأخطار المتوقّعة عنه فى المادة الخامسة

ولكن عليهم أن يستحصلوا قبل ذلك على رخصة من البوليس والا يصير اغلاق محلاتهم حالا بمعرفة البوليس فضلاً عن محاكمتهم جنائياً

٢٣ - أحكام المواد السابقة ماعدا المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ تسرى على القنادق (أوتيلات) والبيوت المفروشة والحانات والمحلات التى تمثالها وكذلك على أصحابها ومديرها ومباشري أشغالها

٢٤ - على أصحاب المحلات المذكورة فى المادة السابقة إيجاد دفتر عندهم محتوم بختم المحافظة أو المديرية على كل صحيفة منه ويكون مطابقاً للنال الذى يقرره البوليس وعليهم أن يدرجوا فيه فوراً كل شخص يقيم عندهم فى يوم حضوره بدون ترك مسافة على بياض ولا قشط ولا كتابة بين السطور مع بيان اسمه ولقبه وصناعته وتابعيته ومحل إقامته واسم الجهة القادم منها ويبادروا بإيضاح تاريخ مبارحته للحل

ويجب عليهم أن يقدموا هذا الدفتر الى من تعينه المحافظة أو المديرية من ضباط البوليس أو من مأمورى الضبطية القضائية لمراجعته وعليهم أيضاً أن يعطوا للبوليس كل ما يكون مفيداً له من المعلومات

٢٥ - على أصحاب المحلات المذكورة أيضاً أن يسلموا فى صباح كل يوم الى مندوب البوليس المعين لذلك كشفاً بأسماء الأشخاص الذين سكنوا فى محلاتهم أو بارحوها مدة الأربع والعشرين ساعة الماضية

ويكون هذا الكشف محتوماً على نفس البيانات الواضحة فى الدفتر المذكور

٢٦ - يجوز لضباط البوليس الدخول فى القنادق (أوتيلات) والمنازل المفروشة المعدة للتأجير والمحلات المماثلة لها لمراجعة الدفتر المنصوص عنه فى المادة ٢٤

والتحقق من خدمة هذه المحلات عن صحة ماورد فيه وبالأجمال ليأخذوا منهم كل المعلومات اللازمة للبوليس .

ويجوز لاقطار البوليس الدخول فيها لاجل الحصول على الكشف المنصوص عنه في المادة السابقة

٢٧ - كل مخالفة لاحكام هذا الامر علأ أحكام المادة ١٩ يعاقب فاعلها بغرامة لايتجاوز مائة قرش صاغ

وفي حالة ارتكاب مخالفة أخرى في ظرف سنة أو في حالة ارتكاب مخالفة لاحكام المادة ١٩ فيعاقب الفاعل بغرامة لايتجاوز مائة قرش صاغ وبالحبس لمدة لايتجاوز اسبوعاً أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

٢٨ - في حالة ارتكاب مخالفة لاحكام المادة ١٨ يحكم القاضي بمصادرة النقود الموضوعة للعب والاشياء التي تكون قد ضبطت ويحكم أيضاً بمصادرة الحشيش والادوات المضبوطة في المخالفات التي تقع ضد أحكام المادة ١٩

٢٩ - عند ما يكون الحكم صادراً بسبب ترك الغير يتعاطى الحشيش يحكم القاضي أيضاً باقتال المحل مدة شهر واحد

ويحكم باقتال المحل نهائياً عند صدور حكم في إحدى المخالفات الآتية :

- (١) فتح أو تشغيل محل عمومي بطريقة مخالفة لاحكام المواد ٢ و٣ و٤
- (٢) بيع المشروبات الروحية أو المخمرة بدون رخصة
- (٣) بيع الحشيش او تقديمه للتعاطى
- (٤) ترك الغير يتعاطى الحشيش متى كان سبق صدور حكم في مثل هذه المخالفة في أى وقت كان

(٥) ترك الغير يلعب القمار اذا كان صدر في بحر الثلاث سنوات الماضية
حكماً ضد أصحاب المحل ولو متعاقبين في مثل هذه المخالفة

٣٠ - الحكم الصادر باقتال المحل ينفذ بدون تعويل على أى تنازل لم يكن حصل الاخطار عنه طبقاً لنص المادة التاسعة من هذا الامر

٣١ - اذا رفعت الدعوى العمومية ضد أجنبى ووطنى بسبب مخالفة واحدة تكون المحاكم المختلطة مختصة بمحاكمة جميع المتهمين

٣٢ - الغيت أحكام الأئمة الصادرة فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ بشأن المحلات العمومية وكذا القرارات الصادرة فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ (١٩ مايو سنة ١٩٠٠) بشأن الحشيش

٣٣ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ويسرى مفعوله بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

أعمال اليانصيب (اللوتريه)

أمر عال صادر في ٧ مارس سنة ١٩٠٥

بعلاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٠٥ الصادر طبقا للأمر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

١ - لا يجوز لاحقا أن يعمل بغير رخصة من الحكومة عملا من الاعمال الآتية: (١)

أولا - التجول بأوراق اليانصيب (اللوتريه) وبيعها أو عرضها للبيع أو توزيعها في المحلات العمومية

ثانيا - التجول بحيوانات ميتة أو حية أو أى شئ من الأشياء الأخرى مع عرضها على الجمهور بصفة يانصيب

ثالثا - التعرف بوجود يانصيب أو تسهيل تصريف أوراقه بأعلانات منشورة أو ملصوقة أو بأحدى طرق العرض أو بغير ذلك من وسائل النشر

٢ - يعتبر من أعمال اليانصيب كل عمل يطرح على الناس بأى اسم كان ويكون الربح فيه موكولا للصدقة دون سواها

ولا تعتبر من هذا القبيل السندات المالية ذات الأرباح باليانصيب المأذون بها بصفة خصوصية من الحكومة المصرية أو من حكومة أجنبية يكون قد حصل إصدار هذه السندات بمقتضى قوانينها ولكن بيع مجرد البخت فى سحب هذه السندات يدخل تحت حكم المنع المنصوص عليه فى المادة الأولى

(١) رخص اليانصيب تعطى من تظلمة الداخلية دون غيرها

(منشور فى ٤٩ رقم ٢٦ مارس سنة ١٩٠٥)

٣ - كل من يخالف أحكام المادة الاولى يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صباغ وفي حالة صدور الحكم مرة ثانية يجوز للقاضي أن يحكم فوق الغرامة بعقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وتصادر الأوراق والأشياء التي استعملت في المخالفة

٤ - يسرى العمل بأمرنا هذا بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوما

٥ - على ناظرى الداخلية والحفائية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

تعليمات - ان أحكام الامر العالى المذكور تشمل جميع أعمال اليانصيب (القرية) بدون استثناء سواء كانت لمقصد تجارى أو لمقصد خيرى أو غير ذلك ولا تعتبر السندات المالية ذات الارباح اليانصيب المأذون بها بصفة خصوصية من الحكومة المصرية أو من حكومة أجنبية يكون قد حصل إصدار هذه السندات بمقتضى قوانينها من أعمال اليانصيب ولكن يدخل تحت حكم المنع المذكور بيع أوراق البت المتعلقة بها وليلاحظ أن المنع المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة الاولى يشمل خصوصاً كافة الباعة الذين يبرون بالطرق أو يترددون على المحلات العمومية لحملين أشياء من الفواكه والطيور والأسماك أو غيرها من البضائع ويعرضونها للبيع بواسطة اليانصيب

لائحة الشيالين

قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨

١ - يجب على كل شخص يتعاطى الآن أو يرغب في المستقبل تعاطى حرفة شيال عمومي أن يجرى قيد اسمه في المحافظة أو المديرية الكتاتبة بها الجهة التي يريد أن يتعاطى حرفته فيها وفي حالة ما إذا لم يكن صدر عليه حكم في مواد السرقة أو التنبص تعطيه المحافظة أو المديرية شهادة قيد تشتمل على اسمه ولقبه وسكنه ومحل ولادته والتصریح له بتعاطى حرفته

٢ - يجب على كل شيال أن يحمل على صدره صفيحة من النحاس على حسب الشكل الذي تقرره المحافظة أو المديرية ويبين بها نمرة قيده بأرقام عربية وافرنيكية

ويجب عليه أيضا أن يبرز شهادته كلما طلبها منه أحد رجال البوليس

٣ - إذا فقد أحد الشيالين شهادته وجب عليه إخطار المحافظة أو المديرية بذلك فوراً وتعطى له شهادة أخرى بعد التحقق من فقدانها

٤ - كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشا

وفي حالة العود الى ارتكاب المخالفة تضاعف العقوبة ويموز للمديرية أو المحافظة بحسب الرخصة مؤقتاً أو قطعياً

انما اذا تعاطى شخص حرفة شيال بدون رخصة يعاقب بغرامة من ٥٠ قرشا الى ١٠٠ قرش

٥ - تلغى لائحة الشياطين الصادرة في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٣ من محافظة الاسكندرية واللوائح المماثلة لها الصادرة بعد ذلك التاريخ من سائر المحافظات والمديرين

٦ - يتدئ العمل بهذه اللائحة بعد مضي خمسة أيام من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية

=====

لائحة

البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات فيما يتعلق بالاجانب

أمر عال صادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠

بناء على الاتفاق الذي حصل مع الدول التي وافقت على انشاء المحاكم المختلطة

١ - لايحوز انشاء بيت مالى لتسليف النقود على رهونات بغير اذن الحكومة ومع ذلك فلايسرى مفعول أمرنا هذا على المحلات التي تسلف النقود على رهونات معنوية (مثل السهام والسندات المالية ونحوها) وكذلك التي تسلف على البضائع الجديدة والاصناف الزراعية

٢ - تصدر الرخصة من ناظر الداخلية وله الحق في تفتيش المحلات المذكورة عند مايرى لزوما لذلك ويحوز للتفتيش أن يطلعوا على الدفاتر ويتحققوا من وجود عين الرهن ومن حالة الاشياء المرهونة ويتأكدوا من مراعاة الاحكام التي قضى بها القانون أو أوجبتها الرخصة
فإذا كان صاحب المحل أجنبيا لزم اخطار القنصلاتو التابع لها مقبما لكي يتمكن من الحضور في التفتيش اذا شاعت

٣ - يجب على كل محل يشتغل بالتسليف على الرهونات أن يؤمن احدى الشركات المقبولة لدى الحكومة على الاشياء المرهونة وعلى الاماكن المودعة فيها
فإذا احترق الرهن أو ضاع كلف المحل مسؤولا عن القيمة المقدرة له مع اضافة الربح عليها

٤ - عند تسليم النقود الى المستلف يعطى له أيضا وصل يشتمل على البيانات الآتية :

أولا - مقدار السلفة

ثانيا - بيان الرهن بالتفصيل

ثالثا - قيمة الرهن

رابعا - تاريخ استحقاق السلفة

ويجب على كل مودع أن يمضى على عقد ايداع الشئ المرهون فاذا كان أميا وقع ضامنه على العقد المذكور
ويجوز أن تستثنى من هذا الحكم عقود الايداع الخاصة بأشياء قيمتها أقل من ٢٥٠ قرشا صاغا

٥ - ولا يجوز أن يزيد مقدار الفائدة السنوية عن ٩ في المائة وفضلا عن ذلك يجوز تحصيل عوائد عن تقدير القيمة والمقاس والتخزين
ولا يجوز أن يزيد مقدار هذه العوائد عن ٤ في المائة اذا كانت السلفة أقل من ٢٥٠ قرشا صاغا ولا عن ٣ في المائة اذا كانت فوق ذلك ويكون تحصيل هذه العوائد باعتبار سنة كاملة مهما كانت مدة السلفة

٦ - تكون السلفيات لميعاد ثلاثة أو ستة شهور ويجوز تجديدها باتفاق المسلف والمستلف

٧ - في حالة عدم الدفع عند حلول الميعاد تباع الاشياء المرهونة طبقا للقواعد المقررة في القانون بخصوص الرهن التجارى
وزيادة على ذلك ففي حالة ما اذا كان مقدار السلفة زائما عن عشرة جنيهات مصرية يصير اخطار الاشخاص الذين وقعوا على عقود الايداع بخطاب موصى عليه قبل تقديم الطلب الى قاضى الامور الوقتية بثمانية أيام

٨ - اذا كان المبلغ المتحصل من البيع يزيد عن المستحق على المستلف من رأس مال وفوائد وعوائد حفظ ومصارف بيع فتحفظ الزيادة تحت طلبه مدة ثلاث سنوات ولا يستحق لها فوائدنا فاذا لم يطلبها فى الميعاد المذكور صارت حقا للمسلف

٩ - فتح أو تشغيل محل لتسليف النقود على رهونات بدون الرخصة المنصوص عليها يستوجب العقوبة بالحبس من يوم واحد الى سبعة أيام ويصدر الحكم على كل حال باقتال المحل

أما سائر المخالفات الأخرى لأحكام أمرنا هذا فتكون عقوبتها الحبس من أربع وعشرين ساعة الى أسبوع والفرامة من عشرة قروش صاغ الى مائة قرش صاغ أو إحدى هاتين العقوبتين فقط ويجوز قبول الظروف المخففة ويجوز الحكم باقتال المحل

١٠ - لا يجوز التسليف على رهونات للأولاد الذين يقل سنهم في الظاهر عن ١٢ سنة ولا للأشخاص الذين في حالة السكر أو الذين تسلطن عليهم الحشيش أو الذين هم بالبداية غير أهل للتعاقد نظرا لحالتهم العقلية

١١ - تقويم ثمن المرهونات يكون بمعرفة أشخاص مأذونين بذلك من ناظر الداخلية

١٢ - اذا حملت المطالبة برد الشيء المرهون بسبب السرقة أو باى سبب أوجب على المالك اجراء ما يأتى :

أولا - أن يثبت بالطرق القانونية حقه في الملكية
ثانيا - أن يدفع المبلغ المطلوب على الرهن من رأس مال وفوائد الا اذا كان الدائن قد أمكنه العلم في وقت التسليف بأن الشيء المرهون لم يكن ملكا للمقرض أو أن المقرض لم يكن يجوز له رهنه

١٣ - يجرى العمل بهذه الأحكام بعد شهر من نشرها طبقا للأحكام المقررة في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

١٤ - على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

لائحة

البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات فيما يتعلق بالاهالى

أمر عال صادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠١ بشأن البيوت المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات وذلك بناء على الاتفاق الذى حصل مع الدول التى وافقت على انشاء المحاكم المختلطة
وحيث إنه يقتضى سريان أمرنا المشار اليه على الاهالى ايضا لتكون كافة البيوت المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات خاضعة لنظام واحد بدون تمييز

١ - لايحوز انشاء بيت مالى لتسليف النقود على رهونات بنيران الحكومة ومع ذلك فلا يسرى مفعول أمرنا هذا على المحلات التى تسلف النقود على رهونات معنوية (مثل السهام والسندات المالية ونحوها) وكذلك التى تسلف على البضائع الجديدة والاصناف الزراعية

٢ - تصدر الرخصة من نظارة الداخلية التى يحوزها أن تفتش المحلات المذكورة عند ما ترى لزوما لذلك ويجوز للفتشين أن يطالعوا على الدفاتر ويحققوا من وجود عين الرهن ومن حالة الاشياء المرهونة ويتأكدوا من مراعاة الاحكام التى قضى بها القانون أو أوجبها الرخصة

٣ - يجب على كل محل يشتغل بالتسليف على الرهونات أن يؤمن احدى الشركات ضد الحريق المقبولة لدى الحكومة على الاشياء المرهونة وعلى الاماكن المودعة فيها فاذا احترق الرهن أو ضاع كان المحل مسئولا عن القيمة المقدرة له مع اضافة الربح عليها

٤ - عند تسليم القود الى المستلف يعطى له أيضا وصل يشتمل على البيانات الآتية :

أولا - مقدار السلفة

ثانيا - بيان الرهن بالتفصيل

ثالثا - قيمة الرهن

رابعا - تاريخ استحقاق السلفة

ويجب على كل مودع أن يمضى على عقد ايداع الشيء المرهون فإذا كان أميا وقع ضامنه على العقد المذكور

ويجوز أن تستثنى من هذا الحكم عقود الايداع الخاصة بأشياء قيمتها أقل من ٢٥٠ قرش صاغ

٥ - ولا يجوز أن يزيد مقدار الفائدة السنوية عن ٩ في المائة وفضلا عن ذلك يجوز تحصيل عوائد تخمين ومقاس وتخزين

ولا يجوز أن يزيد مقدار هذه العوائد عن ٤ في المائة إذا كانت السلفة أقل من ٢٥٠ قرش صاغ ولا عن ٣ في المائة إذا كانت فوق ذلك

ويكون تحصيل هذه العوائد باعتبار سنة كاملة مهما كانت مدة السلفة

٦ - تكون السلفيات لميعاد ثلاثة أو ستة شهور ويجوز تجديدها باتفاق المستلف والمستلف

٧ - في حالة عدم الدفع عند حلول الميعاد تباع الاشياء المرهونة طبقا للقواعد المقررة في القانون بخصوص الرهن التجارى

وزيادة على ذلك فى حالة ما اذا كان مقدار السلفة زائما عن عشرة جنيهات .
مصرية يصير اخطار الاشخاص الذين وقعوا على عقود الايداع بخطاب موصى عليه
قبل تقديم الطلب الى قاضى الامور الوقتية بثمانية أيام

٨ - اذا زاد المبلغ المتحصل من البيع عن المستحق على المستلف من رأس مال وفوائد وعوائد حفظ ومصاريف بيع فتحفظ الزيادة تحت طلبه مدة ثلاث سنوات بدون فائدة فانما لم يطلبها في الميعاد المذكور صارت حقا للسلف

٩ - فتح أو تسغيل محل لتسليف النقود على رهونات بدون الرخصة المنصوص عليها يستوجب العقوبة بالحبس من يوم واحد الى سبعة أيام ويصدر الحكم على كل حال باقتال المحل

أما سائر المخالفات الأخرى لأحكام أمرنا هذا فتكون عقوبتها الحبس من أربع وعشرين ساعة الى أسبوع وغرامة من عشرة قروش صاغ الى مائة قرش صاغ أو إحدى هاتين العقوبتين فقط ويجوز قبول الظروف المخففة ويجوز الحكم باقتال المحل

١٠ - لا يجوز التسليف على رهونات للأولاد الذين يقل سنهم في الظاهر عن اثني عشرة سنة ولا للأشخاص الذين في حالة السكر أو الذين تسلطن عليهم الخشيش أو الذين تمل عليهم حالتهم العقلية أنهم غير أهل للتعاقد

١١ - تقويم ثمن المرهونات يكون بمعرفة أشخاص مأذونين بذلك من نظارة الداخلية

١٢ - اذا حصلت المطالبة برد الشيء المرهون بسبب السرقة أو أى سبب آخر وجب على المالك اجراء ما يأتى :

أولا - أن يثبت بالطرق القانونية حقه في الملكية
ثانيا - أن يدفع المبلغ المطلوب على الرهن من رأس مال وفوائد مالم يكن بلغ السلف وقت التسليف بأن الشيء المرهون لم يكن ملكا للمستلف أو أنه لم يكن جائزا للمستلف رهنه

١٣ - على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ويسرى مفعوله بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تعليمات

صورة منشور الداخلية الرقم ٢٠ مارس سنة ١٩٠١
نمرة ٢٦

ان الامر العالى المختص بسير البيوت المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات قد قضى بعدم اشاء البيوت التى من هذا القبيل بدون رخصة من نظارة الداخلية ووضع أيضا طريقة لتفتيش المحلات لاجل التحقق من مراعاة الاحكام التى قضى بها القانون

والمراد بالبيوت المالية المتوه عنها بالمادة الاولى من الامر العالى المشار اليه كل شخص أو شركة تتعاطى مهنة تسليف النقود على رهن أشياء أو أمتعة مستعملة كأثاث المنزل والاواني القضية والملابس والبياضات والاشياء الذهبية أو القضية وعلى العموم الحلى الشخصية وما شاكلها

وانه وإن لم يرد فى نصوص ذلك الامر العالى ما يختص بالبيوت المالية الموجودة وقت تنفيذه الا أنه من اللازم أن يكون للحكومة اطلاع تام عليها ليتسنى لها تفتيشها طبقا للقانون فتوصلا لهذا الغرض يؤمل تحرير كشف ببيان المحلات المشتغلة بتسليف النقود على رهونات الموجودة الآن فى دائرة اختصاصكم وذلك فى ميعاد شهر اعتبارا من تاريخ اطلاعكم على هذا المنشور وبعد انقضاء هذا الميعاد ترسلون للنظارة صورة من ذلك الكشف وتسهيلا لتحضير الكشف المذكور واحتراسا من اهمال قيد أحد هذه المحلات به مما لا يصح التسامح فيه يقتضى أن تنبهوا على اصحاب المحلات المشتغلة بتسليف النقود على رهونات والاشخاص المشتغلين بمثل ذلك إما شفاهة وإما بجميع طرق النشر التى لديكم بأن يخطروكم عنها وأن يتبعوا أحكام الامر العالى فيما يختص بتأمين الاشياء المرهونة بمعرفة المثلثين المصرح

لم يملك من النظارة وبتأمين احدى الشركات المقبولة لدى الحكومة على هذه الاشياء وعلى الاماكن المودعة فيها
وفى بعد استطعى النظارة التعليمات التكميلية لتنفيذ الامر العالى المار ذكره
سواء كان فيما يختص بتفتيش البيوت المحكى عنها أو بغير ذلك

صورة منشور الداخلية الرقم ٦ يناير سنة ١٩٠٤ نمرة ٥

الحاقا لمنشور النظارة الرقم ٢٠ مارس سنة ١٩٠١ نمرة ٢٦ انخلص بمحلات
تسليف النقود على رهونات الصادر عنها امران عاليان بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠
وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ قد تقررت التعليمات الآتية :

١ - يخصص بكل محافظة أو مديرية دفتر لقيود محلات تسليف النقود على قيد محلات
رهونات الموجودة بدائرة اختصاصها ويحدد فيه أولا كافة المحلات المبينة بالكشف على رهونات
الذى صار تمريره حسب المنشور السابق ذكره المشتمل على المحلات الموجودة الموجودة قبل
حال صدور الامرين العالين المار ذكرهما ثم يقيد به بالتتابع كل محل من المحلات العالين والمحلات
المستجدة التى يترخص بها مع ابضاح تاريخ ونمرة الرخصة وتعطى شهادة قيد التى تصرح بها
لاصحاب المحلات الموجودة من قبل صدور الامرين

وقد أعدت لذلك أرائيك مخصوصة وميسرل منها ما يلزم للحافظات والمديريات شركات التأمين
المفسر بقيومها

٢ - على المحافظات والمديريات أن تبلغ لنظارة الداخلية أسماء شركات
التأمين التى يرغب التأمين لديها أصحاب هذه المحلات لتقرر ما اذا كانت هذه
الشركات متوفرة فيها ضمانات كافية من علمه

٣ - يطلب من أصحاب محلات التسليف أن يعرفوا عن الأشخاص الذين الممنون بالخامس
ينتخبونهم لتقويم أئمان الرهونات وعلى جهة الادارة أن تستعلم عن سوابقهم مع
على تصریح

التحقق من خبرتهم وأمانتهم . وإذا كان المضمنون تابعين لدولة أجنبية فيستلم عنهم أيضا من قنصلياتهم

ويجب على جهة الادارة أن تبلغ للنظارة اسم ولقب وتبعية ومحل اقامة كل ممن ونتيجة الامتعلامات المعطاة بشأنه حتى يتيسر لها أن تقرر مواقة اعطاء التصريح اللازم أو عدم اعطائه

٤ - طبقا للادة الثانية من كل من الامرين العاليين المتقدم ذكرهما للموظفون المكلفون بتفتيش محلات التسليف تكلف النظارة الموظفين المذكورين بعد اجراء تفتيش محلات تسليف النقود على رهونات :

بمحافظات مصر والاسكندرية والقنال
بمحافظات الاخرى
المحافظ أوضابط البوليس الاعلى درجة
بالبنادر الموجود بها ديوان المديرات
وكيل المديرية أو حاكم البوليس
بالمرأكة مأمور المركز

٥ - اذا اقتضى الحال تفتيش أحد محلات تسليف النقود على رهونات أخبار القنصليات الخاصة بالا جانب يرسل من المحافظة أو المديرية إخطار بذلك للقنصلاتو التابع لها صاحب المحل ويبين فيه اليوم والساعة المعينان لاجراء التفتيش فاذا لم يحضر أحد من قبل القنصلاتو في الوقت المعين يصير اجراء التفتيش فعلا بدون انتظار وتدون في محضر التفتيش صورة الاخطار المرسل للقنصلاتو حرفيا

٦ - يجب على المفتشين المتقدم ذكرهم أن يراجعوا بنوع خصوصى في أثناء اجراء المراجعة أثناء التفتيش :

أولا - اذا كانت عقود الرهن محررة طبقا للادة ٤ من الامرين العاليين المذكورين قبلا

ثانيا - اذا كانت المحلات والاشياء المرهونة جرى التأمين عليها طبقا للادة الثالثة وإذا كانت أقساط التأمين جاريا تسديدها بصفة منتظمة

ثالثا - اذا كان جاريا تقويم ائتمان الرهونات طبقا للمادة الحادية عشرة وعدا ما ذكر يجب على المفتشين أن يتأكدوا بكل مالههم من الوسائط من مراعاة أحكام المادة الخامسة المتعلقة بمقدار القوائد

٧ - بما أن الغرض من الزام الراهن بتوقيع امضائه على عقد ايداع الاشياء المرهونة حسب نص المادة الرابعة من الامرين العالين المذكورين هو تسهيل الاعراض المبررة معزفة الاشخاص الذين يودعون في محلات التسليف أشياء أو أمتعة مسروقة فلاجل الوصول لهذا الغرض يسوغ تفتيش هذه المحلات كلما وجد لزوم لذلك أما اذا لم توجد ظروف تستوجب اجراء هذا التفتيش فيلغى اجراؤه دفعة في كل سنة ويكون ذلك في بحر شهر نوفمبر

٨ - كلما حصل تفتيش محرر محضر تفصيلي تبين فيه المعايير التي حصلت والاجراءات التي اتخذت وكافة الملحوظات الاخرى المفيدة . ويرسل هذا المحضر للحافظة أو المديرية بدون تأخير

٩ - في حالة وقوع مخالفة تعمل عنها المحاضر اللازمة على نسختين وتقدم احدهما للنيابة ذات الاختصاص وتحفظ الثانية بدوسيه المصلحة الخاص بالمحل المحرر عنه المحضر

ويجب الاعتناء في تحرير هذه المحاضر وبيان فيها بصفة جلية موضوع المخالفة ومادة الامر العالى الذى يسرى مفعوله على المتهم . فلذا كان مرتكب المخالفة اجنبيا يذكر الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ . واذا كان وطنيا يذكر الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١

١٠ - في الاحوال المهمة تقترح المصلحة على النيابة المقدم لها المحضر أن تطلب اقبال المحل طبقا للمادة ٩ من الامرين العالين السالف ذكرهما
طلب اقبال محلات التسليف فلاحوالالمهمة
ويعتبر من الاحوال المهمة أخذ القوائد الزائدة عن الحد المقرر بطريقة خفية (المادة الخامسة) واغتنام فرصة عدم خبرة المستلف أو عدم انتظام حالته العقلية

(المادة العاشرة) وتدون بيانات غير صحيحة في الدفاتر وتكرار ارتكاب المخالفات والأحوال التي يكون فيها اشتباه بمحصل اشتراك في إخفاء الأشياء المسروقة وبوجه الأجمال الأحوال التي تظهر قصد عدم الامنية من قبل مرتكب المخالفات أو توجب الشبهة في ذلك

١١ - على المحافظة أو المديرية أن ترسل للنظارة صورة من المحضر المحرر
بفتح التفتيش عن التفتيش مع اخبارها بما تم نحوه وفي حالة تحرير محاضر مخالفات يجب على
القضائية الأحكام المحافظة أو المديرية أيضا احاطة علم النظارة أولا فاولا بالأحكام القضائية التي
تصدر فيها

لأمانة

عربات الركوب بالاجرة وعربات الامنيوس

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٦ يولييه سنة ١٨٩٤

وصار تعديله بمقتضى القرارين الرقمين ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦

و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ (١)

١ - يجب على كل من أصحاب عربات الركوب المعدة للاجرة بالمواقف والعربات التي تؤجر من العريجات عند الطلب وعربات الامنيوس المعدة للاجرة أو الخاصة بالفنادق (الاوتيلات) أو بالمدارس أو بمى محل آخر وعلى من يريد فى المستقبل تشغيل عربات من هذه الانواع أن يبلغ المحافظة أو المديرية التى تستغل عرباته فى دائرة اختصاصها عن اسمه ولقبه وتبعيته وصناعته ومحل سكنه ويبين عدد وأوصاف العربات الجارية تشغيلها أو التى يريد تشغيلها مع الايضاح عن نوعها وكيفية استعمالها لقيد ذلك بالمحافظة أو المديرية ثم تعطى منها رخصة عن كل عربة باسم صاحبها بمن قدره خمسة قروش صاغ متى كانت العربة حائرة للشروط المدونة بالمادة الثانية

٢ - يجب أن تكون العربات منيئة ونظيفة وذات حجم وثقل مناسبين وأن تكون أطقم الخيول فى حالة جيدة وأن تكون الخيول المعدة للجر سليمة ومعلوفة جيدا وذات قوة كافية وخالية من القروح والمرض

٣ - العربة التى تُنْضَح لياقتها للتشغيل بعد الكشف عليها بمعرفة مندوب البوليس المعين لذلك تقيد بنمرة متسلسلة ويعرف صاحبها بتلك النمرة

(١) قرار ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ صادر بناء على قرار جمعية محكمة الاستئناف المختلطة

العمومية الصادر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٠١

٤ - لا يجوز تشغيل أى عربية مالم تكن عليها نمرتها وهذه النمرة ترسم على مؤخر العربية وعلى ألواح زجاج القوائم المواجهة للشارع بحسب الرسم الذى تقررته المحافظة أو المديرية وتكون تلك النمرة باللون الاحمر على عربات المواقف وباللون الاسود على عربات الطلب أما عربات الامنيوس المعدة للاجرة فتكون نمرها على جانبيها وعلى مؤخرها بصفة واضحة وكل عربية أو منيوس تستغل ليللا يجب أن تكون نمرتها مرسومة على فانوسها أيضا

وأما عربات الامنيوس الخاصة بالفنادق أو المدارس أو أى محل آخر فيكتب على جانبي كل عربية منها اسم المحل التابعة له باللغتين العربية والفرنكية وإذا كان للمحل زيادة عن عربية واحدة فتوضع على كل منها بجانب الاسم نمرة متسلسلة

٥ - تكتب النمر بالأرقام العربية والفرنكية معا

٦ - لا يجوز تغيير نمر العربات ولا رسمها على عربات أخرى بدون تصريح من (المحافظة أو المديرية)

٧ - يتوضح فى الرخصة نمرة العربية وشكلها بالدقة مع عدد الأشخاص الذين يجوز ركوبهم فيها ولقب وتبعية صاحبها واسم قائدها

٨ - تجدد الرخصة سنويا بعد معاينة العربية بمعرفة البوليس واتضح لياقتها

٩ - لا يجوز للمريجة قبول أشخاص بمراتبهم زيادة عن المقدار الموضح بالرخصة وأما عدد الأشخاص الذين يصير قبولهم بعربات الامنيوس فيصير تقديره وإعلانه بكل عربية أو منيوس

١٠ - يجب على البوليس ضبط كل عربية أجرة توجد غير حائزة للشروط الموضح عنها بالمادة الثانية من هذه اللائحة واحضارها الى مركز البوليس وحينئذ ترخذ من قائدها الرخصة المعطاة بتشغيلها اذا دعت الحاجة لذلك وكل حيوان يراه البوليس غير متوفرة فيه شروط الصحة المتوّه عنها بالمادة الثانية أيضا يمنع البوليس

تشغيله بعد الكشف عليه من حكمم بيطرى البوليس والاقرار منه على عدم لياقته .
للتشغيل ولا يجوز اعادته للاشتغال الا بعد التصريح من ذات الحكمم البيطرى
بتشغيله وكل مخالف لنصوص هذه المادة يعاقب بالعقوبات المتوة عنها فى المادة ٣١
من هذه اللائحة

١١ - لا يجوز لادى شخص أن يمارس حرفة قيادة عربية من العربات الميينة
أنواعها فى المادة الاولى الا بالشروط الآتية وهى :

أولا - أن يكون سنه ثمانى عشرة سنة على الأقل

ثانيا - أن يكون قوى البنية سليم البصر

ثالثا - أن يكون تقدم بنفسه لجهة الادارة المقيم فى دائرتها (المحافظة أو المديرية)
واثبت لديها مهارته فى أشغال هذه الحرفة وكفائته لممارستها واستحصل منها على
رخصة بالاشتغال بها

ولا تعطى هذه الرخصة لمن يكون محكوما عليه بأى عقوبة بسبب جنائية
أو بعقوبة الحبس شهرا فما فوق لسبب جنحة سرقة الا اذ كان قد مضى بعد تنفيذ
الحكم عليه مدة ثلاث سنوات

١٢ - لا يجوز لارباب العربات المعدة للاجرة قيادة عرباتهم بأنفسهم
مالم يكونوا حائزين للرخصة المتوة عنها فى المادة السابقة ولا يجوز لهم أيضا تسليم
عرباتهم لعريجية غير حائزين لتلك الرخصة

ويجب على مالك كل عربية أن يقدم للبوليس عند الطلب من كان قائدا
لعربته فى أى وقت من الاوقات فاذا امتنع عن ذلك أو قدم شخصا غير العريجي
المطلوب يجازى بالعقوبة المدونة فى قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢٧ مايو

سنة ١٨٩٦

ويجوز للقاضى أن يأمر بشطب العربية من دفتر القيد (أى سحب رخصتها
مؤقتا أو قطعا)

١٣ - يجب على كل قائد عربية معدة للاجرة أن يكون لديه صحيفة منقوش عليها نمرة رخصته الشخصية بأرقام عربية وافرنكية حسب الشكل الذي تقرره المحافظة أو المديرية وهذه الصحيفة تعلق بالعربة خاف محل العربي بحيث تكون ظاهرة للركاب ويجب عليه إبراز رخصته لرجال البوليس متى طلب منه ذلك

١٤ - كل عربي يرتكب أى خطأ خاص بمهنته يجوز إيقافه عن الشغل مؤقتاً بأمر المحافظ أو المدير وفي حالة تكرار الخطأ منه تسحب رخصته اذا رأى المحافظ أو المدير موافقة ذلك وفي كلتا الحالتين لا يكون ذلك موجبا للاخلال بترتيب الغرامة المقررة على مخالفة هذه اللائحة

ويجب على العربي في حالة سحب الرخصة منه وفي حالة ما اذا أراد ترك مهنته أن يعيد الرخصة مع صحيفة تمرتها الى البوليس وكل صاحب عربية تسحب رخصتها أو يريد عدم تشغيل عربته يجب عليه أيضا إعادة الرخصة للبوليس ومحو النمرة عن العربة

١٥ - يجب على كل عربي أن يلازم حال مسيره الجهة التي على يمينه ولا يجوز له أن يتجاوز عربة أخرى الا اذا وجد الطريق الذي على يساره ذا اتساع كاف

١٦ - لا يجوز مسير خيول العربات ذات الياى الا بالسير المصطلح عليه (بالحاججة) وممنوع كلية مسيرها مر بها أى (دورت نعل) أما العربات التي بدون ياى فيلزم مسيرها بالحركة المعروفة (باشكين) والعربات التي تسير بقوة الكهرباء أو البخار أو أى قوة أخرى محركة ينبغي أن يكون سيرها معتدلا بكيفية واقية من حدوث أى ضرر

ويجب ابطاء سير العربات على اختلاف أنواعها عند انعطافها من شارع الى آخر وممنوع كلية مرور الخيل والعربات على الارصفة (التروتواترات) سواء كانت الخيل مربوطة بالعربات أو غير مربوطة بها الا في حالة لزوم دخولها في حوش منزل أو اسطبل

١٧ - يجب على كل قائد عربية أو منيوس أن يكون معه صفارة للتنبيه بها عند اقتراب العربيه قيادته

١٨ - لايجوز لقائدى عربيات الركوب أو الكارو أو خلافيهم ترك عربياتهم بالشوارع والطرق العمومية

١٩ - يجب على المريحيمة الوقوف بمجرد تنبيه رجال البوليس عليهم بذلك

٢٠ - للمحافظة أو المديرية تعيين الشوارع التي تمر منها عربيات الامنيوس وعدد ونمر مايتصرح بمروره من هذه العربيات في أى شارع ويعطى عن كل عربية منها تصريح مخصوصى ويجب أن يكون هذا التصريح مع قائد العربيه وعليه ابرازه لرجال البوليس متى طلب منه ذلك

وعربيات الامنيوس التي تمر في طريق لم يتجاوز عرضه سبعة أمتار يلزم أن لايزيد عرضها (العربات المذكورة) عن عرض عربيات الركوب المعتادة ويجوز للبوليس منع أو تقليل مرور عربيات الامنيوس كلها أو بعضها في شارع أو جملة شوارع مؤقتا أو نهائيا ويحب أو تعديل التصريح المذكور بحسب اللزوم

٢١ - يجب أن يكون بكل عربية فانوسان يصيرتويرهما من غروب الشمس لغاية الفجر

٢٢ - وقوف عربيات الركوب يكون في المواقع التي تقررها (المحافظة أو المديرية)

٢٣ - وقوف العربيات خارجا عن تلك المواقع بعد مخالفا

٢٤ - لايجوز لقائدى العربيات التي تحت الطلب الوقوف بعربياتهم بالطريق العمومى ولا الخروج بها من اسطبلاتهم الا عند الطلب

٢٥ - لا يجوز للعريجة أن يسيرا عرباتهم في الشوارع للبحث على ركاب ولا أن يقفوا بالعربات فيها ولا أمام الابواب زيادة عن الوقت اللازم لتزول الركاب أو ركوهم الا اذا أمرهم الركاب بانتظارهم وفي هذه الحالة يكونون ملازمين بالاقبياد الى أوامر البوليس لمنع ازدحام الشوارع وأما عربات الاومنيبوس فلا يجوز وقوفها خارج النقط المعينة لها الا مقدار الوقت اللازم لركوب الركاب أو نزولهم وفي أى حالة من الاحوال لايجوز وقوفها في أول الشوارع أو عند انعطافها من شارع الى آخر

٢٦ - حالة وجود العربات بالمواقف يلزم أن يكون وقوفها بحالة منتظمة الواحدة بجانب الاخرى مصطفة طولا أو عرضا حسب مواقع المواقف بكيفية لا توجب ازدحام المرور وعند العربات اللازم وقوفها في كل موقف يصير اعلانه بصفة ظاهرة والعربات التي لا يوجد لها محل للوقوف يلزم توجيهها لموقف آخر

٢٧ - لا يجوز خروج العربة من الصف في الموقف لمقابلة من يرغب استئجار عربة بل يجب على العريجة بدون مزاحمة أن يتركوا الراكب يأخذ العربة التي يستحسنها

٢٨ - لا يجوز للعريجة طلب أجرة زيادة عن التعريفة التي تقرها كل محافظة أو مديرية ويلزم أن يكون معهم على الدوام نسخة من التعريفة لاطلاع الركاب عليها عند اللزوم ولا يجوز لهم الامتناع عن تأجير عرباتهم لاي راكب يطلب استئجارها الا اذا كانت مؤجرة لشخص آخر أو متوجهة الى الاسطول

٢٩ - لا يجوز نقل الاموات في عربات الركوب أو التي تحت الطلب الا بناء على طلب البوليس في الاحوال الاجبارية المتعلقة بإجراآت وظيفته ولا يجوز للعريجة التأخير عن نقل شخص مريض أو مصاب متى طلب منهم البوليس ذلك

٣٠ - اذا ترك الراكب أشياء مهموا في احدى العربات وجب على العرجي الاسراع في توصيلها اليه أما اذا كان ليس معلوما له محله فعليه أن يسألها فوراً بأحد مراكز البوليس وفيه يتحرر محضر موضح فيه المعلومات المؤدية لمعرفة أصحاب تلك الاشياء

٣١ - من يخالف مانص بهذه اللائحة يجازى بغرامة من ٢٥ قرشا الى ١٠٠ قرش

٣٢ - يعامل أيضا عربات الأمنيبوس وقائدها بمقتضى نصوص هذه اللائحة

٣٣ - نصوص المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢١ تسرى أيضا على العربات انحصوصية التي تجرها الدواب وعلى العربات التي تسير بقوة متحركة (أو توموبيل) وهذه العربات الاخيرة لا يجوز تشغيلها بالاجرة الا بمقتضى رخصة خصوصية من البوليس

٣٤ - يجرى العمل بمقتضى هذه اللائحة بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ نشرها



لائحة

نظام الترامواي في مدينة القاهرة

قرار من نظارتي الداخلية والاشغال العمومية

في ١٤ يناير سنة ١٨٩٩ نمرة ١٨

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من عقد امتياز الترام في مدينة القاهرة
المحرر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤

الفصل الاول

فيما يختص بتشغيل الترام

١ - لا يجوز لاحد قط الاقتراب من المجرى الكهربائي وخدمة الشركة
لا يقر بونها الا بواسطة أدوات مخصوصة كسلام ومفتاح وغيرها ويكون بين
الاسلاك المعلقة ومنازل السكن مسافة متر ونصف على الاقل ويكون الموصل
الكهربائي مرتفعا عن أرض الشارع بقدر خمسة أمتار ونصف على الاقل ولا يكون
في العواميد ميل ظاهر بسبب توتر الاسلاك الكهربائي المعلقة بها فيجب أن
تكون تلك العواميد مثبتة في الارض جيدا

٢ - يجب الاعتناء التام يجعل الموصلات المعلقة في نقط تقاطعها بالاسلاك
التلفراف أو غيرها في مأمّن حصين من تلامسها بالاسلاك المذكورة ولذلك يجعل
لتلك الموصلات قدد وأغلفة وقاية من مادة فاصلة ذات متانة كافية تمنع شطرها
عند سقوط أحد الاسلاك

٣ - تضع الشركة في ثلاث عمرات على الأقل من عمراتها لمراقبة السرعة
جهازات ترقم من نفسها مقدار تلك السرعة عند ما تطلب المصلحة ذلك منها

٤ - لا يجوز تغيير المواعيد التي تصادق عليها المصلحة للقطارات الا في القطارات الاضافية التي تسير بين القطارات المقررة على أن البوليس في ظروف مخصوصة أن يوقف سير القطارات مؤقتا

٥ - اذا تعطل سير القطار بسبب أعمال تبشر في أرض الشارع أو موكب رسمي أو جنازة أو تكون المصلحة قد أمرت بتعطيله لسبب من الأسباب فعلى الشركة اطاعة أوامر المصلحة ولا حق لها بتعويض قط من جراء ذلك التعطيل

٦ - اذا تعطل سير القطار بسبب عوارض للعرية البخارة فيقطره أول قطار يصادفه على ذات الخط ويسير به نحو المخزن من الطريق الاقرب وكل عربة حدث لجهاز من جهازاتها عوارضا أبطل عمله تقطر نحو المخزن على هذه الصورة أيضا

٧ - اذا حدث حريق فرجال المطافئ أن يفكوا جزء المجرى الكهربائي المجاور للنار لابل يقطعونه عند الاقتضاء وليس للشركة أن تطالب بشئ من التعويض من جراء ذلك وعليها استئناف سير القطارات في اقرب زمن ممكن فاذا كان الحريق جسيما فعليها عند مايلفها الخبر أن ترسل عمالا خبيرين يزولون جهازاتها المعقدة

٨ - على الشركة أن تقيم في ملتقيات الشوارع التي تعينها المصلحة ومعتمد حصول الازدحام فيها رجالا تعينهم على فققتها خاصة للملاحظة تلك الملتقيات حاملين رايات أو فوانيس وعلى سواق القطارات الامتثال لتنبيهاتهم

٩ - يجب أن يكون بين كل قطارين من القطارات التي تسير تباعا على خط واحد مسافة قدرها ستون مترا على الأقل

١٠ - اذا أقبل قطاران على مفرق أو ملتقى فالقطار السائر على الخط المستقيم الأولوية بالاجتياز قبل القطار الآتى من خط منح

١١ - لا يجوز للشركة ترك عرباتها واقفة على الشارع العمومي في غير ساعات العمل

الفصل الثاني

فيما يختص بالنظم

١٢ - لا يمارس أحد وظيفة محصل أو وظيفة سواق قطار أو يعين لاحدى هاتين الوظائف الا اذا أعطته المحافظة (بناء على طلب الشركة) رخصة قانونية بذلك ولا يعطى تلك الرخصة الا اذا أثبت لياقته للخدمة وكانت بنيتة جيدة وسنة لائقا لقيامه بمهنة محصل أو سواق ويسلم أيضا صفيحة تعطىها المحافظة مرفوما عليها نكرة الرخصة بأرقام عربية وافرنيكية وهو يدفع ثمنها

١٣ - كل سواق أو محصل يرتكب خطأ من حيث مهنته توقيفه الشركة عن العمل مؤقتا بناء على طلب المحافظ فإذا عاد وارتكب الخطأ أيضا تنزع الشركة منه رخصته اذا رأى المحافظ وجوبا لذلك حرصا على النظام العام

١٤ - على الشركة اذا رقت سواقا أو محصلا أن تخطر المحافظة بذلك وترجع اليها أيضا رخصة ذلك السواق أو المحصل

١٥ - على الشركة أن تعين العمل الخاص لكل عامل من عمالها بأمر ادارى تعرضه على المصلحة لمصادقتها عليه وعليها أيضا بوجه الخصوص أن تزود عمالها بالتعليمات الهندسية اللازمة لادارة الجهازات وصيانتها

١٦ - يعطى المحصل التناكرك للركاب ويستلم منهم ثمنها ويكون معه على الدوام القدر الكافي من العملة من قرش ونصف قرش وليم يتبدل قطع النقود . أما قطع الذهب فليس من المحتم عليه تبديلها وهو يعطى الامر للسواق بالقيام والوقوف باشارات معلومة بواسطة أجراس وعلى السواق الامتنال حالا للاشارة الا اذا منعه من ذلك عائق ما أو حالت أحكام هذه اللائحة دون امتثاله وعلى المحصل عند المحطات أوفى أثناء مسير القطار الانتباه الى من يريد النزول أو الركوب فينبه السواق الى ذلك فى حينه وذلك منعا لضياع الوقت ووقوف القطار سدى وهو مسؤول عن نظافة عربته والسواق مسؤول عن الادوات

١٧ - يكون للعربات المقطورة محصلون اضافيون تحت أوامر محصل العربات الجارئة فهو يكون رئيس القطار والمصلحة مع ذلك أن تأذن للشركة بخالفة هذا الشرط في الساعات التي يقل فيها المرور اذا طلبت الشركة ذلك وأوضحت في طلبها الاسباب ويجوز أن يكون في القطار المركب من ثلاث عربات اثنان فقط من المحصلين اذا رخصت المصلحة بذلك

١٨ - اذا حدث عوارقا أو خروج عن القضيبي أو أمر آخر أوجب توقيفا في سير القطارات أو تخفيفا في السرعة فعلى المحصل أن يقدم الى رئيسه تقريرا عن ذلك وينذل جهده بقدر ما عنده من الوسائل لاستئناف السير بدون تأخير

١٩ - يراقب المحصل في أعمال وظيفته مفكشون يمينون لذلك

٢٠ - اذا تعطل سير القطار بخروجه عن الخط أو بأمر آخر فعلى خدمة جميع العربات التي تصل الى موقع الحادثة أن يسئلوا معا جهدا ما يستطيعون لاصلاح الخلل واستئناف السير بأقرب ما يمكن من الزمن

٢١ - تكون الشركة مسؤلة للمصلحة تمام المسؤولية عن الاشخاص الذين في خدمتها

الفصل الثالث

فيما يختص بالادوات المتراجة (ذات العجل).

٢٢ - يكون في العربات الجارئة جميع الجهايزات الكهربائية وجهايزات الامن اللازمة لانتظام السير لاسيا للسير الى الامام والوراء ووزن السرعة والوقوف ويكون أيضا في العربات فراامل ميكانيكية ويجعل في مقدم العربات جرس للتنبيه تحركه التقدم ثم يجعل في القطار حواجز متحركة توضع بكيفية يمتنع معها على الركاب الصعود أو النزول الا من الجانب الايمن للعربة وهي سائرة

٢٣ - تكون جهازات الحركة كافية القوة لجر أثقل قطار (أى القطار المركب من عربات جارة وعربتين خلفها وعند ركابه كامل) فى النقط الاكثر صعودا من الخط بغير أن تقل السرعة قليلا محسوسة ويجعل فى جميع العربات (جارة كانت أو مقطورة) فرملة كافية لتوقيف القطار فى مسافة تقل عن خمسة عشر مترا وهو على معظم سيره فى النقطة الاكثر انحدارا من الخط

٢٤ - يجعل فى كل قطارين مخصوصة للحريم وحدهن وتكون تلك العين مستورة حتى يكون الحريم فيها محجوبات عن النظر أما كيفية سترها فيجب أن تصادق عليها المصلحة

٢٥ - تثار كل عربة من الداخل بثلاثة مصابيح كهربائية قوة نور الواحد منها ست عشرة شمعة على الأقل ويجعل فى شرفة المقعد الامامى منها مصباح كهربائى قوة نوره ست عشرة شمعة على الأقل وله زجاجة يدل لونها على الخط الذى تختص العربة به وتكون الزجاجات الملونة سهلة الاستبدال بزجاجات حمراء وهى الزجاجات التى تستخدم علامة لمؤخر القطارات فقط

٢٦ - يجعل فى كل عربة مصباح يثار بالزيت أو البترول وله مرآة انعكاس توضع فى مقدمها للامن فيما اذا انقطع المجرى الكهربائى

٢٧ - يكون على كل قطار من القطارات الكتابات الآتية :

- أولا - اسم الخط على جانبي القطار
- ثانيا - النقطة الاخيرة التى يكون القطار متوجها اليها وذلك على لوحتين فلابتين إحداها فوق شرفة المقعد الامامى والاخرى فوق شرفة المقعد الخلفى
- ثالثا - كلمة «مستوف» مكتوبة على لوحتين فلابتين أولها مفصلات مدهوتين أحمر وأبيض مثبتة إحداها فى مقدم القطار والاخرى فى مؤخره وبينهما اتصال يجعل تحركهما معا فى آن واحد
- رابعا - نمرة القطار بأرقام عربية وافرنيكية ظاهرة

٢٨ - يجعل على عيون الدرجة الاولى والثانية والعيون المخصصة للحريم كتابات واضحة تميز تلك العيون بعضها عن بعض ويكون فيها من الداخل المطبوعات الآتية :

أولا - بيان الدرجة والخط ومحيطيه النهائيين وعدد محلات العين
ثانيا - صورة من هذه اللائحة باللغات العربية والانجليزية والفرنساوية معتمدة من البوليس
ثالثا - التعرّفة بثلاث لغات

٢٩ - لاتلصق الاعلانات على زجاج الفواصل فلا يجوز لصقها الا على حشوات العربى وسقفها وعلى خارجها ولا يجوز أن تغطى تلك الاعلانات عند كثرتها وكبر كتابتها الاعلانات التى تعلم منها محطتنا الخط النهائيان

٣٠ - اذا خالفت الشركة حكما من أحكام هذا القرار ينفذ عليها ادارا شرط العقوبة المذكورة فى المادة التاسعة عشرة من عقد الامتياز

٣١ - على محافظ مدينة القاهرة ومدير عموم المدن والمبانى تنفيذ قرارنا هذا كل منهما فيما يخصه

لائحة الترامواى بالقاهرة

قرار من نظارتى الداخلية والاشغال العمومية

فى ١٨ ابريل سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على مقررته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة فى ١٥ يناير
و ٤ ابريل سنة ١٩٠٠ طبقا لاحكام الامر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ .

الباب الاول

فما يختص بالركاب

١ - (١) لا يصعد الراكب الى العربىة او ينزل منها الا من الجانب الايمن للخط
(٢) لا يصعد الراكب الى العربىة (فى المحطات التى تقررها المصلحة) الا متى كان
الخارجون منها قد نزلوا

(٣) على الراكب أن يحفظ تذكرته حتى يبلغ الجهة التى هو يقصدها وعليه أن
يقدمها لعامل الشركة كلما طلب العامل منه ذلك

٢ - (١) لا يجوز للراكب الوقوف فى العربىة أو على السلم الجانبى
(٢) لا يجوز للراكب الصعود الى عربىة عليها العلامة الدالة على استكمال عدد
الركاب فيها

(٣) لا يجوز للراكب أن يشغل المحل برزم ضخمة أو يأخذ معه كلابا

(٤) لا يجوز للركب ان يمس جهايزات الحركة والنور وعلى الخصوص جيل
الذراع (الاستنجه)

(٥) لا يجوز للراكب مضايقة الركاب

٣ - على الركاب أن براعوا تنبيهات المحصلين . وكل محدث غوغاء والسكران أو المصاب بعاهة تسمت منها النفس يمنع من الركوب في العرببة أو تكييل مسيره الى الجهة التي هو يقصدها بعد أن يستشهد رئيس القطار عليه بشاهدين

٤ - توضع شركة الترام في مكتب العتبة الخضراء والمكاتب الاخرى دفاتر يدون فيها الركاب شكاويهم من خدمة الترام أو من ادارته وتكون تلك الدفاتر تحت طلب المصلحة وهي دفاتر قسيمة تصادق المصلحة على كل ورقة منها ويكون للشركة في كل محطة عامل يقيد شكاوى من لا يعرفون الكتابة وتسلم ورقة القسيمة التي فيها الشكاوى الى المشتكى لاقامة دعواه على مقتضاها

٥ - لا يجوز للشركة أخذ أجرة الدرجة الاولى الا في العين المخصصة لتلك الدرجة التي تصادق عليها المصلحة

٦ - على الشركة فيما اذا تعطل سير الترام أن تدفع لكل راكب قيمة تذكرته وتسترد منه تلك التذكرة

الباب الثاني

فما يختص بالعموم

٧ - على عموم الناس أن يصفوا الى جرس التنبيه فيجيدوا عن الخط اذا لم يكن عائق يعوقهم عن ذلك وعلى العربات وركاب الدواب والدراجات والمشاة وسواق الدواب ودوابهم سواء كانوا يسرون في اتجاه سير الترام أو عكس اتجاهه أن يتخذوا الجانب الأيمن اذا كان خالصا أو كان في الطريق فسحة كافية ولا يستثنى من ذلك الا الجليش والمواكب الرسمية وزحف الافراج والجنائزات وكوكبة رجال المطافئ (عساكر الطلبة) فلا يجوز على الاطلاق أن يعوق الترام مسيرهم

٨ - لا يجوز اطلاق خط الترام أو إلقاء الاحجار وغيرها على قضبانه أو تحريك المفاتيح أو تقليد الاشارات أو تساق العواميد أو مس الجارى الكهربائي أو ملامستها بشئ من الاشياء

الباب الثالث

فما يختص بخدمة الشركة

٩ - خدمة الشركة بالقاهرة هم السواقون والمحصلون (القوميسارية) والمفتشون

١٠ - يجب على المحصلين والسواقين عند قيامهم بعملهم أن يكونوا بملابس الشركة حاملين الصفيحة التي تعطيم اياها المحافظة ولا يجوز لهم أن يقيموا بدلا عنهم في عملهم أناسا غير مرخص لهم فان فعلوا وجبت المخالفة على الطرفين

١١ - لا يجوز المحصل اعطاء الاشارة بقيام القطر الا متى تأكد أن جميع الركاب هم في أمان وعليه الالتفات الى مسألة مراعاة العموم أحكام اللائحة وكون الحواجز النقالة للعربات في محلها حتى لا يمكن للركاب الدخول أو الخروج الا من الجانب الايمن وكون الركاب لا يتجاوز عددهم العدد المقرر والاشارات والمصابيح والاعلانات موضوعة في محلاتها المفروضة لها ثم عليه جمع (الامتعة) التي ينسأها الركاب في القطر وأيضالها الى مكتب عموم الشركة وهو يتبع في شأنها أحكام الامر العالى الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ فيما يختص بالاشياء الملتقاة

ولا يجوز وقوف القطرين المحطات للركوب فيه أو النزول منه فهو لا يقف الا في المحطة التي ينتهى اليها وفي المحطات الصغرى التي تعين نظارة الاشغال العمومية مواضعها بالاتفاق مع مصلحة البوليس وتعلق على أعمدة الخط لوحات يستدل العموم بها على تلك المحطات

١٢ - السواق مسؤول عن سرعة القطر وملاحظة المواعيد المقررة وأمن السير ويجب عليه أن يوقف القطر اذا أمره البوليس بإيقافه لا بل يوقفه كلما اقتضت الحال ذلك دفعا للحوادث عن الناس أو البهائم ومجانبة الاضرار بمتاع الغير ويوقفه أيضا عند طلب أى طالب ويمتنع الكلام حتما في أثناء الشغل ولا ينحلي يده اليسرى في أثناء السير من ذراع الموازنة ويده اليمنى من ذراع الربط (القرملة)

وعليه تنبيه العموم الى دنو القطر وذلك بقرع جرس التنبيه على أنه لايسوغ له قرع ذلك الجرس في غير الحاجة الى قرعه

١٣ - على السواق أن يضبط سير القطر بكل دقة لاسيما عند مايرى أن عربات أو دراجات أو مشاة أو بهائم تقطع الخط أو تسير معه أمام القطر وعليه أيضا أن يخفف سير القطر لابل يوقه على مسافة كافية دفعا للاعراض وعليه أن يسوقه بكيفية لايشأ عنها تعطيل الاعمال العمومية وعليه أن يطيع المحصل فيما يتعلق بالايقاف والمسير تمام الطاعة الا في الظروف التي يرى نفسه مكروها على مخالفتها لازدحام الشارع العموى وعسر المرور فيه ولا يجوز له قط الوقوف في المنحنيات الخفيفة وفي ملتقى شارعين أو قبل ملتقى شارعين

١٤ - على السواق بوجه عام أن يحدد السرعة بحسب المواعيد المصادق عليها من المصلحة غير أنه لايجوز أن تكون تلك السرعة في أية نقطة من النقاط أكثر من خمسة عشر كيلومترا في الساعة وعليه تخفيض السرعة الى أقلها عند مقرب المفاتيح وفي ملتقى شارعين وفي المنحنيات والنقط المزدحمة بالمارة

١٥ - على المفتشين أن يهتموا بنوع خاص في أن يجلس الراكب في الدرجة التي له الحق بها وفي أن محل الحريم يحفظ لمن فقط

١٦ - يجب على مستخدمى الترام معاملة الركاب بالادب والرفقة والاحترام ولا يجوز لهم قط عاداتهم الا فيما يتعلق بشغل الترام فقط

الباب الرابع

أحكام عمومية

١٧ - من يخالف هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ١٠ قروش الى ١٠٠ قرش وتسرى أحكام الامر العالى الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ (المختص بالصلح في المخالفات) على المخالفات المذكورة في هذه اللائحة وكل راكب يخالف شيئا

من أحكام الباب الاول يكفى بطرده من عربة الترام وعلى البوليس اذا استنجده رئيس القطر أن يساعده فى ذلك وعدا عن طلب المحاكمة عن المخالفة للصلحة أيضا أن تقيم الدعوى على الشركة اذا اقتضت الحال بحسب أحكام المادة التاسعة عشرة من عقد الامتياز

١٨ - على محافظ مدينة القاهرة ومدير عموم المدن والمبانى تنفيذ هذه اللائحة كل منهما فيما يخصه

١٩ - يتبدئ العمل بهذه اللائحة بعد نشرها فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما

لائحة بشأن السيارات (أتومبيل)

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٣٠ دسمبر سنة ١٩٠٣
بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكة الاستئناف المختطة الصادر
بتاريخ ٢٣ دسمبر سنة ١٩٠٣ طبقا للامر العالى المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

١ - لايجوز مسير أى سيارة (أتومبيل) بالطرق العمومية بدون أن يكون
قد سبق قيدها فى المحافظة أو المديرية ويجب أن يشتمل طلب القيد على اسم
المالك ومحل اقامته وتابعيته

وتتوضف فى قسيمة القيد النمرة المتسلسلة التى أعطيت للسيارة
القيد فى احدى المحافظات أو احدى المديرات يسرى مفعوله بالنسبة لسائر
جهات القطر المصرى

٢ - يجب على قائد السيارة الوقوف بها بمجرد تنبيه أحد رجال البوليس وعليه
تقديم قسيمة القيد متى طلبت منه

٣ - يجب أن يكون فى كل سيارة صفيحتان يكتب عليهما بأرقام عربية
وافرنكية نمرة القيد واسم المحافظة أو المديرية حسب المثال الذى يقرره البوليس
وتوضع احدى هاتين الصفيحتين فى مقدم السيارة والاخرى فى مؤخرها بحيث
تكونان دواما ظاهريتين ظهورا تاما

وفى أثناء الليل يوضع فى مؤخر السيارة فانوس ذو زجاجة مغطاة بصفيحة مفرغة
فيها تلك الارقام والاحرف ويضاء هذا الفانوس لتظهر الارقام والاحرف مضيئة
من فراغ الصفيحة

وزيادة على ذلك يوضع في مقدم كل سيارة في أثناء الليل فانوس يجب إنارته من ابتداء غروب الشمس

٤ - يجب على قائد السيارة أن يكون دائماً مستولياً على زمام سرعتها بحيث يتيسر له أن يقلل سريتها بل يوقف حركتها كلما كان يخشى أنها تكون سبباً لوقوع حادث أو لحصول عائق للورور وأن ينبه باقترابها عند اللزوم باستعمال بوق

ويجب تخفيض السرعة لدرجة تعادل سرعة سير الإنسان بالقدم وذلك في مواضع المرور الضيقة أو المزدحمة وعند منعطفات الشوارع ويجب ترتيب السرعة بكيفية تكفل منع كل خطر للجهور ولا يجوز في أى حال من الأحوال أن تزيد السرعة داخل المدن عن ١٥ كيلومتر في الساعة

٥ - يجب أن يكون سير كل سيارة في الجهة اليمنى من الطريق ولا يجوز أن تتعدى عربة أخرى إلا إذا وجدت مسافة كافية في الجهة اليسرى

٦ - ممنوع مرور السيارات على أرصفة الشوارع إلا لاجل الدخول في أحد المنازل وفي هذه الحالة يجب تخفيض السرعة لدرجة تعادل سير الإنسان بالقدم كما ذكر في المادة الرابعة

٧ - لا يجوز للقائد مطلقاً أن يترك السيارة بدون أن يكون قد اتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل حادث أو لمنع سير السيارة بقتة في الطريق

٨ - لا يجوز إعداد السيارات للتأجير إلا بمقتضى إذن خصوصى من المحافظ أو المدير

وعلاوة على أحكام هذه اللائحة فإن السيارات التى تعدّ للاجرة تسرى عليها أحكام المواد ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من لائحة عربات الركوب العمومية

- ٩ - لا يجوز لاحد قيادة سيارة بالاجرة مالم يكن حائزا لشهادة دالة على كفايته معطاة اليه من المحافظ أو المدير
- وقبل اعطاء هذه الشهادة يجوز للمحافظ أو المدير اختيار الطالب اختبارا فنيا بمعرفة أشخاص يقتضيه هذا الغرض
- ويجب ابراز هذه الشهادة كلما طلبها البوليس
- ١٠ - كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا
- ١١ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية
- ويجب على أصحاب السيارات المستعملة وقت سريان مفعول هذه اللائحة أن يتبعوا أحكام المادة الاولى منها في ظرف شهر واحد

لائحة الدراجات (عربات الرجل)

قرار من محافظة مصر بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٩٤

بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات الاهل^(١) والمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط وبعد تصديق محكمة الاستئناف المختلطة بجمعيتها العمومية في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤

١ - كل عربة معدة للسير في مدينة مصر يلزم أن يوضع في دليل ما كيتها جرس أو بوق لتنبيه المارين ويجب أن يكون لها فانوس تصير انارته عند غروب الشمس
٢ - يجب على راكب عربة الرجل المسير دائماً في جهة اليمين وأن يخفف سيره عند تلاقى الشوارع

٣ - لا يجوز لراكبي عربات الرجل أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات الكثير المرور فيها ولا أن يتسابقوا فيها ولا يجوز لهم أيضاً أن يسيروا على الماشي (الترتوارات) الا حين دخولهم في منازلهم

٤ - لا يجوز الركوب على العربة ولا النزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة الترتوار

٥ - يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس

٦ - يعاقب المخالفون لنص هذه اللائحة بالتغريم من ٢٥ قرشا الى ١٠٠ قرش

٧ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد درجها بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

(١) المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهل الجديد

لائحة

الحمار

قرار صادر من محافظة مصر بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٨٨٩
(وصار تعديله بموجب قرار منها بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٣)

١ - كل من يتعاطى الآن أو يرغب تعاطى صنعة تأجير الحمار في مدينة مصر
يجب عليه أن يعلن ذلك للمحافظة

لقد ورد في القرارات الصادرة من المديريات بهذا الشأن أن الاعلان يكون للركز (راجع ما يأتي)
ورفيد عن اسمه ولقبه وجنسيته ومحل سكنه وعدد حميره وأوصافها سواء كانت
بالشغل أو يرغب تشغيلها

٢ - يجب على ملاك الحمار أن يقودها الى المحافظة للنظر فيما اذا كانت محمية
واذا كانت ليست مصابة بقروح وخالية من الامراض والحصلال الذميمة التي تمنع
تشغيلها ولتأكد أن عتة البرذعة كاملة وبحالة جيدة
وفي المديريات ينبغي أن تقدم الحمار الى المركز

٣ - (مدلت بموجب قرار بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٣ كما يأتي)
تسعى المحافظة الى مؤجرى الحمار التي توفرت فيها الشروط المتوة عنها في المادة
الثانية طامسات بقدر عدد الحمار والحجارة وهذه الطامسات تكون من النحاس الاصفر
عليها نمره بارقام عربية وافرنكية (بالشكل الذى يصير اعتماده) ويلزم وضع احدى
الطامسات المذكورة على الدوام على جهة الحمار والثانية على النازع الايسر للحمار
ولا يجوز اعطاء هذه الطامسات أو اعارتها الى حمارين آخر بدون تصريح خاص
وفي المديريات تسعى طامسة واحدة عن كل حمار لمعد البض منها

٤ - تتألف الحجارة بصفة طامسة ويقون تحت ملاحظة شيخ واحد ووكلاء
له بقدر اللزوم وتعيين الشيخ ووكلائه يكون بمعرفة المحافظة .

- ٥ - يشترط على كل من يرغب معاونة صناعة الحمارة :
 أولا - أن لا يكون سنه أقل من ١٤ سنة
 ثانيا - أن يكون سليم البنية خاليا من العاهات
 ثالثا - أن يكون له معرفة تامة بهذه الصناعة
 رابعا - أن يكون تحصل على تصريح من المحافظة
- ٦ - تذكرة التصريح تؤخذ من دفتر قسيمة مفرقة بكرة متسلسلة وتجدد مرة في كل سنتين
 تذكرة التصريح تكون شخصية ولا يمكن الانتفاع بها لغير الحمارة الذين أعطيت لهم ويجب عليهم إبرازها عند ما يطلبونها رجال الضبط أو الركاب
 كل حمارة تفقد منه تذكرته يلزمه اخبار شيخ الطائفة في الحال وأن يطلب خلافا بعد اثبات فقدتها ويترتب على شيخ الطائفة ملاحظة الحمارة ويكون مسؤولا عن كل مخالفة لنصوص هذه المادة
- ٧ - لا يجوز للحمارة الوقوف في محلات خلاف المواقع المبينة بالجدول المرفق بهذه اللائحة الا اذا طلب منهم أحد الركاب انتظاره في محل آخر ووقوف الحمارة يكون على صف واحد بالترتيب بحيث لا يصير ازدحام الطريق العمومي
- ٨ - لا يجوز للحمارة رفض تأجير حميرهم مالم يكن سبق تأجيرها أو أن يكون وقت مبثها
- ٩ - يجب على الحمارة أن ينتظروا الركاب وهم في مواقعهم ولا يجوز لهم تركها متسابقين أمام الركاب الامر الذي ينشأ منه خلل في النظام
- ١٠ - لا يجوز للحمارة أن يسيرا في الشوارع للبحث على ركاب
- ١١ - عليهم أن يمشوا دائما بجانب حميرهم وأن لا يبعدوا عنها مطلقا ولا يجوز لهم ضرب حميرهم بقساوة

١٢ - لا يجوز للمجارة طلب أجرة زيادة عما هو مقنن لهم بالتعريف المرفقة بهذه اللائحة أو أى تعريف تصدر فيما بعد من جهات الاختصاص

١٣ - يجب عليهم أن يتقادوا لكافة الاوامر التى تعطى لهم من رجال الضبط

١٤ - على رجال الضبط أن يضبطوا المجارة الذين تحصل منهم مخالفة لنص هذه اللائحة ويقودوهم الى أقرب نقطة بوليس لعمل المحضر اللازم لاحتالهم على جهة الاختصاص

قرار محافظة اسكندرية يقضى بالافراج عن المجار بعد تحرير المحضر وقد ورد في قرارات المديرية أنه يجب على رجال الضبط أن يأخذوا غرامة صاحب المجار أو مستأجره الذى تقع منه المخالفة ويسلموه لأقرب نقطة بوليس لتحرير المحضر اللازم

١٥ - لا يجوز للمجارة نقل جثث على حيرهم مالم يكن بطلب رجال الحكومة الذى يكون فى الاحوال الاستثنائية فقط أو للصالح العمومى

١٦ - كل مخالفة تطرأ لنصوص هذه اللائحة يعاقب عنها من تكبوها بعقوبة لا تتجاوز حدا من حدود العقوبات المقررة للمخالفات المنصوص عنها بقوانين عقوبات المحاكم الاهلية والمختلطة

العقوبات الواردة فى القرار الصادر من محافظة اسكندرية هى الغرامة من خمسة قروش الى مائة قرش ويضاف اليها الحبس من يوم الى ثلاثة ايام اذا لم يكن مع المتهم رخصة قانونية

قرار صادر من محافظة مصر فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٦

(ونشر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦)

كل حمار تقع منه مخالفة ثانية لاحكام لائحة المجارة الصادرة فى ٨ يونيه سنة ١٨٨٩ تسحب رخصته مؤقتا أو قطعيا

عربات النقل والصندوق

الصادر في ١٠ يناير سنة ١٨٩١

والقرارات الصادرة بتعديلها الرقمة ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧

و ١٨ يونيو سنة ١٩٠١

١ - يجب على كل من له عربات نقل وعربات صندوق معدة للقاولة أو لحرفة النقل أن يقيد في المديرية أو المحافظة اسمه ولقبه وجنسيته وصنفته ومحل سكته وعدد عربات النقل والصندوق التي يشغلها أو المزمع على تشغيلها ويجب أن تكون عربات النقل والصندوق في حالة جيدة ويجب أن عربات الصندوق بنوع خصوصي تكون مصنوعة ومستعملة بكيفية تمنع سقوط شيء من محولها وأن تكون على كل عربة نمرة متسلسلة مخصوصة وتوضع النمر بأرقام افرنكية وعربية على صفائح تعلق في وسط كل من جانبي العربة يميناً وشمالاً والمديرية أو المحافظة أن تعين حجم الصفائح المذكورة عربات النقل والصندوق لا يجوز أن تحمل أكثر من طاقة البهايم التي تجرها والعربات التي يحمل عليها ماء للشرب يكون تمييزها بكيفية مخصوصة تميزها عن العربات الأخرى والمحافظة أو المديرية دون غيرها الحق في إعطاء الرخصة بتشغيل العربات

وعربات النقل والصندوق وما أشبهها الخاصة بالمحلات التجارية أو المعامل أو بمشقة ملاكها يجب أن يكتب على جانبيها باللغتين العربية والافرنكية اسم المحل أو المعمل التابعة له أو صاحبها وذلك بحسب الشكل الذي تقرره المحافظة أو المديرية وإن وجد زيادة عن عربة واحدة من هذا القبيل لمحل أو شخص واحد توضع لكل منها نمرة متسلسلة بجانب الاسم

٢ - يجب أن تكون البهائم المعلقة لجر العربات صحيحة البنية ومعلوفة جيداً وذات قوة كافية وخالية من القروح والأمراض

والخيول والبغال والحمر والبقر وغيرها من البهائم التي ليست متمنة على الجر لا يجوز تشغيلها في هذا العمل وكل حيوان يراه البوليس غير متوفرة فيه شروط الصحة المنوه عنها آنفاً يمنع تشغيله اذا تراءى للحكيم البيطرى ضرورة ذلك ولا يجوز اعادته للتشغيل ثانية الا بعد التصريح من ذات الحكيم البيطرى بأنه لائق للتشغيل وهذا بدون اخلال فيما يختص بالفرامة المقررة لمخالفة هذه اللائحة

٣ - لا يجوز تشغيل أى عربية قفل أو صندوق مالم تكن ممتدة
٤ - لا يجوز لآى شخص أن يمارس حرفة قيادة عربية قفل أو صندوق أو ما أشبهه الا بالشروط الآتية :

أولاً - أن يكون سنه ثمانى عشرة سنة على الأقل
ثانياً - أن يكون قوى البنية وسليم البصر
ثالثاً - أن يكون تقدم بنفسه للمحافظة أو للديرية المقيم في دائرتها وأثبت لديها كفاءته لممارسة هذه الحرفة واستحصل منها على رخصة بالاستغلال فيها
٥ - يجب على كل عربي قفل أو صندوق أن يضع على ذراعه الايسر بكيفية ظاهرة صفيحة منقوشة عليها نمرة رخصته الشخصية بأرقام عربية وافرنكية حسب الشكل الذى تقرره المحافظة أو المديرية

وعليه أيضاً أن يبرز الرخصة لرجال البوليس متى طلب منه ابرازها

٦ - كل عربي يرتكب خطأ خاصاً بمهنته يصير إيقافه عن الشغل مؤقتاً بأمر المحافظ أو المدير وفي حالة تكرار الخطأ منه تسحب رخصته اذا رأى المحافظ أو المدير موافقة ذلك وهذا بدون اخلال في الحالاتين بما يختص بالفرامة المقررة لمخالفة هذه اللائحة

وفي الحالة الاخيرة يجب على العربي إعادة الرخصة والصفيحة للبوليس

وإذا أراد أحد أرباب العربات المذكورة علم تشغيل عربته فعليه إعادة رخصتها إلى البوليس ومحو النمرة عن العربة

٧ - يجب على كل مالك عربة نقل أو صندوق أو ما أشبه أن يقدم للبوليس عند الطلب العربي المستخدم طرفه وفي حالة امتناعه عن ذلك أو تقديمه شخصا غير العربي المطلوب للبوليس يحازى بالعقوبة المدونة في قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ ويحوز للقاضي أن يأمر بشطب العربة من دفتر القيد (أى سحب رخصتها) مؤقتا أو قطعيا وأما إذا كانت من العربات الخاصة بأحد الحلات التجارية أو الصناعية أو أحد الأفراد فيعاقب صاحبها بالغرامة المقررة في القرار المذكور فقط

٨ - على كل عربي أن يسير بجانب الايمن من الطريق وأن يقود عربته بغاية ما يمكن من الهدوء

ويجب أن عربات نقل الاحجار وأدوات البناء تمهل في مسيرها ولا يحوز مطلقا مرور الحيوانات سواء كانت جارة لعربات أم لا على الارصفة الا عند دخولها في حوش منزل أو اسطبل

٩ - يجب على كل عربي أن لا يفارق عربته في الطريق وعليه أن يقف متى طلب ذلك أحد رجال البوليس

١٠ - يجب ان يعلق على كل عربة نقل أو صندوق معدة للشغل ليلا قنديل يضاء بعد غروب الشمس في الوقت المعين لتتوير فوانيس عربات الركوب

١١ - لا يحوز وقوف عربات النقل أو الصندوق أو ما أشبه في غير المواقف التي تعينها المحافظة أو المديرية بقرار خصوصي ويسوغ استبدال تلك المواقف أو إلغاؤها كلما اقتضى الحال

١٢ - كل من خالف نص هذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة من ٢٥ قرشا الى ١٠٠ قرش

ويحوز قبول الظروف الموجبة لتخفيف العقوبة

١٣ - يعمل بمقتضى هذه اللائحة بعد شهر من تلوين نشرها

تعليمات - الخمس مخالفات الميمنة أدناه يجازى مرتكبها اداريا بمقتضى المادة السادسة من قرار الداخلية الرقم ١٨ يونيه سنة ١٩٠١ عملا بأفادة الداخلية نمرة ٢٧٥ ضبط الرقيمة ٤ يوليه سنة ١٩٠٣ وهالك بيانها :

الاسراع بالعربة

تسيير العربة بدون قائد

السير على غير اليمين

عدم اطاعة أوامر البوليس

الاهمال فى قيادة العربة

تفريغ الاتربة الناتجة من الابنية

قرار صادر من نظارة الداخلية في ابريل سنة ١٨٩٠

بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات المصري للحاكم الاهلية (١)
والمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المصري للحاكم المختلطة

١ - لا يجوز تفريغ أو التواء الاتربة الناتجة من عمارات مدينة المحروسة الا
في الجهات والنقط التي يعينها محافظ تلك المدينة بقرار يصدر منه وبدرج في الجريدة
الرسمية

٢ - من خالف نص هذا القرار يعاقب بالغرامة من خمسة قروش الى مائة
قروش أو الحبس من يوم الى ثمانية أيام

(١) المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الجديد

لائحة سائقى الحيوانات

قرار صادر من محافظة مصر فى ١١ ابريل سنة ١٨٩٤

- ١ - كل سائق حيوانات حمل يجب عليه أن يقيد اسمه ولقبه وسنه وحمل سكنه فى دفتر يحفظه البوليس لهذه الغاية
وهذا القيد يحصل بناء على شهادة تعطى للسائق من شيخ حاربه دالة على حسن سلوكه ولا تعطى هذه الشهادة لكل من لم يبلغ سن العشرين سنة أولن يكون تجاوز الخمسين سنة
وفى المديرية تعطى هذه الشهادة من عمدة البلدة أو شيخ الحارة
- ٢ - يجب على كل سائق أن يضع على ذراعه الشمال صفيحة من نحاس منقوشا عليها نمرة قبله المتسلسلة بالعربى واللاتىنى
- ٣ - لا يجوز لاسى سائق أن يكون بمهنته أكثر من أربعة حمير اذا كان حمارا أو أكثر من بغلين اذا كان بغالا أو أكثر من جملين اذا كان جمالا أو أكثر من رأس بقرا أو جاموس اذا كان كلابا
ويجب أن تكون الحيوانات سليمة وخالية من الجروح
- ٤ - لا يجوز للسائقين أن يحملوا حيواناتهم أكثر من طاقها ويجب عليهم أن يمشوا الهويتا وأن يمشوا بالجنب الايمن من الطريق
- ٥ - كل مخالفة لنص هذه اللائحة يجازى مرتكبها بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قروشا ميريا
- ٦ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد نشرها بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

قرار من محافظة القنال في ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٤

(ونشر في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٤)

(كص القرار السابق ويسرى على مدينتى بورسعيد والاسماعيلية)

قرار صادر من محافظة السويس في ١٠ يناير سنة ١٨٩٤

(ونشر في ٣١ منه)

(كص القرار الاول)

قرار صادر من محافظة دمياط في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤

(ونشر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٤)

(كص القرار الاول)

قرار صادر من محافظة رشيد^(١) في ٥ مارس سنة ١٨٩٤

(ونشر في ٢٤ منه)

(كص القرار الاول ويسرى في مدينة رشيد وضواحيها)

قرار صادر من مديرية قنا في مارس سنة ١٨٩٤

(ونشر في ١١ ابريل سنة ١٨٩٤)

(كص القرار الاول ويسرى في قنا وقوص وقفادة والاقصر واسنا ودشنا)

ونجح حامدى وبهجوره وفرشوط وأرمنت والمطاعة)

(١) بناء على الامر الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٥ قد ألغيت محافظة رشيد وجعلت مركزا

قرار صادر من مديرية جرجا في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٤
(ونشر في ٢٧ منه)

(كنص القرار الاول ويسرى في طما ومشطا وطهطا والمرانا وبحيرة شندويل
وسوهاج وانميم والمنشاة وجرجا والعصيرات والبلينا)

قرار صادر من مديرية أسيوط في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٤
(ونشر في ١٦ منه)

(كنص القرار الاول ويسرى في أسيوط ومنفلوط وملوى
وديروط وأبنوب وصدفا وأبوتيج)

قرار من مديرية المنيا في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٣
(ونشر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٤)

(كنص القرار الاول ويسرى في المنيا وأبو قرقاص ومعصرة ممالوط وقلوصنا
ومطاي وبني حزار وأبا ومغاغة والقشن والشيخ فضل وبني حسن الشروق)

قرار من مديرية بني سويف في ٣ مارس سنة ١٨٩٤
(ونشر في ١٧ منه)

(كنص القرار الاول ويسرى في بندر بني سويف ونواحي قن العروس
والمصلوب والزاوية وبوش وبلقيا وبيا وقنشب والسمطات)

قرار من مديرية الفيوم في ٢١ مارس سنة ١٨٩٤
(ونشر في ١٦ ابريل سنة ١٨٩٤)

(كنص القرار الاول ويسرى في مدينة الفيوم وسنورس والعدوة
وأبوكساه واطسا وإشواى الرمان وطهار)

قرار من مديرية الجيزة في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٤
(ونشر في ١٦ منه)

(كنص القرار الاول ويسرى في بندر الجيزة وامبابه
والبدرشين والمناشي وبلاق الدكرور)

قرار من مديرية القليوبية في ١٢ دسمبر سنة ١٨٩٣
(ونشر في ٢٣ منه)

(كنص القرار الاول ويسرى في بنادر بنها وطوخ وقلوب
وشبرا والحزانة وشلقان وشبين القناطر)

قرار من مديرية الشرقية في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٤
(ونشر في ١٦ ابريل سنة ١٨٩٤)

(كنص القرار الاول ويسرى في الزقازيق وبلبيس ومنيا القمح
والابراهيمية ومحطة فاقوس وهيا)

قرار من مديرية الدقهلية في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٤
(ونشر في ٢١ مارس سنة ١٨٩٤)

(كنص القرار الاول ويسرى في بندري المنصورة وميت غمر
وفي نواحي السنبلابين وودكرنس ومنية سمندوف فارسكور والمنزلة)

قرار من مديرية المنوفيه في ٢٣ يوليه سنة ١٨٩٤
(ونشر في ٢٦ ستمبر سنة ١٨٩٤)

(كنص القرار الاول ويسرى في شين الكوم ومنوف وتلا
والباجور ومليح وبركة السبع وأشمون)

قرار من مديرية الغربية في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٤
(ونشر في ٢٥ منه)

(كنص القرار الاول ويسرى في طنطا والمحلة الكبرى وزقني وسمنود
وكفر الزيات ودمسوق وفوه وشربين وكفر الشيخ وطلخا وبلقاس
ونبروه والجعفرية وميت بره ومحلة أبوعلى الغربية)

قرار صادر من مديرية البحيرة في أول مارس سنة ١٨٩٤
(ونشر في ١٩ منه)

(كنص القرار الاول ويسرى في دمنهور والمحمودية وأبوحمص وكفر الدوار)

قرار صادر من مديرية اصوان في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٠٠
(كنص القرار الاول ويسرى في بندر اصوان والشلال)

لائحة الاشياء والحيوانات الضائعة

أمر عال صابر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٩٨ طبقاً للمادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ (٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦)

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

١ - كل من يعثر على شئ أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده الى صاحبه في الحال يجب عليه أن يسلمه أو أن يبلغ عنه الى أقرب نقطة للبوليس في المدين أو الى العمدة في القرى

ويجب اجراء التسليم أو التبليغ في ظرف ثلاثة أيام في المدين وثمانية أيام في القرى ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز ابلاغها الى مائة قرش وبضياع حقه في المكافأة المنصوص عنها في المادة الثالثة

فإذا كان حبس الشئ أو الحيوان مصحوباً بنية امتلاكه بطريق النش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ولا يبقى هنالك وجه للمطالبة على المخالفة

٢ - اذا لم يطلب المالك الشئ الضائع في ظرف سنة أو الحيوان المفقود في مدة عشرة أيام فيباع الشئ أو الحيوان بمعرفة الادارة بالمزاد العمومى

وإذا كان الشئ قابلاً للتلف قبل مضي ميعاد السنة يجوز بيعه في ميعاد أقصر يحدده المحافظ أو المدير على حسب الاحوال

٣ - كل شخص يسلم للأمورى الحكومة الشئ أو الحيوان الضائع يكون له حق فى مكافأة قدرها عشر القيمة وفى حالة استرداد المالك للشئ الضائع يكون ملزما بدفع قيمة المكافأة بحسب تقدير الادارة

٤ - ثمن الشئ أو الحيوان المباع يبقى محفوظا على ذمة المالك مدة ثلاث سنوات وفى حالة الطلب يلزم تسليمه اليه بعد خصم مصاريف الحفظ والبيع وقيمة المكافأة المدفوعة لمن عثر على الشئ أو الحيوان

٥ - بعد مضى ميعاد الثلاث سنوات من تاريخ البيع يضاف باقى الثمن بجانب الجزية

٦ - يصدر قرار ادارى ببيان تفصيلات العمل بموجب أمرنا هذا وخصوصا فيما يتعلق بنشر كشف بالاشياء والحيوانات التى صار تسليمها لجهات الحكومة وبالإعلان عن بيعها

٧ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

منع الصيد بالفخ وصيد السمان بالشباك

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٣ يونيو سنة ١٩٠٣

حيث انه من الصالح العام حماية الطيور النافعة للزراعة
وحيث انه من اللازم أيضا حماية السمان من سوء المعاملة الناشئ له عن أخذه
بالشباك والفخاخ على شاطئ البحر
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٠٣

١ - ممنوع صيد الطيور بواسطة قضبان المخطط وذلك في جميع أنحاء القطر
المصري

ممنوع أيضا نقل المصاير المعروفة عموما في القطر المصري بمصاير التين
(البكفيك) والتجول بها أو عرضها للبيع وكذا بيعها وشراؤها

٢ - ممنوع أيضا صيد السمان بواسطة الشباك أو الفخاخ وذلك في كل أراضي
الحكومة الكاثنة على مسافة تقل عن ألف متر من شاطئ البحر

٣ - من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ
وفي حال ارتكاب المخالفة تصير مصادرة الطيور المصطادة وكذلك قضبان المخطط
والشباك والفخاخ وكل ما استعمل لارتكاب المخالفة

منع صيد الاسماك بآلات مفرقة

قرار صادر من نظارة المالية في ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٤

(١١ ربيع الثانى سنة ١٣٢٢)

بعد موافقة رأى نظارتى الداخلية والأشغال العمومية

وبعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣ المختص بصيد الاسماك

وبعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهلى وعلى المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٠٤

١ - ممنوع قطعيا صيد الاسماك بواسطة آلات مفرقة وبالديناميت

٢ - كل من خالف ذلك يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالسجن مدة لا تزيد عن أسبوع أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

٣ - يصير اثبات حصول المخالفات فى محاضر تحرر بمعرفة البوليس أو مصلحة خفر السواحل أو أعمال مصلحة المين والفنارات والأشياء التى يكون نشأ عنها حصول المخالفة أو استعملت لوقوعها تمجوز وتبقى محفوظة بمصاريف على صاحبها وتحت مسؤوليته ولا ترد الأشياء المحجوزة الا بدفع الغرامات القانونية ومصاريف خفرها وحفظها وإذا لم تطلب الأشياء المحجوزة فى ظرف ستين يوما من تاريخ حجزها فتباع بالمزاد

٤ - تلغى أحكام المادة الرابعة والعشرين من قرار ناظر الأشغال العمومية المؤرخ ١٦ مارس سنة ١٨٩١ بخصوص بوليس ميناء الاسكندرية وأحكام المادة الثانية والعشرين من قرار ناظر الداخلية المؤرخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ بخصوص بوليس القنارات

أمراض الحيوانات الوبائية

الامر العالى الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣

الذى صار تكميله بموجب أمر عال بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣

الفصل الاول

(فى الاحكام المتعلقة بتجارة الحيوانات المنزلية ونقلها)

١ - الحيوانات المنزلية المصابة بالامراض المعدية أو المشبوهة لا يجوز الاتجار فيها ولا نقلها

تعتبر مشبوهة بالامراض المعدية الحيوانات السليمة التى تكون أقامت مع الماشية المريضة فى اصطبلات وزرايب واحدة أو رعت معها فى مراعى واحدة أو شربت معها من حياض سقى واحدة أو يكون قام بخدمتها نفس الأشخاص الذين قاموا بخدمة الحيوانات المريضة وكذلك الحيوانات التى تكون علفت فى الاوانى التى استعملت لعلف الماشية المصابة بالمرض المعدى وبالجملة فان جميع الحيوانات التى خالطت بواسطة أو بغير واسطة الحيوانات المريضة تعتبر مشبوهة بالمرض

٢ - على مصالح الصحة أن تلاحظ فى كل وقت الاسواق والموالد التى تباع فيها الماشية وعليها أن تتخذ عند ظهور أمراض معدية فى الحيوانات جميع التدابير والوسائل اللازمة لمنع انتشارها ويلزمها أن تتخذ بالاخص فى هذه الحالة الوسائل والتدابير المنوّه عنها فى مواد ٥ و ٨ و ١١ من هذا القانون

٣ - إذا ظهر مرض معد في قطيع من الماشية أثناء نقلها بالسكة الحديد أو بالراكب يتعين حجز جميع الماشية المذكورة في أقرب الجهات وملاحظتها بمعرفة مصلحة الصحة التي عليها أن تتبع في ذلك نصوص مواد ٥ و ٨ و ١١ وأما العربات والراكب التي استعملت لنقلها فينبغى الاعتناء بتنظيفها وتغييرها

الفصل الثاني

(فيما يلزم إجرائه عند ظهور أمراض الحيوانات الوبائية بوجه العموم
من الوسائل والتدابير منعا لانتشارها)

٤ - على أرباب الحيوانات المنزلية وخدمتها أو القائمين بحراستها وعلى النظار أو الوكلاء القائمين بإدارة الكفور والعرب والحفالك والأباعد ونحوها أن يبادروا بأشعار رئيس المشيخة أو شيخ البلد بظهور أى مرض يصيب جملة حيوانات في آن واحد ويلزم أن يكون الأشعار المذكور مضمناً أو مختوماً ويؤخذ به وصل من استلمه وعلى رئيس المشيخة أو شيخ البلد أن يبادر بتبليغ ذلك لمصلحة صحة الجهة بالكتابة بما أنه يجب على الحكماء البيطرية والأطباء وسائر مأموري الصحة والبوليس أن يشعروا بمصلحة الصحة بكل ما يبلغهم من الأحوال المشبوهة بأمراض الحيوانات الوبائية

٥ - على مصلحة صحة الجهة عند ما يرد لها الأشعار المذكور بالمادة السابقة أن تتوجه بدون تأخير إلى محلات الواقعة لتتحقق من نوع المرض الذي ظهر بها وتبصر بإجراء التدابير والاحتياطات الموافقة لتوقيف انتشاره وسرانه ثم تنجز محافظ أو مدير الجهة بذلك وتشعر به مجلس الصحة العمومية بواسطة التلفزيون ولحين صدور أوامر مجلس الصحة العمومية يجب على مأموري الحكومة بالجهة أن يبدلوا المهمة في عزل الحيوانات المريضة عن الحيوانات السليمة ومنع اختلاطها بأي حيوان كان

ولا يسوغ لأرباب الحيوانات المريضة أن يرسلوها بأي سبب كان إلى الأسواق أو الموالد ولا إلى المراعى ولا إلى حياض السقى العمومية بل عليهم أن يضعوها في مجلات منفردة وأن يتبعوا في حقها جميع أوامر مصلحة الصحة التي تصدر في شأنها

وعلى رئيس مجلس الصحة أن يجبر بواسطة أقرب الطرق محافظى الجهات ومديرى الاقاليم المجاورة بظهور المرض وأن يبين لهم التدابير والوسائل التحفظية المقتضى اتخاذها

٦ - على مديرى الاقاليم التي لم يكن دخل فيها المرض المذكور أن يأمرؤا باتخاذهم مع مصلحة صحة الجهة بالكشف على زرائب الماشية ومعاينتها كلما يترأى لهم لزوم ذلك وأن يسلطوا الجهد فى الملاحظة وأن يتخذوا الوسائل اللازمة لامكان سرعة اجراء سائر التدابير والاحتياطات التي من شأنها توقيف انتشار وباء الحيوانات عند ظهوره فى جميع الجهات التي يلزم اجرائها بها

٧ - يمنع فى زمن وباء الحيوانات الاتجار فى الماشية المريضة أو المشبوهة بالمرض وفى الاشياء الخام التي تنتج منها بجلودها وعظامها وقرونها ورؤوس قرونها وحوافرها وشحمها الغير المنابة وشعورها وأصوافها ونحو ذلك

وأما لحم الحيوانات المشبوهة بالامراض الذي يتضح بعد ذبحها أنه سليم فيجوز أكله اذا صار اتخاذ الاحتراسات التي بواسطتها لا يمكن أن يترتب على أكله انتشار المرض بأي وجه كان

٨ - منعا لانتشار مرض وبائى فى الحيوانات يكون معديا خطرا ومشهورا بعدم امكان مداواته يجوز لمصلحة الصحة أن تأمر بذبج الحيوانات المصابة بالمرض المعدي

وانا ظهر المرض فى زريبة واحدة فقط من الجهة وأصاب أكثر الماشية الموجودة بها فعلى مصلحة الصحة أن تدبج جميع الحيوانات التي بالزريبة المذكورة

وأما اذا امتد المرض وانتشر في جملة زرايب فلا تذبح الا الحيوانات المصابة ومع ذلك اذا انتشر المرض وتسطن في عدة مواقع في القطر المصرى فيسوغ لناظر الداخلية بناء على طلب مصلحة الصحة أن يوقف ذبح الحيوانات المصابة (دكرينو ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣)

العليق والتبن والروث وأوانى الزرايب الملوثة ونحوها والزريبة أيضا تطهر جميعها أو تحرق

٩ - اذا أمرت مصلحة الصحة بذبح الحيوانات فلا يكون لاربابها حق في أى تعويض عن الحيوانات المصابة وأما الحيوانات التى يصير ذبحها نظرا لشبهتها بالمرض فانه يعطى لاربابها تعويض معادل لقيمتها الحقيقية ويصير تحديد قيمة الحيوانات المذكورة بمعرفة من مسيد كرون في المادة الآتية ويتخذ أساسا لذلك أسعار الماشية بالاسواق الاخيرة التى انعقدت في الجهة أوفى الناحية

١٠ - على الحكيم البيطرى أو الطبيب في الجهات التى يكون وباء الحيوانات متسلطا فيها أن يكشف بحضور مأمور الحكومة بها وثلاثة من عمد الجهة على جميع الحيوانات المريضة أو المشبوهة بالمرض وأن يدوغ التى يبنى ذبحها في الحال نظرا لاصابتها بالمرض ودفعها بالتطبيق لنصوص المادة الحادية عشرة

وأثبت حصول الاجراءات يكون بواسطة محضر يوقع عليه من مأمور الحكومة ومن البيطرى أو الحكيم ومن ثلاثة من عمد الجهة ومن صاحب الماشية والمحضر المذكور يوضع فيه تاريخ الامر الصادر بالذبح ويوم حصوله والدفن واسم وصنعة ومسكن صاحب الماشية المذبوحة وعلدها وطولها وسنها والذكور والاناث ونوعها واثنان الذى تقومت به ثم ترسل صورة من المحضر لمجلس الصحة العمومية وصورة للديرية أو المحافظة لتوصيلها منها الى نظارة الداخلية ويكون صرف الثمن لصاحب الماشية من المديرية أو المحافظة التابع لها محل اقامته

١١ - الماشية التى تذبح أو تنفق بمرض معد لا يبنى جزؤها ويحجبها على الأرض بل يلزم نقلها مجرد ذبحها أو موتها الى المحل الذى عينه مصلحة الصحة

من أجل دفنها فيه أو تسلم إلى معمل تشييل جثث الحيوانات ويحرق تطهير التي استعملت في قتلها

١٢ - يمنع البقاء الحيوانات الميتة في الطريق العمومي وفي نهر النيل والقرع والمساق والبرك والسواقي ونحوها وكذلك دفنها في محل آخر خلاف المعين طرف مصلحة الصحة

الفصل الثالث

(في اجراءات خصوصية)

(الفرع الاول - في الوباء البقري والجذرة الخبيثة والجدرى الضاني والسقاوة والسراجة)

١٣ - عند ظهور الوباء البقري أو الجذرة الخبيثة أو الجدرى الضاني أو السقاوة أو السراجة في أى جهة من جهات القطر المصرى على مصلحة الصحة أن تتخذ خلاف الاجراءات العمومية الموضحة سابقا التدابير والاحتياطات الآتية وهي
المبادرة باخبار عموم أهالى الناحية التي يحصل بها المرض بظهوره ومنع الحيوانات من الاختلاط ببعضها والتنبيه بالمحجر على الاصطبلات والزياب حجرا مطلقا ومنع الحيوانات القابلة للعدوى من المرور في الجهة الموجود بها المرض ومنع خروج أى حيوان كان من الجهة الحاصلة فيها المرض وكذلك الجلود الطرية والصفوف الخلام والحموم والشحم الغير المذاب والقرون والاظافر والعظام والحشائش والتبن والروث ونحو ذلك

(الفرع الثانى - في الالتهاب الرئوى المعدى)

١٤ - كل حيوان مصاب بالالتهاب الرئوى المعدى يذبح ويدفن حسب المنقون في المادة ٨٥ و ١١

١٥ - الحيوانات المشبهة في اصابتها بالالتهاب الرئوى المعدى تحجز ويلقح لها حسب ما هو مدون بقانون الصحة البيطرية

١٦ - الحيوانات الملقح لها تعزل ويمنع اختلاطها بأي حيوان كان من نوع البقر وبالجمال أيضا ولا يجوز إطلاقها الا بعد تمام الشفاء بعشرين يوما

١٧ - اذا لم يرغب صاحب الحيوانات المشقة في اصابتها بالالتهاب الرئوى المعدى التلقيح لها فعليه أن يذبحها حالا ويجوز في هذه الحالة الانتفاع بلحومها للاكل ومن المعلوم ان الحيوانات التى تذبح على هذا الوجه لا يكون لصاحبها حق في أى تعويض كان

١٨ - الاسطبلات والزياب التى حصل فيها المرض لا يصبح أن توضع فيها حيوانات من نوع البقر والجمال الا بعد أن تمضى مدة على تمام تبخيرها من أربعة أسابيع الى اثني عشر أسبوعاً وأما ما يخص بغير ما ذكر من الاجراءات المتعلقة بضبط وربط الصحة وتبخير الاواني ونحو ذلك فيتبع فيه ما تدون في المادة ٥ و ٩ وما يتلوها

(الفرع الثالث - في الكلب) (١)

١٩ -

(الفرع الرابع - في التريخينوس)

٢٠ - الخنازير وغيرها من الحيوانات المصابة بالتريخينوس ينبغي ذبحها واعدامها بأي طريقة كانت

(الفرع الخامس - في السورلنج أى الحمى القلاعية أو الجرب)

٢١ - الحيوانات المصابة بالسورلنج أى الحمى القلاعية أو الجرب يلزم حبسها في الزبينة ومنع اختلاطها بالحيوانات السليمة والمخوم الناتجة من الحيوانات التى تكون مصابة بهذين الداءين يجوز صرفها للاكل

(١) ألفت بناء على الأمر المالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ بشأن لائحة الكلب

الفصل الرابع

(في العقوبات والمكافآت)

٢٢ - كل من قصر من أرباب الماشية في إجراء الاشعار المتوّه عنه بمادة ٤ يعاقب بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش صاغ وبالجلس من يومين الى أسبوع

الحائزون للحيوانات وخفراؤها ونظار ووكلاء الكفور والعزب والاباعد والجفالك ونحوها الذين لا يجرّون الاشعار المذكور يعاقبون بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش صاغ وبالجلس من يومين الى أسبوع

ورؤساء المشيخة أو مشايخ البلاد الذين لا يرسلون لمصلحة الصحة الاشعار المتوّه عنه في المادة الرابعة يجازون بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش صاغ وبالجلس من يومين الى أسبوع

٢٣ - كل من يخالف النصوص المذكورة في المادة الخامسة والسابعة والحادية عشرة والثانية عشرة يعاقب بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش صاغ وبالجلس من يومين الى أسبوع

٢٤ - يحكم بالعقوبات المذكورة بالمادتين السابقتين من جهات القضاء المختصة بذلك

٢٥ - يعطى نصف قيمة كل من الغرامات المذكورة في المواد السابقة على سبيل المكافأة للشخص الذى يجبر بوقوع المخالفة أو لتندوب الضبطية الذى يضبط المخالف حال وقوع المخالفة منه

٢٦ - صاحب الماشية الذى يكون من تلقاء نفسه أول مخبر في قسم أو مركز أو محافظة بظهور مرض وبائى في ماشيته يكون له الحق في أخذ مكافأة تعادل كامل قيمة الماشية المصابة أو المشتبه في إصابتها

٢٧ - الخائزون للشاية وخدمتها الذين يكونون أجروا الاخبار الموضح عنه في المادة السابقة لهم الحق في مكافأة من خمسين الى مائتي قرش

أحكام عمومية

٢٨ - على مأموري الحكومة الملكية والعسكرية ورجال الضبط والربط العمومي أن يعاونوا مصلحة الصحة عند ما يطلب منهم ذلك على صراحة نجاح الاجراءات المدونة في هذه اللائحة

٢٩ - كل ما كان مخالفا من جميع الاوامر واللوائح السابق صدورها للاحكام المقررة بهذا الامر صار لاغيا ومنسوخا

٣٠ - على نظارة الداخلية والحربية والبحرية والمالية والخفانية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

أمر عال صادر في ٢٧ يونيه سنة ١٩٠٣

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٨٣ المشتمل على قانون ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بأمراض الحيوانات الوبائية وبالنظر لظهور الطاعون البقري في القطر المصري

١ - كل من لا يبلغ في الحال لعمدة الناحية أو للقسام أى مرض أو موت يحدث في الحيوانات التي من الفصيلة البقرية (البقر والجاموس) ويكون مالكا أو حائزا لها أو قائما بحراستها أو منوطا بملاحظتها بصفة وكيل للمالك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن الستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

وإذا كان المالك أو الخائز أو الحارس أو الوكيل هو العملة نفسه يجب أن يكون هذا البلاغ لأقرب مركز أو لأقرب إدارة صحية

٣ - يعاقب بهذه العقوبات نفسها :

أولاً - كل من أخفى حيواناً أو أكثر من الحيوانات التي من الفصيلة البقرية (البقر والجواموس) المصابة بمرض أو الناqqة

ثانياً - كل من باع حيواناً من الحيوانات التي من الفصيلة البقرية (البقر والجواموس) المصابة بمرض أو المشتبه فيها أو عرض ذلك الحيوان للبيع أو نقله أو أمر ببيعه أو نقله

ثالثاً - كل من باع أو عرض للبيع لحم الحيوانات التي من الفصيلة البقرية (البقر والجواموس) الناqqة بمرض أو شيئاً من متحصلاتها (مثل الجلد والشحم ونحوهما) أو من متحصلات الحيوانات المشتبه فيها التي تكون ذبحت

٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن الثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيناً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

أولاً - كل من باع أو عرض للبيع بغير تصريح من الادارة الصحية لحم الحيوانات التي تكون ذبحت بأمر الادارة المذكورة

ثانياً - كل من باع أو عرض للبيع في محل عمومي حيواناً أو أكثر من الفصيلة البقرية (البقر والجواموس) في جهة من الجهات التي تكون أqقلت فيها أسواق المواشى

ثالثاً - كل من خالف أى حكم آخر من أحكام الامر السالى الصادر في أول

فبراير سنة ١٨٨٣

٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهر واحد وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

أولاً - كل من خالف أحكام أى قرار يصدر من ناظر الداخلية أو المدير أو المحافظ بقصد منع انتشار المرض

ثانياً - كل من أبى الامتنال لامر صادر لهذا الغرض نفسه من الادارة الصحية

٥ - يكون للادارة الصحية الحق في تلقيح جميع الحيوانات السليمة التي من الفصيلة البقرية (البقر والجاموس) لوقايتها من المرض سواء كانت هذه الحيوانات في جهة موبوءة أو غير موبوءة

وكل من أخفى حيوانا من الحيوانات التي من الفصيلة البقرية (البقر والجاموس) تخلصا من عملية التلقيح أو حاول إخفاءه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لاتزيد عن خمسين جنيها مضررا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

٦ - انا حصلت مخالفة لاحكام الامر العالى الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ أو أمرنا هذا أو أحد القرارات المتوه عنها في المادة الرابعة يسقط حق صاحب الحيوانات التي ارتكب بشأنها المخالفة في أى تعويض عن الحيوانات التي تعلم بمقتضى الامر العالى الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣

٧ - يسرى مفعول أمرنا هذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويسقى نافذ المفعول الى أن يصدر قرار من ناظر الداخلية باعتبار القطر سليما من الطاعون البقرى والمخالفات السابقة للقرار المذكور يعاقب عليها طبقا لاحكام أمرنا هذا

٨ - على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

منشور صادر من نظارة الداخلية للمديرىات والمحافظات

(في أول سبتمبر سنة ١٩٠٤ نمرة ٧٥)

حيث ان مرض طاعون المواشى أصبح الآن ماخلا بعض الاستثناآت القليلة منحصر في مراكز معينة بالوجه البحرى وقد أخذ في التناقص في أغلب الجهات تناقصا بينا فترى النظارة ان ذلك لا يصح أن يكون سببا للترأخى في استمرار الاحتياطات أو لتقليل الهمة والحزم اللازمين لتنفيذها بل بالاولى يستدعى زيادة الاجتهاد واستنهاء الهمة بدرجة أكثر مما هو حاصل الآن حتى يتسنى في خلال الفصل المقبل المناسب استئصال بقايا هذا الداء الوييل الذى سبب للقطر ولافراد

للمزارعين خسائر جمة لانه ان لم توجه المهمة كما ذكر قبل هجوم فصل الشتاء القادم ينحشى من تنحشى هذا الداء ثانيا بشقة ويرتب على ذلك تحمل أهالى القطر خسائر جسيمة أخرى

والطريقة اللازم اتباعها لتلاشى هذا المرض تشتمل على عدة وجوه تقسم كما يأتى :

(١) التبليغ عن المرض

(٢) وصف الاحتياطات

(٣) تنفيذ الاحتياطات وهى على نوعين

أولا - احتياطات عمومية

ثانيا - احتياطات خصوصية

(٤) التفتيش

(٥) الاجراءات القانونية الواجب اتخاذها ضد مخالفي القانون

(١) فيما يختص بالتبليغ

التبليغ عن الاصابات هو من شؤون واختصاصات الجهة الادارية (أى عمد البلاد ومأمورى المراكز وضباط البوليس) وهم مسؤولون عن ذلك مباشرة أما حضرات المديرين فهم مسؤولون عن مراقبة هؤلاء الموظفين بكل دقة فى تنفيذ ذلك

ومن المعلوم أن المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣ تقضى بأن كل من لا يبلغ فى الحال لعمدة الناحية أى مرض أو موت يحدث فى الحيوانات يعاقب بالحبس لغاية ٦ شهور وبغرامة لغاية مائة جنيه فيجب على العمدة بمجرد ورود البلاغ اليه أن يخطر فى الحال المركز (ويمكنه أيضا تبليغ ذلك فى الوقت نفسه الى أقرب ادارة صحية انما ليكن معلوما جليا أنه يجب فى أى حال من الاحوال التبليغ الى مركز البوليس بأول فرصة) وعند ورود البلاغ الى المركز يجب تبليغه بدون إهمال الى مفتش الطاعون البقرى المحلى أو فى حالة غيابه الى حاكم صحة المركز هذا وعلى المركز أيضا أن يرسل البلاغ المذكور الى المديرية التى عليها حينئذ أن تخطر مفتش الطاعون المنوط بالقسم

في الجهات التي توجد بها تليفونات ترسل هذه البلاغات بواسطتها ثم تؤيد كتابة بعد ذلك بواسطة تحرير البلاغ اللازم أما في الجهات التي لا يوجد بها تليفونات فيجب الاخطار تليفونيا في الاحوال المستعجلة وكذلك يجب التبليغ تليفونيا في الجهات التي يترأى أن التبليغ عنها تليفونيا هو أسرع من ارسال الاخطار بواسطة السعاة

على مفتش الطاعون المنوط بالقسم أن يخطر دائماً مدير المديرية عن تفلاته اليومية كي لا يحصل هناك تأخير في تبليغه عن النواحي التي يظهر بها المرض والقصد من ذلك هو حصول التبليغ عن المرض بكل سرعة كل فيما يخصه

(٢) وصف الاحتياطات

الادارة الصحية هي المسؤولة عن تقرير الاحتياطات اللازم تنفيذها (وهي جارية ارسال تعليمات مصححة عن ذلك للمفتشين الصحيين والبيطريين بالجهات)

(٣) تنفيذ الاحتياطات

الاحتياطات المذكورة هي على نوعين كما سبق التنويه

أولاً - احتياطات عمومية

ثانياً - احتياطات خصوصية

أولاً - الاحتياطات العمومية هي المدونة بالتعليمات طيه (ملحق ١)

وهي بسيطة بدرجة يمكن لاي شخص كان أن يعمل بها ويجب على عمد ومشايخ البلاد سرعة تنفيذها حال حصول أمراض مشتبها فيها ويكون العمدة مسؤولاً عن تنفيذ هذه الاحتياطات وعلى مأمور المركز مراقبته في ذلك

ثانياً - الاحتياطات الخصوصية هي ما تقرره الادارة الصحية أو البيطرية من الاحتياطات الصحية بصفة خصوصية أو ما تقرره من الاجراءات الفنية مثل التبخير والتلقيح ومصلحة الصحة هي المسؤولة عن تنفيذ هذه الاحتياطات

(٤) التفتيش

يقوم بإدائه مفتشو مصلحة الصحة التملية أو الظهورات ويكون كل منهم مسؤولاً عن ذلك في دائرة اختصاصه وعلى هؤلاء المفتشين تبليغ المديرية ومأموري المراكز عن أى خلل يرونه في سير الاعمال وحينئذ يتعين على الجهة الادارية اجراء مايلزم لتلافي هذا الخلل واتخاذ الاجراءات اللازمة في الحال بحسب ما تقتضيه الاحوال أو بحسب ما يقرره المفتش

(٥) الاجراءات القانونية

عند حصول مخالفة يكون من أهم الامور اجراء مايلزم بكل سرعة للحصول على مجازاة المخالف بحسب ما يستحقه من العقاب ولذلك يجب على الادارة المحلية المبادرة بتحرير المحضر اللازم بمجرد العلم بمحصل المخالفة ويكتب على المحضر مكاناً بحروف كبيرة (جنحة تتعلق بظاعون المواشى) ويرسل ذلك المحضر في الحال الى النيابة المختصة وقد صدرت التعليمات اللازمة للنيابات بسرعة محاكمة المخالفين بقدر الامكان

هذا ويجب على الجهة الادارية جمع الادلة الكافية لمعرفة مقدار ما يمتلكه مرتكب الجنحة ليتمكن القاضي من تقدير الحكم الواجب توقيعه عليه فيستنتج مما تقدم ما هوأت :

(١) ان الجهة الادارية المحلية هي مسؤولة عن :

أولاً - الحصول على كافة البلاغات وتوصيلها للادارة الصحية

ثانياً - تنفيذ الاحتياطات الصحية المنقنة بالمحقق المرفق بهذا أو أى

احتياطات أخرى تقررها الادارة الصحية أو البيطرية

ثالثاً - ضبط المخالفات التي تحصل ضد نصوص الامرين العاليين الصادرين

في أول فبراير سنة ١٨٨٣ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣ أو القرارات الاخرى التي صدرت

وتحرير المحاضر اللازمة وجمع الادلة الكافية لمحاكمة مرتكبي المخالفة

(ب) أما الإدارة الصحية فهي مسؤلة عما هوأت :

رابعاً - تقرير الاحتياطات اللازمة عمومية كانت أو خصوصية

خامساً - تنفيذ الاحتياطات الخصوصية

سادساً - إجراء التفتيش

فإذا قامت كل من الجهة الإدارية والصحية بما عهد اليهما من الاعمال حسب ماتوضح وأدنا لبعضهما المساعدة والمعاضدة اللازمتين فمن المؤكد الحصول على نتائج حسنة لانه اذا حصل خلاف ذلك فيترتب عليه نتائج وخيمة واستمرار وجود المرض بالقطر وحصول مضار لعموم الاهالى لا يحصى مقدارها

(ملحق ١)

تعليمات تتعلق بالطاعون البقري

احتياطات عمومية مقتضى توجيه نظر العمدة والجهات الادارية اليها

بصفة خصوصية

(١) احتياطات واقية

في هذا الفصل المعتدل من هذه السنة ينبغي إيجاد المواشى في الفضاء بقدر الامكان وبمعزل عن بعضها في المحلات التي يمكن اجراء ذلك فيها وانه من المفيد كثيرا ابقاء المواشى بالزراعات أفضل من إيجادها داخل مساكن أو زرايب الناحية هذا ويجب اجتناب تجمعها واختلاطها مما واعطاء كل حيوان محلا كافيا لاستنشاق الهواء ووضعها بمحل فسيح بقدر الامكان

ولا يجوز نقل مواشى من ناحية الى أخرى وفي حال دخول مواشى غريبة لاحدى النواحي يجب التبليغ عنها في الحال الى المركز

(ب) الاحتياطات الواجب اتخاذها لمراقبة سير المرض

عند حصول مرض مشتبه فيه أو تفق بين المواشى ينبغي على صاحب المواشى أو المتولى أمر حراستها تبليغ ذلك الى العمدة طبقا للامر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣ والا يحكم عليه بغرامة لغاية ١٠٠ جنيه وبالحبس لغاية ستة شهور

واجبات العمدة هي :

أولا - إخطار المركز بأسرع الطرق عن المرض ويمكنه أيضا عبارة أقرب ادارة صحية أو بيطرية بشأنه

ثانيا - نقل الحيوانات المريضة الى نقطة بعيدة بقدر الامكان من البلدة ومن الطريق العمومى ومن المواشى الاخرى ومن موارد المياه وشواطئ الترع وإيجاد مظلات لزوم المواشى تكون مناسبة بحسب فصول السنة ويتعين خفي لحراستها ويصرف اليه حلول مطهر لفصل يديه

ثالثا - الحيوانات السليمة التي خالطت حيوانات مريضة يلزم اعتبارها مشبوهة ويجب نقلها من الاسطبل ووضعها بأراضى صاحبها وعزلها عن المواشى الاخرى لحين حضور أحد من قبل الادارة الصحية أو البيطرية لاعطاء الارشادات اللازمة بخصوصها

رابعا - دفن الحيوانات التي تفق بهذا المرض فى حفرة لا يقل عمقها عن مترين وتغطيتها بثلاثين سنتيمترا على الاقل من الجير الحى بعد تمزيق الجلد وقطعه فى جملة محلات حتى يصير غير صالح للبيع وبعد شق البطن أيضا فى جملة محلات ليتمكن غاز التعفن من الخروج

خامسا - لا يجوز كلية سلع الحيوانات الناقصة بمرض مشتبه فيه

سادسا - لا يجوز اخراج حيوانات حية من الكوردون بدون تصريح من الادارة الصحية أو البيطرية

ليكن معلوما جليا ان العمدة وأرباب الزراعات مسؤولين معا عن مراقبة تنفيذ هذه الاحتياطات وكل من يهمل في ذلك يعاقب بدفع غرامة لغاية ١٠٠ جنيه وبالحبس لغاية ستة شهور عملا بالامر العالى الصادر فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣

قرار صادر من نظارة الداخلية فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣ المشتمل على الاحتياطات الاستثنائية لمنع انتشار الطاعون البقرى وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة

- ١ - لا يؤذن بما يأتى الا ببناء على تصريح يعطى مقدما من الجهة الادارية التى تعينها مصلحة الصحة العمومية مع اتباع مايلتزم بهذا التصريح من الشروط :
- أولا - نقل حيوانات الفصيلة البقرية من ناحية الى أخرى
- ثانيا - الاتجار فى الجلود الجافة وعظام الحيوانات ونقلها أيضا
- ٢ - يمنع ما يأتى منعكليا :

- أولا - الاتجار فى جلود الحيوانات الطرية ونقلها
- ثانيا - ذبح الحيوانات التى من الفصيلة البقرية خارج السلخانات العمومية فى الجهات التى تعتبر موبوءة بالطاعون البقرى
- ثالثا - نقل اللحوم من ناحية الى أخرى ماعدا لحوم الحيوانات التى تذبح فى السلخانات العمومية

٣ - يلغى القرار الصادر بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٠٤ بشأن نقل العظام ويستبدل بهذا القرار

٤ - يعمل بهذا القرار بعد نشره فى الحال ويستمر العمل به مدة ستة شهور مالم يتقرر العاؤه قبل هذا الميعاد

تعليمات

أولاً - كل شخص يرغب نقل مواش سواء كان بقصد الذبيح أو الزراعة أو التجارة من بلد أو ناحية الى أخرى (يعرف فيما يأتى عن الناحية المنقولة منها الماشية بجهة التصدير والناحية المرسله اليها بجهة الوصول) عليه أن يطلب التصريح اللازم من مأمور المركز التابعة له جهة التصدير ويبين فى الطلب اسم جهة التصدير وجهة الوصول وسبب النقل وبورود الطلب للأمر يجب عليه التحقق مما هوأت:

(١) ان جهة التصدير غير موبوءة بحسب ما يكون واضحاً بالكشف الرسمى الذى تصدره مصلحة الصحة العمومية من وقت الى آخر

(٢) أن يتحقق من واقع البلاغات اليومية التى تصله من العملة ومن التقارير التى ترد اليه من الجهات الصحية أو البيطرية أو لائى سبب آخر أن جهة التصدير غير مشتببه فيها

(٣) ان الجهة المرغوب تصدير الماشية اليها كائنة فى ذات المديرية التابع لها مركزه

أما اذا كانت جهة الوصول كائنة فى مديرية أو محافظة أخرى على المأمور أن يرسل الطلب الى مصلحة الصحة العمومية بالطريقة الاعتيادية (أى بواسطة المديرية) واذا كانت جهة التصدير غير موبوءة أو غير مشتببه فيها فيعطى المأمور التصريح من دفتر الكرون الذى سيرسل الممد اللازم منه فيما بعد لتوزيعه على جميع المراكز ولكن معلوماً أن الصورة التى تؤخذ بالكرون تسلم الى الطالب والنسخة الأصلية تبقى فى الدفتر اثباتاً لذلك وعلى الطالب عند استلام التصريح أن يقدمه الى عمدة جهة التصدير حيث بموجبه يصرح بإجراء النقل ومع ذلك اذا كان العملة يجد بالناحية التابعة اليه اصابات مشتببه فيها لم يتمكن من التبليغ عنها للمركز فى التاريخ الذى صار فيه اعطاء التصريح يجب عليه رفض النقل مؤقتاً وعرض الامر على المركز الذى عليه تبليغ المسألة الى مندوب الطاعون البقرى التابعة اليه الجهة

قبل خروج الماشية من الناحية يجب على المدة أن يوضح عدد وأوصاف المواشى في التصريح وأن يقع عليه بختمه وبذلك يكون التصريح مستوفيا ويرسل مع المواشى في أثناء النقل كستند لابراره عند كل طلب وبعد وصول المواشى يسلم التصريح حالا لعمدة جهة الوصول أو (الى معاون السلطنة اذا كانت المواشى لاجل الذبيح) وعليهما اعادة ذلك التصريح الى مأمور مركز جهة التصدير حيث يحفظ به بالترتيب في الدفتر الذى صرف منه . والتصاريح المذكورة تكون نافذة المفعول لمدة ستة أيام فقط من تاريخ صرفها وتستعمل في دائرة المديرية التى تصرف منها دون غيرها

تصاريح النقل من مديرية أو محافظة لمديرية أو محافظة أخرى تعتبر نافذة المفعول عند ماتصرف من مصلحة الصحة العمومية فقط

اذا كان يترأى لمأمور المركز ان الماشية يمكن أن تحتاز جهة موبوءة في أثناء مرورها من جهة التصدير الى جهة الوصول فيجب عليه أن يبين بالتصريح الطريق الذى يجب مرور المواشى فيه وذلك لتجنب الجهة الموبوءة

ليس من الضروري اعطاء تصاريح عن نقل المواشى من زراعة الى أخرى واقعة في حدود ذات الناحية أو نقلها من جزء من أبعادية كبيرة الى جزء آخر منها ولو يكون هذا الجزء تابعا لناحية أخرى بشرط أن تكون أطيان الإبعادية متواصلة ببعضها والطريق الذى تسير فيه المواشى لا يمر بجهة موبوءة . هذا وعلى مأمورى المراكز بذل مزيد الالتفات والاعتناء في صرف هذه التصاريح اذ أنهم مسئولون فيما اذا أعطيت تصاريح من هذا القبيل عن نقل مواش من جهات موبوءة أو يكون في علمهم أنها مشتبها فيها وفي حالة وجود أى ارتياب لدى المأمور يجب عليه قبل اعطاء التصريح أخذ رأى المفتش البيطرى أو مندوب الطاعون البقرى التابعة له الجهة

ثانيا - يتراعى أن الاتجار فى الجلود الخضراء أو نقلها ممنوع منها باتا في جميع أنحاء القطر فى مدة وجود الطاعون البقرى . فعلى الجهات الادارية بذل كل ما فى الوسع لمنع ذلك

أما فيما يتعلق بنقل الجلود النافسة والعظام فهذا يصرح به بالشروط الآتية :

من ناحية لآخرى فى ذات المركز ... بتصريح من المأمور بناء على رأى الجهة الصحية من مركز لآخر بتصريح من المديرية » » »

من مديرية الى أخرى أو لتصدير للخارج بتصريح من ادارة مصلحة الصحة العمومية

ثالثا - انه منعاً لانتشار المرض بسبب توزيع لحوم موبوءة أو أجزاء من حيوانات مصابة يمنع ذبح حيوانات الفصيلة البقرية فى الجهات التى تعتبرها مصلحة الصحة العمومية موبوءة منعاً باتاً ما لم توجد بها سلخانات عمومية . هذا ويجب توجيه مزيد الالتفات لمراعاة تنفيذ ما جاء بالمادة الاولى من القرار الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ (التي صار تعديلها بالقرار الصادر بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧) وهى تقضى بعدم جواز ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل الا فى السلخانات العمومية وفى الجهات التى لا يوجد بها سلخانات يكون الذبح فى قطة خصوصية تعينها مصلحة الصحة العمومية لهذا الغرض

أما فيما يخص بنقل اللحوم فيقرأى أن اللحوم المختومة بصفة قانونية بنجم احدى السلخانات العمومية هى فقط التى يمكن نقلها من الجهة التى ذبحت فيها الحيوانات

يصير اتباع الترتيبات الآتية فيما يتعلق بأمر حفظ كشوفات عن البلاد الموبوءة

- (١) ستشتر مصلحة الصحة العمومية كشفا شهرياً ببيان البلاد الموبوءة وترسله الى جميع المديرين أو المحافظين لتبليغه بمعرفتهم للمراكز
- (٢) فى أثناء أى شهر سترسل بلاغات عند اللزوم الى المدير أو المحافظ المختص عن أى جهة يجب اعتبارها موبوءة أو مشتبه فيها وهذه الجهة تدرج حينئذ فى الكشوفات التى تكون بطرفهما
- (٣) يجب على مأمورى المراكز حال درج ناحية موبوءة أو مشتبه فيها بالكشوفات المذكورة اخطار العمدة المختص بذلك رسمياً

- (٤) كل جهة تدرج بالكشف يجب اعتبارها موبوءة أو مشتبه فيها إلى أن
تقرر إدارة مصلحة الصحة العمومية حذفها من الكشف
- (٥) المسائل المختصة بحذف أى جهة من كشف التواحي الموبوءة لا ينظر فيها
الأبعد مضي ستة أسابيع من آخر إصابة
-

دفن المواشى

أمر على صادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠

١ - لا تؤخذ من الآن فصاعدا رسوم على دفن المواشى

٢ - الحيوانات التى تنفق يصير دفنها حسب القواعد الصحية فى محلات مخصوصة تتعين لذلك فى كل مدينة أو بندر أو ناحية بمعرفة حكام التمن أو القمم بالائحاد مع الضبطية^(١) أو المديرية وكل من خالف هذا الأمر ولم يلفن فى المحلات المعينة الحيوان الذى ينفق عنده يصير تجريمه مائة غرش عن كل مرة تقع منه فيها المخالفة

وإذا تساهل مشايخ الامنان والبلاد ولم يتمتعوا حصول هذه المخالفة أو لم يخبروا عمن وقعت منه يصير تجريم كل واحد منهم مائة غرش

(١) لاجود الضبطية الآن

نقل الحيوانات التي تنفق الى معمل تشيغيل رمم الحيوانات بمصر

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٩ يناير سنة ١٩٠٢

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ بشأن دفن رمم الحيوانات

وبعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة والثالثة والعشرين من الامر العالى الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ - قانون ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بأمراض الحيوانات الوبائية

وحيث انه لا يوجد الآن بمدينة القاهرة غير معمل واحد معد لتشيغيل رمم الحيوانات كائن بأبو السعود بمصر القديمة يخص قومية نقل المواد البرازية

١ - جميع الحيوانات التي تنفق في دائرة مدينة القاهرة يجب نقلها الى المعمل المذكور المعد لتشيغيل رمم الحيوانات

٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من خمسة قروش الى مائة قرش وبالسجن من يومين الى أسبوع

٣ - على محافظ مصر تنفيذ هذا القرار الذي يعمل به بعد درجه في الجريدة الرسمية بسبعة أيام

سوء معاملة الحيوانات

أمر عال صادر في ٥ يونيه سنة ١٩٠٢

(٢٨ صفر سنة ١٣٢٠)

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لدى محكمة الاستئناف المختلطة الصادر طبقا للامر العالى المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

١ - يغاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام أو بدفع غرامة لا تتجاوز مائة قرش أولا - من أتعب نفسه أو بواسطة غيره ذابة من الدواب المعدة للعمل أو الجحر أو الركوب بالأحمال الزائدة في الثقل عن الطاقة أو استعظم بنفسه أو بواسطة غيره بهائم مصابة بأمراض أو جروح أو عاهات تجعلها غير قادرة على العمل ثانيا - من حبس أو قيد سواء بنفسه أو بواسطة غيره حيوانا أو كان في عهده حيوان محبوس أو مقيد فعذبه بغير موجب بأن أهمل في أداء ما يلزمه من الغذاء أو الماء أو الهواء أو الايواء

ثالثا - من استعمل سوء المعاملة أو القسوة مع الحيوانات المنزلية أو المستأنسة رابعا - من أجرى مناطق الخرفان أو مناقرة الديوك وغيرها من الحيوانات المنزلية أو اتفق مع غيره على إجراء ذلك

خامسا - من عذب حيوانا من الحيوانات الوحشية أو الفير مستأنسة التي تكون فقدت حريتها أو استعمل معه بغير لزوم وسائل القسوة لقتله

٢ - كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا يعد لاغيا

٣ - يعمل بموجب أمرنا هذا بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

٤ - على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا

لائحة جنيمة الازيكية

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية
(في ٢٧ يناير سنة ١٨٩١)

- ١ - تفتح أبواب الجنيمة للعموم في الساعات التي تعيينها ادارة مصالح المدينة
- ٢ - رسم الدخول يحصل على أبواب الجنيمة ابتداء من الساعة الثانية افرنجي في جميع فصول السنة وقدر هذا الرسم خمسة مليات عن كل شخص والاولاد الذين يصحبهم أهلهم لا يدفع عنهم شئ إذا كان سنهم دون السبع سنوات
- ٣ - من تكون ثيابه غير لائحه يمنع من دخول الجنيمة
من أول يناير سنة ١٨٩٨ تفتح أبواب حديقة الازيكية للدخول اليها من الساعة التاسعة صباحا الى الساعة التاسعة مساء برسم قدره خمسة مليات ويدفع نصف ذلك الرسم عن الاولاد الى سن اثنى عشرة سنة ولا يدفع شئ عن الاولاد المحمولين على اليد وقد جعل للعائلات تذاكر مخصوصة في دفتر يحوى القدر الواحد منها على مائة تذكرة وهو يشتري على الباب المعروف بباب بولاق بאתي مليم ولا يمكن لاحد الدخول بهذه التذاكر مالم يكن يصحبه أولاد
ويمنع من الدخول الى الحديقة المتسولون أو الذين يكونون في حالة لاتسمح بدخولهم اليها (اعلان مدرج في الوقائع المصرية الصادرة في ٣ يناير سنة ١٨٩٨)
- ٤ - تبقى العربات والخيول وغيرها من الركائب خارج الجنيمة بحيث لاتحجب أبوابها
- ٥ - لايحوز الدخول الى الجنيمة والمرور منها في أية ساعة كانت بأحمال يتضابق منها المتزهون

٦ - لا يجوز للترمين قط أن يرموا شيئاً في البحيرة أو أن يفسلوا فيها شيئاً
أيا كان ولا أن يمشوا في القطع المزروعة ولا أن يخربوا المقاعد والكراسى ولا أن يأتوا
بأذى عمل من شأنه إلحاق الضرر بالمزروعات والادوات

٧ - على أصحاب الكلاب أن يجعلوا في رقابها أطواقاً يتقودونها بها عند تزيهم
في الجنة

٨ - لا يجوز قطع أغصان الاشجار ولا قطف الازهار أو التقاط البنور

٩ - على المنتزهين الذين يصحبهم أولاد صغار أن يراقبهم منعا لكل حادث
يحدث وهم مسؤولون عن أى تلف يحدثه هؤلاء الاولاد في الجنة

١٠ - من يخالف هذه اللائحة يحاكم قانونا

١١ - إن الخدمة والخبراء ورجال البوليس مكلفون بتنفيذ هذه اللائحة
وتحرير جميع المحاضر اللازمة لمحاكمة من تقع منه المخالفة

١٢ - على مدير عموم المدن والمباني تنفيذ هذا القرار بالاتحاد مع جناب
حكام بوليس القاهرة

منع الدخول في القشلاقات

قرار صادر من محافظة مصر بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٨
(١٧ شعبان سنة ١٣٠٥)

١ - لا يجوز لأحد سواء كان من الأهالي أو الأجانب الدخول في قشلاقات العساكر في أى نقطة كانت الا برخصة خصوصية تعطى من ضابط العساكر الموجودين في القشلاق المرغوب الدخول فيه

٢ - من خالف نص المادة السابقة يجازى بدفع غرامة مقدارها من خمسة قروش الى مائة قرش وبالحبس من يوم الى ثمانية أيام

قرار صادر من محافظة اسكندرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٨
(كنص القرار السابق)

الحفر بالقرب من المساكن

أمر عال صادر في ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٤ ابريل سنة ١٩٠٠

١ - ممنوع إحداث حفر داخل المدن والقرى والعزب ولا في الجهة الشمالية منها على مسافة أقل من ثلاثة آلاف متر من السكن سواء كانت هذه الحفر لضرب الطوب أو لاي غرض آخر ينشأ عنه تكون بركة أو مستنقع

وممنوع أيضا إحداث هذه الحفر بالجهات القبيلة والشرقية والغربية في الاراضى الواقعة على مسافة أقل من ألف متر من السكن ويسرى هذا المنع أيضا على الحفر أو قمل الاتربة الذى يتسبب عنه توسيع البرك والمستنقعات الموجودة من قبل أو تعميقها

٢ - من يخالف أحكام المادة السابقة يعاقب بغرامة من خمسين الى مائة قرش ولا يقتصر الحكم بهذه الغرامة على من باشر العمل بنفسه بل يشمل أيضا كل من أمر به أو أغرى على الحفر أو على قمل الاتربة سواء كان بصفته مالكا للارض أو مديرا للعمل أو مأمورا به أو بأى صفة كانت

٣ - يحكم على مرتكبي المخالفة فضلا عما ذكر باعادة الاراضى الى ماكانت عليه قبل الحفر وإن لم يرجعوها الى حالتها الاصلية بعد مضي شهر من تاريخ صدور الحكم يجرى المدير أو المحافظ هذا العمل على نفقتهم

٤ - تحصل نفقات العمل طبقا لاحكام الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس

سنة ١٨٨٠

٥ - ألغى الأمران العاليان الصادران في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ واستبدلا بهذا الأمر الذي يعمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدتين الرسميتين

٦ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

=====

لائحة تسوير الاراضى الفضيا

قرار من نظارة الداخلية فى ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣^(١)

١ - كافة الاراضى الفضيا الكائنة داخل المدن المبينة بعد يجب تسويرها بحاجز من خشب أو حائط بحيث يمنع دخول الجمهور فيها

٢ - يعاقب بدفع غرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش صاحب الارض الذى لم يحجر العمل بمقتضى المادة السابقة فى مدة ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار

٣ - كل مخالفة من هذا القيل يصير تحقيقها بمعرفة رجال البوليس واحالتها على القاضى المختص بالحكم فيها

٤ - يحدد القاضى فى الحكم ميعادا جديدا لمرتكب المخالفة لتسوير أرضه وفى حالة صدور أحكام أخرى عليه فيما بعد بشأن الارض ذاتها لا يجوز أن تكون الغرامة أقل من الحد الاعلى المقرر لذلك

٥ - لا يجوز قبول أدنى تسوية فيما يتعلق بالمخالفات البادى ذكرها

٦ - هذا القرار يكون نافذ المفعول فى مصر واسكندرية ووطنا والمنصورة والزقازيق ودمهور وبورسعيد وكفر الزيات وأسيوط

ويجوز العمل به فى مدن أخرى بمقتضى قرار يصدره المحافظ أو المدير ويتبدئ العمل بهذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بعشرة أيام

(١) بناء على المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ قد صدقت محكمة الاستئناف المختلطة على هذا القرار بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣

قرارات صادرة من جهات أخرى

قد تقرر سريان القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٥ يونيو سنة ١٨٩٨ على المدن والبلاد الآتية بيانها :

مديرية الغربية في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٣ و ١٥ فبراير سنة ١٩٠٤
المحلة الكبرى وممنود وزققي وفوه ودمسوق وكفر الشيخ وطلخا وبلقاس
وشربين

مديرية البحيرة في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٣ و ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٦ و ١٩ يوليو
سنة ١٩٠٠ - شبراخيت والعطف والمعصرة ورشيد

مديرية الدقهلية في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٣ و ١٢ مارس سنة ١٩٠٥
نيت غمر ومنيت سمندود والسنبلاوين وفارسكور وذكركس والمنزلة والمطرية
مديرية القليوبية في ٥ يوليو سنة ١٨٩٣ - بنها وطوخ وقليوب وشبين
القناطر

مديرية الجيزة في ٥ يوليو سنة ١٩٩٣ - الجيزة وإنباه

مديرية بني سويف في ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ - بيا وبني سويف

مديرية المنيا في ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ و ٢٠ مارس سنة ١٩٠٥ - المنيا والفكرية
ومعصرة سمالوط وبني مزار ومغاغة والقشن

مديرية المنوفية في ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ - شبين الكوم ومنوف الملا

محافظة السويس في ٩ يوليو سنة ١٨٩٣ و ٢٥ مايو سنة ١٨٩٨ - السويس

مديرية الفيوم في ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٣ - الفيوم

مديرية قنا في ٢٦ أبريل سنة ١٨٩٦ وفي ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ - قنا ونجى
حمادى ودشنا وقوص والأقصر واسنا

مديرية جرجا في ٢٣ مارس سنة ١٨٩٣ - طما وطحطا وسوهاج وأنجيم
والمناشة وجرجا والبلينا وضواحيها

مديرية الشرقية في أول سبتمبر سنة ١٩٠٠ - بندر بلبيس

مديرية اصبوان في ٣ مارس سنة ١٩٠١ - بنادر اصبوان وادفو

محافظة عموم القنال في أغسطس سنة ١٩٠٢ - مدينة الاسماعيلية



لائحة الحفر والآثار

أمر عال صادر في ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر

في ١٩ يونيو سنة ١٨٩٧

١ - يعاقب بغرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش وبالسجن من ثلاثة أيام الى أسبوع

أولا - من باشر حفرا في أرض للحكومة بلا رخصة.

ثانيا - من استولى على شيء من الأشياء الأثرية (الانتيقات) التي تمتلكها الحكومة خلاف ما هو محفوظ في المتاحف أو المباني الأميرية أو نقل تلك الأشياء من مكانها بقصد امتلاكها

ثالثا - من تسبب في أضرار أو تخريب أثر من الآثار القديمة أو تدمير بناء من الأبنية القديمة تدميرا جريشا أو كليا أو تسبب في تشويه مافي ذلك البناء من النقوش البارزة والتماثيل والكتابات أو كتب عليها أسماء وكتابات

رابعا - من أخذ سباحا من مكان ممنوع أخذه منه ويحوز قبول الظروف المخففة للعقوبة

٢ - يحكم القاضي زيادة على هذه العقوبة بأن تعاد للحكومة جميع الأشياء الأثرية التي أوجبت حصول المخالفة

٣ - على ناظرى الأشغال العمومية والمقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

مرسى المراكب بساحل أثر النبي وساحل روض الفرج

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٣

بعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات الحاكم الأهلية^(١)

١ - يكون مرمى المراكب النيلية بساحل أثر النبي وبساحل روض الفرج بالطريقة الآتية بيانها :

أولاً - المراكب التي تصل الى القاهرة حاملة بضائع تفرغ بضائعها إما بساحل أثر النبي وإما بساحل روض الفرج

ثانياً - المراكب التي ترسو بساحل أثر النبي يلزم أن تفرغ بضائعها بالسرعة المناسبة وبعد ذلك تنتقل إما الى قبلي جامع أثر النبي وإما الى الشاطئ الآخر وإما الى ساحل روض الفرج

ثالثاً - المراكب التي تكون أفرغت بضائعها ومستطرة حمل بضائع أخرى يجب أن تنتظر ذلك بالشاطئ الكائن قبلي جامع أثر النبي ثم يجوز رجوعها الى الساحل لاجل التحميل

رابعاً - لكي لا تعراكم البضائع بساحل أثر النبي يلزم نقلها بالسرعة المناسبة خامساً - المراكب التي ترسو بساحل روض الفرج لاجل البضائع التي ترسو فيها سادساً - البضائع القابلة للاشتعال المبينة بعد لايحوز تخزينها بساحل روض الفرج بل يكون تخزينها بساحل أثر النبي ويسوغ تعديل هذا البيان بقرار من نظارة الداخلية كلما اقتضى الحال ذلك

(١) الاسبرتو

(٢) غاز الاستصباح (البترون)

(٣) البوص

(٤) التبغ

- ٢ - من يخالف شيئاً من نصوص المادة السابقة يعاقب بغرامة لا تتجاوز
مائة قرش صاغ
- ٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بأربع وعشرين ساعة
-

الانارة على مصاريق الاهالى

قرار من محافظة دمياط بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٩٣

١ - جميع سكان المدينة ملزمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم المطللة على الطريق العمومى ويلزم اضاءة ذلك المصباح كل ليلة من وقت غروب الشمس لحين طلوع الفجر

٢ - كل من خالف ما تقدم بالمادة الاولى يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا صاعا

٣ - يبرى هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثمانية أيام

قرارات من جهات مختلفة

الانارة فى المديرىات

نصها كالقرار السابق وهى تسرى على المدن والبلاد الآتى بيانها وقد عين وقت الاضاءة وعدد الاماكن التى يجوز اشتراكها فى المصاييح بقرارات بعض هذه الجهات وتوضع ذلك فيما يأتى :

مديرية قنا فى ٣ مايو سنة ١٨٩٣ ومعدل بقرار ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٤ - اسنا وقوس وقهاده ونزلة وابورات أرمنت ونزلة وابورات المطاعنة ودشنا ونجع حمادى وفروشوط وبهجورة وهق وأبو مناع بحرى وأبو مناع قبلى وفطوقبلى والبالصى وققط ودندرة وحجازة وأصفون المطاعنة وأرمنت الحيط

الاضائة تكون كل ليلة من بعد غروب الشمس بساعة الى قبل شروقها بساعة ماعدا مدة تكمل القمر أى من ١٢ لىاية ١٨ من كل شهر من الشهور العربية والسلطة المحلية أن ترخص لاصحاب منازل أو دكاكين أو ثلاثة لحد أربعة منازل أو دكاكين متلاصقة بإارة فطرس واحد بالاشتراك وذلك اذا حصل اتفاق بينهم وتدقن كناية

مديرية الغربية في ٣ مايو ١٨٩٣ و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٧ و ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٣ - طنطا والمحلة الكبرى وسمنود وزققي وكهر الزيات ودسوق وفوه وشربين وكهر الشيخ والسنتة وطلخا

مديرية بنى سويف في ٢٥ مايو و ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ - بنى سويف وبيا

مديرية البحيرة في ٣١ مايو سنة ١٨٩٣ و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠١ - البحيرة وعزبة المناشى واناباه ووراق العرب ووراق الحضر وبشتيل وأوسيم والمعتمدية وبرك الخليم وكرداسة

مديرية المنوفية في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣ - شبين الكوم ومنوف العلاء وتلا ومليج والياجور وسرس الليانة

مديرية الدقهلية في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٣ و ٥ يناير سنة ١٩٠٤ - المنتصورة وميت غمر والسنبلاوين ومنية سمنود وفارسكور ودكرنس والمنزلة والمطرية في المطرية تكون الاضامة من وقت غروب الشمس لحد الفجر لمعدا أيام تكامل القمر أى من يوم ١٢ لنهاية يوم ١٨ من الشهر الهلالية لسلطة المحلية أن ترخص لاصحاب كل منزلين أو ثلاثة بامارة فانوس واحد بالاشتراك اذا حصل اتفاق فيما بينهم وتكون ككافة

مديرية المنيا في ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ و ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ و ٧ ديسمبر سنة ١٩٠١ - المنيا ومعصرة سمالوط وسمالوط وقلوصنا وصفط البحار وأبورقاص وعزبة فاورية أبو قرقاص وبنى أحمد وتله والقشن وصفط العرفا وسلاقوس ومغاغة وأبا الوقف وبنى مزار ومطاي وعزبة فاورية مطاي وبردنوها وصفط أبى جرج وعزبة فاورية الشيخ فضل والفكرية

والاضامة تكون في كل ليلة من الساعة واحدة حتى مطلع الفجر وذلك في أيام الظلام من اليوم الثامن عشر ليوم الثامن من الشهر العربي التالى

مديرية القليوبية في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ - بنها وطوخ وقلوب وعزبة شلقان وشبرا الخيمة والحزانة فشين القناطر

مديرية البحيرة في مارس سنة ١٨٩٤ و ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٦ - دمنهور
وشبراخيت والمحمودية والتجيلة ورشيد والمعصرة

مديرية القيوم في ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٥ - القيوم وسنورس وبني عثمان
وأبوكساه وابشاواى والعجمين وطهار وسنرو والعلوه
ويحوز اشتراك منزلين أو ثلاثة بالاشتراك في مصباح واحد

مديرية أسبوط في ٥ يوليو سنة ١٨٩٥ و ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٩ و ٢١
ابريل سنة ١٩٠١ - منفوط وملوى وأنوب وأبوتيج وصدفاء وعطية ديروط
والقوصية وبني رزاح وسوالم أنوب والروضة
ويحوز اشتراك منزلين أو ثلاثة بالاشتراك في مصباح واحد

مديرية الشرقية في ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٧ و ٣١ أغسطس سنة ١٩٠١ و ٢٤
دسمبر سنة ١٩٠٣ - منيا القمح وبلبيس وفيها والابراهيمية وفاقوس والقنايات
وشلشامون وشبلنجة والعزيزية وكفر صقر وأبي كبير وكهر أبي كبير
الاضاعة تكون كل ليلة من بعد غروب الشمس بساعة الى قبل شروقها بساعة ماعدا مدة
تكامل القمر أى من ١٢ لغاية ١٨ من كل شهر من الشهور المحلالية
والسلطة المحلية أن ترخص لاصحاب منازل أو دكاكين أو ثلاثة لحد أربعة منازل أو دكاكين
متلاصقة بالقرى قانوس واحد بالاشتراك وذلك اذا حصل اتفاق بينهم وتدون كجبة

مديرية جرجا في ٢٩ يوليو سنة ١٨٩٩ - طما وطهطا وانجيم وسوهاج
والمنشاة وجرجا والبلينة والمراغة وجزيرة شندويل
الاضاعة تكون في كل ليلة من الساعة واحدة حتى ليلا الى الفجر

مديرية اصفوان في ١٦ مارس سنة ١٩٠١ - ادفو ودراو
الاضاعة تكون في كل ليلة من بعد غروب الشمس الى الفجر وتلك في ليالى الظلام من ليلة ١٨
من كل شهر الى ليلة ١٢ من الشهر التالى له من الشهور المحلالية

محافظه عموم القتال في ١ سبتمبر سنة ١٩٠١ - حى العرب بمدينة الاسماعيليه

منع زراعة الدخان والتبناك

الامر العالى الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠

(٨ ذى القعدة سنة ١٩٠٧)

والامر العالى التكميلى الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٢

١ - زراعة الدخان والتبناك ممنوعة فى كافة أنحاء القطر المصرى اعتبارا من تاريخ نشر امرنا هذا ويستثنى من ذلك التصريحات السابق اعطاؤها فانها تبقى نافذة المفعول لحين انقضاء ميعادها

٢ - (تعديلت بمقتضى الامر العالى الرقم ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ كما يأتى)

من يزرع دخانا أو تبناكا يحازى بدفع غرامة قدرها مائتا جنيه مصرى عن كل فدان أو جزء من الفدان فضلا عن مصادرة واتلاف الزراعة أو المحصول^(١)

وإذا لم يخبر شيخ البلد عن الدخان أو التبناك المترع خفية فى دائرته فيكون مسؤولا مع الزارع بوجه التضامن والتكافل عن جميع الغرامات التى تترتب على ذلك يحكم المديرون أو المحافظون بالغرامات وتكون قراراتهم غير قابلة الطعن أمام أية محكمة كانت ويكون تحصيل الغرامات بالطرق الادارية وبالكيفية المنصوص عليها فى امرنا الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

٣ - الغرامات التى تحصل تستقر منها المصاريف وما يتبقى بعد ذلك يخصص ثلاثة أرباعه الى الاشخاص الذين يرشدون الحكومة عن الدخان أو التبناك المترع خفية سواء كان هؤلاء الاشخاص مستخدمين أو غير مستخدمين بالحكومة ويعطى الربع الآخر لمن يجرؤون ضبط الدخان أو التبناك بحيث لا تكون الحكومة ملزمة لاي حجة كانت بدفع مبالغ أزيد عن المبالغ التى تحصلت من هذا القبيل

(١) عبارة «جزء من الفدان» لم تكن موجودة قبل التعديل

٤ - يلغى كل ما كان من أحكام القوانين والامور السابقة بخالفا لاحكام
أمرنا هذا

٥ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

فهرست

اللائح المقرر تدريسها لتلامذة مدرسة البوليس والادارة

القسم الاول

في المخالفات المنصوص عنها في قانون العقوبات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية	٤
المخالفات المتعلقة بالأمن العام والراحة العمومية	٤
المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية	٦
المخالفات المتعلقة بالآداب	٧
المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية	٧
المخالفات المتعلقة بالاملاك	٨
المخالفات المتعلقة بالموازن والمقاييس	٩
المخالفات المتعلقة بالاشخاص	٩
المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية	١٠

القسم الثاني

في المخالفات المنصوص عنها في اللوائح والقرارات والاوامر العالية

لائحة استعمال الطرق العمومية	١٢
قرارات سرمان لائحة استعمال الطرق العمومية على مدن وجهات أخرى	١٨
التصريح للتدبيرين والمحافظةين بعمل ترزوات	٢٢
لائحة التنظيم	٢٨
لائحة نظام السكك الحديدية	٦٠
قرار صادر من نظارة الداخلية بمنع مرور العربات والدواب بالشوارع	٦٥
قرار صادر من محافظة مصر بمنع مرور العربات والدواب بشوارع الخليلج	٦٥
قرار صادر من مديرية تجرنا بمنع مرور العربات والدواب ببعض شوارع سوهاج	٦٦
منع زراعة الحشيش وبيعه وادخله في القطر المصري	٦٧
السلطانات ومحلات الجزارة	٧١
لائحة تصاعلي صناعة الطب	٨٢
« القهوجية والاشجار بالجواهر السامة »	٨٤

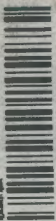
لائحة ترح المراض ومجلات وضع البراز	۹۶
» تطعيم الجدري	۱۰۳
» المواليد والوفيات	۱۰۶
الزرايب	۱۱۳
الزريبات أثناء ربيع المواشي	۱۱۵
قرار الاحتياطات الصحية عند ظهور أمراض وبائية	۱۱۷
مراض الجوامع والحمامات العمومية	۱۲۵
منع تفيض الابسة والسجاجيد والقاء الاوساخ والكاسات في الطرق العمومية	۱۲۷
المجلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة	۱۲۸
المتشردون والمشبهون والمراقبون	۱۴۵
احراز وحمل السلاح	۱۵۲
البارود وملح البارود	۱۶۱
الالات البخارية	۱۷۴
منع اطلاق العيارات النارية والاشياء المفرقة بجوار السكن	۱۸۵
منع وضع حطب القطن والذره وغيره على أسطح المنازل	۱۸۶
قماش الاختام	۱۸۷
الزاجحة والادلاء العموميين	۱۹۰
الكتبة العموميين (المرضخانية)	۱۹۳
البويمية (مساحي الجزم)	۱۹۵
القبنية والكيلين	۱۹۷
المخدمين	۲۰۵
العاهرات	۲۰۹
منع التكفف	۲۱۹
لائحة المحلات العمومية	۲۲۹
» اليانصيب (الوترية)	۲۳۸

حقیقة

لائحة الشياطين	۲۴۰
» البيوتات المالية	۲۴۲
» عربات الركوب بالاجرة وعربات الاومنيوس	۲۵۳
» نظام الترامواي بمدينة القاهرة	۲۶۰
» السيارات (الاوتومبيل)	۲۷۱
» الدراجات (عربات الرجل)	۲۷۴
» المحارة	۲۷۵
» عربات النقل والصدوق	۲۷۸
تفريغ الاتربة الناتجة من الابنية	۲۸۲
سائقى الحيوانات	۲۸۳
الاشياء والحيوانات الضائعة	۲۸۸
منع الصيد بالقنص وصيد السنان بالشبك	۲۹۰
منع صيد الاسماك بالآلات مفرقة	۲۹۱
أمراض الحيوانات الوبائية	۲۹۳
دفن المواشى	۳۱۳
نقل الحيوانات التى تنفق الى معمل تشفيل رمم الحيوانات بمصر	۳۱۴
سوء معاملة الحيوانات	۳۱۵
جنينة الازبكية	۳۱۶
منع الدخول فى التشلقات	۳۱۸
لا تتركوا القرب من المساكن	۳۱۹
تطوير الاراضى القضا	۳۲۱
الحرق والافار	۳۲۴
موتى المراكب بساحل أثر النبي وساحل روض القرج	۳۲۵
الانقاذ على مصاريف الاهالى	۳۲۷
منع زراعة الدخان والتنباك	۳۳۰



Bibliotheca Alexandrina



0501930